دور العقيـــدة

فى الاقتصاد الإسلامى

سمير محمد نوفل

خبير اقتصادى

مراجعـة

الدكتور / يوسف إبراهيم يوسف

أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

المستشار العلمي لمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

الطبعـــة الأولـــى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي
ت: ٢٦١٠٢٠٨ ـ فاكس: ٢٦١٠٣١٢

دور العقيدة

في الاقتصاد الإسلامي

شكر وتقدير

يتوجه الباحث بخالص الإمتنان وعميق التقدير إلى كل من :

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور / يوسف إبراهيم يوسف

المستشار العلمى للمركز

إذ الفضل لله عز وجل ثم لهم فى تحفيزهم وتشجيعهم وتوجيههم وحرصهم على إخراج هذا المصنف بالشكل العلمى اللائق.

ومهما بالغت فى الشكر فلن أوفيهم حقهم .. ولكن أدعو الله الكريم بفضله أن يجزيهم عنى وعن الإسلام خير الجزاء .

الباحث

نبذة عن الباحث

- بدأت اهتمامات الباحث بالدراسات الإسلامية منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وراوح نشاطه الثقافي بين الكتابة الصحفية والخطابة وإلقاء المحاضرات.
- الخبرة العملية والدراسات الأكاديمية في مجال المحاسبة والتكاليف لما يزيد عن أربعين عاماً في عديد من المنشآت والوحدات الخاضعة للتحليل الاقتصادي الجزئي، أسهمت في عمق خبرته ودرايته بالمشاكل الاقتصادية.
- شارك في بعض الندوات والمحاضرات في تليفزيون دبي وإذاعة القرآن في أبو ظبي.
- شارك بفاعلية في كثير من الندوات والمؤتمرات الاقتصادية بمصر، خاصة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي وبالجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع.
- خلال عشرين عاماً أعد مخطوطات موسوعية حول التبويب الاقتصادي للقرآن والسنّة.
- نشرت له عدة بحوث حول الاقتصاد الإسلامي وقضاياه منذ بواكير عام ١٩٧٨م ومن أهمها:
  - ◊ التأمين والبديل الإسلامي - بمجلة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
  - ◊ ليست الزكاة ضريبة - بمجلة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
  - ◊ كيف يتآمر العالم على بترول المسلمين - بمجلة الدعوة.
  - ◊ الإعجاز الاقتصادي في سورة يوسف - بمجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن بنك دبي الإسلامي.
  - ◊ الإسلام والفكر المحاسبي - بجريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/١/١٦م.
  - ◊ أسباب حرمة فوائد شهادات الاستثمار - بجريدة النور المصرية عام ١٩٨٧م.
  - ◊ بماذا يتفوق الاقتصاد الإسلامي - بجريدة الاتحاد الإماراتية عام ١٩٨٩م.
  - ◊ الاستقلال المنهجي للاقتصاد الإسلامي - بجريدة القبس الكويتية في ١٩٨٨/٢/٢٣م
  - ◊ أجر الكفاية في الإسلام - بجريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٢/٦م.
  - ◊ تحرير العملة الإسلامية - بجريدة القبس الكويتية في ١٩٨٩/٥/١٩م.
  - ◊ علم الأرزاق «سلسلة مقالات» - بجريدة الخليج الإماراتية في عام ١٩٩٣م.
- نشر مجموعة من المقالات الإسلامية العامة في صحف الخليج - فيما بين عامي ١٩٨٦م إلى ١٩٩٥م - منها ١٥ مقالاً بجريدة القبس الكويتية، وخمس مقالات في جريدة الخليج الإماراتية، ومقالين في جريدة الاتحاد الإماراتية .. من أهمها:
  - ◊ الدعوة إلى الإسلام - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٦/١٢/١٢م
  - ◊ دور القرآن في إثراء العقل - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/١/٥م.
  - ◊ ايجابية الزهد - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٥/٢٦م.
  - ◊ العبودية لله بمفهومها الشامل - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٦/٥م.
  - ◊ أولويات التطبيق الإسلامي - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٦/٣٠م.
  - ◊ الإسلام والعلوم التجريبية - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٩/١٥م.
  - ◊ الأزمة الروحية للحضارة الغربية - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٨/١/١٩م.
  - ◊ المنطلق الحضاري للإسلام - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٨/١/٢٦م.
  - ◊ مظاهر السطحية الفكرية - جريدة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٣/١١م.
  - ◊ التصور الإسلامي للوجود - «سلسلة مقالات» بجريدة الخليج الإماراتية في عام ١٩٩٤م.

تقديـــــم

بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

نحمد الله تعالى ونصلي ونسلم على رسوله الكريم، ونستفتح بالذي هو خير: ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب

وبعـــد

فإن الدراسات الاقتصادية الوضعية تصب جل اهتمامها على ما هو كائن، وتتعامل مع المادي من جوانب الحياة، وتبذل جهدها لجعل المحدود ـ في نظرها ـ يفي بغير المحدود، تحاول أن تجعل الموارد النادرة ـ في نظرها ـ تفي برغبات الإنسان التي لا تتوقف عند حد. ومهما قطعت من أشواط في سيرها نحو هدفها، فإنها تعترف بعجزها عن بلوغه، إذ القضية محسومة مقدمًا، فلن يكافئ المحدود ما ليس بمحدود في يوم من الأيام. وقد قطعت هذه الدراسات كل صلة لها بغير المادي من حقائق الكون والحياة، فجاءت ممارسات الإنسان للنشاط الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتداول منبتة الصلة بالجوانب العقدية والروحية والأخلاقية، والتي تكون جزءاً من الكينونة الإنسانية مهما حاول المنظرون الوضعيون طمس هذه الجوانب فيها التماساً للموضوعية في أبحاثهم، وسعيًا لجعل الاقتصاد علمًا بمقومات العلوم الطبيعية.

كان هذا وضع الدراسات الاقتصادية الوضعية منذ نشأتها، ولازال هذا الموقف مسيطرًا حتى يومنا هذا، إلا من قلة قليلة، حاولت أن تجعل للقيم والأخلاق دورًا في سلوك الإنسان وفي التأثير في مجريات الأوضاع الاقتصادية.

ثم حدثت النهضة المعاصرة للفكر الاقتصادي الإسلامي، ذلك الفكر القديم قدم الإسلام، والذي تبدى في ثوبه القشيب الجديد، عندما تصدى عدد من المفكرين لتجلية هذا الفكر، وإزالة الغبار عن كنوزه ونفائسه، وعقدت له المؤتمرات وأقيمت للعناية به الهيئات، وتصدت لتطبيقه بعض المؤسسات، وقدمت فيه الدراسات التي غطت معظم الجوانب، وتناولت شتى الفروع. غير أن جانبًا من هذه الجوانب، وفرعًا من هذه الفروع لم يعرض إلا بطريق الإشارة، أو الكتابة الجزئية العرضية ولم تقدم فيه دراسة مستقلة، هذا الجانب هو دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي، الذي تجئ دراستنا هذه لتسد هذا الفراغ ولتعرض هذا الجانب من جوانب الفكر الاقتصادي الإسلامي.

وعقيدتنا تتمثل في إيماننا بالله وملائكته وكتبه ورسله وإيماننا باليوم الآخر وبقضاء الله تعالى وقدره.

إن العقيدة ـ لدينا نحن المسلمين ـ هي حجر الزاوية الذي يشع في كل اتجاه، ويؤثر في كل ناحية، العقيدة لدينا أساس كل عمل ومناط كل تصرف، وهى تلقى بظلالها على سلوكيات الإنسان بل هي التي تتحكم في هذه السلوكيات، ومن ثم فإن توضيح دورها، وبيان أثرها في السلوك الاقتصادي للمسلم أمر على جانب كبير من الأهمية، ولا تكتمل دراساتنا الاقتصادية بغير إسهام كبير وجهد ضخم يبذل في بيان ذلك.

ولقد جاءت الدراسة التي نقدم لها اليوم لتكمل هذا الجانب، وتمثل ذلك الإسهام، فهي دراسة تتناول أثر العقيدة على شتى الجوانب الاقتصادية، تعرض للأسس العقدية للموارد المادية، وتناقش من خلال ذلك قضيتي الوفرة والندرة، والتوجيهات الإيمانية المؤثرة في الموارد بالزيادة والنقص، كما تعرض الأساس العقدي للثروة البشرية، والدوافع الإيمانية للعمل والإتقان، وأثر الإيمان باليوم الآخر على سلوكيات الأفراد والعمل والإنتاج، ثم تعرض لأثر العقيدة على الاستهلاك، ودورها في البعد به عن الإسراف والتقتير، ودراسة الحاجات من منطلق موضوعي، كما تناولت أثر العقيدة على مجال التداول، ثم أثر العقيدة على التوزيع، وفي كل مجال وضحت لنا الدراسة الأثر العميق للعقيدة، والدور البناء لها الذي ينعكس في سلوك المؤمن بها وسعيه في كل جنبات الحياة.

إن مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، إذ يقدم هذه الدراسة في بيان دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي للباحث المخضرم الأستاذ/ سمير نوفل، ليأمل أن يكون بذلك قد سد فراغًا في المكتبة الاقتصادية الإسلامية، وأتاح للقراء فرصة الوقوف على الأثر الواضح للعقيدة على الاقتصاد الإسلامي الذي هو اقتصاد قيمي، يسعى إلى تسامى الممارسات الاقتصادية إلى ما ينبغي أن تكون عليه، إذ يهذب وينقى ما هو قائم منها.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نشكر للباحث الفاضل الأستاذ/ سمير نوفل هذا الجهد الضخم، وهذا الدأب على العمل الذي استمر سنينا حتى توج بهذا العمل الطيب الذي نسأل الله تعالى أن ينفع به وأن يجعله في ميزان حسناته يوم القيامة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مدير المركز

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

المقدمـــة

الحمد لله على وافر نعمه وسابغ كرمه وواسع فضله وعظيم لطفه ورحمته بخلقه، خلق الإنسان ولم يتركه سدي ، وإنما أكرمه بخيرات الكون .. وسخرها له ، يسعى فيه ويجنى من ثمارها ، فإن استقام على نهج الله وهديه فتح الله له بركات من السماء والأرض ، وإن عصاه ترفق به .. حتى إن تاب غفر له ، فسبحان من لا تنفعه طاعة المؤمنين ، ولا تضره معصية المذنبين .

والصلاة والسلام على خير من بلغ رسالة ربه .. فوفى أمانتها وأحسن بلاغها ، فترك الأمة على نور من ربها ، وأتم لها دينها ، فجزاه الله عزوجل عن المسلمين خيرا، ونسأل الله ﷻ أن يكرمنا بشرف صحبته ويخصنا بشفاعته يوم الدين .

أما بعد:

فإن الإسلام لا يدع أمراً من أمور الحياة بمعزل عن أمر العقيدة ، وإنما ينظر إلى الإنسان من مختلف زواياه البشرية ، ويخاطب أبعاده النفسية بشمول يستوعب الروح والعقل والجسد والوجدان .

يخاطب فيه الروح بمدد مقدس موصول بالسماء بكتاب

﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت: ٤٢].

ويخاطب فيه العقل بالدعوة إلى التدبر الواعي في الكون والإنسان والحياة، اكتشافا لقدرة الله ﷻ في إبداع خلقه ، والتعرف على نواميس الكون وسننه، وبلغ من عناية الإسلام بدور العقل أن جعل الله الرجس على الذين عطلوا ملكاتهم الفكرية

﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾

[يونس: ١٠٠-١٠١]

ويخاطب الإسلام في الإنسان الجسد بنهج متوازن قائم على الاعتدال ويحول دون التبذير والتقتير

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٧]

ثم يخاطب فيه الوجدان النقي بإثارة التأملات الجمالية في الكون .. بدعوته إلى النظر في إبداع السماء

﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾[الصافات: ٦].

وحضه على التأمل في جمال ثمار الأرض

﴿ .... ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾

[الأنعام: ٩٩]

ثم يدعوه إلى الحرص على الزينة والمظهر الجمالي عند كل مسجد

﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾[الأعراف: ٣١].

وينظم علاقاته الإنسانية للتعارف على نهج من المودة والرحمة والإخاء الإيماني

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[الحجرات: ١٣]

تلك عظمة الإسلام .. استوعب في الإنسان كل أبعاده ، ونظم له الممارسات المشروعة في مختلف أوجه نشاطه ، بما في ذلك النشاط الاقتصادي ، فأسبغ الله ﷻ نعمه التي لا تعد ولا تحصى في الكون ، وحفز الإنسان على السعي في طلب الرزق حتى يحفظ له حيويته ، ونظم له تشريعا عمليا يقيم العدل في التبادل ، ويحفظ الثروة من التبديد .

ولم ينفلت التوجيه الإسلامي في الكتاب والسنة عن العقيدة في أي من التوجيهات ، ففي مختلف آيات التشريع ، يلاحظ في نهاية أغلبها التنبيه إلى قدرة «العليم الحكيم »، وغالبا ما يلحق بكل تكليف إسلامي ، الترغيب في ثواب العمل به ، والترهيب من عاقبة التخلي عنه .

وحين يشير القرآن الكريم والسنة المطهرة إلى الموارد الاقتصادية على سبيل المثال ، فإنه يضعها في إطار عقدي ينبه إلى قدرة الله ﷻ في الرزق ونعمه التي تفوق الحصر وكرمه الذي لا يبلغ التعبير عنه أي وصف ، ويؤنس الإنسان بالكون ويغريه بالسيطرة عليه بالإشارة إلى أن ذلك الكون مسخر له خاضع لإرادته ، بمشيئة الله وأمره .

وبدل أن يسئ الإنسان الظن بالكون ، ويتعامل معه بمنطق التحدي والصراع والاتهام بالشح ، فإن الإسلام يدعوه إلى الترفق في التعامل معه .

فالكون يعرف ربه ويخشع له ويسبح بحمده

﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾[الإسراء: ٤٤]

ويشارك المؤمنين العبادة والسجود لله جل شأنه

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴾[النحل: ٤٨].

لذا تتابع نصوص التوجيه الأخلاقي والسلوكي نحو الترغيب في المحافظة على الكون وموارده ، والترهيب من التفريط في تنمية تلك الموارد، والتحذير من سوء استخدامها لغير ما خلقت له .

۞ ۞ ۞

وموضوع هذا البحث ، قد يبدو للوهلة الأولى غريباً .. حيث إن الاقتصاد علم يبحث في الموارد المادية وعلاقتها بالحاجات ، بينما الإيمان بالله واليوم الآخر ، أمر معنوي قائم على يقين نفسي .. يبدو كأن ليس له شأن بالمادة .

والحقيقة أنه لا تعارض ، فإيمان المسلم القائم على التسليم لله بالوحدانية المطلقة والإقرار له بالهيمنة الكاملة على الكون ، ينطلق بدوافعه سعياً وراء الرزق الحلال الطيب الذى يتقى ربه فى تحصيل أسبابه ، ويراقبه فى إنفاقه والتصرف فيه .

وهنا يتعانق الإيمان مع السعى والنشاط الاقتصادي في أداء عمل صالح متقن باعثه اليقين في رزق الله ، ويصاحبه الخوف من الآخرة والرجاء في رحمة الله سبحانه وتعالى .

وباستثناء محاولات محدودة للغاية لإقامة علاقة بين العقيدة والقيم لدى بعض منظري الاقتصاد الوضعي ، فإن كافة مناهج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية ، لم تعط الأهمية الواجبة للبحث في التأثير المتبادل بين العقيدة والأخلاق وفرع التخصص المعرفي ، وذلك مخافة الإخلال بالموضوعية والحياد العلمي .

وبرغم هذا .. فإنه نظرا للطبيعة البحثية الخاصة للعلوم الاجتماعية ، لم يخل بحث في أي فرع من فروع العلوم الاجتماعية من تأثر متحمس مندفع في اتجاه رؤية «أيديولوجية» خاصة .. كما هو ملاحظ في مراجعة كتب الاقتصاد السياسي في المعسكر الشيوعي ـ قبل انهياره ـ والكتب الرأسمالية التي تعرض لنفس المجال .

فالمعسكر الشيوعي كان يصب جام غضبه على سلبيات التطبيق الاقتصادي، ويعزو مشاكله إلى النهج الرأسمالي .. وقريب من نفس الأمر ، لم تسلم التوجهات الرأسمالية في الفكر الاقتصادي من نقد لاذع لنهج الاقتصاد الشيوعي والاشتراكي .

۞ ۞ ۞

وتحاول هذه الدراسة تجاوز التجاهل المصطنع بين العقيدة وأثرها على علم الاقتصاد ومجالات نشاطه .

والله ﷻ نسأل أن يوفقنا لخير ما يحبه ويرضاه ، ويعيننا على إخلاص النية وصدق العمل، إنه نعم المولى ونعم المجيب.

مبحث تمهيدي

يتناول هذا المبحث عرض الإطار المنهجي للدراسة من حيث إيضاح الهدف من البحث ، وأهميته وحدوده، والنسق البياني الذي سارت عليه الدراسة ، وبيان كيفية التناول العلمي لأدلة الكتاب والسنة ، ثم عرض موجز للتبويب العام للبحث .

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر العقيدة الإسلامية ودورها في المجال الاقتصادي، سواء من حيث التفسير العلمي لبعض جوانب النظرية الاقتصادية، أو في مجالات ممارسة النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتداول .

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته في محاولة الربط بين العقيدة الإسلامية من حيث الإيمان بالله واليوم الآخر .. والنشاط الاقتصادي ، تأكيداً لشمول الإسلام لكل ما يتصل بقيم ممارسة الحياة ، وحسماً لفهم قاصر لدى البعض بفصل الدين عن الحياة .

والمؤمن الحق الواثق من دينه وعقيدته ..إذا استشعر مسئوليته أمام ربه وخشيته من يوم الجزاء، لدى ممارسته للنشاط الاقتصادي ، فإنه سيكون أكثر حرصاً على الصدق والأمانة والشرف ، والتخلص من محاولات الاحتكار والغرر والغش وأوجه الخلل الأخرى في المعاملات .

وتصحيح المسار الاقتصادي على نهج من الفضيلة والقيم ؛ سيحفظ الثروة من التبدد ويصونها من العبث ، ويثمر رخاء يعود بزيادة المستوى العام للدخل القومي ، ويساعد في عدالة توزيعه .

وعلى عكس ذلك ، فإنه ما من أزمة اقتصادية شهدها العالم إلا وكان وراءها خلل في السلوك الأخلاقي نابع من ضعف الإيمان وعدم مراقبة مرضاة الله جل شأنه .

حدود البحث :

الربط بين العقيدة والاقتصاد في هذه الدراسة ، يقف عند حدود علمية يمكن إيجازها فيما يلي:

١ ـ العلم بالله سبحانه جل شأنه .. أعلى المعارف والعلوم ، وصفات الله الثابتة في كتابه الكريم ، تشكل محوراً إيمانياً لا يجوز التغافل عن الإحاطة به ومعرفته .. كي يعرف المسلم ربه ، كما وصف هو سبحانه وتعالى نفسه بنفسه .

وصفات الله سبحانه جل شأنه ذات أثر قدري فاعل في كل جوانب الحياة، ومن ثم لا يصح أن يفهم من محاولة الربط بين بعض صفات الله ﷻ والظاهرة الاقتصادية ، أن فهم تلك الصفات قاصر على الجانب الاقتصادي فقط ، فالله سبحانه وتعالى متصف بكل صفات الجلال اللائقة بكماله ، متصرف في الكون والوجود على نحو ما يشاء لمن يريد في كل أبعاد الحياة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا .. إلى غير ذلك .

والاقتصار على اختيار بعض من صفات الله سبحانه وتعالى وبعض من الآيات المتعلقة بها اختيار تم بناء على تغليب الصفة المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية بأكثر من سواها ـ من وجهة نظر الباحث – ولكن هذا لا يعني التغافل عن الإقرار بأن كل صفات الله ﷻ وأسمائه الحسنى لها أثر فاعل في الظاهرة الاقتصادية .

٢ ـ لدى اختيار صفات الله ﷻ ، لم يتعرض البحث إلى الصفات المنطقية المجردة التي صاغها علماء الكلام بهدف مجاراة أساليب علماء المنطق والفلاسفة والرد عليهم بمنطقهم ، وإنما اقتصر على ذكر بعض الأسماء الحسنى كما جاء ذكرها في القرآن الكريم ، إذ إنه لا يجوز أن نسمي الله بغير ما سمى به سبحانه نفسه ، ولا ينبغي أن نتعرض لصفاته إلا في حدود ما عرف بها في كتابه وهدى نبيه

﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]

٣ ـ العقيدة المقصود تناولها في هذا البحث تتركز حول عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر ، ولا تتناول الجوانب الأخرى التي يشملها تعريف الإيمان .

٤ ـ جميع الأصول العقدية ذات العلاقة بعلم الاقتصاد الإسلامي مستمدة من اليقين الواثق بصفات الله ﷻ على النحو الذي قاله وبالمعنى الذي أراده ، بما يليق بكماله وعظمته وجلاله ، دون تشبيه أو تمثيل أو تعطيل.

وكما سبق الإشارة ، فإنه لا يجوز إطلاق صفة على الله ﷻ بغير ما وصف به نفسه

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وصفات الله ﷻ استقل بها في جلاله وعظمته وقدرته ، فلا يماثلها شبيه ، فالله سبحانه جل شأنه

﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٥ ـ حرصا على استناد العقيدة إلى مصدر قطعي الثبوت ، كان الاستدلال بالدرجة الأولى إلى نصوص القرآن الكريم، الموثق باليقين القاطع أنه من عند الله وحده جل شأنه .

٦ ـ دراسة الأبعاد العقدية وعلاقتها بعلم الاقتصاد ، قد تأخذ شكل التلازم بين المقدمة والنتيجة كما هو الشأن في السنن الإلهية مثل أثر الترف في هلاك الأمم ، أو توضح هيمنة القدرة الإلهية على مقومات الظاهرة الاقتصادية .. مثل قدرة الخلق والرزق في نشأة الموارد وتنميتها .

٧ ـ كان اختيار الباحث لنهج التبويب الذي أقره الإمام محمد بن عبد الوهاب نقلا عن الإمام ابن تيميه في رسالة التوحيد ، الأساس الذي رأى فيه الباحث كافيا للإستعانه به في غرض البحث ، غير أن هذا لا ينفى أهمية التبويبات الأخرى التي أشير إليها في بعض كتب العقيدة ، ولا ينكر إمكانية الاستناد إليها في محاولات بحثية مترقبة حول علاقة العقيدة بالنشاط الاقتصادي .

٨ ـ اقتضت طبيعة البحث التعرض إلى كثير من الأحكام الفقهية ، مثل تلك المتعلقة بفقه المعاملات وغيرها ، إلا أن ذلك كان بهدف بيان وجه العلاقة مع المجال الاقتصادي ، دون التعرض المتعمق في دراسة الأحكام الفقهية ، أو محاولة استنباط أحكام .

٩ ـ لم يتعرض البحث تفصيلا إلى تفسير جميع الآيات وهى كثر، إلا في الحدود التي قد يستشكل بها الفهم العام للآية ، وتم تقييم ذلك على أساس الرجوع إلى التفاسير المعتمدة ، فإن كان المعنى ظاهرا ترك أمره للقارئ ، أما إذا كان المعنى مستشكلا أو مخالفا للمعنى العام الظاهر ، فقد تم الإشارة إلى المعنى الخاص في موضعه مع نسبته إلى مصدر التفسير .

١٠ ـ لم يتناول البحث مقابلة شاملة بين كل ما جاء من أسس وقواعد ومفاهيم ونظريات علم الاقتصاد الوضعي ومايقابلها في الاقتصاد الإسلامي، وإنما اقتصر على مناقشة المفاهيم التي يختلف فيها التفسير الإسلامي عن التفسير الوضعي ، في ضوء العقيدة والفكر الإسلامي .

١١ ـ تناول البحث كثيرا من التوجهات الأخلاقية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي ، وبصفة خاصة حين تناول أثر الإيمان بالآخرة في مجالات هذا النشاط ، إلا أن المحور العام استهدف البحث عن أثر العقيدة ، وجاءت الإشارات الأخلاقية تبعا لذلك .

أما تناول الأخلاق كمنطلق أساسي للبحث عن أثرها في النشاط الاقتصادي ، فذلك مجال بحث له استقلاليته وإن اتفق في كثير مع ما انتهت إليه هذه الدراسة .

١٢ ـ الحقائق المستخلصة حول علاقة العقيدة بالنشاط الاقتصادي وتأثيرها فيه ، هي في صميمها اجتهاد بشرى محض ، يسرى عليه الخطأ والصواب، و يجوز أن يثار حوله الاختلاف أو الاتفاق ، دون أن يقدح ذلك من إيمان أحد من المخالفين.

فالبحث لا يصدر أحكاماً عقدية ذات إلزام فقهي يرتب اتهاماً بكفر أو تزكية بإيمان، فهذا خارج عن هدف البحث وله مجاله في بحوث أهل التخصص والاجتهاد في فقه العقيدة .

النسق البياني لعلاقة الإيمان بالنشاط الاقتصادي :

اقتضى البحث في بعض المواقف ، إسقاط المعنى العام للآية على الموضوع التخصصي في مجال الاقتصاد بشرط ألا يكون ذلك مخالفا لسياق المعنى العام.

وكثيراً ما يأتي ذكر الثواب والعقاب بصورة مباشرة ، كآيات التحذير من التطفيف في الكيل والميزان ، وفي مناسبات أخرى تأتي تنبيهات عامة بالتحذير من أمور لها أثر في المعاملات المالية ، مثل الآيات الداعية إلى الوفاء بالعقود وأداء العهود ، وما يدخل في نطاق ذلك من الوفاء بالمعاملات المالية .

وغنى عن البيان أن إسقاط معاني بعض الآيات على مجال الاقتصاد ، لايعنى الحصر والقصر على المجال الاقتصادي فقط ، وإنما ذلك الاستدلال يعبر عن أحد أوجه الاستدلال المتصلة بالمعاني الواسعة للآية .

وكثير من أوجه الترهيب ، لها ما يقابلها من الترغيب ، مثل الترهيب من منع الصدقة، والترغيب في بذلها ، ولا يكاد يوجد ترغيب إلا ويناظره ترهيب مقابل، وتلك الثنائية تقابل في النفس البشرية طبيعتها المتفردة التي تنطوي إما على فجور ، وإما على تقوى

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٧-٨] .

وهناك مواقف ترهيب قد لا يقابها بالضرورة ترغيب – أو العكس ـ ولكن بداهة ما من تصرف يتناءى عن الفعل المحرم المنهي عنه ، إلا ويكون صاحبه قد أرضى الله ﷻ واستحق مثوبته .

أسلوب تناول أدلة الكتاب والسنة في البحث

هناك بعض نصوص من الكتاب والسنة لها أكثر من وجه في الاستدلال في أكثر من موضع من البحث ، وكان الخيار بين أمرين :

۞ وضع دليل الآية أو الحديث مرة واحدة في أول مناسبة استدلال بها، ثم الإشارة بالرجوع إليه عند تعدد المناسبات المتعلقة به .

وهذا النهج يعيبه تشتيت اهتمام المطلع على البحث بكثرة الإشارات المرجعية، وصعوبة الإلمام الشامل بالموضوع محل الدراسة .

۞ تكرار ذكر الآية أو الحديث في كل مناسبة تتعلق بالموضوع المتصل بها، بصرف النظر عن عدد مرات التكرار .

ويمتاز هذا الأسلوب بتمكين المطلع على البحث من الاسترسال الفكري في دراسة الموضوع بأبعاده كاملة في مناسبة واحدة، ثم توافر عرض متكامل للموضوع من كافة جوانبه، خاصة أن الكثير من الآيات والأحاديث له أكثر من وجه في الاستدلال .

مثال ذلك .. حديث الرسول عليه الصلاة والسلام:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ »(۞).

فهذا الحديث يستشهد به في مناسبات ثلاث كما أشار نصه ، ولا بأس من تكراره في كل مناسبة يأتي ذكرها ، والاستدلال بهذا النهج له نظائره في التراث الإسلامي ، فالإمام البخاري ﷺ في صحيحه ، كان يكرر الحديث الواحد حسب تعدد المناسبات المتعلقة بتطبيقه .

التبويب العام للبحث :

بدئ في الباب الأول بدراسة مفهوم العقيدة وأساليب البحث فيها ، وحدود العلاقة بين العقيدة والأخلاق ، ثم عرض لبعض الآراء التي تناولت العقيدة في بعض مؤلفات الفكر الاقتصادي سواء الإسلامي أو الوضعي .

وانتهجت الدراسة تبويب قضايا العقيدة على أساس التبويب الشائع في كتب السلف ، والذي تناول ثلاث مستويات من فهم عقيدة التوحيد هي :

۞) رواه البخاري في كتاب الإيمان – باب علامة المنافق.

- توحيد الألوهية.

- توحيد الربوبية .

- توحيد الذات والأسماء والصفات.

وتم تناول أثر توحيد الألوهية على النشاط الاقتصادي في مبحث مستقل، ثم تناول أثر توحيد الربوبية وبعض من الأسماء والصفات على التفسير العلمي للاقتصاد ومجالات نشاطه .

وفي الباب الثاني .. انتقلت الدراسة إلى البحث في أثر عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر على جوانب التحليل الاقتصادي من موارد ، عمل وإنتاج، استهلاك ، تداول ثم توزيع .

وتناول الفصل الأول عرض التصنيف النوعي لمصادر الموارد في القرآن الكريم موضحا إعجاز حصرها وترتيب أولوياتها ، والتحفيز على استثمارها، و تلا ذلك إيجاز الآثار الاقتصادية لتصنيف الموارد في القرآن الكريم .

وتناول الفصل الثانى عرض الأبعاد العقدية المؤثرة فى الموارد الاقتصادية من حيث أثر العقيدة فى تناول الموارد فى القرآن الكريم ، والإعجاز الاقتصادى فى عرض تلك الموارد ، ثم تحديد الأساس العقدى لوفرة مصادر الموارد الاقتصادية ، وأخيراً تناول المبحث الأخير أثر التوجهات الإيمانية فى تغير الموارد بالزيادة أو النقصان .

وتعرض الفصل الثالث لمشكلة الندرة النسبية والتأكيد على أن مشكلة الندرة تنصب على السلع والخدمات المستثمرة والمستغلة ، ولا تشمل مصادر الموارد التى تتسم بالوفرة فى مجموعها .

وقد أجرى تحليل أبعاد المشكلة فى كل من الفكر الإسلامى والفكر الوضعى وبيان أوجه الخلاف بينهما ، ثم عرض الإطار العام لمواجهة مشكلة الندرة ، ودور التخطيط الاقتصادى فى التغلب على تلك المشكلة على نهج ما ثبت فى سورة يوسف .

ثم تناول الفصل الرابع أثر الإيمان بالآخرة فى تنمية الموارد ، من حيث أوجه الثواب المترتبة على استثمار الموارد وإعمار الكون ، وأوجه العقاب الناجمة عن تبديد الموارد وإفسادها.

وتناول الباب الثالث العمل والإنتاج ، بدءاً من عرض الأساس العقدي للثروة البشرية ، وعرض التلازم التام بين مفهوم العمل الصالح والإتقان ، ثم عرض أثر الإيمان بالآخرة على العمل والإنتاج .

أما الاستهلاك فقد تناوله الباب الرابع ، من حيث أثر العقيدة فيه ، ومناقشة تقسيم الحاجات من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي ثم الإسلامي ، ثم عرض بعض مظاهر الإسراف الاستهلاكى الذى أدت إليه بعض مفاهيم الاقتصاد الوضعى .

وتناول الباب الخامس أثر العقيدة في مجال التداول ومقتضى الالتزام بها من قيم الأمانة والنزاهة والشرف على نحو تناولته تفصيلا أحكام الفقه الإسلامي وخاصة فقه المعاملات ، ثم تناول البحث بعضا من مظاهرالإخلال بالأمانة في التداول وأثر ذلك على استحقاق عقوبة اليوم الآخر .

وانتهى الباب الأخير إلى دراسة أثر العقيدة في نشاط التوزيع ، وناقش بعض الجوانب التي يستقل بها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي ، من حيث فرضية الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية ، ودور نظام المواريث في إعادة توزيع الدخل ، والحد الأدنى للأجر واللائق بكرامة الإنسان ، والكشف عن الأثر المدمر للفائدة الربوية بوجه خاص .

وعرج الباحث إلى بيان أوجه اختلاف الزكاة عن الضريبة ، إذ لكل منهما خصوصيته من حيث مصدر التشريع وأهدافه وأسلوب التحصيل ، وأوجه التصرف .. إلى غير ذلك .

وأهمية تناول ذلك تعود إلى الخلط بينهما بادعاء أن الزكاة ضريبة مثالية، كما جاء في بعض كتابات الاقتصاد الإسلامى، وانتهى هذا الباب بعرض أثر الإيمان بالآخرة على التوزيع .

وفى خاتمة الدراسة تم عرض نتائجها ، وتوصيات الباحث .

الباب الأول
عقيدة التوحيد
وأثرها على النشاط الاقتصادي

الفصل الأول : العقيدة وتناولها في الدراسات الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم العقيدة

المبحث الثاني : أساليب البحث في العقيدة الإسلامية

المبحث الثالث : حدود تناول العلاقة بين العقيدة والأخلاق

المبحث الرابع : أبعاد العقيدة في الاقتصاد الوضعي

المبحث الخامس : تناول العقيدة في بعض مؤلفات الاقتصاد الإسلامى

الفصل الثانى : مفهوم توحيد الألوهية وأثره الاقتصادي

الفصل الثالث : توحيد صفات الربوبية وأثره الاقتصادي

المبحث الأول : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الخالق

المبحث الثاني : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرزاق

المبحث الثالث : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ ذو الفضل والنعم

المبحث الرابع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الملك

المبحث الخامس : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الكريم

المبحث السادس : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الغنى

المبحث السابع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العليم

المبحث الثامن : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العادل

المبحث التاسع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الحسيب

المبحث العاشر : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرقيب

الباب الأول
عقيدة التوحيد
وأثرها على النشاط الاقتصادي

تمهيد :

بادئ ذي بدء .. يناقش هذا الباب مفهوم العقيدة ، ويوضح الأساليب المختلفة للبحث فيها ، ثم يحدد الأسلوب الذي تم اختياره في هذه الدراسة .

وقد نالت الدراسات الخاصة بعلاقة العقيدة والقيم بالنشاط الاقتصادي اهتماماً ـ محدوداً للغاية ـ من قبل بعض الباحثين في الاقتصاد الوضعي والإسلامي ، ونظراً لاتصالها الوثيق بمجال البحث ، فلقد كان من الأهمية عرض وجهات النظر التي تناولتها ومناقشة كل منها .

ثم انتقلت الدراسة إلى دراسة عقيدة التوحيد باعتبارها الأصل العام للعقيدة الإسلامية ، والتي تقوم على أساس إفراد الله ﷻ بالألوهية والربوبية ، وتوحيد صفاته جل وعلا ، ونفي الشرك عنه سبحانه جل شأنه .

والإقرار لله ﷻ بالتفرد بالألوهية يرتب التزاماً تشريعياً لدى المسلم ، بحيث يسند تشريع الحل والحرمة لله وحده دون سواه ، ولا مسوغ لمسلم أن ينفلت في توجهاته في الحياة عن نهج الله ﷻ وشرعه ، وإلا صار ادعاء الإيمان بالله زعم لا صدق فيه ، حيث يقول الله ﷻ:

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠].

وتوحيد الربوبية يقر به المسلم .. إفراد الله ﷻ بصفاته الحسنى اللائقة بجلاله على النحو الذي قاله وبالمعنى الذي أراده ، دون تشبيه أو تمثيل أو تعطيل

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وإن كان توحيد الألوهية ينعكس أثره على التوجه التشريعي الذي جاء بتفاصيله في الأحكام الفقهية ، فإن توحيد صفات الربوبية جاءت به آيات ذات عدد ، يؤدى استجماعها

الفصل الأول

العقيـــدة
وتناولها في الدراسات الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم العقيدة .

المبحث الثاني : أساليب البحث في العقيدة الإسلامية .

المبحث الثالث : حدود تناول العلاقة بين العقيدة والأخلاق .

المبحث الرابع : أبعاد العقيدة في الاقتصاد الوضعي .

المبحث الخامس : تناول العقيدة في بعض مؤلفات الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول

مفهوم العقيدة

يتناول هذا المبحث دراسة الجوانب التالية :

التعريف اللغوي للعقيدة

مجال تناول العقيدة في البحث

مفهوم عقيدة التوحيد :

مفهوم التوحيد

أقسام التوحيد

حدود تناول التوحيد في الدراسة

مفهوم عقيدة الإيمان باليوم الآخر

وفيما يلي عرض مفصل لكل من الجوانب المشار إليها :

التعريف اللغوي للعقيدة :

« ذكر في المعجم الوسيط : أن العقيدة هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده ، وفي الدين ما يقصد به الاعتقاد دون العمل »

وكما هو ملاحظ ، فإن التعريف اللغوي جاء مجردا وأشار إلى المعنى العام للعقيدة بصرف النظر عن صدقها أو زيفها.

مجال تناول العقيدة في البحث :

كما هو معروف ، فإن الإسلام في عموم تعريفه قائم على أصول ثلاثة:

۞ الإسلام ۞ الإيمان ۞ الإحسان

وقد جاء التعريف بأصول الإسلام في الحديث الثابت عنْ أبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كانَ يومًا بَارِزًا لِلنَّاسِ إذْ أتَاهُ رَجُلٌ يَمْشِي

فَقَالَ: يَارَسُولَ اللَّهِ مَا الإيمَانُ؟

قَالَ: «الإيمانُ أنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَملائكته وكُتُبه ورُسُله ولِقائِهِ وَتُؤْمِن بِالْبعْثِ الآخِرِ».

قَالَ: يا رسُولَ اللَّهِ مَا الإسْلامُ ؟

قَالَ: «الإِسْلامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمَ الصَّلاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ».

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الإِحْسَانُ ؟

قَالَ: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟

قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ وَلَكِنْ سَأُحَدِّثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا إِذَا وَلَدَتْ الْمَرْأَةُ رَبَّتَهَا فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا وَإِذَا كَانَ الْحُفَاةُ الْعُرَاةُ رُءُوسَ النَّاسِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا فِي خَمْسٍ لا يَعْلَمُهُنَّ إِلاَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ».

ثُمَّ انْصَرَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ: «رُدُّوا عَلَيَّ» فَأَخَذُوا لِيَرُدُّوا فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا فَقَالَ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ»(*).

وفي ضوء هذا الحديث، وفي حدود التعريف اللغوي للعقيدة السابق الإشارة إليه، يمكن اعتبار موضوع العقيدة منصباً على معنى الإيمان «بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَلِقَائِهِ وَالْبَعْثِ الآخِرِ».

وسيقتصر البحث على دراسة دور الإيمان بالله واليوم الآخر وأثره على مفاهيم علم الاقتصاد ومجالات نشاطه .

مفهوم التوحيد:

جاء في شرح العقيدة الطحاوية شرح مفهوم التوحيد على النحو التالي:

«نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله :

إن الله واحد لا شريك له ، ولا شيء مثله ، ولا شيء يعجزه ، ولا إله غيره . قديم بلا ابتداء ، دائم بلا انتهاء ، لا يفنى ولا يبيد ، ولا يكون إلا ما يريد . لا تبلغه الأوهام ، ولا تدركه الأفهام ، ولا يشبه الأنام ، حي لا يموت ، قيوم لا ينام .خالق بلا حاجة ، رازق بلا مؤنه، مميت بلا مخافة ، باعث بلا مشقة .

ما زال بصفاته قديما قبل خلقه ، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفاته ، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا . ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق ، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري .

(*) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن – باب قوله إن الله عنده علم الساعة.

له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالقية ولا مخلوق . وكما أنه محيي الموتى بعدما أحياهم استحق هذا الاسم قبل إحيائهم ، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم .

ذلك بأنه على كل شيء قدير ، وكل شيء إليه فقير ، وكل أمر عليه يسير ، لا يحتاج إلى شيء .

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾.

خلق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقدارا، وضرب لهم آجالا، لم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته.

وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته ، ومشيئته تنفذ لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم ، فما شاء لهم كان ، وما لم يشأ لم يكن . يهدي من يشاء ، ويعصم ويعافي فضلا، ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلا، وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله.

وهو متعال عن الأضداد والأنداد، لا رادَّ لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره.

آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلا من عنده»[1].

ويلاحظ فى هذا التعريف أنه استوعب فى معظمه كل ما يتصل بتوحيد الألوهية والربوبية، والإشارة إلى بعض من صفات الله ﷻ .

أقسام التوحيد:

التقسيم الشائع لمعنى التوحيد في عقيدة أهل السلف الصالح ينطوى على توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، إلا أن الإمام ابن تيميه فى رسالته قسم معنى التوحيد إلى ثلاثة أنواع:

- توحيد الربوبية
- توحيد الألوهية
- توحيد الأسماء والصفات

والأصل الأول .. وهو توحيد الربوبية «فهو الذي أقر به الكفار على زمن الرسول ﷺ، ولم يدخلهم في الإسلام ، وقاتلهم رسول الله ﷺ واستحل دماءهم وأموالهم ، وهو توحيد بفعله تعالى .

والدليل قوله تعالى:

---

١) شرح العقيدة الطحاوية – حققها وراجعها جماعة من العلماء – مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر – صفحة ١٢

﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٣١].

﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٥-٨٩] .

ومن هذا التعريف ، يتضح أن توحيد الربوبية يتعلق بإقرار الكافرين في عصر الرسول ﷺ بقدرة الله ﷻ على الخلق والرزق والإحياء والإماتة وبأن له السماوات السبع والملكوت والعرش .. وبرغم هذا رفضوا الإيمان بالله وأنكروا الإسلام على يد رسوله .

ولكن قصرالإشارة إلى تعلق توحيد الربوبية بالكفار في عصر الرسول ﷺ ، يترك انطباعاً خاطئاً بأنه لا يعنى المسلمين بصفة عامة .

وفى تعريف آخر لتوحيد الربوبية .. جاء فيه :

توحيد الربوبية .. هو « إفراد الله سبحانه وتعالى بالخلق والملك والتدبير»[1].

وإذا كان مؤدى توحيد الألوهية التوجه لله وحده بالعبادة ، فإن توحيد الربوبية ينصب على الصفات المقدسة الجليلة لله ﷻ، والتى تتصل بإطلاق قدرته في فعل ما يشاء ، وقد أوضحه البعض بقوله «وتوحيد الربوبية فعل الرب ، مثل الخلق والرزق والإحياء والإماتة وإنزال المطر وإنبات النبات وتدبير الأمور »[2].

وهذا التعريف لا يتعارض مع التعريف السابق ، لأن الكفار نسبوا لقدرة الله ﷻ كل ما أشير إليه ، إلا أنهم أنكروا على رسول الله ﷺ أنه مبلغ عن ربه عز وجل .

والواقع أن كل الأسماء والصفات التى أحصيت في أسماء الله الحسنى ، استوعبت كل الصفات التى أقر بها الكافرون ، وزيد عليها ما جاء في كتاب الله ﷻ من إضافات لأسماء وصفات أخر .

---

١) الشيخ / محمد بن صالح بن عثيمين–فتاوى العقيدة – مكتبة السنة – القاهرة – ص ٦

٢) فتاوى العقيدة – مرجع سابق – ص ٥٢

لهذا فإن التناول المفصل لأثر توحيد الربوبية ، مستوعب شرحه وبيانه لدى التعرض إلى توحيد الذات والأسماء والصفات ، وهذا ما دعا إلى دخول الدراسة مباشرة إلى دراسة أثر توحيد الأسماء والصفات .

الأصل الثاني : وهو توحيد الألوهية ، فهو الذي وقع فيه النزاع في قديم الدهر وحديثه وهو توحيد الله بأفعال العباد ، كالدعاء ، والنذر ، والنحر ، والرجاء ، والخوف ، والتوكل ، والرغبة ، والرهبة ، والإنابة .

ودليل الدعاء قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠].

وكل نوع من هذه الأنواع عليه دليل من القرآن .

ثم انتقل الإمام ابن تيميه إلى إيضاح العلاقة الوثيقة بين توحيد الألوهية وأصل العبادة، فقال :

«وأصل العبادة: تجريد الإخلاص لله وحده ، وتجريد المتابعة للرسول ﷺ قال تعالى:

﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨]،

وقال تعالى:

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]

وقال تعالى:

﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴾ [الرعد: ١٤].

وقال تعالى:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [الحج: ٦٢].

وبعد عرض الأدلة الموثقة من كتاب الله ﷻ لمفهوم توحيد الألوهية ، وبيان الترابط الوثيق بين توحيد الألوهية والعبادة ، أبان الإمام ابن تيميه أن تلك العبادة :

تتمثل في حب الله ورسوله ، فقال :

«وقال تعالى:

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]

وحب الله ورسوله موقوف على طاعة الله ورسوله ، بدليل متابعة الآية السابقة بقول الله ﷻ :

﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]

وترتيباً على ذلك ، فإن توحيد الألوهية هو تجريد الإخلاص لله وحده، والمتابعة لله ولرسوله بالعبادة والطاعة .

ومقتضى توحيد الألوهية .. هو تحرى العمل بكل ما شرعه الله ﷻ في كتابه الكريم وسنة رسوله ﷺ من أمر ونهى ، بحيث يتوجه إليه وحده سبحانه وتعالى بالنية الخالصة فى أفعال العباد وتوجهاتهم وسلوكهم وتصرفاتهم .

ثم أوضح الإمام ابن تيميه الأصل الثالث ، فقال :

«هو توحيد الذات والأسماء والصفات ، وقال تعالى:

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص].

وقال تعالى:

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى:

﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]

ثم اعلم أن ضد التوحيد الشرك»[1].

وفي إيضاح دقيق لحدود الإيمان بالصفات ، بما يحفظ لها كمالها ، على نحو ما وصف الله ﷻ نفسه بما يليق بجلال قدسه .. قال :

«من الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ، لأنه سبحانه لا سميّ له، ولا كُفُوَ له، ولا نِدَّ له ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى فإنه أعلم بنفسه وبغيره ، وأصدق قيلا وأحسن حديثا من خلقه. ثم رسله صادقون مصدوقون ، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون، ولهذا قال:

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

فسبح نفسه عمّا وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب. وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمّى به نفسه بين النفي والإثبات، فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون. فإنه الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين»[2].

حدود تناول التوحيد في الدراسة :

توحيد الذات قائم على تأله الله ﷻ و تفرده بالألوهية والربوبية ، وتوحيد الذات العلية لله ﷻ يستوعب كل أقسام التوحيد ، ومن ثم فإن تناول بعضاً من أقسام التوحيد بالدراسة مثل توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، يشكل في هذا البحث جانباً من دراسة توحيد الذات القدسية ، ولكنها لا تعتبر مستوعبة لها جميعاً.

وتوحيد الربوبية في عمومة ، يأتي التفصيل بشأنه خلال عرض الأسماء والصفات الثابتة والمتضمنة في أسماء الله الحسنى، أو بمعنى آخر فإن دراسة صفات الله ﷻ وأسمائه الحسنى في مجموعها شارحة موضحة لمعنى توحيد الربوبية .

---

١) شيخ الإسلام أحمد بن تيميه – المرجع: مجموعة التوحيد– عرض شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب – ص: ٧ وما بعدها

٢) الإمام ابن تيميه – العقيدة الواسطية – الإصدار ١,٠٥

وترتيباً على ذلك سينصب مجال البحث في عقيدة التوحيد على أمرين:

الأمر الأول: دراسة أثر توحيد الألوهية على مشروعية ممارسة النشاط الاقتصادي.

الأمر الثاني : دراسة أثر توحيد الأسماء والصفات على التفسير العلمي للظاهرة الاقتصادي ومجالات النشاط الاقتصادي .

وحيث إن الأسماء والصفات من الإحاطة والشمول بكل ما يتصل بالدنيا والدين والحياة وما بعد الحياة ، فإنه في حدود فهمنا البشرى المحدود ، بدا أن كلا منها له أثر غالب في مجال بعينه ، كما أن له أثراً آخر في باقي المجالات .

ولهذا اقتصرت الدراسة على بيان أثر الأسماء والصفات التى رأى الباحث أن لها أثرها الغالب في مجال النشاط الاقتصادي .

مفهوم عقيدة الإيمان باليوم الآخر :

الإيمان باليوم الآخر وما يستتبعه من ثواب أو عقاب ، من الأمور الثابتة في كتاب الله ﷻ، ومن موجبات الإسلام والإيمان ، ومقتضى الاعتقاد فيه .. هو التصديق الواثق المتيقن بأن الحياة الدنيا ستنتهي لا محالة إلى زوال تام ، وأن هناك يوم قيامة يليه حساب وجزاء إما بالجنة لمن صلح وصدق إيمانه ، وإما بالنار لمن كفر وفسق .

ويشكل هذا الإيمان ركنا هاما في عقيدة المسلم ، لا ينفصل عن الإيمان بالله ﷻ وكتبه ورسله ، إذ يقول الحق سبحانه جل شأنه

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾[النساء: ١٣٦].

وقد اقترن الإيمان بالله في كثير من الآيات، بالإيمان بالآخرة ، فقال سبحانه جل شأنه :

﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٩].

وقال:

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[التوبة: ١٨].

وإضافة إلى الحديث المشهور حول تعريف أصول الإسلام ، والسابق الإشارة إليه حين جاء سيدنا جبريل إلى النبى ﷺ كي يعلم الناس دينهم ، فقد ثبت أيضا:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالبعث»(*).

(*) رواه مسلم فى كتاب الإيمان – باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان.

المبحث الثاني
أساليب البحث في العقيدة الإسلامية

يستند البحث في العقيدة الإسلامية إلى ثلاث أساليب :

- أسلوب علم الكلام .
- أسلوب الاستبطان الصوفي .
- أسلوب السلف الصالح القائم على البحث في الأدلة الثابتة القاطعة في القرآن الكريم والسنة المتواترة .

وفيما يلي عرض مختصر لكل من هذه الأساليب :

علم الكلام :

علم الكلام كان الهدف منه الرد على المتشككين في العقيدة من المناطقة والمتفلسفين والمنكرين وذلك باستعمال حججهم وأساليبهم الفلسفية والعقلية المحضة في إثبات فساد آرائهم والقائمون بهذه المهمة أشبه ما يكونون بالجنود القائمين على حدود الأمة .. يردون عنها المغيرين ـ كما شبههم الأمام أبو حامد الغزالي في كتابه الإحياء ـ إلا أن هذا الأسلوب يختلف عن أسلوب البناء الداخلي لكيان العقيدة في نفس المسلم ، الذي يتعامل بثقة مبدئية مع مصادر الكتاب والسنة ، ويحاول من خلال تتبع أدلة الآيات والأحاديث أن يقيم عقيدته على نحو صحيح لا شبهة فيه لشك ولا شرك .

وجدير بالذكر أن كبار أصحاب المذاهب الفقهية ، كانت لهم تحفظات متشككة في جدوى هذا العلم، بلغت بهم أحيانا حد الهجوم على المشتغلين به.

فقد قال الإمام الشافعي: «لأن يلقى الله ﷻ العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير له من أن يلقاه بعلم الكلام»

وقال أحمد بن حنبل: «لا يفلح صاحب الكلام أبدا ، ولا تكاد ترى أحدا يظن في الكلام إلا وفي قلبه دغل».

وقال مالك: «أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد ؟»[1].

وعن أبي يوسف أنه قال: «العلم بالكلام هو الجهل ، والجهل بالكلام هو العلم».

وقال أبو جعفر الطحاوى: «من طلب العلم بالكلام تزندق»[2].

وكثير من الذين خاضوا في علوم الكلام ، عدلوا عن ذلك وندموا على العمر الذي أنفقوه في سبيل ذلك ، ومن ذلك ابن رشد صاحب «تهافت التهافت» والذي قال :

«ومن الذي قال في الإلهيات شئ يعتد به .. ! »

وانتهى أمر الإمام الغزالى بالإعراض عن المسائل الكلامية ، ومات والبخاري على صدره، وقال أبو عبد الله محمد بن عمر البازي: «لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن».

وعلق الأستاذ سيد قطب على هذا العلم بقوله: «مع التعقيد والجفاف والتخليط ..... مباحث علم الكلام غريبة غربة كاملة عن الإسلام، وطبيعته، وحقيقته ، ومنهجه، وأسلوبه»[3].

مما سبق يتضح صعوبة الاستناد إلى علم الكلام في مباحث بناء عقيدة المسلم ، وإن كان البعض يرى فيه فائدة في الرد المنطقي على منكري الإسلام.. غير أن هذا الهدف يخرج عن نطاق البحث الحالي .

علم المكاشفة :

جاء في وصف علم المكاشفة.. أنه :

«عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة، وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أسماءها فيتوهم لها معاني مجملة غير متضحة ، فتتضح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله سبحانه وبصفاته الباقيات التامات...»[4].

---

١) تفصيل ذلك جاء في كتاب «أحياء علوم الدين» للإمام أبو حامد الغزالى – طبعة دار الشعب – صفحات ١٦٤ – ١٦٥

٢) شرح العقيدة الطحاوية – حققها وراجعها جماعة من العلماء – مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر – صفحة ١٢

٣) الأستاذ / سيد قطب – خصائص التصور الإسلامي ومقوماته – دار الشروق القاهرة وبيروت – الطبعة: الشرعية السابعة – تاريخ النشر : ١٩٨٢ – ص١١

٤) الإمام أبو حامد الغزالى – الجزء الأول – إحياء علوم الدين – صفحة ٣٤

ويعتد علم المكاشفة بالمواهب الروحية .. وهي أمور لا يقاس عليها ، إذ إنها تتفاوت بين إنسان وآخر ويتوقف فيها تحصيل اليقين على أن «يرتفع الغطاء حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحاً يجرى مجرى العيان الذي لا يشك فيه ، وهذا ممكن في جوهر الإنسان لولا أن مرآة القلب قد تراكم صدؤها وخبثها بقاذورات الدنيا»[1].

وكما هو واضح، فإن اليقين وفق منهج علم المكاشفة ، يتوقف على صفاء القلب الذي لا يخلو من تراكم شواغل الدنيا وغبش الحياة عليه ، وقلما يبلغ مرتبة الصفاء النفسي، وحتى وإن بلغ ، فإن ما يصل إليه صاحب المكاشفة يصعب الاستدلال به عقلا ، أو القياس عليه بشواهد علمية ثابتة ، فالمواهب الروحية تتفاوت إمكاناتها بين إنسان وآخر ، و لا مأمن من الوقوع في توهمات نفسية غير حقيقية أو إيحاءات شيطانية .. وذلك بما أدى بالبعض إلى الانزلاق إلى شطحات منفلتة من ضوابط الشرع ، لا يوثق بدقتها ولا بصحتها .

ولم يؤثر عن النبي ﷺ أو صحابته ، أنهم اعتمدوا في أمر عقيدتهم على غير ما جاء في كتاب الله ﷻ ، وما تلقاه الرسول وحيا من ربه سبحانه وتعالى.

وقد عرف تاريخ الفكر الشرقي القديم هذا النهج فيما يطلق عليه تعبير «الغنوصية» التي تعتمد على الحواس .. لا على العقل ، وترفض الاعتماد على النقل والسمعيات ، وتستند إلى السبيل الباطني والرياضة الروحية ، وهي توليفة من «الهيلينة» الإغريقية التي هيمنت على الشرق بعد انتصار الإسكندر الأكبر (٣٥٦-٣٢٣ق.م.) على الدولة الفارسية القديمة (٣٣٣ ق.م.) وقيام الإمبراطوريات الإغريقية والرومانية التي احتوت أقطار الشرق إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية[2].

وهكذا يصعب قبول أدلة علم المكاشفة ، والتي تستند بالدرجة الأولى إلى الظن الذي يتوهمه صاحبه بأنه يقين، ولا يليق بنا في أمر ديننا أن نأخذ بالظن الذي جاء فيه قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[يونس:٣٦].

وهذا ما دعي علماء أصول الفقه على التعويل في أمر العقيدة فقط على الأدلة قطعية الثبوت ، المتمثلة في كتاب الله ﷻ ، والأحاديث المتواترة عن الرسول ﷺ .

---

١) الإمام أبو حامد الغزالي – المرجع السابق – صفحة ٣٥

٢) الدكتور/ محمد عمارة – معالم المنهج العالمي للفكر الإسلامي – دار الشروق – تاريخ النشر : ١٤٠١هـ – ص ٥١ «بتصرف».

أسلوب السلف الصالح :

أسلوب السلف الصالح قائم على البحث في الأدلة الثابتة القاطعة في كتاب الله ﷻ والسنة المتواترة ، ويمثل هذا الأسلوب .. المدخل الإسلامي الموثق للإيمان بالعقيدة ، إذ يعتمد هذا على البحث عن الأدلة القطعية الثابتة المتمثلة في كل آيات القرآن الكريم ، والسنة المتواترة ، والمتصلة بصفات الله ﷻ ، أو بما اتصل بالإيمان باليوم الآخر .

وهذا التوجه يستند إلى أن الله ﷻ أعرف بنفسه من جميع خلقه ، والصفات الثابتة له سبحانه جل شأنه ، مبنية على النحو الذي قاله وبالمعنى الذي أراده ، دون تمثيل أو تشبيه أو تعطيل .

استنادا لقول الله ﷻ :

﴿.... لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]

وقوله سبحانه وتعالى :

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ١٨٠].

وهذا هو النهج العلمي الموثق الواضح ، الذي يمكن الاعتداد به في معرفة الله سبحانه جل شأنه بما يليق بعظمته وجلاله .

وهناك بعض المصنفات التي جاء فيها ذكر أسماء الله الحسنى ومحاولة التعرف على كل منها ، إلا أن بعضها حاول شرحها باستخدام أقصى أساليب المبالغات الكلامية ـ وهيهات أن يعبر بشر قاصر عن الله سبحانه وتعالى بما يليق بجلاله .

وخلاصة الرأي .. أن الله ﷻ أعرف بذاته من جميع خلقه ولا يجوز أن نصفه بغير ما وصف به سبحانه وتعالى نفسه ، ولا بأس من الإستعانة بالمعنى اللغوى ، ولكن دون التفريط فى استقصاء المعنى القرآنى الثابت فى كتاب الله ﷻ.

المبحث الثالث

حدود تناول العلاقة بين العقيدة والأخلاق

ما من خلق أو سلوك إلا وله أساس عقدى مستقر في النفس ، بصرف النظر عما إذا كانت تلك العقيدة حق أم باطل ، حتى وإن تعلقت العقيدة بحب الدنيا واعتبارها البداية والنهاية ، فإن صاحبها يتوجه في سلوكه إلى كل ما يحفظ عليه متاع الدنيا وزينتها والمبالغة في الاستمتاع بها .

ونظراً لدقة وصعوبة الفصل بين الدين والأخلاق ، اعتبر بعض الفلاسفة العرب ، أن الدين والخلق ، كلاهما تعبير عن أمر واحد ، فقال :

«أما مصطلح أخلاق فمرده خلق ، ومعناه اللغوي السجية ، ويطلق على الدين والطبع ، وحقيقته أنه لصورة الإنسان الباطنة ، وهى نفسه ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة . والخلق له أوصاف حسنة وقبيحة»[1].

وقريبا من هذا الرأي ، من يقول أن «علم الأخلاق اصطلاحيا وظيفته أن يضع المثل العليا للسلوك الإنساني ، لأنه يضع القواعد التى تحدد استقامة الأفعال الإنسانية وصوابها ، ويدرس الخير الأقصى باعتباره غاية الإنسان القصوى التى لا تكون وسيلة لغاية أبعد منها»[2].

ومفهوم غاية الخير الأقصى مرهون بقيم روحية باعثة ، ويصعب تصوره بغير عقيدة صحيحة ملزمة بالترغيب أو الترهيب ، والمؤمن ملتزم بغير شك بكل قيم التعامل من إتقان ووفاء بالعهد وأداء للحق والعدل وعدم الغش .. وغير ذلك ، ولكن بواعثه لا تنشأ من فراغ بداية ، وإنما تنشأ من رغبة وحرص على مرضاة الله ﷻ .. وهذا بعد عقدى .

ثم يكون باعثه اللاحق الرغبة في رضوان الله ﷻ وجنته والخوف من عقابه وشدة عذابه، وهذا بعد عقدى آخر ، وهكذا فإنه رغم اتحاد مظهر التصرف والسلوك الإنساني في الدنيا ، فإن بواعثه الإيمانية تختلف من فئة إلى أخرى بحسب عقيدتها ومدى إخلاصها في العمل بها .

وفى جميع التوجيهات التشريعية الثابتة في القرآن الكريم ، لا يخلوا أيا منها من بعد عقدى ، إما في السياق ، أو في التعقيب عليها بصفة ملازمة من أسماء الله الحسنى ، مثل صفة «عليم حكيم» في أغلب آيات الأحكام

---

١) المرجع الموسوعة العربية الميسرة – إشراف محمد شفيق غربال – دار الشعب ص٦٥

٢) الدكتور/ توفيق الطويل – أسس الفلسفة – الطبعة السابعة – دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م ص٤٣٥

و«رؤوف رحيم» في ختام آيات الدعوة إلى التوبة والإنابة .. وهكذا.

وكمثال لتعانق العقيدة والأخلاق في التوجيهات الإسلامية ، يمكن الاستشهاد بآية توثيق الدين ، والتي جاء فيها قول الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٨٢]

وبرغم أن التوجيه الأساسي في تلك الآية المباركة جاء في شأن مسألة إجرائية وهو توثيق الدين المدني خاصة بالكتابة ، إلا أنه بجانب التوجيهات الإجرائية في كيفية الكتابة ، جاء ذكر مجموعة من القيم العقدية والتوجيهات السلوكية .

أما أهم القيم العقدية فتمثلت في الجمل القرآنية التالية :

وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ

وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ

وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ

وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ

وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ

وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ

وأما أبرز القيم السلوكية فقد جاءت في قول الله ﷻ :

وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ
وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ
فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ
وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ

ومن هذا المثال القرآني يلاحظ أنه بصدد توثيق الدين بالكتابة ، جاءت في سياق آية واحدة توجيهات عقدية وأخرى سلوكية متعانقة في تآلف فريد مع التوجيه الإجرائي .. كل ذلك معا .

وعلى هذا النسق تلازمت العلاقة بين العقيدة والأخلاق مع الجوانب العملية فى كل ما يتصل بالاقتصاد الاسلامى .. فالموارد ينبغى الحرص على تنميتها التماساً لثواب الله ﷻ .. والعمل يجب مراقبة الله فى أدائه على وجه متقن .. والاستهلاك لا يصح فيه التبذير

﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾[الإسراء: ٢٧]

وفى التوزيع تؤدى الزكاة لمستحقيها التماسا للبركة والإخلاف، ولا ينظر إليها كتحويلات عديمة الجدوى .. أما تداول المعاملات فله جوانبه العقيدية وضوابطه الشرعية التى جاء تفصيلها فى كتب الفقه.

وقد عبر أحد العلماء عن ذلك التلازم بين العقيدة والأخلاق بقوله: «أن المسلم في سلوكه الاقتصادي ينطلق من الإيمان بالله ﷻ وقاعدة التوحيد له سبحانه وتعالى وأن كل شيء مملوك لله ﷻ إلى غير ذلك من المفاهيم التى ينطوى عليها علم العقيدة وإلى جانب ذلك فإنه وإن كان الجدل قائما في الفكر الاقتصادي الوضعي حول الأخلاق والاقتصاد منذ القرن السابع عشر وحتى الآن فإن هذه المسألة محسومة في الإسلام ذلك أن الإسلام يتكون من شعب ثلاث هى العقيدة والشريعة والأخلاق ، وبالتالى فإن من نقط المفاضلة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعى هو أن الاقتصاد الإسلامي «قيمى» ومن هنا فإن علم الأخلاق الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي من مقترحاته الأولية ذلك أن نمط السلوك الإنساني للمسلم هو سلوك محكوم أساساً بالقيم الأخلاقية الإسلامية»[1].

---

١) الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر – مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – التعامل مع مصادر البحث في الاقتصاد الإسلامي – ص٥٢

وعلى ذلك فإن البحث الحالى وإن كان يعطى الأولوية والأهمية لذكر الباعث العقدى الإسلامي المتمثل في عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر وأثرها في النشاط الاقتصادي ، فإن التناول سيتعرض حتماً إلى الآثار الأخلاقية المنبثقة من تلك العقيدة والمصاحبة للسلوك والأداء الاقتصادي.

العلاقة بين صحة الاعتقاد وعمق الالتزام الأخلاقي :

يأخذ الالتزام الأخلاقي لدى صاحب العقيدة أحد الاتجاهات التالية :

- يقين واثق بعقيدة صحيحة ، ينبثق عنه سلوك أخلاقي ملتزم في عموم التصرفات .
- يقين ضعيف بعقيدة صحيحة ، يأخذ مسلكاً أخلاقياً مضطرباً بين الخطأ والصواب .
- شك كامل في مصدر العقيدة .

وفى حالة الشك الكامل .. تكون هناك أخلاق ، إلا أن مبعثها أبعد ما يكون عن القيم الروحية ، وإنما تسعى لقيم «برجماتية» نفعية ذات أثر ظاهر في تحصيل منافع دنيوية ، وتكون الرغبة في إصلاح الحياة من أجل استبقاء متاع الدنيا وزينتها فحسب .

وبغير شك فإن العقيدة الصحيحة ذات المرجعية اليقينية الموثقة والمتمثلة في الإسلام ، هى الأساس في سلامة وصدق وعمق وإخلاص الالتزام السلوكي لدى المسلم القائم على مراقبة الله والثقة في ثوابه والخوف من عقابه.

وإذا كانت الضوابط السلوكية في المجتمعات غير الإسلامية قد أتت ثماراً اقتصادية وافرة، فما كان ذلك إلا من أثر تجارب تاريخية عميقة ، أيقن بها رجال الأعمال أنه لا نجاح ولا رواج لتجارتهم ونشاطهم بغير التزام بضوابط أخلاقية ثابتة تشكل لغة تفاهم أخلاقي مشترك بينهم وبين المتعاملين معهم ، حرصا على الدنيا من أجل الدنيا فحسب .

أما الأمر عند المسلمين فإنه مرهون بعودتهم المخلصة للعمل بكل التوجيهات الإسلامية فى مختلف أوجه الحياة ، بما يجمع لهم خير الدنيا وحسن ثواب الآخرة .

المبحث الرابع

أبعاد العقيدة في الاقتصاد الوضعي

الحديث عن القيم الروحية والأخلاقية عامة ، يتناول ما جبلت عليه الفطرة الإنسانية من حب الخير والعدل والحق .

والملاحظ أنه ما من اتجاه فلسفى إلا ويدعى لنفسه قيما ما ، بصرف النظر عن توافقها مع الشرائع السماوية أو العرف الإنساني، أو مخالفتها لها.. لذا يمكن القول بأن علاقة الاقتصاد الوضعي بالقيم في بعض توجهاتها، كانت مناوئة للقيم الروحية إلا أنها برغم ذلك كانت تزعم لنفسها أنها تدافع عن قيمة إنسانية.

وعلاقة الاقتصاد الوضعي بالقيم أخذت أحد الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : يرى أنه لا علاقة بين الاقتصاد والقيم .

الإتجاه الثاني : يؤكد هذه العلاقة ولكن في حدود الدفاع عن بواعث توجهاتهم الفكرية والفلسفية التى قد تتوافق مع قيم إيمانية ، إلا أنهم لم يكن منطلقهم مبعثه انتماء إلى عقيدة أو دفاع عن دين .

اتجاه ثالث : يؤكد علاقة الاقتصاد بقيم فلسفية مادية ، لا علاقة بينها وبين القيم الروحية.

وفيما يلي عرض مختصر لأهم آراء تلك الاتجاهات :

الاتجاه الأول : بعض آراء رافضي العلاقة بين الاقتصاد والقيم :

يعبر فرديك انجلز عن هذا الاتجاه بقوله: «تبدأ النظرية المادية من المبدأ التالي .. وهو أن الإنتاج وما يصحبه من تبادل المنتجات هو الأساس الذي يقوم عليه كل نظام اجتماعي ، وفى كل مجتمع في التاريخ نجد أن توزيع المنتجات وما يصحبه من تقسيم المجتمع إلى طبقات يحدده الإنتاج وطريقته وكيفية تبادله.

فطبقاً لهذه النظرية نرى أن الأسباب النهائية لكافة التغيرات الاجتماعية والثورات الأساسية يجب البحث عنها لا في عقول الناس أو في بحثهم عن الحق والعدل الأزليين، إنما في التغيرات التى تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل»[1].

---

١) يراجع ذلك تفصيلا للدكتور/ راشد البراوى – تطور الفكر الاقتصادي – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٩٧٦

ولم ينفرد أنجلز بهذا الرأي ، وإنما هناك من أنكر علاقة الاقتصاد بالقيم تماما ، حيث يرى أن:

«عدم الربط بين علم الاقتصاد والأخلاق أصبح مسلمة من مسلمات هذا العلم وأصبح ما يرتبط به الاقتصاديون هو ـ أنه ـ : لا توجد صلة مباشرة وضرورية في الحقيقة، بين الاقتصاد والأخلاق. فالاقتصاد إنما يبحث فيما هو كائن فعلا، في حين تنصرف الأخلاق إلى ما يجب أن يكون»[1].

ويزيد من التأكيد على تلك النتيجة بقوله: «بأن علم الاقتصاد لا يعتبر علماً أخلاقياً، كما أنه لا يعتبر علماً غير أخلاقي ، إنما هو علم لا علاقة له بالأخلاق»[2].

الاتجاه الثاني : آراء المؤيدين لعلاقة الاقتصاد بالقيم والتى قد تتوافق مع القيم الروحية :

وعلى خلاف الرأي السابق، هناك من الأدلة العلمية التاريخية ، ما يثبت أن هناك توجهاً روحياً وأخلاقياً صاحب نشأة الاقتصاد الوضعي على يد المنظرين الغربيين الأوائل لهذا العلم.

فالمدرسة التقليدية القديمة لنظام الاقتصاد الطبيعي والتي تمثلت فيما أطلق عليهم «الفزيوقراط» .. يرون في قوانين النظام الطبيعي أنها «التعبير فحسب عن مشيئة الله .. الذي قدره الله ﷻ من أجل سعادة الجنس البشرى»[3].

ويرى أصحاب المذهب الحر أن ـ كل ممارس للنشاط الاقتصادي ـ

«إذا ترك لنفسه فلن يحقق أفضل ميزة له فحسب ، ولكنه سوف يعمل أيضاً على تنمية الخير المشترك ذلك أن العناية الإلهية جعلت من المجتمع نظاما يسوده نظام طبيعي ، وهناك توازن دقيق بين الدوافع المختلفة التي تكمن وراء تصرفات البشر.

وهذا الاعتقاد هو الذي جعل سميث يقول: أنه عندما يسعى فرد وراء مصلحته فإن «يداً خفية تقوده إلى تحقيق غاية لم تكن في الأصل جزءاً من مقصده»[4].

وقد بلغ عمق التأثر بالقيم في التحليل الاقتصادي عند آدم سميث ، أن رأى أحد مفكرى التاريخ الاقتصادي .. أنه «ليس في الإمكان فهم الأفكار الاقتصادية التى يتضمنها كتاب «ثروة الشعوب» من غير أن نلم بالفلسفة التى يشمل عليها الكتاب الآخر الذي وضعه سميث

---

١) الدكتور / أحمد جامع – النظرية الاقتصادية – الجزء الأول– دار النهضة العربية –١٩٧٤ – ص٦٩

٢) الدكتور/ أحمد جامع – المرجع السابق (ص٨، ٩)

٣) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ٦٤

٤) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق ص٨١، ٨٢

وهو «نظرية المشاعر الأخلاقية» حيث يرى سميث أن سلوك الإنسان تحركه بالطبيعة ستة دوافع هي: حب النفس، العطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالتوافق، عادة العمل، الميل إلى المقايضة والتبادل بين الأشياء»[1].

وفي مثال آخر ، استند «سيسموندى» أحد أبرز منظرى الاقتصاد الوضعي في دفاعه عن القيمة الأخلاقية لمنع الاستغلال بقوله :

«إن المنافسة الحرة تقضى على الضعفاء .. والطبقة الضعيفة الكبيرة هي العمال في مواجهة الرأسماليين وأصحاب الأعمال. ونظراً لعدم تكافؤ قوة الطرفين ، لهذا تكون هذه الطبقة عرضة لأبشع صنوف الاستغلال.

وما من شك أن سيمسوندى وهو يتحدث عن هذا الاستغلال ، كان يستمد هذه النتيجة من مشاهداته في انجلترا وفرنسا ومن التقارير التى كان يسطرها مفتشو المصانع في البلد الأول»[2].

والملاحظة العامة على هذا الاتجاه ، أنه تناول القيم بشكل مجرد بعيداً عن أى انتماء عقدى أو ديني ، واعتبرها باعثه للتفكير العلمي في صياغة المبادئ الاقتصادية بصفة عامة ، ولم يحاول الخوض تفصيلا في أثرها لدى ممارسة النشاط الاقتصادي بمختلف توجهاته كموارد وإنتاج ، واستهلاك ، وتداول ثم توزيع .

اتجاه ثالث: يؤكد علاقة الاقتصاد بالقيم، منكرا علاقتها بعقيدة أو دين:

يمكن القول بصفة عامة .. أنه ما من فكر إنساني إلا وله جذور عقدية في النفس ، حتى وإن أنكر الدين وشرائعه ، فالإلحاد والفكر المادي المرتبط به، برغم ما ينطوي عليه من كفر .. هو عقيدة .. غير أنها بلا شك عقيدة فاسدة.

والتصور المادي للوجود .. الكون والإنسان والحياة .. يمثل محور انطلاق فكرى في توجهات كل أصحاب المذاهب الفلسفية والنظريات الاجتماعية الوضعية .

لذلك لا غرابة في القول بأن هناك عقيدة ما .. ينبعث منها الفكر الإنساني بصفة عامة ، بصرف النظر عن صدق تلك العقيدة أو زيفها .

وبرغم الفهم الشائع حول النظرية المادية ، بأنها لا دين لها .. إلا أن هناك عقيدة ما استند إليها ذلك الفكر ، حتى وإن بدا ملحدا إزاء إنكاره لقضية الألوهية .

١،٢) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص١٥٥ – ١٥٦

فقد أكد «ماركس» هذا التوجه للمادية التاريخية ، حين اعتبر أن أسلوب الإنتاج وحده المسئول عن العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية .. ! وعبر عن ذلك بقوله «في الإنتاج الاجتماعي الذي يزاوله الناس نراهم يقيمون علاقات محددة لا غنى عنها ، وهي مستقلة عن إرادتهم.

وعلاقات الإنتاج هنا تطابق مرحلة محدودة من تطور قواهم المادية في الإنتاج ، والمجموع الكلي لهذه العلاقات يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، وهو الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه النظم القانونية والسياسية ، والتي تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعي. فأسلوب الإنتاج في الحياة المادية يعيّن الصفة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة»[١].

وقد مهد فكر «هيجل» ونزعته في تأكيد أسبقية «الكل» على «الأجزاء» لظهور نظم اقتصادية شمولية ، ضمن إطار التأثر الكبير بآرائه الذي أفرز في النهاية عدة نظم ديكتاتورية حيث يرى البعض أنه ..«هو الذي فتح الطريق لتظهر حركات مختلفة مثل الفاشية والحركة النازية والشيوعية ، وهو بذلك إحدى القوى التي قامت بتغيير وجه العالم في القرن العشرين الميلادي»[٢].

ويمكن اعتبار «هيجل» مسئولا أيضا عن التمهيد للنظام الشيوعي .. الذي أنكر الحرية الفردية لحساب المصلحة الجماعية .

وهكذا يمكن اعتبار الفكر المادي ، برغم إلحاده يزعم لنفسه قيمة فلسفية ، ويبرر توجهاته بقيمة أخلاقية من حيث تغليب مصلحة المجموع على حساب المصلحة الفردية .

أما في الجانب الرأسمالي ، فإن القيم احتلت حيزا من اهتمامات الباحثين حيث يرى جون ستيوارت ميل «أن فن الاقتصاد لابد أن يستند إلى افتراضات أخلاقية»[٣].

«ويقترح كينز تقسم المشاكل التي يوجهها الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام :

أ ـ دراسة علمية وضعية للقوانين الاقتصادية .

ب ـ اقتصاد سياسي تطبيقي ، يعنى بقضايا عملية للوصول إلى أهداف محددة ، ويمكن الاستفادة إلى حد كبير من البيانات المتعلقة بالمؤسسات الفاعلة في المجال الاقتصادي .

---

١) بوشنسكي – الفلسفة المعاصرة في أوربا – ترجمة الدكتور : عزت قرني – سلسلة عالم المعرفة – ربيع أول ١٤١٣هـ ، سبتمبر/ ١٩٩٢م – ص١٣ وما بعدها.

٢) بوشنسكي – الفلسفة المعاصرة في أوربا – المرجع السابق – ص١٣ وما بعدها

٣) الدكتور/ محمد فتحي صقر – تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي – مركز الاقتصاد الإسلامي – المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية – ص ٣٢.

ج ـ قيم ومعايير أخلاقية لازمة من أجل اقتراح سياسات اقتصادية».

ويقول أيضاً:

«إنه من الواضح أن أى مناقشة علمية لها صبغة اقتصادية لا يمكن فصلها عن الأخلاق».

«ويقول البروفيسور (آرثر سميثر) بل إن النظرية الاقتصادية نفسها لا تخلو من القيم، ويضيف: إن أى نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مبرأة من لمسات عقائدية (أيديولوجية)»[1].

والخلاصة :

أن هناك بغير شك علاقة بين الاقتصاد والقيم الفلسفية والأخلاقية في رأى الكثيرين من منظرى الاقتصاد الوضعي ، إلا أن تلك العلاقة لم تنطلق من بواعث دينية .

---

١) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ١٥٦ وما بعدها.

المبحث الخامس

تناول للعقيدة

في بعض مؤلفات الاقتصاد الإسلامي

في التراث الإسلامي ، كانت القضايا الاقتصادية موزعة بين كتب الفقه والتفسير، باستثناء مصنفات محدودة جاء ذكر مختصر لأغلبها في مجموعة كتب عنها الدكتور رفعت العوضي في مجموعة أطلق عليها «من التراث الاقتصادي للمسلمين» .. ومن بين ما جرى عرضه ، إشارة بعض هذه المراجع إلى علاقة العقيدة بالاقتصاد ولكن بتعبيرات جزئية مختلفة .. من حيث آداب السعي على المعاش ، والحرص على التقوى ، وكيفية تحقق البركة فيه .. إلى غير ذلك .

وفي كتاب «البركة في فضل السعي والحركة» حصر أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن القاضي أربعين شرطاً تتحقق بها البركة ، منها ما هو متصل بالعقيدة .. مثل تقوى الله ﷻ والتوكل عليه والاستعانة به ومراقبته في مختلف التوجهات المعاشية والتعبدية ، ومنها ما اتصل بآداب سلوكية .. مثل التبكير في طلب الرزق ، والتيسير على المحسنين، والتجارة والسفر لابتغاء الرزق[1].

أما في المؤلفات الإسلامية المعاصرة باللغة العربية، فلا يكاد يخلو مرجع في الاقتصاد الإسلامي من إشارة أو تعليق، حول أثر العقيدة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي ولكن بصورة عابرة.

بينما المراجع التي استقلت بالبحث في أثر العقيدة وحدها تعد محدودة نادرة، بالقياس على ما سواها من المؤلفات. ولعل هذا ما جعل الفرصة قائمة لمناقشة آراء المهتمين بتلك العلاقة .. مع التقدير البالغ لريادتهم العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وفي إشارة مختصرة معبرة ، أشار أستاذنا الدكتور عيسى عبده إلى التلازم بين العقيدة والفقه والاقتصاد بقوله :

«الاقتصاد الإسلامي ليس فقها فقط وإنما هناك ترابط بينه وبين العقيدة وتوجيه السلوك»[2].

---

١) يراجع ذلك تفصيلا في كتاب: من التراث الاقتصادي للمسلمين- للدكتور/ رفعت السيد العوضي - رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة - ص ٩٩ وما بعدها

٢) دكتور/ عيسى عبده إبراهيم - الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج - دار الإعتصام - ص ٣٨

وعبر الدكتور رفعت السيد العوضي عن علاقة العقيدة بالنشاط الاقتصادي ، بأنها «ربط أمر اقتصادي بأمر عقدي يعنى أن هذا الأمر الاقتصادي يكون في إطار الحفظ والحسم والإلزام»[1].

ويلاحظ في وصف هذه العلاقة .. التركيز بشكل أساسي على الجانب التشريعي في المجال الاقتصادي، لأنه وحده الذي يتوافر فيه ركن الإلزام سواء بالثواب أو العقاب في الدنيا والآخرة معا .

إلا أن توجهات العقيدة الإسلامية بمصادرها المختلفة لا تقتصر من الوجهة الاقتصادية، على البعد التشريعي، وإنما تشمل أبعاداً تفسيرية للظاهرة الاقتصادية .. مثل إشارات الله ﷻ في القرآن الكريم عن العلاقة التبادلية والمنافع المتداخلة بين أنواع الموارد الاقتصادية .

والشواهد في هذا كثيرة ، وأقربها لذلك مثلا قول الله ﷻ :

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الأنعام: ٩٩].

هذا إلى جانب التأثير الروحي للعقيدة والذى يبعث على الأخذ بمكارم الأخلاق في السلوك الاقتصادي .. وهى الأخرى خارج نطاق الجانب التشريعي.

وفى موضع علمي آخر .. ناقش الدكتور رفعت العوضي ، علاقة العقيدة بالاقتصاد على اعتبار «أن الحرية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على ثلاثة أسس:

(أ) إن أمور الاقتصاد هي تفريع لتقوى الله.

(ب) إقرار الحرية الاقتصادية متضمنة الملكية الخاصة وحمايتها وفق تصور إسلامي معين.

(جـ) الاعتقاد في وجود قوانين اقتصادية تشتق من سلوك وحدة اقتصادية ملتزمة بالمنهج الإلهي»[2].

---

١) الدكتور/ رفعت السيد العوضي – الضوابط الشرعية للاقتصاد – سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية (رقم ٥) – رمضان ١٤١٨هـ يناير ١٩٩٨م – ص ٢٨

٢) يراجع ذلك تفصيلا في كتاب الدكتور/ رفعت السيد العوضي – من التراث الاقتصادي للمسلمين – رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

وهنا يجدر الإلتفات إلى ملاحظات أربعة :

الأولى: القول بأن «أمور الاقتصاد هي تفريع لتقوى الله» يؤدى إلى إدخال الاهتمامات الاقتصادية في دائرة الأمور المستحسنة والتي تتفاوت فيها الهمم .. إذ إن التقوى تمثل بعداً إيمانياً محضاً يعكس حالة من الورع لدى كل من المؤمنين بحسب مستوى إيمانه ويقينه .

الثانية: الحرية الاقتصادية برغم أنها تتمثل في أغلب توجهات القرآن والسنة، ولكن هناك أيضاً مستوى مقبول شرعاً من الملكية العامة .. على نحو المراعى العامة التي كانت سائدة في الصدر الأول للإسلام .. وهى ما تعرف «بالحمى»، كما أن سيدنا عمر ﷺ رفض تقسيم أراضى العراق وتوزيعها على الفاتحين ، باعتبار اختلاف وضعها عن الغنائم المنقولة.

الثالثة: القوانين الاقتصادية التي تفسر الظاهرة الاقتصادية وتكشف عن السنن الإلهية المسيطرة عليها .. تعتبر ثابتة في الواقع الإنساني ، بصرف النظر عن تردد غير المؤمنين في قبولها، والقول بأن هذه القوانين «تشتق من سلوك وحدة اقتصادية ملتزمة بالمنهج الإلهي» يجعل لهذه القوانين خصوصية إسلامية، ويوحى بتحققها على مستوى التحليل الجزئي وليس المستوى الكلى، باعتبار تعلق الحديث بوحدة اقتصادية.

ولعل المقصود تلك القوانين التشريعية المنظمة لنشاط الوحدة الاقتصادية الملتزمة بالمنهج الإلهي سواء على مستوى الوحدات الإنتاجية الخاصة أو الوحدات الحكومية والعامة .

الرابعة: أن مجالات العلاقة بين الفكر الاقتصادي والفكر الإسلامي، لا تقتصر على النظام الاقتصادي المتمثل في وحدات خاصة أو عامة ، وإنما يشمل أيضا توجها علميا مستقلا في تفسير إسلامي خاص لبعض الظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة وفرة مصادر الموارد والندرة النسبية وغيرها .

ولما كانت العقيدة مبنية على شعور واثق من سلامة مصادر اليقين الإيماني، فإنها بغير شك تؤثر في السلوك على نحو روحي متسام .. أشار إليه أستاذنا الدكتورمحمد شوقي الفنجرى بقوله:

«كل ما يفعله الإسلام بهذا الخصوص، هو أن يتجه المرء بنشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، ومن ثم فهو يعمر الدنيا وينميها ليكون بحق خليفة الله في أرضه، وهو يحل التعاون والتكامل محل الصراع والتناقض.

فما الروحانية في الإسلام الا الإحساس بالله تعالى في كل عمل تقوم به ، وهى خشيته ومراقبته سبحانه وتعالى في كل عمل تقوم به ..وهى خشيته ومراقبته سبحانه وتعالى في كل

نشاط اقتصادي تباشره بحيث لا يكون هذا العمل أو ذلك النشاط إلا عملاً ونشاطاً صالحاً يستهدف وجه الله أي الصالح العام، ورحم الله سيدنا عمر بن الخطاب حين ﷺ كان يردد «والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة»[1].

ومع بالغ التقدير لوجهة النظر هذه ، إلا أنها عبرت فقط عن الدوافع النفسية الروحية للنشاط الاقتصادي ، ولكنها لم تشر إلى أمور أخرى قد تكون أبعد أثراً وأكثر أهمية .. مثل :

- أثر العقيدة الإسلامية في دقة التفسير العلمي للظواهر الاقتصادية .
- دور العقيدة الإسلامية في تنظيم النشاط الاقتصادي على نحو يتسم بالمشروعية من حيث الحل والحرمة .

وقد تناول البعض دور العقيدة بعمق أوفى ، ولكن دون إفراد بحث مستقل لها، وكان من بين ما أشار إليه «إن الأساس العقيدى للاقتصاد الإسلامي يساعد على النجاح الحقيقي له في بلوغ كافة الأهداف المرغوبة . لأن الفرد المسلم عندما يستشعر أنه يطبق مبادئ وأصولا تفرضها عليه عقيدته وتلزمه بها ، فلابد وأن يمتثل للأمر ، وأن ينفذه طواعية واختياراً ، بل أكثر من ذلك فإنه يستحضر دائما رقابة الخالق ﷻ ، وبالتالى فلن يغش ولن يسرق ولن يقبل أن يبذر أو يسرف في الموارد المتاحة له ، كذلك لن يضن ببذل أقصى مجهود في سبيل تحسين الإنتاج واتقانه وزيادته»[2].

والخلاصة .. أن الاستشهادات السابقة أمثلة لمحاولات رائدة ، لا يتسع المقام لسرد معظمها ، إلا أنه يمكن تأكيد القول بأنه على الرغم من عدم خلو مصنف علمي في الاقتصاد الإسلامي من إشارة إلى علاقته بالعقيدة ، إلا أن التعمق في شرح تلك العلاقة يظل مجال بحث متسع ، يغرى بمزيد من الجهد العلمي .

---

١) يراجع ذلك تفصيلا في كتاب الدكتور/ محمد شوقي الفنجرى – تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية – مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

٢) الدكتور / السيد عطية عبد الواحد – مبادئ الاقتصاد الإسلامي – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى – ص ٢١

الفصل الثانى
مفهوم توحيد الألوهية
وأثره الاقتصادي

فيما يلي عرض لمفهوم توحيد الألوهية ، ومناقشة أثره الاقتصادي ، من خلال تناول الجوانب التالية :

أولاً: مفهوم توحيد الألوهية

ثانياً: نفى الشرك عن الله ﷻ

ثالثاً: مقتضى توحيد الألوهية

رابعاً: إيجاز أثر توحيد الألوهية على النشاط الاقتصادي

١ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال الموارد

٢ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال العمل والإنتاج

٣ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال الاستهلاك

٤ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال التداول

٥ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال التوزيع

۞ ۞ ۞

أولا : مفهوم توحيد الألوهية :

في ضوء الاستشهادات السابق التعرض لها حين دراسة مفهوم التوحيد، فإن الاستدلال القرآني يقود إلى مفهوم توحيد الألوهية فيما يلي:

الله ﷻ شهد لنفسه بالوحدانية ، وأشهد على ذلك ملائكته و أولو العلم ، فقال جل شأنه :

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨].

وحسم سبحانه تبارك اسمه قضية التوحيد في آية قصيرة واحدة، بقوله:

﴿ إِنَّ إِلَـٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ﴾[الصافات: ٤].

وأقام سبحانه جل شأنه الحجة على البشرية بما يثبت تفرده بالوحدانية، بهيمنته تبارك اسمه على كافة الأمور الكونية، التي لا يملك مخلوق الإدعاء بقدرة له فيها، فيقول:

﴿ وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾
[البقرة: ١٦٣-١٦٤]

والتوحيد كان أساس دعوة كل الرسل ، فقد قال الله ﷻ:

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾
[الأنبياء: ٢٥]

ولا توحيد بغير إسلام، ولا إسلام بغير توحيد، فقد قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾
[الأنبياء: ١٠٨]

وأقام الله سبحانه وتعالى الحجة بألوهيته ووحدانيته على العباد وهم مثل الذر في صلب سيدنا آدم منذ بدأ الخلق، حيث قال:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴾
[الأعراف: ١٧٢]

ومن أخطر مواقف حساب الكافر يوم القيامة ، مواجهة ربه له ، بالوحدانية التي استودعها أمانة في أعناقه منذ بدء الخلق ، حيث جاء في الحديث:

«عن أبي عمران الجونيّ عن أنس يرفعه .. إنّ اللّه يقول لأهون أهل النّار عذابا:
لو أنّ لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به ؟
قال : نعم

قال : فقدْ سألْتك ما هو أهْونُ من هذا وأنت في صلْب آدم أنْ لا تشْرِكَ بـي فأبيْـت إلاّ الشّرْك»[1].

والخلق بأسرهم لا يحيطون بعظمة ربهم، ولا يملكون القدرة على التعبير عما يليق بجلال قدسه ووحدانيته، فكان من لطفه بهم، أن ألهمهم الإقرار له بالتفرد والوحدانية .. كما جاء في سورة الإخلاص:

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص]

ثانياً :نفي الشرك عن الله ﷻ :

تحدى الله سبحانه جل شأنه الكافرين وطلب إليهم إثبات براهينهم المغايرة للتوحيد ـ إن توفرت لديهم ـ ودحض كلا منها ، بما لا يملك إنكاره عاقل ، ولا يجحده إلا معاند كافر، فقال جل شأنه :

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ۖ هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[الأنبياء: ٢٤].

وإذا كان هناك إدعاء بأن له شركاء ، فليثبت أحدهم ما شارك في خلقه من الكون .

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَـٰهُمْ كِتَـٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّـٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾[فاطر: ٤٠].

ويورد الحق سبحانه وتعالى سؤالاً استنكارياً لبدهية منطقية، إذ كيف يدعي الكافر بأن لله ولداً ولم تكن له صاحبه ؟! .. كما في قوله تبارك اسمه:

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[الأنعام: ١٠١].

وقوله جل شأنه:

---

١ ، رواه البخاري في كتاب الرقاق – صفة الجنة والنار.

﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾[الزمر: ٤].

وفي ذلك أبلغ منطق في الرد على هؤلاء .. إذ كيف يستقيم الإقرار بوجود الله .. ثم الإدعاء باتخاذه ولداً دون إخبار منه للخلق بذلك ؟!

وأزال الله ﷻ اللبس في شأن بشرية المسيح عليه السلام .. بأبسط منطق حين قال :

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩]

وهنا يتجلى الإقناع الإلهي المبهر الذي يبدأ عن مسلمة منطقية .. يعتد بها المشرك بقدرة الله على خلق سيدنا آدم من عدم ، بما لا يدع مبررا لخلع قداسة على المسيح لأن خلقه كان بغير أب .. فإذا كانت القداسة في تصور هؤلاء مستمدة من إعجاز الخلق .. فخلق سيدنا آدم أولى بالإعجاز.. !

ويوضح الحق سبحانه وتعالى ، بدهية عقلية أخرى تثبت تفرده سبحانه جل شأنه بالوحدانية ، إذ لا يعقل أن يكون للكون إلهين ولا يتنازعان الاختصاص، ومن ثم يفسد الكون من وراء ذلك .

فقال سبحانه وتعالى :

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[الأنبياء: ٢١-٢٢]

وقال جل شأنه :

﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[المؤمنون: ٩١]

وبسط الله ﷻ أكثر مثلا أدق ، بالشركاء المتشاكسون في العبد الواحد

﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: ٢٩].

فإن كان تعدد القيادات على فرد واحد ، تجعله لا يستقيم له أمر ولا ينتظم له أداء ، فكيف يكون الحال إن تعددت الآلهة على الكون الذي يشمل المخلوقات بأسرها ؟!

ويحاور الله سبحانه وتعالى ، الكفار في كتابه الكريم بمنطق عقلي آخر .. إذ كيف يشركون خلقاً من خلق الله ، إن كان هذا الخلق لا يملك خلقا لأي شئ ، بل هو نفسه مخلوق .

﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾[الأعراف: ١٩١-١٩٢].

ويوضح الحق سبحانه جل شأنه في حوار منطقي جلي ، أن لو كان لهذه الآلهة التي يدعي بها الكفار، قدرة حتى على الحركة ، لكان الأمر فيه بعض اللبس، ولكن الغريب أن تلك الآلهة المدعى بها ، لا تستطيع أن تسمع ولا تبصر ولا تتحرك.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٤-١٩٥]

وأثبت الله ﷻ قيوميته ووحدانيته من خلال المنهج العلمي في قبول الفروض واختبارها ، ثم استبعاد الفروض الفاسدة منها ، والإبقاء على ما يدعو للطمأنينة والثقة وذلك من خلال الحوار الذي أداره سيدنا إبراهيم عليه السلام مع أبيه ، كما أورده الله سبحانه وتعالي في القرآن الكريم .. فقال :

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَـٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى هَـٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَـٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[الأنعام: ٧٤-٧٩].

ثالثا : مقتضى توحيد الألوهية :

توحيد الألوهية يرتب على العباد مسئولية الطاعة والخضوع والخشوع والامتثال لله ﷻ في كل ما أمر به أو نهى عنه .

ومن هنا عرف البعض توحيد الألوهية بأنه لله فعل العبد تجاه ربه .. مثل الدعاء والخوف والرجاء والتوكل والإنابة والرغبة والرهبة والنذر والاستعانة، وغير ذلك من أنواع العبادة[1].

فالعبادة هى صميم التوجه الإنساني لله ، إقرارا له بحق الطاعة والامتثال لكل ما أمر به ونهى عنه.

و«العبادة هى الطاعة مع الخضوع وقد ورد في القرآن الكريم:

﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[يس: ٦٠] .. أى لا تطيعوه .

وقال جل شأنه:

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾ فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾[المؤمنون: ٤٥-٤٧]

وقومهما لنا عابدون أى طائعون»[2].

وإفراد الله ﷻ بحق الألوهية ، يرتب الخضوع لطاعته والإمتثال لأوامره ونواهيه ، على نحو ما جاء في كتابه الكريم.. فقال جل شأنه :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء: ٥٩].

وقد رتب علماء أصول الفقه تدرج مستويات التشريع على أساس تلك الآية المباركة ، فطاعة الله المتمثلة في كل ما جاء في كتابه الكريم ، ثم طاعة الرسول، ثم إجماع أولى الأمر من أهل الحل والعقد ، ثم يكون القياس بعد ذلك على أى واقعة مستجدة، بواقعة مشابهة لها وسبق الحكم فيها.

والامتثال لما أمر الله ورسوله ، ينخلع به المؤمن من كل اختيار له ، ويدع الخيرة والأمر لله ولرسوله في الحكم والشرع، مصداقاً لقول الله ﷻ :

١ ، الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين – فتاوى العقيدة – مكتبة السنة – صفحة ٥٢

٢ ، الأستاذ سعيد حوى – الإسلام – مكتبة وهبة – الجزء الاول – صفحة ١٩– بتصرف

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾[الأحزاب: ٣٦].

فتشريع الحلال والحرام لله وحده على نحو ما شرع ، حيث إن لـه «حق السيادة المطلقة على البشر، والحاكمية المطلقة عليهم ، فهو مصدر الأمر والنهي، وهو مصدر التحليل والتحريم، وهو مصدر التشريع، فلا سلطة تشريعية إلا له، فهو ذو الجلال والكمال جل جلاله وسبحانه ولا إله غيره»[1].

وباختصار فإن مقتضى توحيد الألوهية هو :

التوجه بالنية المخلصة نحو طاعة الله وإفراده سبحانه بحق التشريع له وحده دون سواه.

وترتيباً على ما سبق .. لا يجوز الاحتكام لغير شرع الله سبحانه وتعالى، وإلا عد ذلك منافياً للإيمان ، حيث نهى الله ﷻ عن الاحتكام لغير شرعه، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[النساء: ٦٠].

ولا يجوز لبشر مهما علا قدره أن يعتدي على حق الله ﷻ في التشريع وينازعه ذلك الاختصاص .. حيث قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة: ٨٨]

وعاب الله سبحانه جل شأنه على بعض من الكافرين، ادعاؤهم وزعمهم بأمور شرعوا لها حرمة بغير إذن من الله سبحانه وتعالى .. حيث قال فيهم:

﴿ وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾[الأنعام: ١٣٨].

والحل والحرمة بغير ما أمر الله وشرع ، هو افتراء على الله ﷻ .. استنكره الله سبحانه وتعالى بقوله :

١) الأستاذ/سعيد حوى – الإسلام – مكتبة وهبة – الجزء الأول – صفحة ٢١

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[يونس: ٥٩].

وهكذا فإن الاحتكام لجميع ما أمر الله ﷻ به ، أو نهى عنه .. يشكل الإطار المرجعي في كل أمور الحياة .. كما قضى بذلك الله ﷻ حيث قال:

﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[الشورى: ١٠].

والخروج على الإطار المرجعي للمشروعية الإسلامية عن جحود وإنكار.. يعد من أعمال الشرك والكفر والعياذ بالله .. إذ قال الله ﷻ :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[النساء: ٦٠].

وفي تفسير معنى الأرباب من دون الله سبحانه وتعالى .. جاء في الحديث «عَنْ عديّ بْنِ حاتم قال: أَتَيْتُ النَّبيَّ ﷺ وفي عُنُقي صليبٌ منْ ذهب فقالَ يا عَديُّ: اطْرحْ عنْك هذا الْوثن وسمعْتُهُ يقْرأُ في سُورة براءةٌ اتَّخذُوا أحْبارهمْ ورُهْبانهمْ أرْبابًا منْ دُون اللَّه. قال: أما إنَّهمْ لمْ يكُونُوا يعْبُدُونهُمْ ولكنَّهُمْ كانُوا إذا أحلُّوا لهُمْ شيْئًا اسْتحلُّوهُ وإذا حرَّمُوا علَيْهمْ شيْئًا حرَّمُوهُ»[1].

رابعاً : إيجاز أثر توحيد الألوهية على النشاط الاقتصادي :

يترتب على إفراد الله ﷻ في حق تشريع الحلال والحرام ، اعتبار المشروعية الإسلامية الأساس الضابط لممارسة النشاط الاقتصادي في كل مظاهره من إنتاج واستهلاك وتداول وتوزيع .

ويشكل هذا الجانب البعد الروحي في النظام الاقتصادي ، إذ إن الأساس في السياسة الاقتصادية الإسلامية هو أن الله سبحانه وتعالى وخشيته وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه هي التي تصوغ التصرفات الاقتصادية بين الأفراد بعضهم بعضاً.

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن – سورة التوبة

«ويترتب على ذلك وجود الطابع الإيماني والروحي في السياسة الاقتصادية الإسلامية ، خاصة وأن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي»[1].

وينعكس أثر التوجه الروحي بتوحيد الألوهية في المجالات الاقتصادية ، بوجود مجموعة من التوجيهات التشريعية التى حددت معالم الحلال والحرام والمكروه والمستحب والمباح ، على نحو ما فصله علماء الفقه في موسوعاتهم .

ويمكن باختصار إيجاز أهم تلك الآثار التشريعية على النحو التالي :

١ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال الموارد :

● الحرص على استثمار الموارد تحت كل الظروف ، حتى وإن قامت القيامة على أحدهم وهو يغرس فسيلة حيث قال: هشَامُ بْنُ زيْد قال سمعْتُ أنس بْنَ مَالك قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنْ قَامَتْ السَّاعةُ وبيَد أَحَدكُمْ فسيلَةٌ فإنْ استطاع أنْ لا يَقُوم حتَّى يغْرسهَا فلْيَفْعَلْ»[2].

والفسيلة يقصد بها صغار النخل .

● استخدام الموارد في المجالات المناسبة للاستفادة منها ، وعدم استخدامها في غير ما خلقت لنفعه ، حيث جاء في الحديث «عنْ أبي هُرَيْرة ﷺ عنْ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: بيْنَمَا رجُلٌ رَاكبٌ علَى بقَرَةٍ الْتَفَتَتْ إليْه فقالتْ لمْ أُخْلقْ لهذا خُلقْتُ للْحراثة»[3].

● عدم إهدار الموارد في المجالات غير المنتجة على سبيل اللهو والعبث ، حتى وإن كان عصفوراً صغيراً ، فقد ثبت في الحديث :

«عنْ عمْرو بْن الشَّريد قال سمعْتُ الشَّريد يقُولُ سمعْتُ رسُول اللَّه ﷺ يقُولُ: منْ قتل عُصْفُورًا عبثًا عجَّ إلَى اللَّه عزَّ وجلَّ يوْم الْقيامة منْهُ يقُولُ يا ربِّ إنَّ فُلانًا قتلني عبثًا ولمْ يقْتُلْني لمنْفعة»[4].

● التنبيه إلى أهمية الحرص على نظافة البيئة والمحافظة على نقاء الموارد من التلوث ، جاء في الحديث

١، الدكتور / السيد عطية عبد الواحد – مبادئ الاقتصاد الإسلامي – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى – ص ٨٦

٢، حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى كتاب باقي مسند المكثرين – باب المسند السابق

٣، رواه البخاري فى كتاب المزارعة – باب استعمال البقرة للحراثة

٤، حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى أول مسند الكوفيين – باب حديث الشريد بن سويد الثقفى

«عنْ عبْدَ اللّه بْنِ مُغفّلٍ قال: قال رسُولُ اللّه ﷺ : لا يبُولنّ أحدُكُمْ فـي مُـسْتحمّه ثُـمّ يغْتسلُ فيه قال أحْمدُ ثُمّ يتوَضّأُ فيه فإنّ عامّة الْوسْواس منْهُ»[1].

● المحافظة على الموارد من إسراف استخدامها حتى وإن كان استخدامها في طاعة الله ﷻ ، إذ جاء في الحديث الشريف:

«عنْ عبْد اللّه بْنِ عمْرٍو أنّ رسُول اللّه ﷺ مرّ بسعْد وهُو يتوضّأُ فقال ما هذا السّرَفُ فقال أفي الْوُضُوء إسْرَافٌ؟ قالَ نعمْ وإنْ كُنْت على نهر جارٍ»[2].

● توجيه استخدام الموارد إلى الإنتاج المشروع ، وترك الإنتاج غير المشروع في مجالات الخمور والخنزير وغيرها .

٢ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال العمل والإنتاج :

● إخلاص النية لله ﷻ في كل عمل وتصرف في الحياة بما في ذلك التصرفات الإنتاجية ، لقول الله ﷻ :

﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴾
[الزمر: ١١-١٤]

● أداء العمل الصالح المتقن المنضبط في الأداء ، على نحو ما أمر الله ﷻ آل داود بقوله:

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[سبأ: ١٠-١١].

والإتقان هنا يتمثل في إحكام إسقاط المسمار في الثقب على نحو دقيق مقدر بما لا يسمح بخلخلته خلال الأداء .

هذا وقد وعد الله ﷻ المتقنين في أداء عملهم الصالح بقوله :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾[الكهف: ١٠٧-١٠٨].

---

١) مرفوع متصل رواه أبو داود فى كتاب الطهارة – باب البول فى المستحم

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى كتاب الطهارة – باب ما جاء فى القصد فى الوضوء وكراهة التعرى فيه

● مراقبة الله سبحانه وتعالى في الأداء الإنتاجي ، لقوله جل شأنه:

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[يونس: ٦١].

وهذا التوجه من شأنه المحافظة على معايير إتقان العمل وانضباطه ، نتيجة الحرص على مراقبة الله سبحانه وتعالى في السر والعلن ، وليس لمجرد إرضاء رؤساء ونفاقهم ، ثم بعدهم عن العمل الجاد من وراء ظهرهم .

● عدم الاغترار بربح ظاهر سريع في المدى القريب ، على حساب خسارة اقتصادية أكبر في المدى البعيد ، كما قد يقع مثلا في ممارسة بعض مجالات السياحة على نحو غير مشروع .

ففي صدر الإسلام الأول ، واجه المسلمون ظرفاً سياحياً غير مشروع متمثل في سياحة المشركين للمسجد الحرام ، فجاء النهي الإلهي عن قبول سياحتهم حتى وإن بدا الأمر فيه تضحية بمنافع مادية .. ونبه الله ﷻ إلى أن أمر الرزق بمشيئته سبحانه وحده فقال:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[التوبة: ٢٨].

واختيار المجال الحلال من أبواب الرزق سيكون مناط حساب أمام الله ﷻ يوم القيامة .. فقد جاء في الحديث الشريف:

«عن ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لا تزول قدم ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس عن عمره فيم أفناه وعن شبابه فيم أبلاه وماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وماذا عمل فيما علم»[1].

٣ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال الاستهلاك :

● الاستهلاك في حدود المشروعية الإسلامية فيما أحل الله ﷻ وحرم إذ يقول:

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع – باب ما جاء في شأن الحساب والقصص

﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[الأنعام: ١٤٥].

وقد أخرج الحاكم وصححه عن ابن عباس قال : «كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذراً ، فبعث الله نبيه ، وأنزل كتابه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو منه»[١].

● لا حق لبشر في حل أو تحريم بغير ما أمر الله سبحانه وتعالى به ، حيث يقول:

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[يونس: ٥٩]

وفي تفسيرها .. قال ابن عباس رضي الله عنهما «هم أهل الشرك كانوا يحلون من الحرث والأنعام ما شاؤوا، ويحرمون ما شاؤوا»[٢].

● الحرص على أن يكون مصدر المال المستخدم في الاستهلاك حلالا طيبا ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال :

«أيُّها النَّاسُ إنَّ اللّه طيِّبٌ لا يقْبلُ إلاّ طيِّبا وإنَّ اللّه أمرَ الْمُؤْمنين بما أمر به الْمُرْسلين فقال يا أيُّها الرُّسُلُ كُلُوا منْ الطَّيِّبات واعملُوا صالحا إنِّي بمَا تعْملُون عليمٌ وقال يا أيُّها الَّذين آمنُوا كُلُوا منْ طيِّبات ما رزقْناكُمْ ثُمَّ ذكر الرَّجُل يُطيلُ السَّفر أشْعث أغْبر يمُدُّ يديْه إلى السَّماء يا ربِّ يا ربِّ ومطْعمُهُ حرامٌ ومشْربُهُ حرامٌ وملْبسُهُ حرامٌ وغُذي بالْحرام فأنَّى يُسْتجابُ لذلك»[٣].

● الحرص على الاعتدال في الاستهلاك المشروع والبعد عن الإسراف والتبذير على نحو ما أمر به الله ﷻ حيث قال :

﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾[الأعراف: ٣١].

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – الدر المنثور في التفسير المأثور – الجزء الرابع – دار الفكر – طبعة ٩٣ – صفحة ٣٧٢

٢) المرجع السابق، صفحة ٣٦٩

٣) رواه مسلم في باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها

● الأخذ بالزينة المشروعة بغير إسراف ولا كبر ولا مخيلة ، فقال ﷻ :

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]

● إباحة المحظورات في الأزمات الطارئة والكوارث على نحو ما يشبع الضرورات الأساسية للحياة ، إعمالا للقاعدة الشرعية «الضرورات تبيح المحظورات»، والتى استنبطها علماء الأصول من قول الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[البقرة: ١٧٢-١٧٣].

وقوله سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[النحل: ١١٥].

ما أهل لغير الله به : ما ذكر عليه غير اسم الله ـ حين ذبحه ، وإذا أضطر إلى الميتة أكل منها قدر ما يقيمه[1].

٤ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال التداول :

● العدل في توثيق المعاملات :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى – الدر المنثور فى التفسير المأثور – الجزء الاول – دار الفكر – طبعة ٩٣ – صفحة ٤٠٨.

تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٨٢]

● **الحرص على العدل وعدم البغي في المبادلات :**

امتثالا لعموم قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[النحل: ٩٠].

● **أداء الأمانات :**

امتثالا لقول الله ﷻ :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[النساء: ٥٨].

● **عدم الرد على معاملة الظالمين بمثل معاملتهم :**

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[المائدة: ٨].

● **العدل في معاملة الناس جميعاً حتى المخالفين في الملة :**

فقد عاب الله على أهل الكتاب معاملتهم للأميين ـ غير اليهود ـ في الجاهلية على نحو ما يخالف الحق ، لمخالفتهم في الدين ، فقال سبحانه وتعالى :

﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ ۖ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[آل عمران: ٧٥].

● **إقامة الميزان بالقسط:**

وقد أمر الله تبارك اسمه بذلك فقال :

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ﴾[الرحمن: ٩].

وقد كان من بين أهداف دعوة سيدنا شعيب إلى قومه ، التوجيه إلى عدم الغش في الكيل والميزان ، فأبان الله ﷻ ذلك بقوله :

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾[هود: ٨٤].

● **الوفاء بالعقود:**

فقد أمرالله سبحانه وتعالى بذلك بقوله :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾[المائدة: ١]

● **الوفاء بالعهود**

وقد جاء بذلك القول الحق لله ﷻ :

﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء: ٣٤].

● **عدم التعاقد على أمر غيبى لا يعلم أمره إلا الله :**

وأوضح مثال له ، ما يعرف في كتب الفقه بتحريم بيع الغرر ، كالسمك في الماء والطير في الهواء والثمر قبل بدو صلاحه .. وغير ذلك ، إذ يقول الله ﷻ :

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[النمل: ٦٥].

٥ – أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية في مجال التوزيع :

● حرص المنظم على الربح الحلال الطيب

فقد أمر به الله ﷻ حيث قال :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[البقرة: ١٦٨].

وقال جل شأنه :

﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة: ٨٨]

● أداء الأجير حقه على نحو ما شرع الله وأوضحه رسوله :

فقد نهى الله سبحانه وتعالى عن أكل أموال الناس وحقوقهم بالباطل ، فقال:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[النساء: ٢٩].

وحذر الله ﷻ في حديث قدسي من أكل أجر الأجير ، حيث ثبت في حديث «عنْ أبي هُريْرة ﷺ عنْ النّبيِّ ﷺ قال: قال اللّهُ ثلاثةٌ أنا خصمُهمْ يوْم الْقيامة: رجُلٌ أعْطى بي ثُمّ غدر، ورجُلٌ باع حرًّا فأكل ثمنهُ، ورجُلٌ استأْجر أجيرا فاستوْفى منْهُ ولمْ يُعْط أجْرهُ»[1].

● التناهي عن الربا:

والنهي عن الربا ، جاء به النص القرآني أشد ما يكون تحذيراً ، إذ يقول الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]

● أداء الزكاة على نحو ما شرع الله ﷻ :

وقد أمر الله عز و جل بها في كتابه الكريم ، فقال :

١، رواه البخاري في كتاب البيوع – إثم من باع حرا

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[البقرة: ١١٠].

وقد تعددت الآيات والأحاديث حول آداب الإنفاق وحدوده ونصاب الزكاة على نحو ماهو مبسوط في المراجع الفقهية .

● **توزيع المواريث على نحو ما أمر الله سبحانه وتعالى به :**

وفى شأنها جاء النص بدلالة قاطعة لا اجتهاد معه ، وأهم آيات المواريث افتتحت في سورة النساء بقول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[النساء: ١١].

الفصل الثالث
توحيد صفات الربوبية
وأثره على النشاط الاقتصادي

المبحث الأول : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الخالق

المبحث الثاني : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرزاق

المبحث الثالث : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ ذو الفضل والنعم

المبحث الرابع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الملك

المبحث الخامس : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الكريم

المبحث السادس : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الغنى

المبحث السابع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العليم

المبحث الثامن : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العادل

المبحث التاسع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الحسيب

المبحث العاشر : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرقيب

الصفات القدسية العلية لله ﷻ ، تناولتها مصنفات عديدة في شرح أسماء الله الحسنى، وحصر تلك الأسماء لتبلغ تسعة وتسعين اسماً كما أشار الحديث الشريف. كان محل اجتهاد وخاصة في الأسماء المستنبطة وهي بحمد الله محدودة في عددها ، ولذلك لا يكاد يتفق حصر لأسماء الله الحسنى مع حصر آخر ، وإنما هناك اختلاف في عدد قليل جداً من الأسماء .

وقد تم تناول كل صفات الله ﷻ التي شملتها أغلب المصنفات ، واتضح من تصنيف تلك الصفات أنه لا يشترط فيها جميعاً أن تكون ذات أثر غالب في مجال النشاط الاقتصادي وإن كان أثرها لا ينكر في كل توجهات الدين والدنيا .

وفي محاولة لتبويب الصفات الربانية وفقاً للأثر الغالب في موضوعها ، استخلص الباحث التبويبات التالية :

● صفات يغلب فيها أثر الرحمة الربانية .. مثل الرحمن ـ الرحيم ـ الغفار ـ الغفور ـ العفو ـ الودود ـ المجيب ـ الصبور ...

● صفات يغلب فيها أثر الفضل والعطاء .. مثل الرزاق ـ الواسع ـ الكريم ـ الوهاب ـ الغني ـ المغني ـ القابض ـ الباسط ...

● صفات يغلب فيها أثر العظمة الربانية والاستعلاء الإلهي .. مثل .. الملك ـ القدوس ـ العالي ـ المتعالي ـ المتكبر ـ مالك الملك ـ العزيز ـ المعز ـ المذل ـ المهيمن ـ القيوم ـ الجليل ...

● صفات القوة .. مثل الجبار ـ القهار ـ القوي ـ المتين ـ الخافض ـ الرافع ـ المنتقم ...

● صفات القدرة .. مثل الخالق ـ البارئ ـ المصور ـ المبدئ ـ المعيد ـ الضار ـ النافع ـ المقدم ـ المؤخر ...

● صفات العلم والإحاطة بالعباد .. مثل العليم ـ الخبير ـ المحيط ـ الرقيب ـ السميع ـ البصير ـ الظاهر ـ الباطن ـ الشهيد ...

حدود التعامل مع الصفات الربانية المختارة في البحث:

اختيار بعض الصفات الربانية المؤثرة على الظاهرة الاقتصادية ، يستدعي الوقوف على حدود التعامل معها ومبرر الاقتصار عليها ، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية :

أولاً: ما من صفة من صفات الله ﷻ إلا ولها أثر فاعل في الكون والحياة والإنسان ونشاطه البشري بما في ذلك النشاط الاقتصادي .

ثانياً: يقر الباحث على نفسه أنه مهما حاول دراسة أبعاد الصفات الربانية ، فإن فهمه يظل قاصراً إذ كيف بالمحدود الذي يغشى عقله العلائق والمشاغل والأهواء .. أن يحيط بالواحد الأحد الذي ليس كمثله شئ . .؟!

وفي حدود هدف البحث كانت الصفات المختارة ـ من وجهة نظر الباحث ـ كافية للدلالة على أثر توحيد صفات الربوبية على النشاط الاقتصادي .

والاكتفاء بتلك الصفات جاء بعدما لاحظ الباحث ، أنه كلما توسع في دراسة مزيد من الصفات كرر إلى حد ما ما سبق التعرض له من أثر في النشاط الاقتصادي ، ولذا وقف عند الحدود التى تؤكد سلامة استنتاجات أثر الأبعاد العقدية في الاقتصاد .

ثالثاً: التعرف على مقتضى التأثير الاقتصادي لكل صفة وقف عند حدود ما رآه الباحث معبرا عن ذلك الهدف فحسب ، ولا يعنى التعبير الشامل عن كل ما يتصل بدراسة الصفة الربانية من جميع الجوانب .. لأن ذلك مبحث عقدى يستقل بأسلوبه ومجاله وأهدافه .

رابعاً: لدى دراسة المعنى اللغوي لبعض الصفات وفق ما جاء في الموسوعة الإسلامية المعاصرة ، لوحظ التقارب الشديد في المعنى بين الكثير منها، ومثال ذلك ما جاء ذكره في شرح الصفات الربانية التالية :

● **العدل** : وهو الذي حكم بالحق ، والله عادل في أحكامه وقضاياه عن الجور – قريب من معناها .. المقسط : هو العادل في حكمه .

● **الخالق**: وهو الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة وقوله تعالى:

﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤]

أي تبارك الله أحسن المقدرين لأن الخلق يأتي بمعنى التقدير ـ قريب من المعنى صفة ..البديع: هو الذي انفرد بخلق العالم كله فكان إبداعه لا عن مثال سبق.

● **الوهّاب**: هو الذي يجود بالعطاء الكثير ـ قريب من المعنى صفة .. الكريم: هو الجواد المعطي الذي لا ينفد عطاؤه.

● **الملك** : هو النافذ الأمر في ملكه، إذ ليس كلّ مالك ينفذ أمره، وتصرفه فيما يملكه، فالملك أعم من المالك، والله تعالى مالك المالكين كلّهم، والملاّك إنما استفادوا التصرف في أملاكهم من جهته تعالى ـ قريب من المعنى صفة .. مالك الملك: هو الذي يملك الملك ، وهو مالك الملوك، والملاّك يصرّفهم تحت أمره.

● الرزاق: هو القائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها وطعامها ، وما ينتفع به الناس من رزق مباح وغير مباح - قريب من المعنى صفة .. القابض، الباسط: هو الذي يوسع الرزق ويقدره، يبسطه بجوده ورحمته ويقبضه بحكمته.

لذا يمكن اعتبار بعض الصفات المختارة فى الدراسة مستوعبة لصفات أخرى مقاربه لها فى المعنى .

خامساً: لا يستسيغ الحس الإيماني لدى اختيار بعض من صفات الله ﷻ في مجال التأثير والعلاقة بظاهرة ما ، اختيار تعبير «أهم الصفات الربانية» ذلك لأن كل صفات الله ﷻ على مستوى واحد من التفرد والجلال والكمال والأهمية والأثر، ولذا كان اختيار تعبير «بعض الصفات الربانية المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية» أقرب ما يكون أدبا مع ما يليق من صفات الجلال الرباني .

سادساً: تعتبر النتائج الاقتصادية المستخلصة من دراسة الصفات الربانية، متكاملة فيما بينها ، ومن المتعذر النظر للأثر الاقتصادي لأى منها بمعزل عن الآخر ، وعلى سبيل المثال ، البعد العقدى بأن الله سبحانه وتعالى وحده هو الخالق، استخلص منه اليقين الإيماني بوفرة مصادر الموارد ، وتتكامل دائرة اليقين، حين التعرض إلى صفة الرزاق وبيان أن الله ﷻ تكفل بالرزق للخلق وذرياتهم .

سابعاً: اختيار كلمة «البعد العقدى» كانت أنسب تعبيراً في حدود مهمة البحث الذي يستهدف استخلاص الجانب المؤثر في النشاط الاقتصادي فحسب ، وقد تجنب الباحث استخدام تعبير «مبدأ» لأن استخلاص البعد العقدى ليس بعد محل إتفاق مجمع عليه من جانب الباحثين، وما زال يحتمل الخلاف العلمي، وتجنب الباحث أيضاً استخدام تعبير «أصل» لأن تناول الصفة الربانية بالدراسة لم يستهدف عرضها بشمول كافة أبعادها العقدية، وإنما اجتزأ ما رآه معبراً عن الكشف عن الأثر الاقتصادي المنشود من البحث.

المقصود بالبعد العقدى :

البعد العقدى يعبر عن الاعتقاد اليقيني الجازم في قلب المسلم بكل ما ثبت فى القرآن الكريم من صفات الله عزوجل ، واليقين بأن الصفات المذكورة فى الدراسة لها باعث إيمانى مؤثر فى كل مجالات الحياة ، وبصفة خاصة فى علم الاقتصاد ومجالات نشاطه .

مقتضى التعرف على كل صفة من صفات الله ﷻ :

يقتضى التعرف على صفات الله ﷻ والإيمان بها، الوقوف على عدة أمور:

أولاً: الإحاطة بها لفظاً .

ثانياً: فهمها معنى .

ثالثاً: التعبد بمقتضاها[1].

وعلى هذا النهج، سيكون فهم كل صفة من الصفات الربانية المؤثر في الظاهرة الاقتصادية، وذلك على النحو التالي :

١ ـ الوقوف على المعنى اللغوى العام للصفة الربانية .

٢ ـ استقراء الآيات المتصلة بالصفة الربانية كما هى واردة في القرآن الكريم واستخلاص معناها القرآنى من تلك الآيات .

٣ ـ إقامة الدليل القرآني لكل من أبعاد المعنى المستخلص .

٤ ـ الوقوف على مقتضى تلك الصفة في ممارسة كل ما له علاقة بالظاهرة الاقتصادية والأنشطة المتعلقة بها ، وبيان النتائج المترتبة على ذلك .

المبرر الأصولي لأولوية الاستشهاد بالقرآن الكريم في عرض الصفات الربانية:

العقيدة عند علماء أصول الفقه، ينبغى أن تستند على دليل قطعى الثبوت، إذ لا يصح أن يقع المسلمون في أمر عابه الله على من سواهم ، حين وصف الكفار بقوله جل شأنه ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾[يونس: ٦٦].

والظن هنا بمعنى الشك والقرآن كله قطعى الثبوت بلا خلاف ، إلا أن السنة المطهرة فيها أحاديث ظنية الثبوت وأخرى متواترة قطعية الثبوت .

والأحاديث المتواترة سواء كانت تواترها لفظاً ومعنى أو معنى فحسب ، تهتم بالأحكام العملية في أغلبها ، ويكاد القرآن الكريم ينفرد بأغلب الأدلة العقدية.

لذلك اتجه البحث إلى الاقتصار على أدلة القرآن الكريم حين التعرف على الصفات الربانية .

أما فى نطاق البحث عن تأثير الصفات الربانية على الظاهرة الاقتصادية، كانت أحاديث الرسول ﷺ شارحة موضحة لنصوص القرآن الكريم على نحو يستحيل أن يجاريه إلا المعصوم صلوات الله وسلامه عليه.

---

١) الشيخ/ محمد بن صالح بن عثيمين– فتاوى العقيدة– مكتبة السنة– القاهرة – ص ٥٥

المبحث الأول

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الخالق

المعنى اللغوي:

الخالق الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة وقوله تعالى:

﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤]

أي تبارك الله أحسن المقدرين لأن الخلق يأتي بمعنى التقدير.

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها العامة، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي:

«الله سبحانه جل شأنه الخالق .. خلق كل شئ بقدر ، فأحسن الخلق .. ويخلق بقدرته ما يشاء، ويتكاثر خلقه بما أراد، خلق الإنسان وكرمه، وخلق له موارد الكون وسخرها له، كي يستثمرها الإنسان لنفعه وحاجته، وخلق الناس من أصل بشرى واحد وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا.

خلق سبحانه وتعالى العباد لعبادته ، وهو مستغن عنهم باستعلائه وعظمته، وخلق الموت والحياة ابتلاء لهم، دعا سبحانه جل شأنه العباد إلى التدبر في إعجاز خلقه ، بلوغا لإدراك عظيم قدرته، وكشفا عن أسرار الانتفاع بنعمته .. فاستوجب سبحانه وتعالى الحمد على تمام نعمة الخلق».

الأبعاد العقدية:

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي:

١ ـ الله ﷻ وحده الخالق .
٢ ـ الله تبارك اسمه خالق كل شيء .
٣ ـ قدرة الله سبحانه وتعالى على خلق ما يشاء .
٤ ـ الله جل شأنه خلق كل شيء بقدر معلوم .

٥ ـ الله سبحانه جل شأنه أحسن كل شئ خلقه .
٦ ـ الله سبحانه وتعالى استودع خاصية التكاثر النوعي في الخلق .
٧ ـ الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وكرمه .
٨ ـ الله جل شأنه يقضى في خلق ذرية الإنسان بما يشاء .
٩ ـ الله تبارك اسمه خلق الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا .
١٠ـ الله سبحانه وتعالى خلق الناس لعبادته .
١١ـ الله تبارك اسمه خلق الموت والحياة لابتلاء عباده .
١٢ـ الاعتقاد بضرورة التدبر في خلق الكون .
١٣ـ الله سبحانه وتعالى جعل من الماء كل شئ حي .
١٤ـ الاعتقاد بوجوب حمد الله ﷻ على ما تفضل بخلقه .
١٥ـ الله ﷻ سخر الكون للإنسان .

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى:

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي : لكل منها :

البعد العقدى :

١ ـ الاعتقاد بأن الله ﷻ وحده الخالق .

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الروم: ٤٠]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[فاطر: ٣]

٢ ـ الاعتقاد بأن الله تبارك اسمه خالق كل شيء .

﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴾[الزمر: ٦٢].

٣ ـ الاعتقاد بقدرة الله سبحانه وتعالى على خلق ما يشاء .

﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[القصص: ٦٨].

الأثر الاقتصادي :

اليـقين بقدرة الله المطلقة على الخلق ، ترسيخ اليقين بوفرة مصادر الموارد الاقتصادية.

والندرة في السلع والخدمات المستثمرة من تلك المصادر متوقفة على مدى الإلتزام بالعقيدة بإقرار الحق والعدل ، وبذل الجهد والعمل الصالح في سبيل الحد من أزمة الندرة .

البعد العقدى :

٤ ـ الاعتقاد بأن الله جل شأنه خلق كل شيء بقدر معلوم .

﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾[الرعد: ٨].

﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[الحجر: ٢١].

﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾[الشورى: ٢٧].

﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[القمر: ٤٩].

الأثر الاقتصادي :

أ ـ بعض من الناس يصلحه مستوى الدخل المحدود والبعض الآخر قد يفسده ذلك ، وعلى العكس أيضا .. البعض قد يصلحه الدخل المرتفع والبعض قد يفسده ذلك لغلبة الإسراف والفخر والعجب على طبعه .

ومن رحمة الله ﷻ أن جعل مناط الإكرام هو التقوى وليس الغنى

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[الحجرات: ١٣]

وذلك بما ينعكس أثره في القناعة بالرزق ، والبعد عن التطلع الاجتماعي، والرضا بما قسم الله ﷻ ، شريطة ألا يكون هناك ظلم اجتماعي وسوء توزيع مبنى على استغلال طبقي ، وادعاء المعرضين بقبول الواقع بروح الرضا ، يعد تكريساً للفساد والظلم .

ب ـ القدر المعلوم من الرزق الذي وهبه الله ﷻ ، يوجب الثقة في أن الله قادر على زيادة ذلك القدر والبركة فيه بمشيئته ، وذلك بما يحفز على مزيد من النشاط الاقتصادي ، خاصة وأن سر ذلك القدر خفي لا يعلمه إلا الله سبحانه جل شأنه .

البعد العقدى :

٥ ـ الاعتقاد بأن الله سبحانه جل شأنه أحسن كل شئ خلقه .

﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة: ٧]

الأثر الاقتصادى :

إبداع الله ﷻ وإحسانه للخلق ، يلهم الإنسان الحرص على العمل المتقن والمتسم بالتكامل في الأداء .

البعد العقدى :

٦ـ الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى استودع خاصية التكاثر النوعي في الخلق.

﴿ وَمِن كُلِّ شَىۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾[الذاريات: ٤٩].

﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلۡأَزۡوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ وَمِنۡ أَنفُسِهِمۡ وَمِمَّا لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[يس: ٣٦].

الأثر الاقتصادي :

إن خاصية التكاثر النوعي في الخلق تشير إلى تنامي الثروات الطبيعية بكل أشكالها على نحو متعاظم بصورة مستمرة ما لم يفسد التدخل البشرى ذلك بالاعتداء على البيئة الطبيعية ، مثل تجريف الأراضي الزراعية من أجل مكاسب عقارية عاجلة أو قطع الغابات بصورة عشوائية ، وغيرها من التعديات التى أضرت بالتوازن البيئي على نحو ما هو مشاهد الآن .

ولا شك أن هذا التنامي والتكاثر النوعي في الكائنات ـ ومن بينها الموارد الاقتصادية ـ يقابل التكاثر النوعي في الجنس البشرى ويتفوق عليه ، على عكس ما تدعيه نظرية «مالتوس» المتشائمة حول السكان، والتى عارضها الكثير من علماء الاقتصاد العالمي ، وأثبت التاريخ الاقتصادي ما بعد «مالتوس» أن تشاؤمه لم يتحقق ولم يكن واقعياً.

البعد العقدى :

٧ ـ الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وكرمه .

﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ﴾[النحل: ٤

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]

أما دليل تكريم الله ﷻ للإنسان:

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة: ٣٤].

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٠].

الأثر الاقتصادي:

تكريم الله ﷻ للإنسان ، وتسخير الكون له ، يوازن النظرة الاقتصادية إلى الإنسان من زاوية الإنتاج بدلا من قصر النظرة إليه باعتباره عنصراً سلبياً مستهلكاً فقط ، وإنما ينسب إليه الإسهام فى عنصرين من عناصر الإنتاج الثلاثة المعروفة .. فالجهد الإنسانى المدخر يحقق تراكم ثروة رأس المال ، والعمل يتفاعل مع تلك الثروة تحقيقا لدورة الإنتاج .

إلا أن النظرة التشاؤمية للجنس البشرى مازالت تجد لها أنصاراً يزعمون أن الإنسان في كثير من الأحيان عبء على التنمية وليس عوناً لها .

ومن جانب آخر ينبغى التعامل مع القوى العاملة بميزة تفضيلية تفوق كافة العناصر الأخرى للإنتاج ، لأن الإسلام يقر حداً إنسانياً للأجر سيكون موضع بحث حول أجر الكفاية في الإسلام .

ولا يصح استغلال ظروف البطالة في المساومة على الأجر عند أدنى مستويات الكفاف ، بحجة أن النظرة الاقتصادية المادية ترى النجاح في الحصول على عوامل الإنتاج ومنها العمل بأقل تكلفة ممكنة .

ولا شك أن ابتزاز القوى العاملة يشكل قنبلة اجتماعية قابلة للانفجار الثوري في بعض الأحيان كما حدث في الاتحاد السوفيتى السابق ، بصرف النظر عن ظروف انهياره وتآكله الذاتي من الداخل .

البعد العقدى :

٨ ـ الاعتقاد بأن الله جل شأنه يقضى في خلق ذرية الإنسان بما يشاء .

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٢].

الأثر الاقتصادي:

مقتضى اليقين الإيماني بأن الله ﷻ خلق الإنسان ، يفضي إلى اليقين الراسخ بأنه جل شأنه محال أن يخلقه دون أن يرزقه ، وهذا يعد أحد عناصر الرد على أدعياء الانفجار السكاني بأن الإنسان عبء على الموارد ، فالمسئول عن التنمية والصانع الأول لها هو الإنسان بما استودع الله ﷻ فيه من خصائص الإبداع ، وجعل رزقه موفوراً له بطاقة إبداعه وإمكاناته التي لا فضل في خلقها إلا لله ﷻ .

إلا أن ذلك مرهون بحسن استثمار العنصر البشري من خلال منظومة التعليم والتدريب والثقافة والإعلام .

البعد العقدى :

٩ ـ الاعتقاد بأن الله تبارك اسمه خلق الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[الحجرات: ١٣]

الأثر الاقتصادي :

التعارف المترتب على خلق الناس شعوباً وقبائل ، يوثق العلاقات الدولية بين الشعوب ، ويجلب معه منافع التأثير الحضاري المتبادل ، كما يحقق ثمار عدة للتجارة الدولية .

حيث إن مقتضى التعارف يؤدى إلى سلام متبادل بين الإنسانية ، يرتب أثره على مختلف جوانب العلاقات بما فيها الجانب الاقتصادي ، وشتان بين هذا التصور، والتصور الوضعي للوجود حيث يجعل العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان قائمة على السيطرة والصراع الذي تجلى في عصور الاستعمار المباشر والذي تحول إلى استعمار نظم اقتصادية وإعلامية وغيرها .

البعد العقدى :

١٠ـ الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى خلق الناس لعبادته .

﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[الذاريات: ٥٦].

الأثر الاقتصادي :

مفهوم العبودية من المفاهيم التى اختلفت فيها آراء المفسرين ، وفى ضوء شمولية الإسلام لمختلف أبعاد النشاط الإنساني ، وتنظيمها على نسق رباني يرضى عنه الله ﷻ وفق ما أحل وحرم ، يمكن القول بأن العبادة في مفهومها الشامل أوسع من مجرد أداء الشعائر والمناسك ، وينتظم من خلالها أداء كل مسئوليات الحياة الإنسانية بما في ذلك أداء النشاط الاقتصادي .

البعد العقدى :

١١ـ الاعتقاد بأن الله تبارك اسمه خلق الموت والحياة لابتلاء عباده :

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾[الملك: ٢].

الأثر الاقتصادي :

التعامل مع الحياة كرحلة اختبار إلهى ، تنتهى بعاقبة خير للإنسان إن أحسن، أو عاقبة شر إن أساء، والإحساس بأن الحياة وسيلة لغاية أسمى ، وليست غاية في ذاتها .. يحد من النهم الاستهلاكي للإنسان ، ويميل به إلى الاعتدال ، فلا يقع في دائرة الترف الذي يترك آثاره المدمرة في البنية الإنسانية، بما يؤدى إلى الانهيار الاقتصادي .

البعد العقدى:

١٢ـ الاعتقاد بضرورة التدبر في خلق الكون .

دعا الله سبحانه تبارك اسمه .. العباد إلى التدبر في إعجاز خلقه ، بلوغا لإدراك عظيم قدرته ، وكشفا عن أسرار الانتفاع بنعمته ، فقال جل شأنه :

﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[البقرة: ١٦٤]

﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران: ١٩٠].

الأثر الاقتصادي :

التدبر في الكون وما استودع الله ﷻ فيه من بديع إعجاز خلقه ، يقود العباد إلى الكشف عن أوجه الانتفاع من مصادر الموارد الاقتصادية بما يزيد من معدلات النمو ويعجل بثمار الرخاء .

وغير خاف على المهتمين أثر البحث العلمي في الكشف عن استثمار مصادر موارد جديده ، أو استخدام الموارد المستغلة على نحو أفضل .

البعد العقدى:

١٣ـ الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى جعل من الماء كل شئ حي .

﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾[الأنبياء: ٣٠]

الأثر الاقتصادي:

حديثا في نظر الاقتصاديين الوضعيين ، يتم تحليل الموارد على سبيل الحصر العام دون تخصيص لأولوية بعض الموارد على بعضها الآخر ، بينما إلى عهد قريب كان التركيز والاهتمام منصبا على الأرض الصالحة للزراعة ، وكان ذلك المثال الجوهري للدلالة على صحة نظرية «الغلة الحدية».

والآن بعد أن أساء الناس استخدام الماء العذب وأسرفوا في استخدامه على الاستهلاك الضروري وغير الضروري ، تواجه دول كثيرة أزمة في مواردها المائية ، كادت تصل ببعضها إلى حد التقاتل والحروب مع جيرانها من الدول المشتركة معها في نفس المصدر ، وبلغ الخوف بالبعض إلى التكهن بأن الحرب القادمة ستكون حرب المياه العذبة .

ويتحمل مفكروا الاقتصاد الوضعي المسئولية كاملة إزاء تجاهلهم لحيوية المصادر المائية في الماضى وعدم التنبه لأوليتها المطلقة على مختلف الموارد ، فالأرض الزراعية التى كانت في نظر «الطبيعيين» هى المصدر الرئيس للثروة ، لا قيمة لها إذا افتقرت إلى الماء مهما كانت درجة خصوبتها ، وعلى العكس إن توفر الماء لاستعماله في أرض ذات خصوبة أقل ، أمكن الاستفادة منها بأكثر من الأرض ذات الخصوبة الأعلى والتى لا ماء لها .

البعد العقدى :

١٤ـ الاعتقاد بوجوب حمد الله ﷻ على ما تفضل بخلقه .

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[الأنعام: ١].

الأثر الاقتصادي :

الحمد والشكر يثمر في الإنسان الإحساس بقيمة ونعمة مصادر الموارد الاقتصادية ، التى خلقها الله ﷻ له ، فيحافظ عليها ويحرص علي تنميتها وعدم التبذير في التعامل معها .

البعد العقدى:

١٥ـ الاعتقاد بأن الله ﷻ سخر الكون للإنسان .

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[النحل: ١٤].

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾
[إبراهيم: ٣٢-٣٤]

الأثر الاقتصادي :

إقرار الله ﷻ للإنسان بأن الكون قد سخره له ، يلغى مفهوم الصراع مع الطبيعة والكون على نحو ما ذهب إليه الفكر الوضعي ، تأثراً بأفكار الحضارة الرومانية .

وثقة الإنسان في تسخير الكون له ، تحفز همته وتشجعه على التعامل الواثق مع الموارد الكونية الطبيعية ، والتفاؤل باستجابتها لمحاولاته من الاستفادة من خيراتها باعتبار أنها مسخرة له منذ لحظة خلقها .

المبحث الثاني

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرزاق

المعني اللغوي :

هو القائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها وطعامها، وما ينتفع به الناس من رزق مباح وغير مباح.

المعنى المستخلص من القرآن الكريم:

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها العامة، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيمايلي:

«الله سبحانه جل شأنه وحده الرزاق .. يرزق من السماء والأرض، وهو خير الرازقين ، لا شريك له ، خلق الأرض في يومين وقدر أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ، وشرع من الرزق أطيبه .. مطلق المشيئة في رزقه ، يرزق من يشاء بغير حساب ولا مقدمات أسباب ، ويفضل بعضا من عباده في الرزق ويبسطه لهم .. ولحكمة أرادها يقبض رزقه عمن يشاء من عباده ابتلاء لهم .

والله سبحانه وتعالى يرزق بقدر معلوم ، وله حكمته في تفاوت أرزاق عباده ، وبغير ذلك لا يستقيم أمر البشر في تبادل منافعهم ، ولا قبل بعضهم تسخير البعض لهم ، والله سبحانه وتعالى له الحق وحده ، فيما أحل من الرزق وما حرمه .

تكفل جل شأنه بالرزق للخلق كلهم ، وضمن الرزق لذرياتهم ، وحذر المؤمنين من الاغترار برزق الكافرين ، وفرض على عباده السعي في طلب الأرزاق ، تأدباً في الأخذ بالأسباب .. ونهاهم عن التطلع إلى ما فضل الله به بعض العباد ، ودعاهم إلى الإنفاق من رزقه الذي وهبه إياهم ، ووعد المنفقين في سبيله في الدنيا والآخرة بحسن الثواب ، وتوعد من بخل بسوء العقاب.

وقد وعد سبحانه وتعالى بمزيد من الرزق للمؤمنين ، والمتقين ، والمنفقين، والشاكرين، والمهاجرين في سبيل نصرة الدين..وحذر من زوال نعمته وتضييقها عن الكافرين ، والعصاة ، والظالمين ، وغير المتصدقين والمتكبرين».

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

١ ـ الرزاق وحده هو الله تعالى .

٢ ـ ويرزق الله سبحانه وتعالى من السماء والأرض .

٣ ـ والله سبحانه جل شأنه خير الرازقين .

٤ ـ خلق الأرض في يومين ، وقدر أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين .

٥ ـ شرع سبحانه وتعالى من الرزق أطيبه .

٦ ـ والله سبحانه وتعالى .. مطلق المشيئة في رزقه .. يرزق من يشاء بغير حساب .

٧ ـ ويرزق سبحانه وتعالى من يشاء .. بلا مقدمات أسباب .

٨ ـ يفضل الله سبحانه جل شأنه البعض من عباده في الرزق ويبسطه لهم.

٩ ـ ولحكمة أرادها يقبض جل شأنه الرزق عمن يشاء من عباده .. ابتلاء لهم .

١٠ ـ والله سبحانه جل شأنه .. يرزق بقدر معلوم .

١١ ـ والله سبحانه وتعالى له حكمته في تفاوت الأرزاق ، وبغير ذلك لا يستقيم أمر البشر في تبادل منافعهم ، ولا قبل البعض تسخير البعض لهم .

١٢ ـ والله سبحانه وتعالى وحده الحق، فيما أحل من الرزق وما حرمه .

١٣ ـ تكفل الله سبحانه وتعالى بالرزق للخلق كلهم .

١٤ ـ ووعد سبحانه وتعالى بالرزق في الدنيا لمؤمن الناس وكافرهم .

١٥ ـ ضمن سبحانه وتعالى الرزق لذرية عباده .

١٦ ـ حذر الله سبحانه وتعالى المؤمنين من الاغترار برزق الكفار، إذ إنه يملى لهم.

١٧ ـ فرض الله سبحانه جل شأنه على العباد ، العمل والسعي في طلب الأرزاق ، تأدباً في الأخذ بالأسباب .

١٨ـ ونهى الله جل شأنه، عن التطلع إلى ما فضل الله سبحانه وتعالى به رزق بعض العباد.

١٩ ـ دعا العباد إلى الإنفاق في سبيله من رزقه الذي وهبه لهم .

٢٠ ـ وعد سبحانه وتعالى من أنفق ابتغاء مرضاته ، أن يخلف عليه في الدنيا ويرزقه في الآخرة حسن الثواب .

٢١ ـ وعد سبحانه وتعالى بمزيد من الرزق للمؤمنين ، والمتقين ، والمنفقين ، والشاكرين ، والمهاجرين في سبيل نصرة الدين .

٢٢ ـ وحذر من زوال نعمته وتضييقها عن الكافرين ، والعصاة ، والظالمين ، وغير المتصدقين والمتكبرين .

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان **دليل كل بعد** من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي : لكل منها :

البعد العقدى :

١ ـ الرزاق وحده هو الله تعالى .. حيث قال :

● ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الروم: ٤٠].

● ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[فاطر: ٣]

● ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[الذاريات: ٥٨].

الأثر الاقتصادي :

يمكن استخلاص عدة نتائج اقتصادية من هذا البعد العقدى ، أهمها ما يلي:

١ ـ اليقين بوفرة مصادر الموارد الاقتصادية .

٢ ـ التوجه إلى الله وحده في الرجاء بالرزق ، مما يحول دون خضوع إنسان لآخر أو خوفه من قول الحق والعمل به ، حيث لا يملك أحد من البشر زوال رزقه ، وبذلك يسود الحق ويستقيم به أمر الخلق ، فيستقر الخير ويتحقق النفع .

٣ ـ الثقة المطلقة في أن الله وحده هو الرزاق ، يحول دون وقوع الأمة في طلب مكاسب مادية من وراء أنشطة اقتصادية فيها معصية لله ﷻ ، وبتجنب هذه الأنشطة ، يحفظ الله ﷻ للأمة كيانها بعيداً عن عوامل الهدم الذي ترتبه الأنشطة المحرمة ، مثل الترويج الإعلامي الفاسق، أو التجارة في الخمور ، أو إباحة الميسر ... أو غير ذلك .

٤ ـ الاعتماد على الله وحده في طلب الرزق ، يدفع الأمة الإسلامية إلى البحث عن مكامن الرزق في مقدراتها ومصادر مواردها ، بدلاً من الاعتماد على معونات الدول الكبرى التى كثيراً ما تكون غير متوافقة مع المصلحة القومية .

البعد العقدى :

٢ ـ ويرزق الله سبحانه وتعالى من السماء والأرض :

﴿ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[النمل: ٦٤].

الأثر الاقتصادي :

الإشارة إلى أن الرزق يأتى أيضا من السماء ، برغم إيحائها البلاغى بأن الرزق من الله سبحانه وتعالى ، إلا أنها تشير إلى أمرين :

١ ـ مصادر المياه العذبة التي يأتى بها السحاب .

٢ ـ إمكانية توافر موارد نفع اقتصادي في الفضاء الكوني وما يتصل به من مناخ وليل ونهار وشمس وقمر وموجات أثيرية .. إلى غير ذلك .

البعد العقدى :

٣ ـ والله سبحانه جل شأنه خير الرازقين .. حيث قال :

- ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]
- ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾[الجمعة: ١١].

الأثر الاقتصادي :

توثيق اليقين بأن الله وحده خير الرازقين ، يتوجه بالأمة إلى سياسة الاعتماد على الله ﷻ ، واستثمار القدرات الذاتية بديلا عن اللجوء إلى الاستيراد ، وما يرتبه من آثار غير مستحبة إن كان يتفوق كثيراً عن حجم الصادرات بما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وإنخفاض قيمة العملة الوطنية .

البعد العقدى :

٤ ـ خلق الأرض في يومين ، وقدر أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين :

● ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ۝ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ۝ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾[فصلت: ٩-١٢]

الأثر الاقتصادي :

اليقين بأن الله ﷻ قدر أقوات الأرض في ضعف المدة التي خلقها فيها ، يدفع بالإنسان إلى البحث المتحفز عن مصادر تلك الأقوات ، ويحدوه تفاؤل واثق ، يدفعه إلى مزيد من العمل والنشاط الذي يعود مردوده بالخير على المسار الاقتصادي .

البعد العقدى :

٥ ـ شرع سبحانه وتعالى من الرزق أطيبه :

● ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴾[طه: ٨١]

● ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[الأعراف: ٣٢].

● ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[النحل: ١١٤].

الأثر الاقتصادي :

نوقش تفصيلاً في الباب الرابع حول الاستهلاك

البعد العقدى :

٦ ـ والله سبحانه وتعالى .. مطلق المشيئة في رزقه .. يرزق من يشاء بغير حساب .. حيث قال:

● ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ

مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[آل عمران: ٢٦-٢٧]

● ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[النور: ٣٨].

الأثر الاقتصادي :

تلك خصوصية في الرزق ، يهبها الله بمطلق مشيئته لمن أراد من عباده ، ولكنها تؤكد اليقين لدى المسلم بقدرة الله المطلقة فى الرزق ، بما يدفعه للعمل ولا يدعه نهبا للقلق مخافة فقدان مصدر رزقه ، كما يحد من الحقد الطبقى ويقيم مكانه السلام الاجتماعى ، ويدفع بالطموح الاقتصادى للإنسان باعتبار أن الفقر ليس ظاهرة أزلية ، فالله قادر سبحانه وتعالى على بسطة الرزق لمن يشاء .

البعد العقدى :

٧ ـ ويرزق سبحانه وتعالى من يشاء .. بلا مقدمات أسباب .. حيث قال فيما كان من رزق لبنى إسرائيل :

● ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[البقرة: ٥٧]

وبما أكرم به السيدة مريم :

● ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[آل عمران: ٣٧]

وكما جاء في شأن المائدة التي طلبها الحواريون من سيدنا عيسى عليه السلام :

● ﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]

الأثر الاقتصادي :

وتلك هي الأخرى خصوصية ربانية ، يهب بها الله ﷻ الرزق لمن يشاء بلا مقدمات أسباب ، بما يدعم الثقة في قدرة الله على الرزق ، إلا أن هذا شأن الله في بعض خلقه ، لا يقاس عليه لأنه من أمر الله وحده ، ولا يصح أن يرتب إتكالية في ترك السعى في طلب الرزق.

البعد العقدى :

٨ ـ يفضل الله سبحانه جل شأنه البعض من عباده في الرزق ويبسطه لهم.. حيث قال :

● ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[النحل: ٧١].

● ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾[الإسراء: ٣٠].

● ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[العنكبوت: ٦٢].

الأثر الاقتصادي :

تفاوت الأرزاق من شأن الله سبحانه وتعالى وحده ولحكمة أرادها ، ويرتب على المستوى الاقتصادي عدة أمور .. أهمها :

١ ـ تفاضل البعض في الرزق من أمر الله ﷻ وحده ، ولا فضل لبشر فيه، بما يحد من الاستعلاء الطبقي لدى الأغنياء ، ولا يكون مدعاة إلى التبذير غير المحمود في مظاهر الفخر والكبر، والذى يعكس خللا في توجيه استخدامات الموارد الاقتصادية .

٢ ـ منع وحسم التطلع إلى ما فضل الله ﷻ به بعض العباد في الرزق ، بما يمنع عن المجتمع مشاكل الحقد الطبقي وآثاره ، شريطة الحرص على عدالة التوزيع.

البعد العقدى:

٩ ـ ولحكمة أرادها يقبض جل شأنه الرزق عمن يشاء من عباده .. ابتلاء لهم .. حيث قال :

● ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

● ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴾[الفجر: ١٥-١٦]

● ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]

الأثر الاقتصادي :

١ ـ إمكانية وقوع حالات فقر عام أو كوارث جائحة ، تشمل مظاهر النشاط الاقتصادي بأسره ، ما يؤدى إلى ندرة الموارد المستغلة بالقياس على حجم الحاجات، وبهذا يمكن القول بأن الندرة في الموارد المستغلة ، ليست دائماً من مسئولية البشر ، وإنما قد تعود إلى ابتلاء له حكمته الربانية من الله ﷻ .

٢ ـ إمكانية تحقق ندرة في الدخل الفردي لبعض الأشخاص ، بما قد يدفعهم إلى مزيد من العمل والنشاط الاقتصادي المنتج ، حتى ينفقوا مما رزقهم الله ﷻ ، فيتحول من متلقي للصدقة إلى مانح لها .

البعد العقدى :

١٠ ـ الله سبحانه جل شأنه .. يرزق بقدر معلوم .. حيث قال :

● ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]

● ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾[الشورى: ٢٧].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ بعض من الناس يصلحه مستوى الدخل المحدود والبعض الآخر قد يفسده ذلك، وعلى العكس أيضاً .. البعض قد يصلحه الدخل المرتفع والبعض قد يفسده ذلك .

والرضا بما قسم الله ﷻ ، ينعكس أثره في القناعة بالرزق ، والبعد عن التطلع الاجتماعي، شريطة ألا يقع ظلم اجتماعي ناجم عن عدم العدالة في التوزيع . وإلا يكون القول بالقناعة حين وقوع ظلم اجتماعي نوع من الفتن والوقيعة بين العباد وربهم والعياذ بالله .

٢ ـ القدر المعلوم من الرزق الذي وهبه الله ﷻ ، يوجب الثقة في أن الله قادر على زيادة ذلك القدر والبركة فيه بمشيئته ، وذلك بما يحفز على مزيد من النشاط الاقتصادي، خاصة وأن سر ذلك القدر خفي لا يعلمه إلا الله سبحانه جل شأنه.

البعد العقدى:

١١ ـ والله سبحانه وتعالى له حكمته في تفاوت الأرزاق ، وبغير هذا التفاوت لا يستقيم أمر البشر في تبادل منافعهم ، ولا قبل البعض تسخير البعض لهم .

﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزخرف: ٣٢][١].

قال قتادة : قسم ـ الله ـ بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا كما قسم بينهم صورهم وأخلاقهم ، فتعالى ربنا وتبارك «ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات» قال: فتلقاه ضعيف الحيلة، عفى اللسان ، وهو مبسوط له في الرزق ، وتلقاه شديد الحيلة سليط اللسان وهو مقتور عليه «ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً» قال: ملكة يسخر بعضهم بعضا يبتلى الله به عباده ، فالله الله فيما ملكت يمينك»

ورحمة ربك خير مما يجمعون.. قال: الجنة»[٢].

الأثر الاقتصادي :

نظراً لخطورة وأهمية التعرف على العلاقة بين تفاوت الأرزاق وأثرها الإنتاجي، وعلاقتها بالطبقية الاجتماعية المرفوضة شرعاً .

سيكون ذلك الجانب موضع دراسة مستقلة تحت عنوان: «موقف الإسلام من الصراع الطبقي».

البعد العقدى:

١٢ ـ والله سبحانه وتعالى وحده الحق ، فيما أحل من الرزق وما حرمه.

وقد عاب الله جل شأنه على الكفار ، تشريعهم لأنفسهم في أمر الأطعمة، فحلوا وحرموا، فكان أن قال الله ﷻ عنهم :

(١،٢) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى – الدر المنثور في التفسير المأثور – الجزء السابع – دار الفكر – طبعة ٩٣ – صفحة ٣٧٤

﴿ وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾ وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾[الأنعام: ١٣٨-١٤٠].

وقال سبحانه جل شأنه :

● ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[يونس: ٥٩].

الأثر الاقتصادي:

يرتب الإقرار بالمشروعية العليا في المجتمع إلى الله وحده فيما أحل وحرم، آثاراً عدة لعل أهمها .. ما يلي :

١ ـ إعلاء المشروعية في المجتمع لله وحده دون سواه ، يحقق استقراراً تشريعياً يأمن فيه الكيان الداخلي للمجتمع على نفسه ، ويحقق وضوحاً واستقراراً في العلاقات الدولية بما ينعكس أثره في تنامي التعاون الاقتصادي بين الأمة وغيرها من الدول ، ويحقق جذباً للاستثمار، باعتبار استقرار المشروعية بما يحول دون انقلابات تشريعية غير محمودة الأثر .

٢ ـ إسناد الحل والحرمة لله ﷻ وحده ، يؤدى إلى حماية مصادر الموارد الاقتصادية من سوء التوجيه، أو سوء الاستغلال ، فكما وضح من الآيات السابقة، كان من أثر تشريع أهل الكفر لأنفسهم ، أن أحلوا بعضاً من الأنعام وحرموا البعض الآخر على غير وجه حق ، فكان إبقاؤهم على بعض مصادر الثروة الحيوانية دون استغلال بغير ما مبرر .

٣ ـ ينعكس أثر تلك المشروعية بنتائج إيجابية في مجال الاستهلاك ، حيث يؤدى إلى الحرص على ما يرضى الله ﷻ في الحلال الطيب ، والبعد عن الخبائث، بما ينعكس أثره إيجاباً في المحافظة على الطاقة البشرية المنتجة للأمة .

٤ ـ الإقرار بأن الحل والحرمة لله وحده جل شأنه، يجعل المشروعية الإسلامية فوق الجميع في مختلف علاقاتهم وكافة تعاملاتهم، فيتحقق الاستقرار الاقتصادي، باعتبار وجود ما يشبه الضمير الجماعي لدى الأمة.

البعد العقدى:

١٣ ـ تكفل الله سبحانه وتعالى بالرزق للخلق كلهم .. حيث قال:

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[هود: ٦].

﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[الذاريات: ٢٢-٢٣].

الأثر الاقتصادي:

القلق في أمر الرزق، وعدم اليقين إزاءه، قد يدفع البعض إلى البحث عن أسباب غير مشروعة، توهما منهم أنها ستزيد من رزقهم.

واليقين بأن الرزق مقدر من الله سبحانه وتعالى وحده، يرتب أموراً عدة.. أهمها:

١ ـ التعامل مع الرزق بمنطق المسئولية الذاتية عن تحصيل أسبابه، باعتبار أن مقومات الكفاءة الشخصية التي استودعها الله ﷻ في الإنسان، هي التي تتحمل مسئولية تحصيل أسباب الرزق، فيجتهد الإنسان في تنمية ملكات الفنية والمهنية والإبداعية، وصولاً إلى استثمار مقومات الرزق التي استودعها الله ﷻ في شخصيته.

٢ ـ البعد عن تحصيل الرزق بأساليب غير مشروعة، باعتبار أن من الأمور المقدرة بمشيئة الله ﷻ وحده .

٣ ـ الاستقرار النفسي في مواجهة تقلبات الحياة، بما ينعكس أثره في استقرار الأوضاع الإنتاجية.

البعد العقدى:

١٤ ـ ووعد سبحانه وتعالى بالرزق في الدنيا لمؤمن الناس وكافريهم .. حيث قال:

● ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[البقرة: ١٢٦].

الأثر الاقتصادي:

الرزق مرهون بقدر رباني أتاحه الله ﷻ للناس مؤمنهم وكافرهم ، وهذا يؤدى إلى التعامل مع المخالفين للإسلام في أمور المعاش على أساس من السجال والمنافسة ومحاولة السبق، إن لم يكن من حيث الكفاءة، فمن حيث الصدق والأمانة والشرف.

وتساوى المؤمنين والكفار في مضمار الرزق، يستنفر في المؤمنين مقومات تفوق يحاولون بها كسب السبق على الكافرين، وذلك بما ينعكس أثره على تنامي الكفاءة الإنتاجية والحرص على المقومات الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية.

فهذه الآية وأمثالها تضع المؤمنين في موقف تنافسي ، يدفعهم إلى الحرص على الإتقان والانضباط في الأداء، كما أنها تنزع الحقد الطبقي على أساس ديني، بين فقراء المؤمنين وأغنياء المخالفين لهم في الملة، وهذا ينعكس أثره في الاستقرار الاجتماعي ، الذي يترك بصماته على الاستقرار الاقتصادي.

البعد العقدى:

١٥ ـ ضمن سبحانه وتعالى الرزق لذرية عباده ،حيث قال:

● ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]

● ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾[الإسراء: ٣١].

الأثر الاقتصادي:

السكان لا يشكلون عبئاً على الموارد الاقتصادية، لأنهم هم القائمين بالعمل والإنتاج، ويشكلون محوراً جوهرياً في التنمية الاقتصادية اذا تم توجيهها تربوياً وثقافياً وإعلامياً على نحو صحيح يتناسب مع الاحتياجات القومية.

وبقدر اتساع قاعدة القوى البشرية بقدر ما تحقق حيوية الاقتصاد القومي وزيادة رخائه وتزيد فرص تواجد الأفذاذ والمبتكرين والمخترعين.

ولأهمية هذا الجانب، وتشابكه مع ادعاءات اقتصادية معاصرة، بأن السكان عبء على التنمية، سيكون موضع تفصيل ضمن باب العمل والإنتاج.

البعد العقدى:

١٦ ـ حذر الله سبحانه وتعالى المؤمنين من الاغترار برزق الكفار، إذ إنه يملى لهم:

﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[آل عمران: ١٩٦-١٩٧].

أي لايغرنك «تقلب ليلهم ونهارهم ومايجبى عليهم من النعم»[١].

● استدراجاً لهم ـ أي الكفار ـ لمزيد من المعاصي .. حيث قال:

﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴾[الأعراف: ١٨٢-١٨٣].

سنستدرجهم: كلما أذنبوا ذنباً جددنا لهم نعمة تنسيهم الاستغفار ـ كما شرحها يحيى بن المثنى»[٢].

الأثر الاقتصادي:

١ ـ عدم تنامي الحقد الاجتماعي على الطبقات الغنية الكافرة.

٢ ـ اليقين بأن حظ المسلم من رزق ربه ، موصول بعلاقة ثواب وعقاب، إن فاته خير في الدنيا فصبر، عوضه الله خيراً في الآخرة، ومالم يكن هناك ظلم اجتماعى ينعكس أثره فى سوء توزيع الدخل القومى، فإن هذا التوجه من شأنه تحقيق الاستقرار والرضى إزاء نصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك بما يحقق استقراراً في الأوضاع الاجتماعية ومن ثم الاقتصادية مالم تكن هناك أوضاع ظالمة من فعل البشر.

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى – الدر المنثور في التفسير المأثور – المجلد الثاني – مطبعة دار الفكر – صفحة ٤١٤

٢) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى – الدر المنثور في التفسير المأثور – الجزء الثالث – دار الفكر – طبعة ٩٣ – صفحة ٦١٨

٣ ـ تسامي الشعور الإيماني لدى المسلم فوق متاع الدنيا، يجعله مستقلاً في نمط استهلاكه عن الكافر.

واستقلالية الأنماط الاستهلاكية للأمة: تحفظ عليها دينها وتقاليدها الإيمانية، ويحول دون استنزاف مواردها في استيراد سلبي نتيجة المبالغة في الاستهلاك تأثراً بأنماط استهلاك المجتمعات غير الإسلامية، كما أنها تحد من سيطرة الشركات الاستهلاكية عابرة القارات على مقدرات الأمة.

البعد العقدي:

١٧ ـ فرض الله سبحانه جل شأنه على العباد ، العمل والسعي في طلب الأرزاق، تأدباً في الأخذ بالأسباب .. فقال:

● ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾[الملك: ١٥].

● ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[الجمعة: ١٠].

الأثر الاقتصادي:

نوقش تفصيلاً في مبحث تال تحت عنوان «أهمية العمل في الكتاب والسنة».

البعد العقدي:

١٨ ـ ونهى الله جل شأنه ، عن التطلع الحاقد إلى ما فضل الله سبحانه وتعالى به رزق بعض العباد .. فقال :

● ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾[النساء: ٣٢].

● ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾[طه: ١٣١].

الأثر الاقتصادي:

التطلعات الاستهلاكية تعد من أخطر العوامل المؤثرة في زيادة الإسراف في استغلال الموارد الاقتصادية وتوجيه أولوياتها نحو الاستهلاك الترفي بدلا من الاستهلاك الضروري ، والحد من تلك التطلعات ، يؤدى إلى اتزان التصرف الاستهلاكي ، والبعد عن التبذير والإسراف .. كما أنها ترسخ الشعور بالرضى وتحول دون الحقد الطبقي وآثاره المدمرة .

البعد العقدى:

١٩ ـ دعا العباد إلى الإنفاق في سبيله من رزقه الذي وهبه لهم .. فقال :

- ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]
- ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾[الرعد: ٢٢].
- ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمۡ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الحج: ٣٥].

الأثر الاقتصادي:

الزكاة أحد أركان الإسلام، والصدقات فيما سوى الزكاة، استزادة من الثواب ومن فضل الله ﷻ ، والزكاة والصدقات ـ إذا تم تنظيمها على نسق إداري معاصر ـ تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومي بصورة تليق بكرامة الفقراء وتحفظ عليهم ماء وجههم.

ونظراً لأهمية دور الزكاة في النمو الاقتصادي .. فإنها ستكون موضع بحث تحت عنوان «أثر الزكاة في التنمية الاقتصادية».

البعد العقدى:

٢٠ ـ وعد سبحانه وتعالى من أنفق ابتغاء مرضاته ، أن يخلف عليه في الدنيا ويرزقه في الآخرة حسن الثواب .. حيث قال :

- ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥۚ وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾[سبأ: ٣٩].

الأثر الاقتصادي :

الشعور بأن الله ﷻ سيخلف على المنفق في سبيله ، يجعله في حالة تفاؤل اقتصادي يتوقع معه زيادة فرص الحصول على دخل أفضل ، فيزداد لديه الحس الاستثماري ، ويكون مهيئاً لتلقف أية فرص إنتاجية سانحة ، أملاً منه في الله ﷻ أن يثيبه عوضاً في الدخل عن إنفاقه في الزكاة .

البعد العقدى :

٢١ـ وعد سبحانه وتعالى بمزيد من الرزق للمؤمنين ، والمتقين ، والمنفقين ، والشاكرين ، والمهاجرين في سبيل نصرة الدين .

الأثر الاقتصادي:

نظراً لأهمية هذا الموضوع وتعلقه بالمسئولية الإنسانية في تحقيق آثار اقتصادية نتيجة بعض التصرفات الإيمانية التي جاء بعض منها في الكتاب والسنة ، فإنه سيكون مجال بحث مستقل تحت عنوان «التوجهات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد».

البعد العقدى:

٢٢ـ وحذرمن زوال نعمته وتضييقها عن الكافرين، والعصاة، والظالمين، وغير المتصدقين والمتكبرين.

الأثر الاقتصادي:

تناول هذا الجانب من المسئولية الإنسانية عن الندرة نتيجة مخالفاتها الإيمانية، سيكون مجال بحث مستقل تحت عنوان «المخالفات الإيمانية وأثرها في ندرة الموارد».

المبحث الثالث

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ ذو الفضل والنعم

المعني اللغوي :

في سياق معناها صفة الوهاب، وهو الذى يجود بالفضل والعطاء الكثير.

المعنى المستخلص من القرآن الكريم:

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها العامة ، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي:

«الله سبحانه وتعالى هو المنعم نعمه لا تحصى ولا رجاء إلا في فضله، ونعمة الإسلام والأمن والأمان من بين ما تفضل به الله جل شأنه على عباده.

ونعم الله ﷻ جديرة بالاعتراف بهاولا يجوزالبخل بها ولاحسد الناس عليها، وإنما الأولى شكر الله سبحانه وتعالى عليها وعدم التجبر بها.

والنعم تدوم وتزيد بالإيمان والعمل الصالح والشكر والاستقامة والاستغفار ، واستقبال النعمة باتزان انفعالى يحول دون زوالها بالكفر والغفلة والغرور .

ونعيم الدنيا ابتلاء مآله يوم القيامة إلى حساب، ولا دوام ولا مقام إلا لنعيم الآخرة».

الأبعاد العقدية:

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي:

١ـ الله سبحانه وتعالى هو المنعم، لا رجاء إلا في فضله.

٢ـ نعم الله ﷻ فوق الحصر.

٣ـ نعمة الإسلام من أجل النعم.

٤ـ الأمن من بين ما تفضل به الله جل شأنه على عباده.

٥ـ نعم الله ﷻ جديرة بالاعتراف بها.

٦ـ إنكار النعمة كفر بها.

٧ـ لا يجوز البخل بالنعمة.

٨ـ نعم الله ﷻ لا يجوز حسد الناس عليها.

٩- وينبغي شكر الله سبحانه وتعالى على سابغ نعمه.

١٠- نعم الله ﷻ ، لا يجوز التجبر بها.

١١- والنعم تدوم وتزيد بالإيمان والعمل الصالح والشكر والاستقامة والاستغفار.

١٢ - استقبال النعمة ينبغي أن يكون باتزان إيماني.

١٣ - الكفر والغفلة والغرور تأذن بزوال النعم.

١٤ - نعيم الدنيا ابتلاء مآله يوم القيامة إلى حساب.

١٥ - لا دوام ولا مقام إلا لنعيم الآخرة.

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى:

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الإقتصادي: لكل منها:

البعد العقدى:

١ - الله سبحانه وتعالى هو المنعم، لا رجاء إلا في فضله:

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾ [النحل: ٥٣]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[فاطر: ٣]

﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [يونس: ١٠٧]

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٣]

الأثر الاقتصادي:

الإحساس بأن المنعم هو الله يعكس في النفس ورعا في التعامل مع الموارد من حيث الحرص عليها والمحافظة على مقوماتها وتنميتها على نحو يحفظ نعمة الله على الإنسان ولا يتهددها بالزوال.

البعد العقدى:

٢ ـ نعم الله ﷻ فوق الحصر :

﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[إبراهيم: ٣٤].

﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١٨]

الأثر الاقتصادي:

تجاوز نعم الله ﷻ حد الإحصاء والحصر والكم ، يورث يقينا في وفرة مصادر النعم ومصادر الموارد الاقتصادية ، ويحفز الإنسان إلى محاولة استخلاص منافعه من استثمار تلك الموارد على نحو ما شرع الله ﷻ .

البعد العقدى :

٣ ـ نعمة الإسلام من أجل النعم

﴿..... ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ....﴾[المائدة: ٣].

﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[المائدة: ٧].

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩]

﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحجرات: ٧-٨].

الأثر الاقتصادي:

تشكل منظومة القيم الأخلاقية المستمدة من العقيدة الإسلامية سياجا آمنا في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتداول .

إذ تشكل حافزا إنتاجيا يسعى بالعمل الصالح إلى ابتغاء فضل الله في عمارة الكون ، ويحول دون استنزاف الموارد المستغلة في مظاهر ترف أو تبذير ويحفظها في دائرة الاتزان الأستهلاكي ويحد من استنزاف الموارد في حاجات غير حقيقية .

يحمى أصحاب الحقوق من الفقراء لدى الأغنياء ، ويحفظ آداب التعامل الاقتصادي بالعدل والقسط بين القائمين بالتبادل التجاري .. إلى غير ذلك .

وبغير عقيدة صحيحة لا يكون هناك التزام أخلاقي مخلص وعميق ، وإذا كان الوعى الدقيق بمقتضى مصالح الدنيا ، قد جعل من بعض غير الملتزمين .. دقيقا في صنعته أمينا في معاملته منضبطا في أدائه ، فإن ذلك كله ينهار في لحظة انتهازية يجد فيها صاحبها فرصة ربح لا يعوض على نحو ما هو مشاهد في بعض تصرفات الشركة عابرة القارات في الدول النامية .

أما الإيمان ببواعثه الأخلاقية المتعلقة بالأداء الاقتصادي ، إن رسخ وثبت في النفوس ، يظل صاحبه وفيا مخلصا أمينا لمبادئه فى التعامل .. مراقبا لربه ، لا تغريه منفعة آثمةعاجلة، ولا يتربص انتهاز فرصة مواتية لربح غير مشروع .

البعد العقدى :

٤ ـ الأمن من بين ما تفضل به الله جل شأنه على عباده

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٣].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾
[المائدة: ١١]

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴾[العنكبوت: ٦٧]..

الأثر الاقتصادي :

١ ـ نعمة الأمن الداخلي والخارجي لها مردود اقتصادي وتعد من أهم العوامل المؤثرة في استقرار النشاط الاقتصادي ونموه وازدهاره ، وتزايد قدرته على جلب الاستثمارات.

٢ ـ التماسك الاجتماعي المترتب على الأمن يعمق الانتماء الاقتصادي، ويدى إلى الحرص على نماء الثروة القومية باعتبار مراعاة مصلحة الجميع .

البعد العقدى:

٥ ـ نعم الله ﷻ جديرة بالاعتراف بها

﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[المائدة: ٧].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[فاطر: ٣]

﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[الضحى: ١١].

الأثر الاقتصادي:

الاعتراف بنعم الله ﷻ والإقرار بها ، يشيع في نفس المسلم إحساسا بالقناعة والرضا بما قسم الله ﷻ له ، ويجعل تعامله من الموارد قائم على المحافظة والحرص عليها باعتبارها نعم ينبغى أن تصان.

البعد العقدى:

٦ ـ إنكار النعمة كفر بها

﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [النحل: ٨٣]

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾[إبراهيم: ٢٨-٢٩].

الأثر الاقتصادي:

استقبال النعم بمنطق الكفر بدلا من الشكر ، يجعل الإنسان يستخف بها، ولا يحافظ عليها ، ويسرف في التعامل معها ، فيكون ذلك إيذانا بزوالها .

البعد العقدى:

٧ ـ لا يجوز البخل بالنعمة

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[آل عمران: ١٨٠].

﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾
[التوبة: ٧٥-٧٧]

الأثر الاقتصادي :

التنزه عن شح النفس، وترك البخل ، والحرص على الإنفاق في سبيل الله ﷻ ، يعود على المجتمع بالنفع الاقتصادي ، لأنه التصدق بأشكاله المختلفة ، يعيد توزيع الدخل القومي على الطبقات الفقيرة التى لديها ميل حدي أكبر للاستهلاك ، وحصولهم على الصدقات يدفعهم إلى شراء أساسيات معاشهم ، فيزداد الطلب على السلع الرئيسية والضرورية ، وينشط الإنتاج القومي ، وتتشكل أولوياته على أساس حاجات المجتمع الرئيسية ، بما يحفظ للأمة الإسلامية مقوماتها الإنتاجية الذاتية ، التى تستطيع بها مواجهة مختلف الأزمات ، ولا تكون تحت رحمة أى ضغوط خارجية .

البعد العقدى :

٨ ـ نعم الله ﷻ :

﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴾[النساء: ٥٤].

الأثر الاقتصادي:

التطلع إلى ثروة الغير بنية الحسد ، أى تمنى زوالها ، يعمق الحقد الاجتماعي الذي ينعكس أثره في تضييق مستويات التعاون الاقتصادي ، والشعور الذي يتولد عن الحسد من عدم رضا الإنسان بما قسم الله له ، يجعله في حالة من الإحباط والقلق ينعكس أثرهما على بنيته الصحية التى هي في النهاية طاقة إنتاجية، كما قد يدفع ضعفاء الإيمان إلى محالة الحصول على دخل إضافي من خلال أوجه غير مشروعية، بما يزيد عبء التحويلات غير المشروعة كالرشوة والسرقة وغيرها، والتى تشكل هدرا ونهبا للثروة القومية.

البعد العقدى:

٩ ـ ينبغى شكر الله سبحانه وتعالى على سابغ نعمه :

﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[البقرة: ١٥٢].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[البقرة: ١٧٢].

﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَـٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤]

الأثر الاقتصادي :

يؤدى الشكر لله ﷻ عن سابغ نعمة إلى آثار اقتصادية كثيرة لعل أهمها:

١ ـ التعامل مع مصادر الموارد الاقتصادية بمنطق النعم التى ينبغى الحرص عليها والمحافظة على مقوماتها .

٢ ـ الحد من التبذير والإسراف في الاستهلاك ، لأن مقتضى الشكر مراعاة رضى الواهب سبحانه وتعالى .

البعد العقدى :

١٠ ـ نعم الله ﷻ ، لا يجوز التجبر بها :

حدث أن اختلف رجل من شيعة سيدنا موسى مع رجل من غير شيعته ، وقال الله في وصف تلك الواقعة :

﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾[القصص: ١٥].

وحين وكز سيدنا موسى الرجل فأرداه قتيلا ، ما كان منه إلا أن دعا الله .. فقال :

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص: ١٦-١٧]

وهكذا عاهد سيدنا موسى ربه . بألا تكون نعمة الله ﷻ عليه مبررا للتجبر على الخلق .

الأثر الاقتصادي :

التعامل مع النعمة بالحرص على عدم الاستعلاء بها واستخدامها في التجبر على الناس، يجعل استخدام الموارد يسير في اتجاه الرشد الاقتصادي، ولا يواجه أزمات الحروب التى لا هم لها إلا التجبر على الشعوب الفقيرة والاستيلاء على خيراتها .

وغير خاف .. تلك الآثار الناجمة عن النهب الاستعمارى للشعوب الفقيرة، وسرقة موارد الثروة فيها ، نتيجة التجبر والاستعلاء الغربي ، والذى تعانى منه معظم شعوب قارة أفريقيا اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حتى الآن .

البعد العقدى :

١١ ـ النعم تدوم وتزيد بالإيمان والعمل الصالح والشكر والاستقامة والاستغفار

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[الأنفال: ٥٣].

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧]

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[الأعراف: ٩٦]

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾[المائدة: ٦٦].

الأثر الاقتصادى :

تلك الجوانب ستكون موضع دراسة مفصلة في بحث «التوجهات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد».

البعد العقدى:

١٢ ـ استقبال النعمة ينبغى أن يكون باتزان إيماني

﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ۝ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[هود: ٩-١١].

الأثر الاقتصادي:

عدم الاغترار بالنعمة يؤدى إلى تصاعد الطموح الاقتصادي حيث أن استقبالها باتزان وموضوعية يؤدي إلى التدبر في كيفية تنميتها.

كما أن التعامل مع النعمة باعتبارها ابتلاء بالخير، يدفع المسلم إلى مراعاة حدود الله فى التصرف فيها سواء فى تنميتها أو توزيع عائدها إلى مستحقى الزكاة فيها .

البعد العقدى:

١٣ ـ الكفر والغفلة والغرور تأذن بزوال النعم:

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل: ١١٢]

﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾[الزمر: ٨].

﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: ٤٩].

الأثر الاقتصادى :

ستكون تلك الجوانب ـ وغيرها ـ موضع تفصيل مستقل في بحث «المخالفات الإيمانية وأثرها في ندرة الموارد الاقتصادية».

البعد العقدى:

١٤ ـ نعيم الدنيا ابتلاء مآله يوم القيامة إلى حساب :

﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾[التكاثر: ٨].

الأثر الاقتصادي :

الإيمان بأن النعم ستكون موضع حساب يوم القيامة ، يؤدى إحسان الإستقبال لها بالشكر والمحافظة على مواردها والتصرف فيها بحسن التدبير وتوسط الإنفاق بما يحقق الرشد الاقتصادي .

البعد العقدى :

١٥ ـ لا دوام ولا مقام إلا لنعيم الآخرة :

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾[التوبة: ٢٠-٢١].

﴿ وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[العنكبوت: ٦٤].

﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[الرحمن: ٢٦-٢٧]

الأثر الاقتصادي :

الإيمان بالزوال الحتمى لنعيم الدنيا .. يتسامى بالطموح الاستهلاكي فوق شهوات الدنيا، فيحد من التبذير والإسراف والإنفاق على مظاهر الترفيه ، ويتحول بنظرة الإنسان إلى الحياة فيرى فيها وسيلة لغاية مرضاة الله ﷻ ، بدل أن يرى فيها غاية في ذاتها ، وبدل أن يتوقف نشاطه عند حدود كفايته سيحاول التمكين لدين الله بمزيد من النشاط الاقتصادي، بما يزيد رصيده من ثواب الآخرة.

المبحث الرابع
أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الملك

المعني اللغوي :

هو النافذ الأمر فى ملكه ، إذ ليس كل مالك ينفذ أمره ، وتصرفه فيما يملكه، فالملك أعم من المالك ، والله تعالى مالك المالكين كلهم ، والملاك إنما استفادوا التصرف فى أملاكهم من جهته تعالى .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها العامة، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي:

(الله سبحانه جل شأنه مالك الملك وحده لا شريك له .. استخلف العباد في ملكه وأمر بالإنفاق منه ، وجعل للإنفاق شروطاً وآداباً، يهب ما يشاء لمن يشاء .. فلا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك .

تشوف الخلق لعطائه .. فأغرى إبليس العباد بغرور الملك .

سبحانه وتعالى مليك مقتدر بيده ملكوت كل شيء، استوجب تفرده بملكه تسبيح جميع خلقه.

أحاط جل شأنه بملكه الكون بأسره .. سمائه وأرضه وجميع خلقه.. مطلقا فيه مشيئته وبمقتضى ملكه:

يعز ويذل .. ينفع ويضر .. يحيى ويميت .. يملك السمع والأبصار .. ويقلب الليل والنهار .. إليه وحده في الآخرة الملك والمآل).

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

١ ـ الله سبحانه جل شأنه مالك الملك .

٢ ـ وحده لا شريك له .

٣ ـ استخلف الله ﷻ العباد في ملكه .

٤ ـ وأمر الله ﷻ بالإنفاق مما استخلف الإنسان فيه .

٥ ـ يهب من ملكه ما يشاء لمن يشاء .

٦ ـ فلا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك .

٧ ـ تشوف الخلق لعطائه .. فأغرى إبليس العباد بغرور الملك .

٨ ـ الله ﷻ مليك مقتدر .

٩ ـ استوجب تفرده بملكه تسبيح جميع خلقه .

١٠ ـ أحاط بملكه الكون بأسره .. سمائه وأرضه وجميع خلقه .

١١ ـ مطلقا فيه مشيئته .. وبمقتضى ملكه يعز ويذل ، ينفع ويضر.

١٢ ـ يحيي ويميت .

١٣ ـ يملك السمع والأبصار.

١٤ ـ ويقلب الليل والنهار.

١٥ ـ إليه وحده في الآخرة الملك والمآل .

١٦ ـ المصير إليه .

١٧ ـ الشفاعة بإذنه وحده سبحانه .

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي لكل منها:

البعد العقدى :

١ ـ الله سبحانه جل شأنه مالك الملك :

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ٢٦].

٢ ـ وحده لا شريك له :

﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴾[الإسراء: ١١١].

﴿ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾[الفرقان: ٢].

الأثر الاقتصادي :

إقرار الملك المطلق لله وحده لا شريك له ، يجعل إطلاق كلمة الملكية على الحائزين على بعض من متاع الدنيا تعبيراً مجازياً، يعلم به المالك أنه مفوض من ربه في حق الإستعمال

والتصرف ، فيحاول أن يستهدى بشرع الله ﷻ في تحصيل أسباب التملك ، وفى الحرص على ما ملكه الله ﷻ.

البعد العقدى :

٣ ـ استخلف الله ﷻ العباد في ملكه

﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾[الأنعام: ١٣٣]

﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ ﴾[هود: ٥٧].

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[النور: ٥٥].

﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[الأنعام: ٣٩].

﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[الحديد: ٧].

الأثر الاقتصادي :

الملكية في الفكر الوضعي عادة ماتنسب فقط إلى الحائزين على كافة حقوق الانتفاع للأصول المملوكة ، بينما يحدد مبدأ الاستخلاف ، أن مايقع تحت يد الإنسان من الأموال ، ليس ملكاً مطلقاً له ، وإنما هو لله حق مكتسب بالخلافة والإنابة بتوكيل صريح من الخالق حدد للإنسان فيه دوره ومسئوليته، فهي خلافه مقيدة وليست مطلقة[١].

وبذلك تتحول الملكية إلى أمانة استخلاف من الله ﷻ ، يمكن التعبير عنها بحق الانتفاع.

---

١) الدكتور/ حسن صالح العنانى – الأسس الاقتصادية الاسلامية وتنظيم تطبيقها – ص٦

البعد العقدى:

٤ ـ أمر الله ﷻ بالإنفاق مما استخلف الإنسان فيه:

﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[الحديد: ٧].

الأثر الاقتصادي :

المفسر الكبير الزمخشرى صاحب تفسير القرآن المعروف «بالكشاف» يخاطب حائزى الأموال بقوله: «أن الأموال التى في أيديكم إنما هى أموال الله بخلقه وإنشائه لها وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هى بأموالكم في الحقيقة وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب فانفقوا منها»[١].

ويعتبر مبدأ مسئولية الإنفاق امتداداً لمبدأ «المال مال الله والبشر مستخلفون فيه».

وترتب مسئولية الإنفاق من مال الله، الآداب الإسلامية في إخراج الزكاة .. أهمها مايلي :

- إخلاص النية لله والبعد عن الرياء .
- تحرى المستحقين .
- البعد عن المن والأذى .
- الإنفاق في السر بأكثر مما هو في العلن .
- الإنفاق من الطيبات.

هذا وقد تم عرض أثر الزكاة في التنمية الاقتصادية تفصيلاً ، في مبحث مستقل.

البعد العقدي:

٥ ـ يهب من ملكه ما يشاء لمن يشاء :

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ٢٦].

---

١) يراجع تفصيلا فى كتاب الدكتور/ إبراهيم دسوقى أباظه – الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهاجه – دار الشعب

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[المائدة: ٢٠]

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

[يوسف: ١٠١]

﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴾[ص: ٣٤-٣٨].

الأثر الاقتصادي :

الإقرار بحق الله المطلق في أن يهب من ملكه لمن يشاء من عباده ، يؤدى إلى تحقيق عدة آثار اقتصادية .. أهمها مايلى :

١ ـ اعتبار ما حصل عليه الغير من ملك الله ﷻ على وجه مشروع حق أقره الله ﷻ له ، فلا ينازع عليه إلا كان ثمة تعارض مع المصلحة العامة .

٢ ـ القبول الاجتماعي بالملكية من جانب الطبقات الفقيرة ، بما يحد من أزمة الإحساس بالمفارقة المادية بينهم وبين الأغنياء ، ويرتب سلاما اجتماعيا ينعكس أثره في الاستقرار الاقتصادي .

٣ ـ التوجه إلى الله ﷻ بالرجاء في بعض ملكه ، والتفاؤل الإيماني في هذا الشأن ، يوقظ الحس الاستثماري والحرص على الإدخار ، الذي يصب في النهاية لصالح التنمية الاقتصادية .

البعد العقدى :

٦ ـ لا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك :

كما جاء فى موقف صاحب الجنتين فى سورة الكهف :

﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۙ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾

وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾[الكهف: ٣٢-٣٦].

وكان عاقبته :

﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٤٢﴾ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٤٣﴾ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾[الكهف: ٤٢-٤٤].

وكما جاءت العبرة أيضا فيما جاء في شأن قارون :

﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴾[القصص: ٧٦-٨١]

الأثر الاقتصادي:

الغرور الناجم عن سوء فهم الإنسان بأن الملكية قدر رباني ، يهبها الله ﷻ لمن يشاء من عباده، يدفع بالإنسان إلى سلوك اقتصادي سلبي على النحو التالي:

١ ـ الإسراف والتبذير في الإنفاق على غير ما شرع الله ﷻ ، بما يرتب هدرا للثروة القومية.

٢ ـ الاستعلاء الطبقي على الطبقات الأدنى، بما يورث الحقد الاجتماعي، ويكون مقدمة لصدام اجتماعي ينهار به الاقتصاد القومي بأسره.

٣ ـ إذا لم يتمكن الإحساس من الإنسان بأن مايملكه هو من فضل الله وحده، أدى به الأمر إلى المبالغة في الحصول على الثروة من مصادرها المختلفة دون نظر إلى حدود مشروعيتها، بما يؤدى إلى تصرفات مالية واقتصادية قد تهدد الكيان القومي بأسره .

وعلى سبيل المثال ، كان بعض من أسباب الانهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، راجع إلى استدراج بعض من أصحاب رءوس الأموال للقائمين على أمر الائتمان المصرفي ورشوتهم للحصول على أموال ليس لها غطاء كاف من الضمانات ، مما رتب صعوبات بعد ذلك في السداد ووضع البنوك في موقف العاجز عن تحصيل ديونها .

البعد العقدى:

٧ ـ تشوف الخلق لعطائه .. فأغرى إبليس العباد بغرور الملك :

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴾[آل عمران: ١٤]

﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾[الفجر: ٢٠]

﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠]

الأثر الاقتصادي :

غريزة التملك من الغرائز الفطرية الكامنة في النفس الإنسانية منذ بدأ الله ﷻ الخلق ، وتشكل هذه الغريزة حافزاً اقتصادياً في الإنتاج والعمل ، ويحيط الإسلام تلك الغريزة بضوابط من المشروعية التى تحول دون انحرافها إلى مسارات محرمة نتيجة سيطرة الأنانية والرغبة فى تعظيم عائد التملك دون مراعاة مقتضيات الحلال المشروع .

البعد العقدى :

٨ ـ الله مليك مقتدر :

﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۝ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥]

بيده ملكوت كل شيء

﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾[المؤمنون: ٨٨-٨٩]

٩ ـ استوجب تفرده بملكه تسبيح جميع خلقه:

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[التغابن: ١].

الأثر الاقتصادي :

العلاقة بين الإنسان والكون في الإسلام ، قائمة على أساس أن الله سبحانه وتعالى بمقتضى إطلاق ألوهيته ﷻ وملكيته للكون ، سبح الكون له وخضع بما أمره به من تسخير ينعم به سائر الجنس البشرى .

وقيام العلاقة بين الإنسان والبيئة على أساس من الانسجام المتبادل والشعور بالوحدة التعبدية لله ﷻ ، يدفع بالإنسان إلى الحرص على الكون والبيئة ، وإعمال الرؤية والفكر ، قبل القيام بأي محاولة لاستغلال البيئة على نحو قد يضر بجوانب أخرى منها .

ولا شك أن فكرة الصراع مع الطبيعة التى كانت محور تصور عام لعلاقة الإنسان بالكون في الفكر الغربي، لعبت دورها في الاستخفاف بالبيئة، واعتبر أحياناً تدمير بعض منها .. انتصاراً على الطبيعة .

وقد خلف الخلل البيئي آثاره الاقتصادية العالمية في اختلال الدورات الزراعية ، وتلويث الغلاف الجوى بما أدى إلى اضطرابات مناخية .. إلى غير ذلك من الآثار .

البعد العقدى :

١٠ ـ أحاط الله ﷻ بملكه الكون بأسره.. سمائه وأرضه وجميع خلقه

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[البقرة: ١٠٧].

﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ١٨٩]

﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٢٠]

١١ ـ مطلقا فيه مشيئته .. وبمقتضى ملكه يعز ويذل ، ينفع ويضر ، يحيي ويميت .

يعز ويذل:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ٢٦].

ينفع ويضر:

﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[يونس: ٤٩].

١٢ ـ يحيي ويميت :

﴿ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[آل عمران: ٢٧]

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[البقرة: ١٠٧].

١٣ ـ يملك السمع والأبصار:

﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾[يونس: ٣١].

١٤ ـ ويقلب الليل والنهار :

﴿ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[آل عمران: ٢٧]

﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾[فاطر: ١٣].

الأثر الاقتصادي :

إطلاق ملك الله ﷻ في الكون بسمائه وأرضه، ليله ونهاره، كواكبه ونجومه، والإقرار له بمطلق المشيئة والقدرة على أن يعز من يشاء ويذل من يشاء.

يجعل الإنسان حريصاً في تصرفاته الاقتصادية على مراعاة ما يرضى الله سبحانه وتعالى، لئلا يكون عرضة لعقابه، بل ويحاول دائماً التسامي بالقيم النبيلة كي يكون أهلاً لأن يعزه الله جل شأنه بدلاً أن يذله .

وغير خاف أن المشروعية الإسلامية في السلوك الاقتصادي ، تترك آثارها الإيجابية في تحقيق أمانة التعامل والحد من الهدر الاقتصادي الذي ترتبه التحويلات غير المشروعة الناجمة عن الغش أو الاحتكار أو السرقة أو الرشوة.

البعد العقدى:

١٥ ـ إليه وحده في الآخرة الملك والمآل.:

﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[الفاتحة: ٤].

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِۚ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ٧٣]

﴿ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّ لِلرَّحۡمَٰنِۚ وَكَانَ يَوۡمًا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴾[الفرقان: ٢٦]

﴿ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٌۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾[غافر: ١٦].

١٦ ـ المصير إليه :

﴿ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾[النور: ٤٢].

١٧ ـ الشفاعة بإذنه وحده سبحانه:

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾[البقرة: ٢٥٥].

الأثر الاقتصادي:

الاعتقاد بأن مآل الأمر والملك في النهاية لله وحده ﷻ ، وأن لا استقرار لإنسان على ملكه لأنه لا محالة تاركه بالموت ، يرتب إحساساً بأهمية مراعاة المشروعية الإسلامية في التصرفات الاقتصادية ، والتي ينعكس أثرها إيجابياً في تنمية الثروة القومية والمحافظة عليها.

المبحث الخامس

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الكريم

المعني اللغوي :

هو الجواد المعطى الذى لا ينفد عطاؤه .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

فيما يلي عرض موجز لهذه الصفة كما جاء ذكرها في كتاب الله ﷻ ، ثم تناول أثرها الاقتصادى.

«الله ﷻ هو الكريم ذو الجلال والإكرام .. تفضل على عباده بكرمه .. فكرم الإنسان، ورزقه رزقاً كريماً، وأمر سبحانه وتعالى عباده بالتمثل بتلك الصفة على نحو ما يليق ببشريتهم .

وجعل سبحانه وتعالى أكرم الناس عند الله أتقاهم ، وقد يبتلى بعضا من عباده بإكرامهم».

الأبعاد العقدية :

فيما يلي عرض الأبعاد العقدية المستخلصة من الوصف السابق ، إذ يعتقد المسلم إزاء تلك الصفة بالأبعاد العقدية التالية :

١ ـ الله الكريم .

٢ ـ تفضل على عباده بكرمه .. فكرم الإنسان .

٣ـ الله سبحانه وتعالى قد يكرم عباده ابتلاء لهم.

٤ـ الله ﷻ تفضل بالرزق الكريم .

٥ـ وعد سبحانه وتعالى بإكرام المنفقين في سبل الخير .

٦ـ أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالتمثل بصفة الكرم على ما يليق ببشريتهم ، وتوعد من خالفها .

٧ـ جعل الله سبحانه وتعالى أكرم الناس أتقاهم .

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدي وبيان أثره الاقتصادي :

البعد العقدى :

١ ـ الله الكريم

﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾[المؤمنون: ١١٦]

الأكرم

﴿ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾[العلق: ٣].

ذو الجلال والإكرام

﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[الرحمن: ٧٨].

٢ ـ تفضل على عباده بكرمه .. فكرم الإنسان

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٠].

الأثر الاقتصادي:

تم عرضه تفصيلا في الباب الثالث لدى تناول مراعاة الكرامة الإنسانية في العمل والإنتاج.

البعد العقدى :

٣ ـ الله سبحانه وتعالى قد يكرم عباده ابتلاء لهم

﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴾[الفجر: ١٥-١٦]

الأثر الاقتصادي:

النعمة ووفرة الرزق عادة ما تكون مصاحبة للغفلة ، وأحيانا للغرور .

واستقبال النعمة على أنها ابتلاء بالخير ، يجعل التصرف الاقتصادي للمسلم حريصا على الرشد الإيماني في تحصيله لأسباب تلك النعمة وفى التصرف فيها على نحو ما يرضى الله ﷻ ،

وبذلك الرشد الإيماني والحرص على المشروعية ، يحتفظ المجتمع بثروته بعيداً عن كل مظاهر التبديد غير المشروع.

كما أن التعامل مع النعمة بمنطق الابتلاء ، يحول دون سيطرة الفخر والكبر والعجب على صاحبها ، ويجعله حريصاً في تصرفاته المالية ألا ينجرف إلى إسراف أو تبذير أو ترف.

ونتيجة لذلك تنحسر المظاهر الاقتصادية التى تشكل توجيها للثروة في غير ما خلقت له من أساسيات الحياة، ولا يكون هناك استفزاز استهلاكي من جانب الطبقات الغنية تجاه الطبقات الفقيرة.

البعد العقدى:

٤ ـ الله ﷻ تفضل بالرزق الكريم :

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾[الشعراء: ٧]

الأثر الاقتصادي :

ملازمة التعبير بالكرم لما أنبت الله ﷻ في الأرض من زرع ، يرتب يقيناً واثقاً بأن التكاثر النوعي في الثروة الحيوانية والزراعية ، لن يشكل أزمة في الموارد .. إلا أن يشاء الله شيئاً .. ابتلاء لعباده .

واللافت هنا أن التكاثر النوعي في الأنعام والنباتات يقابل التكاثر النوعي في البشر ، بل يفوق عليه ، ومن ثم لا وزن للتخوف المتشائم من أن يكون النسل عبئاً على الموارد.

وإسباغ صفة الكرم على الزرع، وإطلاق صفة الجنة على الحدائق، يجعل التعامل مع الثروة الزراعية يحتل وضعاً متميزاً وأهمية خاصة فى ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي.

والتاريخ الاقتصادي المعاصر يوضح المعاناة التى كابدتها بعض الشعوب التى أهملت ثروتها الزراعية على إثر الانبهار بالثروة الصناعية .

ومن جانب آخر .. فإن الثروة الزراعية تحتل أهمية استراتيجية في المحافظة على الكيان القومي في مواجهة أى اعتداء خارجي قد يصادر قدرة الأمة على مبادلة صادراتها الصناعية.

حيث تتولى الثورة الزراعية الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية دون انتظار لمبادلتها كما هو الشأن في الصادرات الصناعية التي كثيراً ما تواجه منافسة شرسة ، واحتكاراً عالمياً، ومصاعب جمركية .. إلى غير ذلك .

البعد العقدى :

٥ ـ وعد سبحانه وتعالى بإكرام المنفقين في سبل الخير .. فقال :

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾[الحديد: ١٨].

٦ ـ أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالتمثل بصفة الكرم على ما يليق ببشريتهم ، وتوعد من خالفها بقوله:

﴿ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾[الفجر: ١٧-٢٦].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ الندرة أحيانا قد تكون كوارث أوجوائح قدريه أو أزمات لا إرادية، ابتلاء من الله ﷻ لحكمة يعلمها أونتيجة تقاعس الإنسان عن فضائل الخصال الاقتصادية في التوزيع .. كعدم إكرام اليتامى ومنع إطعام المساكين .

٢ ـ الربط الإسلامي بين خاصية الكرم الإنساني التى يتشوف إليها الجميع ، وبين تصريف طاقة الكرم إلى اليتامى والمساكين، ينعكس أثره في زيادة التحويلات المالية من الطبقات الفقيرة إلى الطبقات الغنية، ومن ثم تحقيق الآثار الاقتصادية من إعادة لتوزيع الدخل القومي وتحريك الطلب الفعال للسلع الرئيسية، نتيجة ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة، والحد من الآثار السلبية لتراكم الثروة والإنفاق الترفى من جانب الأغنياء .

٣ ـ التنبه إلى حفظ مال الناس وعدم أكل حقوقهم ، يسبغ أمناً اقتصادياً فى المعاملات ويحقق الثقة المتبادلة ، ويخفف من القيود التى تعوق النمو .

البعد العقدى :

٧ ـ جعل الله سبحانه وتعالى أكرم الناس أتقاهم .. فقال :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[الحجرات: ١٣]

الأثر الاقتصادي :

التقوى هى أساس التفاضل الاجتماعي ، وتفاوت الأرزاق لا دخل لبشر فيه ، وإنما هو ابتلاء لحكمة أرادها ، وضرورة اجتماعية واقتصادية لتشكيل الهرم الاجتماعي، ولا تفاضل على أساس مركز مالي .. كالرأسمالية .. أو انتماء حزبي أو طبقي .

وقيام التفضيل الاجتماعي على أساس التقوى وفضائل الأعمال ، يؤدى إلى تحقيق عدة نتائج اقتصادية .. أهمها:

١ ـ نزع العوامل النفسية المؤدية إلى الصراع الطبقي وما ترتبه من دمار اقتصادى واجتماعى.

٢ ـ التنافس على أساس الفضائل الإيمانية والأخلاقية، يعلى من قيمة الأداء الإنتاجي من حيث الإحسان في الأداء والدقة والانضباط.

٣ ـ إعلاء النظرة الإنسانية للفضيلة فوق الاعتبارات المادية ، يؤدى بالأغنياء إلى التسامى فوق المظاهر المادية المعبرة عن الكبر والفخر والعجب والتى تنعكس أثارها سلباً في الإسراف وسوء استثمار بعض من الثروة القومية في سلع الترفيه.

هذا .. وقد تناول مبحث «موقف الإسلام من تفاوت الدخل» التعرض تفصيلاً لأثر ذلك الجانب.

المبحث السادس

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الغنى

المعني اللغوي :

اسم الاستغناء والاستعلاء وعدم الحاجة .. اسم الكمال الذاتى المطلق لله الذى يسمو فوق كل مطلب .. اسم السر الأعظم الذى تعالى عن غيره القائم بذاته لا يتعلق بأحد ولا يحتاج سواه .. المنزه عن الاحتياجات[1].

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها العامة ، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي :

(الله سبحانه وتعالى الغنى .. المتفرد في ملكه وحده بالغنى .. له ما في السماوات والأرض فيغنى بفضله من يشاء من عباده .. فلا غنى لهم عن فضل الله ، وهو سبحانه وتعالى مستغن عن شكر خلقه .. وهم مفتقرون إليه ، راجين الخير والفضل منه دون سواه .

غنى بفضله عن الذين يبخلون على أنفسهم ، ومستغن عن كل إنفاق يشوبه عيب يغضبه.

سبحانه جل شأنه هو الغنى ذو الرحمة يخلق ما يشاء ويستخلف ما يشاء، يغنى من استغنى من عباده عن المحرمات ، ولا يرضى لهم أن يستولى حب المال على قلوبهم).

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

١ ـ الله ﷻ هو الغنى وحده .

٢ ـ والله سبحانه جل شأنه غنى عن عبادة العباد لايزيد إيمانهم فى ملكه شيء ولاينقص كفرهم من ملكه شيء .

٣ ـ الله متفرد وحده بالغنى في ملكه سبحانه وتعالى .

٤ ـ الله سبحانه وتعالى له ما في السماوات والأرض يغنى من يشاء من فضله .

---

١) لواء طبيب : حسن محمود احمد مرشدى – فى رحاب اسماء الله الحسنى – رقم الإيداع بدار الكتب ٩٤/١٠٦٤٠ – القاهرة فى ١٩٩٤/١١/٢٤

٥ ـ لا غنى عن فضل الله ﷻ .

٦ ـ من خطأ الإنسان أن يتوهم في تصوره أنه في غنى عن الله .

٧ ـ الله سبحانه وتعالى مستغن بفضله عن شكر عباده .

٨ ـ العباد مفتقرون إليه ، راجين الخير والفضل منه دون سواه .

٩ ـ الله سبحانه وتعالى غنى بفضله عن الذين يبخلون على أنفسهم .

١٠ ـ وهو سبحانه جل شأنه .. مستغن عن كل إنفاق يشوبه عيب يغضبه .

١١ ـ سبحانه جل شأنه هو الغنى ذو الرحمة يخلق ما يشاء .. ويستخلف ما يشاء .

١٢ ـ يغنى من استغنى من عباده عن المحرمات.

١٣ ـ الله ﷻ لا يرضى لعباده أن يستولى حب المال على قلوبهم .

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي لكل منها :

البعد العقدى:

١ ـ الله ﷻ هو الغنى وحده

٢ ـ والله سبحانه جل شأنه غنى عن عبادة العباد وإيمانهم .. وكفرهم لا ينقصه شيئا

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٨]

٣ ـ الله متفرد وحده بالغنى في ملكه سبحانه وتعالى :

﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍۭ بِهَـٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[يونس: ٦٨].

﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[لقمان: ٢٦]

﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴾[النساء: ١٣١].

٤ ـ الله سبحانه وتعالى له ما في السماوات والأرض يغنى من يشاء من فضله:

﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الحج: ٦٤]

وقال الله ﷻ :

﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٢﴾ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[النور: ٣٢-٣٣].

الأثر الاقتصادي:

يرتب اليقين بأن الغنى من الله ﷻ وحده .. الآثار الاقتصادية التالية :

١ ـ الثقة في وفرة مصادر الموارد الطبيعية ، لأن الغنى عطاؤه سخاء .

٢ ـ تفويض أمر تفاضل البعض في الغنى إلى الله ﷻ ، والتناهي عن الحقد والحسد إزاء الأغنياء ، والذى قد يخلف أثره في تذمر اجتماعي أو صراع طبقي ينتهى بالمجتمع إلى الهلاك .

٣ ـ ترابط العمل الصالح وممارسة الفضائل بالأمل والرجاء في أن يغنى الله الصالحين ويهب من يشاء منهم من فضله ، يجعل الحرص على الفضيلة والشرف والقيم ، ملازما لمعاملات المؤمنين وتصرفاتهم الاقتصادية بما يعود بالخير على الأمة .

البعد العقدى :

٦ ـ خطأ الإنسان في تصوره أنه في غنى عن الله :

قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾[العلق: ٦-٧].

الأثر الاقتصادي :

يتكون إحساس خاطئ لدى بعض الناس ، حين يرى الدنيا مقبلة عليه ، ويوعز الشيطان إليه أنه صار في غنى عن الله .. وهو إحساس خاطئ من أساسه.

فالإنسان لا غنى له عن ربه .. ولكنه وهمه القاصر صور له خطأ أنه مستغن عنه .. فيمعن في الطغيان ويزيد من الفساد على نحو يتجبر فيه على الناس، ويأكل حقوقهم ولا يراعى لهم حرمة ، فيكون هذا نذير هلاك ودمار اقتصادي .

والمؤمن مهما بلغت به الدنيا من النعيم، وحيز له من أسباب رغد العيش، لا يخطر بباله أنه في غنى عن ربه ، بل إنه دائما أحوج ما يكون إلى رحمته وفضله ، فيستقيم على نهج الله وشرعه في سعيه وعمله ومعاملاته .

البعد العقدى :

٧ ـ الله سبحانه وتعالى مستغن بفضله عن شكر عباده:

﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[الزمر: ٧].

الأثر الاقتصادي :

الثقة في أن الله ﷻ متفرد بالغنى ، يغنى من يشاء بفضله ، يرتب آثاراً اقتصادية هامة على النحو التالي :

١ ـ تفويض أمر الغنى وزيادة الرزق إلى الله ﷻ وحده ، يقلل من النشاط غير المشروع ، ويبتعد ببعض العاملين في الأنشطة الاقتصادية عن التسلق على أكتاف المجتهدين بالنفاق واستجداء مشاعر الرؤساء ، على حساب زيادة الإنتاج وكفاءة الأداء .

٢ ـ التوجه إلى الله ﷻ برجاء الفضل والغنى ، يجعل المسلم حريصا على المشروعية التى ترضى الله ﷻ في معاملاته .

٣ ـ استغناء الله ﷻ عن عباده ، يرتب في نفوسهم من الحرص على مرضاته ورغبة في عفوه ورحمته ، ورجاء في قبوله لأعمالهم ، فيزداد الحرص على صلاح الأعمال وإتقان الأداء .

البعد العقدى :

٨ ـ العباد مفتقرون إليه ، راجين الخير والفضل منه دون سواه .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[فاطر: ١٥]

﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾[النجم: ٤٨].

قال ابن عباس : أغنى: أكثر ، «أقنى» : قنع

وقال : أغنى من الفقر ، وأقنى من الغنى فقنع به»[١].

الأثر الاقتصادي :

الافتقار إلى الله ﷻ ، يجعل المؤمن على خوف من الله ورجاء ، في تصرفاته عامة وفى التصرفات الاقتصادية على وجه خاص ، فيزداد حرصاً على الحلال وتنزها عن المحرمات .

كما أن الخوف من زوال النعمة ، يدفع إلى الحرص على حسن التصرف فيها على النحو الذي يرضى الله ﷻ ، حتى لا تكون المعصية إيذاناً بزوالها .

ويرتبط بذلك أيضا ، إمكانية ابتلاء الله ﷻ لعباده بالفقر وندرة الموارد لحكمة أرادها ولخير خفى أمره عن الخلق.

البعد العقدى :

٩ ـ الله سبحانه وتعالى غنى بفضله عن عباده :

﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾[محمد: ٣٨].

من يبخل عن الإنفاق في سبيل الله ﷻ .. يبخل عن نفسه :

﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾[محمد: ٣٨].

---

١) لواء طبيب: حسن محمود أحمد مرشدى – المرجع السابق.

وأسوأ من البخل .. التحريض عليه ، فيتحول البخل إلى ظاهرة اجتماعية عامة ..

﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴾ [الحديد: ٢٤]

وقد توعد الله ﷻ البخلاء بسوء العاقبة يوم القيامة .. فقال :

﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرًا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرٌّ لَّهُمۡۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[آل عمران: ١٨٠].

الأثر الاقتصادي :

التمادى في البخل .. يرتب آثارا اقتصادية سلبية على النحو التالي :

١ ـ الحد من الزكاة والصدقات ، مما يؤدى إلى عدم العدالة في توزيع الدخل القومي وبما قد يرتب أثره في صدام اجتماعي غير محمود العواقب بين الفقراء والأغنياء .

٢ ـ يبلغ البخل بصاحبه حداً ، يجعله يقتر على نفسه وعلى من حوله ، فيحد من إنفاقه حتى على الضرورات ، فإذا تحول البخل إلى ظاهرة عامة ، انعكس أثره في انكماش اقتصادي له آثار غير مستحبة .

٣ ـ تعرض الكيان الاجتماعي والاقتصادي للأمة .. للخطر نتيجة الحد من الإنفاق في سبيل الله الموجه أصلاً إلى تمويل الإنفاق العسكري في الجهاد ، بما يغرى أعداء الأمة بها فيعتدون عليها ، وينهبون خيراتها .

٤ ـ ارتباط البخل على الغير ، بتوعد البخيل بأنه يبخل عن نفسه ، يدفعه إلى الحرص على ألا يكون ضحية بخله ، فيتنزه عن البخل وآثاره ويحرص على مزيد من الإنفاق في أوجه الخير ، بما يتجاوز حدود الزكاة ويزيد عليها ، ليقينه بأنه المستفيد الأول من عائد ذلك الإنفاق .

ويؤدى ذلك إلى شيوع التكافل الاجتماعي وتحقيق رواج اقتصادي نتيجة الطلب الفعال الذي تؤثر به الشريحة العريضة من الفقراء في النشاط الاقتصادي .

البعد العقدى :

١٠ ـ وهو سبحانه جل شأنه .. مستغن عن كل إنفاق يشوبه عيب يغضبه .

كإتباع الصدقة بالأذى :

﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣]

أو الإنفاق من الخبيث بدلا من الطيب :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾[البقرة: ٢٦٧].

الأثر الاقتصادي :

من مقتضى يقين العباد بأن الله هو الغني .. يغني من يشاء بفضله .. أن يقدم المسلم الصدقة من أطيب ماله ، ولا يقدم ما يأنف عن قبوله لنفسه .. فالله سبحانه وتعالى غني عن عباده .. وقادر أن يغنيهم أيضاً من فضله ، إن هم أحسنوا الامتثال لأمر الله ﷻ .

والحرص على مشاعر الفقراء ، يحفظ لهم كرامتهم ، التي قد تكون يوما مردا لهم في الحرص على تدبير وسائل عيش لائقة بهم ، كي لا يخدشوا كرامتهم بالصدقة ، فيكون ذلك حافزاً لهم على العمل .

وقد تم تحليل أثر الحرص على الطيبات .. على إتقان العمل في مبحث « العمل الصالح إتقان ».

البعد العقدى :

١١ ـ سبحانه جل شأنه هو الغني ذو الرحمة يخلق ما يشاء .. ويستخلف ما يشاء :

﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾[الأنعام: ١٣٣]

الأثر الاقتصادي:

الإيمان بقدرة الله ﷻ المطلقة في أن يستخلف من عباده ما يشاء ، ويذهب بمن يشاء ، يرسخ اليقين بأن أمر الكيان البشرى من قدر الله ﷻ وحده ومشيئته ، ومن ثم ينتفي ذلك القلق الناجم عن تصور علاقة عكسية بين السكان والموارد .

البعد العقدى :

١٢ ـ يغني من استغنى من عباده عن المحرمات :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[التوبة: ٢٨].

الأثر الاقتصادى :

الموارد السياحية والتى تعد مصدراً مؤثراً في الدخل القومي في كثير من دول العالم ، وهذه الموارد تعتمد على انتقال بشر لهم أنماطهم الاستهلاكية وتقاليدهم الاجتماعية ومفاهيمهم الخاصة عن الحياة والعلاقات الإنسانية .

وما يعد مقبولا من جانبهم .. لا يشترط فيه أن يكون مقبولا من وجهة النظام العام للمجتمع الإسلامي ؛ ومن ثم يكون هناك صدام بين أمرين .

- موارد متوقعه من الدخل السياحي .
- تقاليد اجتماعية وأنماط سلوكية مخالفة للإسلام من جانب بعض الوفود السياحية .

وأشهر الأمثلة على ذلك إباحة الخمور والميسر في الفنادق، إرضاء للأذواق السياحية.

والإيمان الواثق من أن الفضل والغنى من أمر الله وحده ، يجعل الخيار الوحيد أمام السياحة .. الالتزام بالنظام العام القائم في المجتمع الإسلامي وإلا فالله سبحانه وتعالى غنى .. يغنى وحده من يشاء بفضله.

ولقد واجه المسلمون الأول نفس الموقف، حيث ساورهم القلق على الموارد السياحية التى كانت تتاح من زيارة الكفار للكعبة .. فكان رد الله ﷻ الحاسم عليهم كما ورد في الآية السابقة.

البعد العقدى:

١٣ ـ الله ﷻ لا يرضى لعباده أن يستولى حب المال على قلوبهم :

من مظاهر الغنى جمع المال ، والوهم بأن خلود الذكر مرتبط بوفرته .. وهنا يحذر الله ﷻ من ذلك بقوله :

﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦ ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ ۝٧ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ۝٨ فِى عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍۭ ﴾[الهمزة: ١-٩].

والمال لا يغنى عن الكافر شيئا من عذاب الآخرة ..

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾[آل عمران: ١٠].

ومن علامات الحسرة يوم الحساب .. إدراك المفتون بماله ، أن المال لم يغن عنه من عذاب الله من شيء:

﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَـٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦ يَـٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ۝٢٧ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ۝٣٢ إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ۝٣٣ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾[الحاقة: ٢٥-٣٤].

الأثر الاقتصادي:

١ ـ إذا تحول الحرص على جمع المال إلى هدف في ذاته ، أدى ذلك إلى عدم تورع الجامع له عن مصادره غير المشروعة ، بما ينعكس سلبا في الأداء الاقتصادي من شيوع الغش والغرر والاحتكار والمعاملات غير المشروعة .

٢ ـ الخوف من أن يكون المال مدعاة إلى عذاب الله ، يجعل المسلم في حذر من ربه ، فيحرص على المصادر المشروعة من الرزق .

٣ ـ حب المال وجمعه والحرص على زيادته، يمنع صاحبه من الإنفاق في سبيل الله وأداء حق الفقراء والمساكين من ذلك المال، ويأتي الزجر الرباني هنا، ليعيد الإنسان إلى صوابه، فيؤدى حق الله في المال، بما ينعكس أثره في تنشيط الدورة الاقتصادية.

٤ ـ الإنفاق من المال وإعطاء الفقراء والمساكين حقهم منه، ليس فقط المطلوب من ذوى الأموال، وإنما عليهم أيضا مسئولية الحض على الخير، بما يحفز على الإنفاق، فيشيع في المجتمع روح التكافل ويخلف أثره في التماسك الاجتماعي والرواج الاقتصادي.

المبحث السابع

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العليم

المعنى اللغوي :

بمعنى العالم على صيغة المبالغة ، فالعلم صفة لله تعالى .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفي حدود فهم الباحث لمعانيها العامة ، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي :

« الله سبحانه جل شأنه هو العليم .. أحاط بكل شئ علما فهيمن على الكون بأسره ، وخلق الخلق وأحاط بهم علما ، فيعلم علانيتهم وما خفى من سرهم.

بمقتضى علمه سبحانه وتعالى .. قدر الرزق ، وأنشأ الخلق ، ويعلم ما سيكون من أمر الموارد في الكون .

علم الملائكة .. وعلم آدم منذ بدأ الخلق ، وعلم أصول الصناعات لبعض من الرسل والخلق ، فلا يحق لبشر أن يغتر بعلمه .

تلازم علمه بحكمته، فأنزل سبحانه وتعالى كتابه وقضى بين العباد بشريعته .

علام الغيوب .. فاستوجب بذلك مراقبته واستحضار معيته ، ولا يعلم أحد من خلقه ما سيكون من أمره ، وإنما يفوض الأمر إلى ربه - وهذا لا يمنع الإنسان من التخطيط لمستقبله مستفيداً من تراكم خبراته التاريخية ».

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

الأبعاد العقدية :

١ - الله سبحانه جل شأنه هو العليم .. أحاط بكل شئ علما فهيمن على الكون بأسره .

٢ - فبعلمه سبحانه جل شأنه ، هيمن على الكون بأسره .

٣ - بمقضى علمه سبحانه وتعالى .. خلق الخلق ، وقادر على أن يعيده .

٥ - ويعلم العلن وما خفى من سرهم.

٦ - بمقتضى علمه قدر الرزق ، وأنشأ الخلق ، ويعلم ما سيكون من أمر الموارد في الكون.

٧ ـ علم الملائكة .. وعلم آدم منذ بدأ الخلق.

٨ ـ وعلم أصول الصناعات لبعض من الرسل والخلق.

٩ ـ فلا يحق لبشر أن يغتر بعلمه.

١٠ ـ أنزل سبحانه وتعالى الكتاب بعلمه ، فلا يلحقه ولا يسبقه أحد.

١١ ـ تلازم علمه سبحانه وتعالى مع حكمته ، فأنزل كتابه ، وقضى في العباد بعدله وشريعته.

١٢ ـ علم الله ﷻ بالغيب ، يستوجب مراقبته واستحضار معيته.

١٣ ـ علام الغيوب .. فلا يملك أحد من خلقه أن يعلم ما سيكون من أمره، وإنما يفوض الأمر إلى ربه.

١٤ ـ الإيمان بتفويض علم الله بالغيب، لا يعني استقبال الإنسان لأمره بتفريط وبغير تخطيط.

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي لكل منها.

البعد العقدى:

١ ـ الله سبحانه جل شأنه هو العليم .. أحاط بكل شئ علما فهيمن على الكون بأسره وقد أشار الله ﷻ إلى موقف سيدنا إبراهيم .. فقال :

﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾[الأنعام: ٨٠].

وقال جل شأنه :

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴾[الأحزاب: ٤٠].

٢ ـ فبعلمه سبحانه جل شأنه ، هيمن على الكون بأسره:

﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[الأنعام: ١٣]

﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾[الأنعام: ٩٦].

﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾[الرعد: ٨].

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[الحج: ٧٠].

﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [يس: ٣٨]

الأثر الاقتصادي:

إحاطة الله ﷻ الكون بعلمه ، تدعم ثقة الإنسان في المستقبل ، فيستقر في أدائه الاقتصادي ، ويثق في قدرة الله ﷻ على تدارك أزمات العباد بعلمه بهم .

البعد العقدى :

٣ ـ بمقضى علمه سبحانه وتعالى .. خلق الخلق ، وقادر على أن يعيده :

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[الحجر: ٨٦].

﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[يس: ٨١].

الأثر الاقتصادي :

مقتضى الإيمان بعلم الله ﷻ ومن ثم قدرته على الخلق ، لا مسوغ لبشر في القلق على أمر الرزق ، لأنه سبحانه يخلق الإنسان ويخلق له موارده أيضا ، فلا وزن للرأى الذي يفتعل تناقضا بين الموارد على إطلاقها والسكان .

البعد العقدى :

٤ ـ وبمقتضى خلق الله ﷻ للخلق أحاط علمه بهم .

﴿ قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[الأنبياء: ٤]

٥ ـ ويعلم العلن وما خفى من سرهم :

﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٣]

﴿ إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾[الأحزاب: ٥٤]

﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[القصص: ٦٩].

﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾[غافر: ١٩].

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[المجادلة: ٧].

الأثر الاقتصادي:

تم عرضه تفصيلاً في الفصل الأول من الباب الثالث الذي تناول صفات الألوهية المؤثرة في العمل .

البعد العقدى :

٦ ـ بمقتضى علمه قدر الرزق ، وأنشأ الخلق ، ويعلم ما سيكون من أمر الموارد في الكون فقدر بعلمه الرزق :

﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٦٠]

وأنشأ الخلق :

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴾ [الروم: ٥٤]

وأحاط علمه بالمؤثرات في موارد الكون

﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴾[سبأ: ٢].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ الثقة في وفرة مصادر الموارد الاقتصادية .

٢ ـ اليقين بأن الإنسان قد خلقه الله ﷻ يرتب آثاره في عدم القلق على أمر رزقه، والحرص على معاملته بما يليق من شرف تكريم الله ﷻ له من حيث الأجر العادل وعدم الاعتداء على حقوقه وإقامة العدل في تداول معاملاته.

البعد العقدى :

٧ ـ علم الملائكة .. وعلم آدم منذ بدأ الخلق فلا يليق لبشر بعلمه أن يغتر:

علم الله سبحانه جل شأنه الملائكة وعلم الإنسان منذ بدء الخلق :

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾[البقرة: ٣١-٣٣].

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾[الرحمن: ١-٤]

﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[العلق: ٥].

٨ ـ وعلم أصول الصناعات لبعض من الرسل والخلق :

«كان رسل الله جميعاً أصحاب حرف ، فكان نوح نجاراً، وإدريس كان خياطاً، وإبراهيم كان بزازاً ، وكان داود يصنع الدروع وسليمان كان يصنع المكاتل من الخوص. وزكريا كان نجاراً، ونبينا ﷺ كان يرعى في بعض الأوقات»[1]..ومن ذلك ما علمه لذى القرنين كما جاء في قوله جل شأنه:

﴿ قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى ۖ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّى جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّى حَقًّا ﴾ [الكهف: ٩٤-٩٨]

قال رسول الله ﷺ : «ما أدرى أذو القرنين كان نبياً أم لا ؟» في حديث رواه الحاكم

زبر الحديد : قطع الحديد .

---

١) انظر تفصيلا: الشيخ محمد بن الحسن الشيبانى الاكتساب فى الرزق المستطاب ص١٨، ١٩، ٢٠ نقلا عن الدكتور السيد عطية عبد الواحد – مبادئ الاقتصاد الاسلامي – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى– ص١٨٢

بين الصدفين : بين رأس الجبلين .

قطرا : النحاس .

فما اسطاعوا أن يظهروه : فما استطاعوا أن يرتقوه من أعلى[1].

٩ـ فلا يحق لبشر أن يغتر بعلمه :

﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَـٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: ٤٩].

وضرب سبحانه وتعالى مثلا بقارون ، محذراً من الوقوع فيما اغتر به :

﴿ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[القصص: ٧٦-٧٨]

فكان عاقبة غروره .. كما قال الله في شأنه :

﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴾[القصص: ٨١].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ الحذر من الاغترار بالعلم ، والوقوع في آثار ذلك الغرور على الرغبة في الفخر والكبر ، بما يستتبع إسرافا استهلاكيا ، وسوء توجيه للموارد المستغلة .

٢ ـ مراعاة البعد الأخلاقي في استغلال المعرفة من أجل زيادة الموارد، باعتبار أن الله هو الذي علم وألهم، ولا يليق مخالفة أمره على نحو ما يغضبه ولايرضاه، وذلك بما يحول من سوء استغلال آثار التقدم العلمي من سوء استخدام لأسلحة الدمار الشامل مثلاً، والذى يعود

١) الشيخ محمد بن الحسن الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب ص ١٨ - ١٩ - ٢٠. نقلا عن الدكتور السيد عطية عبد الواحد - مبادئ الاقتصاد الاسلامي - دار النهضة العربية - الطبعة الاولى - ص ١٨٢

بالأثر الاقتصادي المدمر، نحو ما هو مشاهد من أثر القصف النووى على هيروشيما وناجازاكى.

البعد العقدى :

١٠ ـ أنزل سبحانه وتعالى الكتاب بعلمه ، فلا يلحقه ولا يسبقه أحد بعلمه :

﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[غافر: ٢].

الأثر الاقتصادي :

يرتب ذلك البعد العقدى ، التعامل بقين واثق لا ريب فيه مع كتاب الله ﷻ وما جاء به من توجهات إيمانية وتشريعية ، من شأنها أن تحافظ على الكيان الإنساني وتحفظ العلاقة بين الإنسان والموارد على نحو لا تصادم فيه ولا صراع ، بما ينعكس أثره على تحقق الانتعاش الاقتصادي .

البعد العقدى :

١١ ـ تلازم علمه سبحانه وتعالى مع حكمته ، فأنزل كتابه ، وقضى في العباد بعدله وشريعته .

وشواهد ذلك من القرآن الكريم كثيرة .. مثل قول الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[النساء : ١٧٠].

الأثر الاقتصادي :

التشريع الإسلامي بتوجهاته العملية ، يؤدى إلى عديد من المزايا والآثار الاقتصادية .. أهمها :

١ ـ المحافظة على الثروة القومية ، بتحريم التحويلات غير المرغوبة كالسرقة والرشوة وغيرها .

٢ ـ التوجيه إلى الاتزان الاستهلاكي ، والبعد عن الإسراف والتبذير بما يمنع من تبديد الثروة القومية .

٣ ـ تحقيق العدالة في التوزيع ، من خلال نظام الزكاة والصدقات التى تترك آثارها أيضاً في تحريك الطلب الفعال وزيادة النشاط الاقتصادي ، وإعادة توجيه استثماراته نحو الضرورات الأساسية للمجتمع .

٤ ـ إقامة العدل والحق في المعاملات الاقتصادية والتداول على نحو ما جاء تفصيلاً في فقه المعاملات .

٥ ـ الضرورات الخمس التى تشكل مقاصد الشريعة الإسلامية . وهى حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال ، يمكن النظر إليها كمقاصد عامة أيضا للتشريع الاقتصادي مالم يكن هناك نص ، خاصة أن النشاط الاقتصادي تتفاعل فيه كل قوى المجتمع ، متأثرة به ومؤثرة فيه بالعمل المباشر أو بالتأثير غير المباشر، فحفظ المال يعد مقصد شرعي واقتصادي مباشر ، وحفظ النسل يعتبر أيضاً تابعاً لمقاصد حفظ الثروة القومية، لأن الثروة البشرية المتمثلة في القوى العاملة تعتبر عماد النشاط الاقتصادي، وهكذا كل مقصد عام للشريعة يترك أثره على النشاط الإنساني في المجتمع بما في ذلك النشاط الاقتصادي.

البعد العقدى :

١٢ ـ علم الله ﷻ بالغيب ، يستوجب مراقبته واستحضار معيته :

﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [التوبة: ٧٨]

الأثر الاقتصادي :

وقد سبقت الإشارة إلى أثر مراقبة الله ﷻ في تخفيض تكاليف ممارسة الرقابة الإدارية ورفع كفاءة الأداء الإنتاجي وسيكون تفصيل ذلك موضع بحث في الباب الثالث .

البعد العقدى :

١٣ ـ علام الغيوب فلا يملك أحد من خلقه أن يعلم ما سيكون من أمره ، وإنما يفوض الأمر إلى ربه :

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[طه: ١١٠]

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[النمل: ٦٥].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[الحجرات: ١٨]

﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾[الجن : ٢٦].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ المحافظة على الحقوق الاقتصادية المتبادلة بين الأطراف ، بالبعد عن التعاقد على أمر غيبي لا يدرى البشر عن مستقبله شيء ، على نحو ما هو منهي عنه شرعاً في فقه المعاملات حول بيع الغرر ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحه ، حيث إن التعاقد المسبق على أمر لا يملك الإنسان مقومات العلم به .. سينتهي بأحد نتيجتين :

- الإضرار بالبائع نتيجة ارتفاع السعر أو وفرة المحصول المتعاقد عليه عما كان متوقعاً .
- الإضرار بالمشترى نتيجة انخفاض السعر عما كان متوقعاً ، أو انخفاض المحصول .

٢ ـ تلافي آثار الفوائد الربوية المدمرة على الاقتصاد القومي ، والتي كانت من أثر تحول البنوك من وظيفتها في تنشيط الاستثمار ، إلى التركيز فقط على الضمانات في الإقراض ، بما شجع على الإسراف الاستهلاكي ، وأدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، وعكس آثاره في اختلال مؤشر الاستثمار الحقيقي، مما أدى إلى سوء توجيه الاستثمارات ، وتصفيتها بالتالي نتيجة لخسائرها .. إلى غير ذلك من الآثار التي نوقشت في مبحث «الآثار المدمرة للفوائد الربوية».

٣ ـ تنقية المعاملات في البورصة من الصفقات المستقبلية ، التي لا تعكس واقعية في التبادل السلعي ، وتثير الأزمات وتهدد بانهيار السوق المالية .

البعد العقدى :

١٤ ـ الإيمان بتفويض علم الله بالغيب، لا يعني استقبال الإنسان لأمره بتفريط وبغير تخطيط:

فقد احتاط سيدنا يوسف عليه السلام في شأن ما توقعه من تفسير رؤياه ، حول ما سيقع من أزمة اقتصادية في مصر .. وخطط لتجاوز الأزمة .. على نحو ما قال الله ﷻ :

﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ

يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾[يوسف: ٤٣-٤٩].

الأثر الاقتصادي :

أولاً ـ الدروس الاقتصادية المستفادة من قصة سيدنا يوسف عليه السلام لمواجهة الكوارث الاقتصادية بالتخطيط المناسب كثيرة منها :

١ ـ زيادة الموارد خلال دورة الرواج الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية .. كما يستدل عليها بكلمة «دأبا».

٢ ـ الحد من الاستهلاك .. كما يستدل عليه بتعبير «مما تأكلون»

٣ ـ زيادة المدخرات .. كما يستدل عليه بتعبير «مما تحصنون»

٤ ـ الاهتمام بكفاءة العنصر البشرى القائم على إدارة الأزمة ، وذلك ما دعا سيدنا يوسف إلى ترشيح نفسه لتلك الأمانة .

ثانياً ـ التحوط للمستقبل يدفع بالإنسان إلى مزيد من الإدخار ، لمواجهة أزمات شخصية مستقبلية غير متوقعه ، أو الاستعداد لالتزامات مالية ضخمة قد يدخرها لأبنائه أو يتوقعها فى شيخوخته ، وتنامي الإدخار ينعكس أثره في تنشيط التمويل المصرفي للاستثمارات ، خاصة إن كان على أسس إسلامية .

ثالثاً ـ تفويض الله ﷻ بعلمه المطلق في أمر المستقبل ، يجعل التخطيط في أحسن مستوياته محكوما في طبيعته بالتنبؤ المشروط للمستقبل ، بمعنى أن يتم الاحتياط دائماً في التخطيط لمتغيرات غير متوقعة ، لأن أدوات القياس مهما بلغت من دقتها ، يستحيل عليها أن ترصد المستقبل على نحو دقيق .

وذلك بما ينعكس أثره في واقعية التخطيط ، ويحول دون اتخاذ قرارات اقتصادية ارتجالية .

وقد ربط البعض بين التخطيط والقطاع العام فقط بقوله إن «التخطيط الذي يجيزه الإسلام هو التخطيط الذي يتناسب مع المقدار المسموح به في المجتمع من ملكية عامة»[١].

---

١) الدكتور: السيد عطية عبد الواحد – مبادى الاقتصاد الإسلامي– دار النهضة العربية – الطبعة الأولى – ص ٦٧.

ويرد على هذا الرأي :

● أن التخطيط لا يقتصر على توجيه القطاع العام فقط ، وإنما يتضمن كافة أنشطة المجتمع من قطاع عام وخاص ونشاط دولة ، وهناك تخطيط بالمؤشرات الاقتصادية العامة ومراقبة عناصر وتوجهات الدخل القومي ، تطبق في بعض المجتمعات الغربية وخاصة في فرنسا، برغم كونها دولة رأسمالية.

● كان ينبغي التحفظ باعتبار أن هذا رأى وليس نسبة الأمر مطلقا كما لو كان حكما شرعياً بقول «أن هذا هو التخطيط الذي يجيزه الإسلام» والأولى أن تظل وجهات النظر التحليلية بعيدة عن القطع برأي والحذر من نسبته إلى الإسلام دون استيفاء لدليل شرعي.

المبحث الثامن

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العادل

المعني اللغوي :

المعنى اللغوى للعادل جل شأنه مستوعب فى المعنى اللغوى لصفة المقسط ، فهو العادل فى حكمه ، وهو الذى حكم بالحق ، والله عادل فى أحكامه وقضاياه منزه عن الجور .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي :

«الله سبحانه جل شأنه هو العادل ، أمر بالعدل ولا يرضى لعباده الظلم، ومقتضى الإيمان بعدله .. أداء الأمانات إلى أهلها ، وحفظ الحقوق لأصحابها، وعدم تجاوز الحق بظلم اليتامى وأكل أموالهم».

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

١ ـ الله سبحانه وتعالى العادل .. أمر بالعدل ، ولا يرضى لعباده الظلم.

٢ ـ بمقتضى عدل الله ﷻ .. أمر بالعدل وبأداء الأمانات إلى أهلها .

٣ ـ الإيمان بأن مقتضى العدل .. المبادلة بالقسط وحفظ الحقوق لأصحابها .

٤ ـ من مقتضى الإيمان بصفة العدل الرباني والحرص على إرضاء الله ﷻ فيها ، البعد عن ظلم اليتامى ، وأكل أموالهم بالباطل .

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي لكل منها :

البعد العقدى :

١ ـ الله سبحانه وتعالى العادل .. أمر بالعدل ، ولا يرضى لعباده أن يتظالموا .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾[النساء: ١٣٥].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾[المائدة: ٨].

ومن الأحاديث :

من حديث قدسي «يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا».

وحذر النبى ﷺ من استجابة دعوة المظلوم، فقال: «اتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب».

وقال: «الظلم ظلمات يوم القيامة »

٢ ـ بمقتضى عدل الله ﷻ .. أمر بالعدل وبأداء الأمانات إلى أهلها .

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾[النساء: ٥٨].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ العدل ينعكس أثره على المستوى القومي ، في الحرص على تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي على نحو ما جاء به الشرع .

٢ ـ توافر العدل في النظام العام للأمة يوفر الثقة فيه، وينعكس أثره في الحفاظ على الحقوق، وسرعة الحسم فيها وعدم الانحياز الطبقي إلى فئة على حساب غيرها .. إلى غير ذلك، بما يوفر بيئة مثالية لنمو الاقتصاد القومي .

٣ ـ ينعكس أثر العدل في الحرص على أداء المسئوليات الائتمانية وسرعة السداد للمعاملات المبادلة بما يخفف من آثار التعثر في السداد، وينشط الدورة الاقتصادية.

٤ ـ هناك تلازم بين العدل والأمن ، ومع استقرار الأوضاع الأمنية، يصبح الاقتصاد القومي مؤهلا للحصول على الاستثمارات الخارجية التى يمكن تحت تحفظات اقتصادية معينه، أن تزيد من الإنتاج وتنشط الاقتصاد القومي.

٥ ـ العدالة لها أثر في الحرص على الحقوق المتبادلة في العمل والإنتاج ، وتيقن العامل بأنه سينال حقه العادل إن أخلص وزاد فى نشاطه وإنتاجه ، وحرصه على تجنب العقاب العادل حال إهماله .. كل ذلك ينعكس أثره إيجابيا على حيوية العمل وتطوره .

البعد العقدى :

٣ ـ الإيمان بأن مقتضى العدل .. المبادلة بالقسط وحفظ الحقوق لأصحابها :

﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[النساء : ٢٩].

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[المطففين: ١-٣].

وجاء في الحديث :

- «لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له ».
- «ما نقض قوم العهد إلا كان القتل بينهم .. .. ».

الأثر الاقتصادي :

١ ـ الوفاء بالعقود .. وأداء المبادلات على النحو الذي أقره المتعاقدان بما يرضى الله عز وجل ، فلا يجوز مخالفة المواصفات لمواصفات أقل ، أو التلاعب في العبوات وأوزانها ، أو محاولة التمحل بالمعاذير من أجل التلاعب في السداد العادل لثمن السلعة .. إلى غير ذلك .

٢ ـ التطفيف في الميزان ، ليس مقصورا على معاملات السلع التى تخضع للكيل أو الوزن فقط، وإنما يشمل كل مبادلة تجارية بين طرفين ، لأن كلمة الميزان .. هى تعبير عن مقتضى العدل وليست تخصيصاً للمعاملات التى يكون الميزان طرفاً في تبادلها ، بدليل قول الله ﷻ بشأن ما جاء به الرسل

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧]

ولعل اختيار شعار الميزان في القضاء يعبر عن العدل .. وإن كان لا يوزن بالكيل.

البعد العقدى :

٤ ـ من مقتضى الإيمان بصفة العدل الرباني والحرص على إرضاء الله ﷻ فيها ، البعد عن ظلم اليتامى ، وأكل أموالهم بالباطل :

﴿ وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء: ٦]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾[النساء: ١٠].

﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٢].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ الحرص على مال اليتيم ووفائه لصاحبه عند رشده وفق ما يرضى الله ﷻ ، ستجعل كافل اليتيم يحرص على تنمية ثروته،لئلا تأكل أمواله الصدقة، كما نصح بذلك النبى ﷺ ، وهذا يؤدى إلى تنشيط الدورة الاقتصادية ، بدلا من تعطيل استثمار الأموال .

٢ ـ الحرص على المحافظة على ثروة اليتيم ، الذي ينعكس أثره في المحافظة على الثروة القومية .

٣ ـ التناهي عن أكل أموال اليتامى بالباطل ، يورث في نفس كافل اليتيم العفة ، ويجعل من تلك الأموال عنصراً نشطاً في التنمية الاقتصادية بأداء قائم على الفضيلة والشرف والقيم، مما يؤدى إلى تنامي الثقة في المعاملات، وما يرتبه من رواج في التبادل .

المبحث التاسع

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الحسيب

المعني اللغوي :

هو الكافي سبحانه جل شأنه .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفي حدود فهم الباحث لمعانيها العامة ، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي :

«الله سبحانه وتعالى حسيب على كل ما يصدر من النفس رقيب عليها ، قائم بالحساب على مبادلات العباد ، يحاسب على إخلاص النصح في سبيله .. فلا ينبغي الخوف والخشية إلا منه.

خلق الشمس والقمر بحسبان، وأعان بتعاقب الليل النهار القدرة الحسابية لدى الإنسان.

سريع الحساب سبحانه وتعالى جل شأنه، سيجعل الإنسان يقر بحسابه بنفسه ، قبل أن يثاب أو يعاقب بأثر فعله .. إما في الجنة .. وإما في النار».

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي:

١ ـ الله سبحانه وتعالى حسيب على كل ما يصدر من النفس رقيب عليها حتى في مظاهر المجاملات.

٢ ـ قائم بالحساب على مبادلات العباد على نحو ما جاء في حقوق اليتامى ، فلا ينبغي الخوف والخشية إلا منه.

٣ ـ يحاسب على إخلاص النصح في سبيله .. فلا ينبغي الخوف والخشية إلا منه.

٤ ـ خلق الشمس والقمر بحسبان ، وأعان بتعاقب الليل النهار القدرة الحسابية لدى الإنسان.

٥ ـ الله سبحانه وتعالى سريع الحساب.

٦ ـ يقيم الله ﷻ الحجة على الإنسان، بأن يقر حسابه بنفسه ، قبل أن يثاب أو يعاقب بأثر فعله .. إما في الجنة .. وإما في النار .

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي لكل منها :

البعد العقدى :

١ ـ الله سبحانه وتعالى حسيب على كل ما يصدر من النفس رقيب عليها حتى في مظاهر المجاملات:

﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴾[النساء: ٨٦].

الأثر الاقتصادي :

١ ـ الحس الحسابي ومتابعة القياس في كل التصرفات ، حتى المعنوية منها ، تورث في نفس المسلم الدقة في المعاملات والحرص على الأمانة فيها ، بما يخفف من آثار الضياع والتحويلات غير المشروعة في الاقتصاد القومي ، ويزيد من الثقة المتبادلة في المعاملات بما ينشط التبادل التجاري .

٢ ـ الاهتمام باستخدام أساليب القياس الرياضي أو المحاسبي لمؤثرات الظاهرة الاقتصادية والمعاملات المترتبة عليها، والتحسب لتوقعات المستقبل بالتخطيط الملائم في حدود درجة مقبولة من التحوط لعدم اليقين بالمستقبل وما سيئول إليه.

ولا يعد ذلك رجماً بالغيب .. لأن القياس المستقبلي بأحدث الأساليب الرياضية تقدماً يظل في دائرة التوقع المشروط بظروف المستقبل .. ولم يثبت حتى الآن مطابقة تامة بين توقعات القياس ونتائجه .. فالتنبؤ الرياضي أو الإحصائي هو مؤشر مساعد ، وليس تأكيداً لأمر مستقبلي

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾
[النمل: ٦٥]

البعد العقدى :

٢ ـ الله ﷻ قائم بالحساب على مبادلات العباد على نحو ما جاء في حقوق اليتامى ، فلا ينبغى الخوف والخشية إلا منه :

﴿ وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟ ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾
[النساء: ٦]

الأثر الاقتصادي :

أهمية الدقة في حساب العلاقة المالية بين كافل اليتيم وماله ، بحيث يضع في اعتباره أن الله ﷻ ، سيقوم بمراجعة دقته وضبط حساباته ، والصفة الربانية للحسيب سبحانه وتعالى هنا تورث في النفس ترهيبا وتخويفا من انفلات الدقة المحاسبية في القياس المتصل بالأنشطة الاقتصادية عامة ، والذى قد يتلاعب به بعض أصحاب الحقوق فيما بينهم .

فالخوف من الحسيب سبحانه وتعالى يورث في النفس خشية التساهل في الدقة المحاسبية ، أو الخيانة فيها ، بما يحد من آثار التضليل المحاسبي الذي قد يستهدف:

- التهرب من الأداء الضريبي مثلا ، فيعود بالخسارة على تمويل النفقات العامة، ويؤدى لانحسار الأداء الحكومي ، بما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

- أو قد يراد به تضليل المستثمرين فى البورصة بما يغير من قيمة الأسهم والسندات على غير سند من الواقع كما حدث في أكثر من شركة في الولايات المتحدة الأمريكية بإعانة مزورة من مكتب مراجعة عالمي شهير .

البعد العقدى :

٣ ـ يحاسب الله جل شأنه على إخلاص النصح في سبيله .. فلا ينبغى الخوف والخشية إلا منه .

﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[الأحزاب: ٣٩].

الأثر الاقتصادي :

إخلاص النصح خلال أداء العمل وحين التعامل مع العملاء يجعل الجميع فى حالة من الترقب لكل ما فيه كفاءة فى الأداء ومزيد من الإنتاج ، والثقة التى يحظى بها المنتج والبائع من أثر إخلاص نصحه للمتعاملين معه ينعكس أثرها فى مزيد من إقبال العملاء ، وتوسع دائرة النشاط .

البعد العقدى :

٤ ـ خلق الشمس والقمر بحسبان ، وأعان بتعاقب الليل النهار القدرة الحسابية لدى الإنسان :

﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[الأنعام: ٩٦].

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾
[يونس: ٥]

﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴾
[الإسراء: ١٢]

﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾[الرحمن : ٥].

الأثر الاقتصادي :

من أثر تعاقب الليل والنهار ، وتبادل الشمس والقمر ، تعلم الإنسان كيف يحسب ، وكان لذلك أثره في التبادل والتداول الاقتصادي ، القائم على الحساب المتبادل .

وبغير الحساب الدقيق تتعقد المعاملات والمبادلات المالية وتضيع الحقوق وتؤكل أموال الناس بالباطل .

البعد العقدى :

٥ ـ الله سبحانه وتعالى سريع الحساب :

﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴾[الأنعام: ٦٢]

﴿ لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[إبراهيم: ٥١]

الأثر الاقتصادي :

هناك صفات ربانية لا يصح التمثل بها ، وهناك صفات أخرى يجوز التمثل بها على نحو ما جاء في وصف النبى ﷺ بأنه بالمؤمنين رءوف رحيم ، ولا بأس فى التأثر بالصفات الربانية فى التوجه الإيجابى فى الحياة .

وسرعة الثواب والعقاب من خلال التنظيم الإدارى الجيد ينعكس أثرها فى تشجيع المبادرات المؤدية إلى تطوير الإنتاج وزيادته ، كما تحول سرعة العقاب دون تفاقم المشاكل والتصرفات السلبية بما يحد من الخسائر ويحفظ للنشاط الإنتاجى تدفقه وحيويته .

البعد العقدى :

٦ ـ يقيم الله ﷻ الحجة على الإنسان ، بأن يقرأ حسابه بنفسه ، قبل أن يثاب أو يعاقب بأثر فعله .. إما في الجنة .. وإما في النار .

﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾[الإسراء: ١٤].

﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾[الأنبياء: ٤٧]

الأثر الاقتصادي:

١ ـ يرتب هذا الأصل الإيماني الحذر والخوف في نفس المؤمن ، من أن تزيد ذنوبه في الميزان عن حسناته ، والتنبه إلى دقة الحساب وحساسية الميزان والقياس، مما يؤدى به رهافة الحس المحاسبي لديه ، بما يورث في النفس الوعى بأساليب القياس ، والتى هى من بين الأدوات التى يستعين بها الاقتصاديون والمحاسبون في دراسة الظاهرة الاقتصادية ، من خلال الأسلوب الرياضي ، أو الأسلوب المحاسبي .. أو غير ذلك .

٢ ـ التأكيد على أهمية إقرار الإنسان بخطئه قبل أن يحاسب عليه ، هامة في مجال إدارة النشاط الاقتصادي من حيث ، مراحل تقرير العقاب بحيث يعرف العامل خطأه ويقر به ، قبل أن يعاقب حتى يمكنه أن يصحح من سلوكه وأدائه الإداري .

كما أن هذا الأسلوب من المكاشفة حين يطبق في مجال التقييم الإداري الدوري لأداء العاملين ، أو بما يعرف بالتقارير السرية، يؤدى إلى صعوبة التجنى على العاملين لاعتبارات شخصية ، ويحد من الأخطاء الإدارية بإعطاء العامل فرصة تصحيح موقف خاطئ أو فهم مغلوط، ودفع الهمة لديه لتحسين أدائه وتلافى عيوبه في المستقبل.

وكل ذلك من شأنه أن يرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي، ويحفظ الثروة القومية من التسيب والضياع.

المبحث العاشر

أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرقيب

المعني اللغوي :

هو الحافظ الذى لا يغيب عنه شيء .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة ، وفى حدود فهم الباحث لمعانيها العامة ، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي :

«الله ﷻ هو الرقيب على عباده .. خلقهم وهو أعلم بهم ..أحاط سبحانه وتعالى برقابته كل شيء لفظ وفعل وقول .. يستوى عنده جل شأنه سر العباد وجهرهم .. يعلم خائنة أعينهم.. أحاط جل شأنه بنجواهم .. ثم ينبئهم يوم القيامة بما كانوا يعملون».

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

١ ـ الله ﷻ هو الرقيب على عباده .

٢ ـ خلقهم وهو أعلم بهم .

٣ ـ أحاط سبحانه وتعالى برقابته كل شيء لفظ وفعل وقول .

٤ ـ يستوى عنده جل شأنه سر العباد وجهرهم .

٥ ـ يعلم خائنة أعينهم .

٦ ـ أحاط جل شأنه بنجواهم .

٧ ـ ثم ينبئهم يوم القيامة بما كانوا يعملون .

۞ ۞ ۞

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدى وبيان أثره الاقتصادى :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر الاقتصادي لكل منها :

١ ـ الله ﷻ هو الرقيب على عباده:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[النساء: ١].

٢ ـ خلقهم وهو أعلم بهم :

﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾[النجم: ٣٢].

٣ ـ أحاط سبحانه وتعالى برقابته كل شيء لفظ وفعل وقول :

﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[ق: ١٨].

﴿ قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[الأنبياء: ٤]

٤ ـ يستوى عنده جل شأنه سر العباد وجهرهم :

﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٣].

﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[القصص: ٦٩].

﴿ إِن تُبْدُواْ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾[الأحزاب: ٥٤]

٥ ـ يعلم خائنة أعينهم وما تخفى صدورهم :

﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾[غافر: ١٩].

٦ ـ أحاط جل شأنه بنجواهم :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[المجادلة: ٧].

٧ ـ ثم ينبئهم يوم القيامة بما كانوا يعملون :

﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾[النور: ٦٤]

﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[المجادلة: ٦].

الأثر الاقتصادي :

ينعكس أثر ذلك إيجاباً على النشاط الاقتصادي ، بالحرص على الأداء المتقن، بصرف النظر عن الرقابة الإدارية ومستوى تحققها ، وبقدر ما يراقب العامل ربه ويستيقن إيمانه بأن الله وحده يدرك بصيرته وبصره وخبير بخبايا نفسه ، فإن ذلك ينعكس وفراً في تكاليف الرقابة على الأداء ، وحرصاً على الإتقان في العمل بما يعود على المؤسسة الاقتصادية والمجتمع بالرخاء .

وخلال أداء المسلم لعمله بصفة عامة ، يرسخ في يقينه بأن الله معه .. يراه .. يراقبه .. يعلم ظاهره وما قد توسوس به نفسه .

وهذا الإحساس النفسي واليقين العقدى ، يدفع بالمسلم الصادق إلى الالتزام بالضوابط الإنتاجية في أداء العمل ، بصرف النظر عن وجود مراقب عليه من البشر أم لا .

وشتان بين مراقبة الله ومراقبة البشر ، فمراقبة الله تجعل الالتزام بأداء العمل ثابتاً سواء في حضور القائم بالإشراف عليه أم في غيابه ، والمراقب لربه ﷻ ، يلتمس من وراء ذلك ثواباً من الله ، يتجاوز حقه في الأجر العادل المبارك في الدنيا ، وهذا الحافز الروحي يتجاوز في أبعاده الحافز الدنيوي .

ويمكن إيجاز أهم آثار المراقبة على الأداء الاقتصادى في الجوانب التالية :

١ ـ مراقبة الله ﷻ في أداء النشاط الاقتصادي داخل الوحدات الإنتاجية ، بما يخفف من أساليب الرقابة الفنية والإدارية ويخفف من أعبائها ويقلل من تكاليف الإنتاج .

٢ ـ الإخلاص في العمل نتيجة مراقبة الله جل شأنه ، ينمى كفاءة الأداء، ويرفع مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية.

٣ ـ تنمية الحرص على مراقبة الله جل شأنه والحرص على مرضاته في المبادلات الاقتصادية ، يؤدى إلى الحد من الغش والخداع التسويقي ، الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي.

الفصل الرابع

المنظور الاقتصادي للأبعاد العقدية

تناولت الفصول والمباحث السابقة في هذا الباب عرض تحليلي لتوحيد الصفات وتحديد الأبعاد العقدية لكل صفة، ثم بيان مفصل حول الأثر الاقتصادي لكل بعد عقدي .

والتبويب على هذا النحو كان ضرورياً لاستكشاف الأدلة التفصيلية لكل بعد عقدي ، وترتيب العرض ارتكز على المدخل العقدي بالدرجة الأولى.

وتناول الأثر الاقتصادي للأبعاد العقدية كان تابعاً لعرض تلك الأبعاد ، ومن ثم تفرقت القضايا الاقتصادية وتكرر عرض البعض منها ولكن من رؤى وزوايا فكرية مختلفة .

وتلك القضايا وعلاقتها بالبعد العقدي تشكل محور اهتمام أساسي في ذلك البحث لذلك أعيد صياغة هيكلها على أساس من المنهج العلمي للدراسات الاقتصادية ، بما يؤدي إلى استجماع شتات آثارها في إطار فكري يتناغم بما يحقق تكامل الرؤية العلمية .

وقد ألحق بكل جزئية علمية ما يقابلها من النص القرآني الذي يثبت متانة علاقتها بالبعد العقدي.

وباستثناء الخلاف في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية ، يختلف الاقتصاد الإسلامي جوهرياً عن الاقتصاد الوضعي من حيث أخذه الأبعاد العقدية والتصرفات الأخلاقية في الاعتبار .

وكما سبق الإشارة فإن الأبعاد العقدية يقصد بها إسقاط البعد العقدي على الجانب الاقتصادي سواء من حيث التفسير العلمي للنظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي ، وفي حدود الفهم العام لمبادئ وأسس وقواعد ومفاهيم ومصطلحات هذا العلم .

ولا يقتصر الاستشهاد بتلك الآيات على الدليل المذكور في هذا البحث، وإنما هناك عشرات من آيات أخر يمكن الاستشهاد بها أيضاً لم يتعرض البحث لها لئلا يتحول إلى معجم موضوعي ، وهو ما يخرج عن اهتمامات البحث .

وهناك مئات من الأحاديث الشريفة ذات العلاقة ، إلا أن تعلق البحث بجانب عقيدي دعا إلى اقتصار الباحث على الآيات باعتبارها قطعية الثبوت .

والاستشهاد ببعض آيات من القرآن الكريم هنا لا يعني أنها تقتصر علي المجالات المبوبة خلالها علي سبيل الحصر ، وإنما القرآن جمال أوجه ، والآية الواحدة في تعدد المناسبات الموضوعية للاستشهاد بها ، أشبه بلؤلؤة من الماس تعطي بريقاً متعدد الأطياف لكل منها مجال فيه إعجاز مختلف .

۞ ۞ ۞

أولاً: الأبعاد العقدية المؤثرة في الموارد :

ـ الله سبحانه وتعالي خالق مصادر الموارد :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٩].

ـ الإيمان بقدرة الله ﷻ علي الرزق بغير ما سبب ولا حساب:

ـ كما جاء في شأن بني إسرائيل :

﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[البقرة: ٥٧]

﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[البقرة: ٦٠].

وما جاء في رزق السيدة / مريم :

﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[آل عمران: ٣٧]

وما جاء في شأن الحواريين:

﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ

رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[المائدة: ١١٢-١١٥].

وجدير بالإشارة أن ما كان من اختراق بالمعجزات الربانية في شأن الأمم السابقة ، يحتج بها عليهم ، ولكن لا يسوغ التواكل وترك أسباب السعي .. وإنما على المسلم السعي ثم تفويض الأقدار إلي مشيئة الله ﷻ الذي لا منتهى لفضله .

- الإيمان بأن إنبات الزرع بأمر الله جل شأنه :

﴿ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾[الواقعة: ٦٣-٦٤]

- الإيمان بارتباط الصلاح بالعمران :

﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾[الأعراف: ٩٦]

- اليقين بأن نعم الله ﷻ فوق الحصر :

﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ﴾[إبراهيم: ٣٤].

﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [النحل: ١٨]

ثانياً: الأبعاد العقدية المؤثرة في الموارد والدخل الفردي :

- الله سبحانه جل شأنه هو الرزاق :

﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٢].

- اليقين بالبركة في الرزق :

﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ﴾[المائدة: ٦٥-٦٦].

ـ الاعتقاد بأن بعض التصرفات الإيمانية مثل الاستغفار والشكر يزيد من الرزق بأمر الله سبحانه وتعالي وبمشيئته وحده :

﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾[هود: ٣].

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧]

ـ الإيمان بأن الرزق متاح للبشر جميعا المؤمن منهم والكافر:

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[البقرة: ١٢٦].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[فاطر: ٣]

ولفظ الناس هنا يشمل المؤمن والكافر معا .

ـ اليقين بأن كفران النعمة ينقص الرزق :

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل: ١١٢]

ـ الاعتقاد في أن الظلم ينقص الرزق إلا أن يملى الله ﷻ للظالم:

﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ ۙ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[يونس: ١٣]

أما إذا أراد الله سبحانه وتعالى بظالم أن يفتن .. فقد ثبت فيه ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعرى قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله سبحانه وتعالى ليملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته». ثم قرأ هذه الآية :

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١]

﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾[الحج: ٤٥].

ـ اليقين بأن المعصية قد تزيل الرزق بأمر من الله :

﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴾[الأنعام: ٦].

ـ الإيمان بأن الله ﷻ قد يبتلي عباده بنقص الأرزاق :

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[البقرة: ١٥٥].

﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٠]

ـ الإيمان بأن الله سبحانه وتعالي قد يبتلي عباده بالنعم :

﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾[الأعراف: ١٦٣].

ـ الثقة في وعد الله ﷻ المؤمنين بالطيب من الرزق :

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾[الأنفال: ٧٤]

ـ الثقة في أن الله سبحانه وتعالي يرزق بقدر معلوم :

﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[الحجر: ٢١]

ـ الاعتقاد في أن إنكار النعمة نوع من الكفر :

﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[النحل: ٨٣]

ـ الإيمان بأن الترف يفضي إلى هلاك الأمم :

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء: ١٦].

- الثقة في وعد الله ﷻ للصالحين بالحياة الطيبة :

﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[النحل: ٩٧].

- الإيمان بأن الابتلاء قائم في الأرزاق والأموال :

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[البقرة : ١٥٥].

﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٥]

- الثقة في أن الله جل شأنه يرزق من يشاء بغير حساب :

﴿ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[آل عمران: ٢٧]

﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ ﴾[الرعد: ٢٦].

- الإيمان بأن رزق الله ﷻ للكافرين والظالمين إملاء لهم :

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[آل عمران: ١٧٨].

﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾[الحج: ٤٨].

- الإيمان بأن الله ﷻ فضل البعض في الرزق لحكمة يعلمها :

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[النحل: ٧١].

ثالثاً: البعد العقدي المؤثر في الموارد والسكان :

ـ اليقين بأن الله ﷻ يأتي للذرية بأرزاقها :

﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[الأنعام: ١٥١]

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾[الإسراء: ٣١].

رابعاً: البعد العقدي المؤثر في الموارد والملكية والدخل :

ـ الثقة في أن الله هو الممكن في الأرض :

﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]

﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾[الحج: ٤١].

خامساً: الأبعاد العقدية المؤثرة في العمل :

ـ الثقة في ثواب العمل الصالح المتقن من عند الله ﷻ :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[هود: ٢٣].

﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ﴾[إبراهيم: ٢٣].

ـ الاعتقاد في مراقبة الله ﷻ للعمل :

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[التوبة: ١٠٥].

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[يونس: ٦١].

- الاعتقاد بأن إخلاص النية لا ينبغي إلا لله وحده :

﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[البينة: ٥].

- الإيمان بأن الله ﷻ علم الإنسان أصول الصناعة والتعدين :

﴿ قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾[الكهف: ٩٤-٩٥].

﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾[الأنبياء: ٧٩-٨٠].

سادساً: البعد العقدي المؤثر في العمل والدخل :

- الثقة في أن التفاوت الاجتماعي حقيقة أزلية :

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]

سابعاً: البعد العقدي المؤثر في العمل والسكان :

- الاعتقاد في تكريم الله جل شأنه للإنسان :

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٠].

ثامناً: الأبعاد العقدية المؤثرة في الدخل :

- عدم الاغترار برزق الكفار :

﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[آل عمران: ١٩٦-١٩٧].

- الإيمان بأن التفاوت في الرزق ضرورة للتكوين الهرمي للمجتمع :

﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزخرف: ٣٢].

وتفاوت الأرزاق لا يرتب حقا بالتعالي علي أحد،لأن العبرة بتقوي الله ﷻ .

- الإيمان بأن تفاوت الأرزاق من سنن الله سبحانه وتعالي في الخلق :

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[النحل: ٧١].

- الإيمان بأن المال فتنة :

﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾
[الأنفال: ٢٨]

- الثقة في فضل الربح الحلال :

﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾[هود: ٨٦]

- الثقة في وعد الله جل شأنه للمهاجرين في سبيله بالرزق الحسن :

﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾[الحج: ٥٨].

- الثقة في أن الله ﷻ يخلف علي المنفقين في سبيله ويزيدهم :

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[البقرة: ٢٤٥].

- اليقين بأن تداول النعمة بأمر الله ﷻ :

﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾[النجم: ٤٨].

ـ الإيمان بأن الحسد حقيقة موقوف أثره علي قدر الله :

﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴾[النساء: ٥٤].

﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾[الفلق: ٥].

تاسعاً: البعد العقدي المؤثر في الملكية والدخل :

ـ اليقين بأن الله وحده الملك :

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ٢٦].

ولا يخفي أثر هذا الأصل العقدي في تأكيد أن الأصل في الملكية أنها لله ﷻ ، وأن الإنسان مستخلف فيها بأمر ربه .

عاشراً: البعد العقدي المؤثر في الاستهلاك :

ـ الاعتقاد بأن المبذرين إخوان الشياطين :

﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾[الإسراء: ٢٧]

إحدى عشر: البعد العقدي المؤثر في الانتاج والاستهلاك :

ـ اليقين بأن الحل والحرمة بأمر الله وحده :

﴿ وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾[الأنعام: ١٣٨].

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[يونس: ٥٩].

اثنا عشر: البعد العقدي المؤثر في الملكية والاستخلاف :

ـ الإيمان بأن الإنسان مستخلف في الأرض :

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠]

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[النور: ٥٥].

ثالث عشر: البعد العقدي المؤثر في توزيع عائد المدخرات ورأس المال:

- الاعتقاد في أن الربا يفضي إلي النار :

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة: ٢٧٥].

رابع عشر: الأبعاد العقدية المؤثرة في تشكيل الغاية الاقتصادية للأمة بالجهاد والدعوة:

- الإيمان بأن تحصيل الفضائل الإيمانية أهم من جمع المال :

﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[يونس: ٥٨].

- الإيمان بأن الصراع بين الحق والباطل حقيقة أزلية إلي يوم القيامة :

﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾[الحج: ٤٠].

- الثقة في أن الدنيا وسيلة للتمكين لدين الله وليست في ذاتها غاية :

﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾[الحج: ٤١].

ـ الإيمان بأن فضل الجهاد فوق كل متاع الدنيا :

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾
[التوبة: ٢٤]

الباب الثانى

المـــــــــوارد

الفصل الأول : مصادر الموارد في القرآن الكريم

المبحث الأول : تصنيف الموارد فى الاقتصاد الوضعى

المبحث الثانى : تصنيف الموارد الاقتصادية فى القرآن الكريم

- الفرع الأول : أساس حصر الموارد
- الفرع الثانى : إضافات هامة لمصادر الموارد الاقتصادية
- الفرع الثالث: التصنيف النوعى لمصادر الموارد الاقتصادية فى القرآن الكريم

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية لتصنيف الموارد فى القرآن الكريم

الفصل الثانى : الأبعاد العقدية المؤثرة فى الموارد الاقتصادية

المبحث الأول : أثر العقيدة فى تناول الموارد فى القرآن الكريم

المبحث الثانى : الموارد الاقتصادية دلائل إعجاز قدرة الله ﷻ

المبحث الثالث : الأساس العقدى لوفرة مصادرالموارد الاقتصادية

المبحث الرابع : التوجهات الإيمانية المؤثرة فى تغيّر الموارد

- الفرع الأول : التوجهات الإيمانية المؤثرة فى زيادة الموارد
- الفرع الثانى : المخالفات الإيمانية المؤثرة فى نقص الموارد

الفصل الثالث : مشكلة الندرة النسبية وأساليب مواجهتها

المبحث الأول : تحليل مشكلة الندرة بين الفكر الوضعى والإسلامى

- الفرع الأول : الفروض العلمية لمشكلة الندرة فى الفكر الوضعى
- الفرع الثانى : دور الغرب فى تعميق أزمة الندرة
- الفرع الثالث : بعض الآراء الإسلامية حول مشكلة الندرة

المبحث الثانى : أساليب مواجهة مشكلة الندرة

- الفرع الأول : الإطار العام لمواجهة مشكلة الندرة
- الفرع الثانى : التخطيط الاقتصادى فى مواجهة مشكلة الندرة

الفصل الرابع : أثر الإيمان بالآخرة في تنمية الموارد

الفصل الأول

مصادر الموارد في القرآن الكريم

يتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول: تصنيف الموارد في الاقتصاد الوضعي

المبحث الثاني: تصنيف الموارد في القرآن الكريم

الفرع الأول: أساس حصر الموارد

الفرع الثاني: إضافات هامة للموارد الاقتصادية

الفرع الثالث: التصنيف النوعي لمصادر الموارد الاقتصادية في القرآن الكريم

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتصنيف الموارد في القرآن الكريم

المبحث الأول

تصنيف الموارد في الاقتصاد الوضعي

كان علم الاقتصاد في بداية الاهتمام به كعلم مستقل من العلوم الإنسانية ، يعتبر الموارد الطبيعية ممثله في الأرض والزراعة وحدها .. وأتباع هذا الاتجاه يطلق عليهم الطبيعيون أو (الفزيوقراط) الذين يعتبرون الأرض «مصدر كل ثروة ، فبدون الغذاء والألياف والخشب والمعادن والأحجار لا يستطيع الإنسان البقاء ولا يستطيع كذلك تجميع الممتلكات ، وبناء على هذا يكون الزارع هو المنتج الحقيقي الوحيد ، أما رجال الصناعة والتجارة وأصحاب الحرف فطبقة «عقيمة » أي طبقة غير منتجة[1].

ثم اتسعت النظرة إلى الموارد بحيث صار يعبر عنها بتلك التسمية، ولكن دون تفصيل للنوعيات الرئيسية لتلك الموارد ، أو الإشارة إلى الأهمية النوعية لكل منها بالقياس على الموارد الأخرى إلا في مناسبات محدودة .

وبعد أن أثبت التاريخ الاقتصادي ، أهمية الموارد الطبيعية المكتشفة حديثاً، تم تعديل إسهام الطبيعة في عوامل الإنتاج بتعبير «الموارد الطبيعة».

وكما هو واضح ، فإن كلا من التعبيرين لم يلقيا بالا إلى تصنيف نوعى لكل من الموارد سواء من حيث أهميتها أو تفاعلها مع غيرها من الموارد أو مدى وفرتها وحدود استثمار الإنسان لها».

وأخيراً أطلق البعض تعبير «الطبيعة» في محاولة لاحتواء شامل لكل ما في الكون من موارد.

وقد تأثرت بعض التوجهات الفكرية في الاقتصاد الإسلامي بأسلوب الاقتصاد الوضعي في النظرة إلى الموارد ، فهناك رأى يعتبرها متمثلة في «الأرض» فيراد بها موارد الطبيعة، فهي الرقعة المنزرعة ، وهى المناجم والمحاجر ، وهى السحب والرياح والأنهار والبحار،وهى المد والجزر.. وواضح من هذه الجزئيات أنها تنتمي إلى «الأرض» وتدخل ضمن مكوناتها، والواقع أنها تسمية تقليدية موفقة[2].

وحاول رأى أخر أن يكون أكثر شمولاً واستيعاباً، فأجرى تصنيف الموارد بتقسيم الطبيعة إلى فروع عديدة «تتحدد في الاقتصاد الإسلامي بمايلي:

٢،١) الدكتور/ عيسى عبده إبراهيم – مرجع سابق – ص١٤٨.

(أ) **التربة:** وتعتبر من أهم عناصر الطبيعة التى لا يكاد الإنسان يتصور قيام نشاط إنتاجي بدونها.

(ب) **موارد ما تحت التربة** : وتشمل المواد الأولية الموجودة في باطن الأرض، كالحديد والفحم والبترول .. الخ

(جـ) **المياه الطبيعية:** كمياه البحار والبحيرات والأنهار، والتى تعتبر شرطاً لحياة الإنسان والحيوان والنبات، ووسيلة سهلة للمواصلات.

(د) **القوى الطبيعية** : كقوة انحدار الماء ، التى يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة الكهربائية.. وقوة الرياح وغيرها من القوى الطبيعية التى يمكن أن تتحول إلى طاقة.

(هـ) **خيرات الطبيعة الأخرى:** كالحيوان والنبات الذي يوجد على سطح التربة، والطيور التى توجد في الأجواء، والخيرات التى توجد في أعماق البحار.. الخ»[1].

وبصفة عامة يلاحظ على تلك الآراء ما يلي :

● اعتبار تصنيف الاقتصاد الوضعي للموارد هو الأصل .

● التغافل عن التصنيف الشمولي الرائع للموارد والذى جاء ذكره في كتاب الله ﷻ ، والذى تضمن ذكر موارد هامة ، غفل عنها الفكر الوضعي ، مثل الموارد المناخية والفضائية ، ونعمة الأمن ، وغير ذلك على نحو ما سيأتي ذكره تفصيلا لدى الحديث عن شمولية ذكر الموارد في القرآن الكريم .

● عدم الالتفات إلى ترتيب أولويات الموارد ، فقد أوضح الله ﷻ في كتابه الكريم قيمة الموارد البشرية الفاعلة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي ، وحين جاء ذكر الموارد الأخرى جاء ذكر الماء ليحتل الأولوية المطلقة قبل الأرض ، فلا استثمار للموارد بغير جهد بشري ولا وزن لأرض بلا ماء مهما بلغ مستوى خصوبتها .

وشواهد العصر الحديث تتحدث عن الأزمة العالمية المنتظرة بسبب الماء، والتحسب من أن يكون سبباً في حرب مقبلة .

---

١) الدكتور/ إبراهيم دسوقى أباظه – مرجع سابق – ص٦٩، ٧٠.

المبحث الثانى

تصنيف الموارد الاقتصادية في القرآن الكريم

كما سبقت الإشارة .. ارتبط ذكر الموارد في القرآن الكريم باعتبارات عقدية وتشريعية في المقام الأول ، غير أنه بمتابعة تصنيفاتها ، تبين أنها لها وزن مؤثر في التصنيف الاقتصادي .

وقد لوحظ ذكر كل مورد بصورة تفصيلية في عدد ضخم من الآيات ، إلا أن العرض الشامل لجميع الآيات ذات العلاقة بالموارد سيتحول بالدراسة إلى نهج المعاجم الموسوعية ، وهو غير ما استهدفه ذلك البحث .

لذلك اتجهت الدراسة إلى الاستدلال بالآيات في الحدود التى يرى فيها الباحث ، أنها فيها لفتة اقتصادية ذات مغزى تسهم في موضوع البحث ونطاقه.

ويشتمل هذا المبحث على الفروع التالية :

الفرع الأول: أساس حصر الموارد .

الفرع الثاني: إضافات هامة للموارد الاقتصادية .

الفرع الثالث: التصنيف النوعي لمصادر الموارد الاقتصادية في القرآن الكريم.

الفرع الأول

أساس حصر الموارد

كان الأساس في حصر الموارد الاقتصادية في القرآن الكريم ، أنه ما من نعمة امتن الله ﷻ بها على عبادة ، إلا ولها مردود نفع اقتصادي .. إما مباشرة وإما بصورة غير مباشرة .

ونعمة الهداية إلى الإسلام تأتى فى مقدمة النعم التى بها يستقر النفع الاقتصادي من كافة النعم ، لأنه بغير عقيدة صحيحة موحية بقيم الحق والعدل والخير .. ينهار الكيان الاقتصادي مهما بلغت قدراته المادية ونصيبه من الموارد الطبيعية، على نحو ما شوهد حديثاً في أثر النهج الإلحادي في انهيار حضارة الاتحاد السوفيتى ، برغم قوته المادية التى كانت تضارع أقوى دول العالم .

وقد جاء ذكر نعمة الهداية القرآنية في قول الله ﷻ :

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴾[الكهف: ١]

وجاء التعبير عن حمد لله سبحانه وتعالى على نعمة إقرار الغلبة للعدل في قوله :

﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الأنعام: ٤٥]

وبذلك يمكن القول .. أن نعمة الهداية الربانية تشكل مظلة عامة لكل النعم الأخرى ، ومالا يستقبلها الإنسان بموجب الحمد لها وشكر الله ﷻ عليها ، صارت الموارد كافة مهددة في استقرارها وبقائها .

الفرع الثاني

إضافات هامة لمصادر الموارد الاقتصادية

بالحصر تبين أن هناك إضافات هامة لتصنيفات الموارد ، لا تقف عند حدود الأرض وما عليها ، وإنما تشمل الكون باتساع أرجائه .

فهناك الموارد الفضائية والتى اشتملت على نعم كثيرة كنعمة الظل والمناخ ، ولا غرابة في ذلك ، حيث إن النسبة الغالبة من الحركة السياحية على مستوى الغالب تعود إلى الرغبة في معايشة مناخ مختلف ينشر الدفء شتاءً ويخفف الحر والقيظ صيفاً .

ونعمة السماء وما فيها من كواكب ، تعد الآن في عصر اجتياز الفضاء بالأقمار الصناعية، من مصادر الاحتياطات الإستراتيجية في مستقبل استغلال الموارد، حيث يبحث البعض الآن على مكان له فوق سطح القمر ، وتنشط الأقمار بعيدة المدى في البحث عن بعض كواكب تصلح للحياة الإنسانية ، وتأتى الأغراض العسكرية في مقدمة الاهتمامات بالفضاء إما بالتجسس أو السبق في السيطرة على العالم ، فمن يسيطر على السماء ، من السهل له أن يسيطر على الأرض .

ومن بين الموارد الفضائية الطاقة الشمسية ، والتي تتسم بنظافتها وعدم تلويثها للبيئة ، وهى من الموارد المتاحة على أوسع نطاق في الكون ، والأبحاث بشأنها تقدمت وتعددت تطبيقاتها العملية بدءاً من إنارة قرى بأكملها ، إلى تجريب تسيير سيارات بالطاقة الشمسية ، وانتهاء باستغلال طاقتها في تسيير المركبات الفضائية بعد انفلاتها من الجاذبية الأرضية .

والقمر لم يعد فقط مثيراً للتأمل الرومانسي وملهما للشعراء .. وإنما أثبت العلم تأثيره البالغ في حركة المد والجذر الذي تعكس أثرها في تحديد أنسب الأوقات للعثور على الثروة السمكية ، وتستفيد منه حركة النقل البحري . كما هناك تجارب في محاولة الاستفادة من خاصية المد والجذر في الحصول على الطاقة الكهربية .. كما هو الشأن في الشلالات الطبيعية أوالصناعية .

وبصفة عامة ، يمكن اعتبار التصنيف النوعي لمصادر الموارد الاقتصادية كما جاء في القرآن الكريم شاملاً ومتفرداً ومتفوقاً ، برغم أن الهدف منه كان بالدرجة الأولى هدفاً عقائدياً وتشريعياً .

الفرع الثالث

التصنيف النوعي لمصادر الموارد الاقتصادية

في القرآن الكريم

خلال عرض التصنيف النوعي لمصادر الموارد ، بذلت محاولة لتحديد أولوياتها وفقا لأهميتها النسبية ، حيث لوحظ أن الموارد البشرية هى الأصل في التنمية والإنتاج ، لأن تلك الموارد هى التى تقوم بالاستثمار والتنظيم والعمل .

ولدى متابعة العناصر المادية الأخرى اتضح الأهمية النسبية المطلقة للماء ، وذلك على عكس ما سبق أن ذهب إليه الاقتصاد الوضعي من إعطاء الأهمية النسبية للأرض .

وفى حدود ما استقرأه الباحث من ذكر للموارد في القرآن الكريم ، يمكن إيجاز عرض تصنيف أهمها على النحو التالي :

أولاً: الموارد البشرية .

ثانياً: الموارد الأرضية .. وتشمل

١ ـ الموارد المائية .. وتتضمن :

أ ـ مصادر المياه العذبة والأنهار ب ـ موارد البحار

٢ ـ الموارد الزراعية :

أ ـ الأرض ب ـ النبات

٣ ـ موارد الثروة الحيوانية .

٤ ـ الجاذبية الأرضية والجبال .

٥ ـ الموارد السياحية .

٦ ـ موارد النقل والانتقال :

أ ـ الأنعام ب ـ الفلك ج ـ أوجه انتقال أخرى

٧ ـ موارد الطاقة .

ثالثاً: الموارد الفضائية :

أ ـ الشمس والقمر ب ـ الليل والنهار ج ـ نعمة الظل

د ـ مورد الرياح

رابعاً: الموارد الأمنية

وفيما يلي تفصيل دليل القرآن الكريم للتصنيف النوعي للموارد :

أولاً: الموارد البشرية :

الموارد البشرية هى الأصل في الاستثمار وتنمية الموارد ، وبغير إنسان لن يكون هناك استثمار ولا عمل وإنتاج ، والنظرة المتوازنة للإنسان في القرآن تسبغ عليه شرف الخلافة عن الله ﷻ في أرضه ، وتحمله في الوقت ذاته أمانة الكون كي يسعى فيه على نحو ما يرضى ربه .

ومما يلفت النظر الإشارة في القرآن الكريم إلى نعمة الأسرة والعلاقة الزوجية ، وهى نعمة اجتماعية لها مردود اقتصادي بلا شك ، وبمفهوم المخالفة ، لولا فضل الله ﷻ في نعمة الأسرة والتراحم المتبادل بين أطرافها، لانهارت الطفولة وانهار معها المستقبل الاقتصادي لأى مجتمع.

فالنشأة غير الصحيحة في بيئة اجتماعية غير سوية لن تثمر إلا شخصية مضطربة لا انتماء لها ، وليس لديها حرص على مجتمع لا رابطة له فيه ، وينعكس أثر ذلك في النهاية .. سلباً على النشاط الاقتصادي .

ونعمة الترابط الأسرى الذي هو النواة الاجتماعية الصحيحة لبناء اقتصادي متماسك ، تتمثل في قول الله :

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾[النحل: ٧٢].

ونظراً لأهمية الموارد البشرية ، وخطورة التناول الاقتصادي المعاصر لها من زاوية الأزمة السكانية وحدها ، فقد نوقشت تفصيلا فى باب العمل والإنتاج .

ثانياً: الموارد الأرضية وتشمل :

١ - الموارد المائية

الموارد المائية تعد من أكثر الموارد ذكرا في القرآن الكريم ، وأعطى لها الله ﷻ الأولوية فى حياة الكائنات ، كما جاء فى قوله سبحانه :

﴿... وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأنبياء: ٣٠]

ولا غرابة في ذلك ، لأنه بغير الماء لا قيمة للأرض مهما كانت جودتها وخصوبتها ، وهذا مخالف للنظرة الكلاسيكية للموارد ، والتي كانت تضع الأرض الزراعية في مقدمة الموارد ، وتبنى عليها جميع تحليلاتها العلمية .

والإشارة إلى أن كل خلق الله سبحانه وتعالى يبدأ بالماء يشير لحيوية ذلك الموارد الرباني المعجز ، حيث قال الله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النور: ٤٥]

وفى إشارة لأثر الماء فى إنبات الثروة الزراعية ، قال الله تعالى :

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَـٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل: ١٠-١١]

وفيما يلى عرض تفصيلى للموارد المائية كما جاء بيانها فى الذكر الحكيم:

أ ـ مصادر المياه العذبة والأنهار :

● ماء المطر :

كما في قول الله ﷻ :

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴾ [الفرقان: ٤٨-٤٩]

﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل: ٦٠]

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [النحل: ١٠]

● المياه الجوفية :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَـٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَـٰمًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [الزمر: ٢١].

● موارد الأنهار :

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[الرعد: ٣].

ب ـ موارد البحار :

وآيات القرآن الكريم المعبرة عن موارد البحار ، توضح منافع شتى لها سواء من حيث استغلالها في النقل البحري ، أو الاستفادة بمخزونها الغذائي .. إلى الحلية التى امتن الله ﷻ بها على عبادة التماساً للزينة والمظهر الجمالي .

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ١٤]

٢ ـ الموارد الزراعية :

موارد الثروة الزراعية جاء التعبير عنها في القرآن الكريم على أوجه متعددة ، فى بيان معجز عن تفاعلها مع الموارد الطبيعية الأخرى من ماء وأرض، ثم جاء الذكر المبارك ببيان نعمة الإنبات وأثرها فى حياة الإنسانية .

أما من حيث التفاعل مع الماء ، فقد جاء فى ذلك قول الله ﷻ :

﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٢].

ومن حيث التفاعل مع الأرض .. قال الله ﷻ :

● ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾[عبس: ٢٤-٣١].

نعمة النبات :

قال الله ﷻ فى كتابه الكريم :

● ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[الرعد: ٤].

وجاء النص القرآني كي يوضح أهمية التربة ونوعية الأرض في تحقيق كفاءة الإنتاجية الزراعية ، كما في قول الله ﷻ :

● ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴾[الأعراف: ٥٨].

وجاءت الإشارة إلى التوازن النوعي بين الموارد الزراعية ، وهو من الخصائص التى لا يملك أحد من البشر إدعاء القدرة على تحقيقها :

● ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ [الحجر: ١٩]

وخاصية اللون في النبات ، من الأمور التى نبه إليها القرآن ، إلهاماً بالحس الجمالي ، وكشفاً عن علاقة ما بين اللون والخاصية النباتية :

● ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾[النحل: ١٣].

ثم يأتى الحديث في آيات أخر عن خاصية الرائحة في النبات والتى تشكل أحد المحاور البحثية في الزراعة :

● ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ﴿١١﴾ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴾[الرحمن: ١٠-١٢].

وفى أكثر من موضع من القرآن الكريم ، وردت الإشارة إلى أوجه انتفاع من بعض الموارد الزراعية بخلاف الانتفاع بها مباشرة في الطعام ، كما في قول الله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[النحل: ٦٧].

كما جاءت الإشارة إلى الاستفادة من الأراضي في مراعى الثروة الحيوانية .. كما في قوله سبحانه وتعالى :

- ﴿ كُلُواْ وَٱرْعَوْاْ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلنُّهَىٰ ﴾[طه: ٥٤]
- ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴾[النازعات: ٣١].

وقد بلغ من اهتمام الرسول ﷺ بالثروة الزراعية ، أنه حرصا عليها قبل ببقاء يهود خيبر في المدينة ، على أن يزرعوا ويشاطروا المسلمين نصف إنتاجهم .

فقد ثبت عَنِ ابْنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عنْهُما «أنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ أعْطى خيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا ولَهُمْ شطْرُ ما خرج منْها»[1].

وللعمل في الزراعة إلف نفسي في قلب الحارث للزراعة ، مما دعا رجلا من أهل الجنة يتمنى على الله ﷻ أن يزرع فيها ويحصد ، ففي الحديث «عنْ أَبِي هُرَيْرة ﵁ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادية أَنَ رجُلا منْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذن رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ

فَقَالَ : لَهُ أَلسْتَ فِيمَا شئْتَ

قَالَ: بَلَى وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَع

قَالَ: فَبَذَر فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ فَكَانَ أَمْثَال الْجِبَال

فيقُولُ اللَّهُ: دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ فَإِنَّهُ لا يُشْبِعُك شيْءٌ

فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ وَاللَّه لا تَجِدُهُ إلاَّ قُرشيًّا أَوْ أَنْصَاريًّا فإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زرْعٍ وأَمَّا نحْنُ فلسْنَا بأَصْحَابِ زرْعٍ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ »[2].

وقد نبه الرسول ﷺ إلى أهمية التنمية الزراعية، وثواب الاستثمار فيها ، حيث جاء في الحديث عنْ أَنسِ بْنِ مَالِك ﵁ قَال: قال رسُولُ اللَّه ﷺ : «ما منْ مُسْلم يغْرسُ غرْسًا أَوْ يزْرعُ زرْعا فيأْكُلُ منْهُ طيْرٌ أَوْ إنْسَانٌ أو بهيمةٌ إلاَّ كان لهُ به صدقةٌ»[3].

ولم يقبل الرسول ﷺ بتعطيل الطاقة الإنتاجية للثروة الزراعية ، حتى وإن كان صاحبها غير قادر على زراعتها ، فما عليه حينئذ إلا أن يعطيها لمن يستطيع ذلك ، فقد جاء في الحديث عن جابرٌ أنَّ رسُول اللَّه ﷺ قال: «من كانت لهُ أرضٌ فليزْرعْها أو ليُزرعْها أخاهُ»[4].

---

١) صحيح البخاري – كتاب المزارعة – باب المزارعة مع اليهود.

٢) صحيح البخاري – كتاب المزارعة – باب كراء الأرض بالذهب والفضة

٣) رواه البخاري في صحيحه – كتاب المزارعة – باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه

٤) صحيح مسلم – كتاب البيوع – باب كراء الأرض

٣ ـ موارد الثروة الحيوانية :

جاء الحديث عن الثروة الحيوانية بتفصيل شامل لعامة أوجه الاستفادة الاقتصادية منها ، من بينها النقل كما في قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[الأنعام: ١٤٢].

● ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[المؤمنون: ٢٢].

والانتفاع بصوفها ووبرها :

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾[النحل: ٨٠].

ومنتجات الألبان الناتجة عنها :

● ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾[النحل: ٦٦].

وقد جاء التنبيه إلى القيمة الغذائية للبروتين الحيواني ، كما في قول الله ﷻ :

● ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[غافر: ٧٩]

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾
[يس: ٧١-٧٣]

والإشارة إلى اللحم كأحد ملذات التنعم في الجنة يعطى انطباعاً أكيداً بأهميته، كما في قوله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾[الطور: ٢٢].

وجعل الله ﷻ الأضحية والنسك .. تعبيراً عن شكر الله سبحانه وتعالى على سابغ نعمته في الأنعام والثروة الحيوانية :

● ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾[الحج: ٢٧-٢٨].

ونهى الله ﷻ ألا نأكل من الأنعام بغير تسمية الله سبحانه تعالى حين ذبحها .. وجعل تسمية غير الله عليها من دلالات الكفر والشرك أعاذنا الله منه:

● ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ..... ﴾[الأنعام: ١٢١]

٤ ـ الجاذبية الأرضية والجبال :

تشمل الموارد الأرضية كلا من نعمتي الجاذبية التي يستقر بها البشر على سطح الأرض ، ونعمة الجبال التي بغيرها لا يكون هناك رسوخ للكرة الأرضية .

أ ـ الجاذبية الأرضية:

امتن الله ﷻ علينا بها بنعمة بسط الأرض ، والقدرة على التعامل معها على نحو مستقر يسمح بالتنقل والحركة بدرجة جاذبية لها حساباتها الربانية الدقيقة التي لو قلت عنها لطار البشر ومتعلقاتهم في الهواء ، ولو زادت قليلا لتسمرت أرجل الناس على سطح الأرض .

وقد جاء ذكر نعمة بسط الأرض واستقرار الكائنات عليها في أكثر من آية قرآنية .. من بينها قول الله ﷻ :

● ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[النمل: ٦١].

● ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر: ٦٤]

وقوله جل شأنه :

● ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴾[طه: ٥٣].

وقوله تبارك اسمه :

● ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ﴿١٩﴾ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴾[نوح: ١٩-٢٠]

وخاصية البسط على نحو ما تستقر به الكائنات لا تعنى استواء الأرض، وإنما جاء النص القرآني المبارك كي يكشف في إعجاز مذهل عن التكوين الكروي الخاص للأرض .. في قوله تعالى :

﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ﴾[الزمر: ٥].

وقوله جل شأنه :

﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴾[النازعات: ٣٠-٣٣].

ومن بين التطلعات العلمية فى الأبحاث محاولة الاستفادة من الجاذبية الأرضية فى توليد الطاقة .

ب ـ الجبال :

الجبال من أجلّ نعم الله سبحانه وتعالى، ومن فضل الله في كتابه الكريم ، أن كشف عن واحدة من أهم منافع الجبال ، وهى منفعة استقرار الأرض .. وجاء تشبيه القرآن للجبال بالأوتاد ليعبر عن إعجاز مبهر في شأن الجبال التى جعلها الله جل شأنه رواسي ثابتة على الأرض برغم دورة الأرض في الفضاء .

كما في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[النمل: ٨٨].

وكما جاء ذكر أهمية الجبال في رسوخ الأرض .. في قوله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [النحل: ١٥]

● ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ [الحجر: ١٩]

ومما يسترعى النظر .. توجيه الله ﷻ النظر إلى تحقيق الجبال لمنافع لم يأت ذكرها مفصلاً، لعلها لحكمة وفتح لآفاق البحث الإنساني في العثور على أوجه المنافع المتعددة من هذه الجبال ، والتى لم تبح بكل أسرارها إلى الآن .

وبعد أن كانت النظرة إلى الجبال كمصدر لحجارة البناء فحسب ، تحولت الآن إلى مصادر لمعادن شتى ، وأنواع من التربة لها نفع وجدوى .. مثل الطفلة المستخدمة في الصناعات البترولية ، وخامات البورسلين .. وغير ذلك كثير .

٥ ـ الموارد السياحية :

الموارد السياحية تعد من مصادر الدخل القومي المؤثرة في كثير من دول العالم .. إلا أن هذه الموارد تعتمد على انتقال بشر لهم أنماطهم الاستهلاكية وتقاليدهم الاجتماعية ومفاهيمهم الخاصة عن الحياة والعلاقات الإنسانية .

وما يعد مقبولاً من جانبهم .. لا يشترط فيه أن يكون مقبولاً من وجهة النظام العام للمجتمع الإسلامي ، ومن ثم يكون هناك صدام بين أمرين .

- موارد متوقعه وهامة ومؤثرة في الدخل السياحي.
- تقاليد اجتماعية وأنماط سلوكية مخالفة للإسلام من جانب بعض الوفود السياحية .

وأشهر الأمثلة على ذلك إباحة الخمور والميسر في الفنادق ، إرضاء للأذواق السياحية .

وهنا يأتى دور الإيمان الواثق من أن الفضل والغنى من أمر الله وحده ، مما يجعل الخيار الوحيد أمام السياحة .. الالتزام بالنظام العام القائم في المجتمع الإسلامي وإلا فالله سبحانه وتعالى غنى .. يغنى وحده من يشاء بفضله .

ولقد واجه المسلمون الأول نفس الموقف ، حيث ساورهم القلق على الموارد السياحية التى كانت تتاح من زيارة الكفار للكعبة .. فكان رد الله ﷻ الحاسم عليهم :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[التوبة: ٢٨].

والسياحة من جانب المسلمين ، ينبغى أن تكون للعظة والاعتبار ، كما جاء في قول الله ﷻ :

﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[النمل: ٦٩]

﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴾[الروم: ٤٢].

والدعوة الإسلامية ما كان لها أن تنتشر ، بغير الحركة السياحية والتجارية التي واكبت نمو الحضارة الإسلامية .

٦ ـ موارد النقل والانتقال :

تعددت الإشارات القرآنية في أكثر من موضع ، إلى نعمة الله سبحانه وتعالى في توفير وسائل انتقال تريح الإنسانية في تنقلها وتحمل عنها أثقالها .. كالأنعام والفلك وغير ذلك .

وقد جاء ذكر منافع النقل والانتقال بصورة شاملة في قول الله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُواْ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾[الزخرف: ١٢-١٤].

ثم جاء ذكر أهمية كل وسيلة انتقال بشكل مستقل في أكثر من موضع في القرآن الكريم على النحو التالي :

أ ـ الأنعام :

في منفعة الانتقال بها قال الله ﷻ :

● ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[النحل: ٧].

ب ــ الفلك:

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[لقمان: ٣١].

● ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾[يس: ٤١].

ج ـ أوجه انتقال أخرى :

هناك أوجه انتقال تستوعب كل الأساليب المستحدثة الأخرى، شملها القرآن بإجمال موجز في قوله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[النحل: ٨]

٧ـ موارد الطاقة:

نعمة النار والطاقة من مصادرها المختلفة ، من الموارد الاقتصادية الهامة التى يتوقف عليها النشاط الاقتصادي في الظروف المعاصرة ، إذ إن الوقود بأشكاله المختلفة لا غنى عنه في أى من أوجه الصناعة ، واستخدام النار في التدفئة أشار إليها القرآن في مواضع كثيرة ، من بينها ما أشار إليه حين الحديث عن موقف سيدنا موسى من أهله ، كما جاء في قول الله ﷻ :

﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ [القصص: ٢٩]

وجاءت في القرآن الكريم ، إشارات ضمنية إلى الحفريات النباتية التى تلعب دوراً هاماً في توفير مصادر فحم أو عصارات بترولية ، وهو ما يعد إلماحاً علمياً سباقاً في الكشف عن أوجه النفع من الطاقة البترولية التى كانت تحرق آبارها في الماضى لعدم الاستدلال على كيفية تحقيق الاستفادة الاقتصادية منها.

وفى ذلك يقول الله ﷻ :

● ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾[يس: ٨٠].

وقبل الكشف العلمي عن أثر التراكمات النباتية المطمورة في أعماق الأرض وأثرها في توفير مصادر الطاقة الحفرية ، كان تأويل المعنى يقتصر فقط على الإشارة إلى استخدام الشجر بعد تجفيفه في إضرام النار .

إلا أن النص الصريح في سورة الأعلى ، أشار إلى تطور ذلك المرعى في باطن الأرض ، بقوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾[الأعلى: ٤ـ٥].

ثم جاء النص المبارك الذي يشير إلى العلاقة المتبادلة بين الطاقة ووسائل الانتقال في قول الله ﷻ :

● ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَـٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَـٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴾[الواقعة: ٧١-٧٣]

المقوين .. بمعنى المسافرين في أغلب التفاسير .

ثالثاً: الموارد الفضائية :

النظرة إلى الفضاء لم تعرف الأهمية إلا قريباً جداً بعد الصعود إليه ومحاولة التعرف على مقوماته من كواكب ونجوم ونيازك ومجرات .. وأصبح الفضاء موردا اقتصاديا يستفاد منه على عدة أوجه :

● الاتصالات الدولية .

● وسائل الإعلام الفضائية .

● الاستشعار عن بعد ، مما يساعد على الكشف عن كثير من الموارد الجوفية عند أعماق محددة .

● الأغراض العسكرية ، على نحو ذلك المشروع الأسطوري الذي يطلق عليه اسم حرب النجوم .

وفيما يلي عرض موجز لأهم الموارد الفضائية التى جاء ذكرها في القرآن الكريم :

أ ـ الشمس والقمر :

من عظمة القرآن الذي لا تنقضى عجائبه .. ما ذكره الله ﷻ من أوجه انتفاع بالشمس والقمر .. حين قال :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

[يونس: ٥]

وكما سبقت الإشارة ، تعد الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة البديلة المرشحة للمستقبل .

ومن مظاهر الرحمة الربانية واللطف والإكرام الإلهي السابغ للبشرية، أن جعل أفلاك السماء زينة لأهل الأرض ، كي ترتقى فيهم بالحس الجمالي وتجذب التفاتهم إلى التأمل المتكرر دون ملل ، كما في قول الله ﷻ :

• ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴾[الملك: ٥].

وقد سبق الإشارة إلى منافع القمر في المبحث السابق .

ب ـ الليل والنهار :

من مقتضى رحمة الله سبحانه جل شأنه ولطفه بخلقه ، أنه سبحانه وتعالى جعل من انتظام تعاقب الليل والنهار ، ومنازل القمر الثابتة على مدار كل شهر هجرى ، فرصة للبشر ليتعلموا كيفية الحساب والعلاقات بين الأيام ومن ثم العلاقات بين الأرقام .

فقال سبحانه وتعالى :

• ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[الأنعام: ٩٦].

وقال جل شأنه :

• ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾
[يونس: ٥]

• ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴾
[الإسراء: ١٢]

• ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾[الرحمن: ٥].

ولعل من أوجه النعم التى يؤثر فيها تعاقب الليل والنهار في النشاط الاقتصادي .. ما أشار إليه الله ﷻ في كتابه الكريم من حيث إرخاء السكون والصمت والهدوء على الليل ، كي يستريح فيه الإنسان ويجدد طاقته لسعى يوم آخر في طلب العيش ، ثم تفضل الله سبحانه وتعالى بإتاحة الضوء و نور الشمس بالنهار .. كي تحقق الإنسانية منافعها في طلب العيش والانتفاع بأوجه النشاط في الحياة .

وفى ذلك يقول الله سبحانه جل شأنه :

● ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾[يونس: ٦٧].

● ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[القصص: ٧٣].

جـ ـ نعمة الظل:

من النعم الفريدة التى أشار إليها القرآن الكريم .. نعمة الظل ، وهى نعمة مؤثرة في النشاط الاقتصادي من عدة أوجه :

فالظل هو موئل الراحة والهدوء والتقاط الأنفاس بعد يوم عمل شاق ، وإذا استحال الظل لتعذر على البشرية أن تعمل في جو من الراحة واعتدال الحرارة ، وقد أشار الله ﷻ في كتابه الكريم إلى وجه الاستفادة هذا من نعمة الظل ، بقوله جل شأنه :

● ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾[النحل: ٨١].

د - مورد الرياح :

الرياح وأثرها في النشاط الاقتصادي ، جاء بها أكثر من نفع في كتاب الله ﷻ ، حيث تنقل السحب إلى حيث يشاء الله ﷻ :

● ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[الأعراف: ٥٧]

وبغير الرياح وتأثيرها ، يستحيل على أى وسيلة نقل مائى أن تتحرك في ماء ساكن مهما بلغت قوة محركاتها ، ويشير الله ﷻ إلى قيمة تلك النعمة في قوله :

● ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[الشورى: ٣٣].

وتبقى إشارة قرآنية مبهرة حول علاقة الرياح في عملية التلقيح النباتي وغيره ، كما جاء في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَـٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَـٰزِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢]

وكلمة لواقح لها دلالة الحمل من أجل الإنجاب ، فيقول العرب «ناقة لاقح» إذا حملت جنينا في بطنها .

والاستعارة اللفظية هنا ، تبرز إعجازاً علمياً في القيمة الاقتصادية للرياح وأثرها في التنمية الزراعية وتنامي الثروة النباتية .

رابعاً: الموارد الأمنية :

الأمن الاجتماعي والسياسي ينعكس أثره بلا ريب على الاستقرار الاقتصادي ، وعلى نقيض ذلك ، فإن رأس المال له من الحساسية الشديدة ما يجعله يلوذ بالفرار من أى مجتمع تضطرب فيه الظروف الأمنية ، حتى من أبناء الوطن ذاته على نحو ما شوهدت آثاره في أعقاب شيوع عمليات التأميم في بعض البلاد .

وجاءت الإشارة إلى ترابط العلاقة بين الأمن والنشاط الاقتصادي في أكثر من موضع في القرآن الكريم.

فمن بين النعم التى امتن الله ﷻ بها على قريش ، قوله سبحانه وتعالى :

﴿ لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَـٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَـٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ [قريش: ١-٤]

وقوله جل شأنه :

● ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَـٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴾[العنكبوت: ٦٧].

وجاء الحديث عن قوم سبأ ، وكفرهم بنعمة الأمن في انتقالاتهم .. في قول الله ﷻ :

● ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَـٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ۝١٨ فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَـٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَـٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾
[سبأ: ١٨-١٩]

ونعمة الأمن الداخلي وارتباطه بالتماسك الاجتماعي ، جاءت الإشارة إليها في قول الله ﷻ :

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٣].

ونعمة الأمن الداخلي وارتباطه بالتماسك الاجتماعي ، جاءت الإشارة إليها في قول الله ﷻ :

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٣].

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية لتصنيف الموارد في القرآن الكريم

فيما يلي عرض موجز لأهم الآثار الاقتصادية التي يحققها أسلوب عرض الموارد في القرآن الكريم :

١ ـ الاهتمام بمصادر الموارد الطبيعية التى تشكل مخزوناً استراتيجياً للموارد المستغلة ، وذلك على عكس التوجه السلبي في الاقتصاد الوضعي ، الذي كان يرى أن الموارد الحرة لا يعتد بها ، فالعبرة لديه بالموارد الاقتصادية التى لها مقابل في الثمن .

٢ ـ كان من أثر عدم الاعتداد بالموارد الحرة في الاقتصاد الوضعي ، إلى التعامل معها بعدم اكتراث ، وبما لا يتناسب مع الأهمية التى تعكسها المنفعة الاقتصادية الكامنة في تلك الموارد ، على خلاف النهج الإسلامي الذي تعامل مع الموارد باعتبارها نعماً وطيبات رزق ينبغى التعامل معها بما يليق بها من المحافظة عليها وشكر الله ﷻ على فضله فيها .

وأشهر الأمثلة على خطورة التغافل عن أهمية الموارد الحره الموارد المائية، والتى أدى التعامل معها كمورد حر إلى عدم مراعاة مقتضيات الاستغلال الاقتصادي الأمثل لها ، والآن وبعد إدراك أهميتها البالغة يكاد العالم يقتتل في القريب العاجل من أجل قطرة إضافية من الماء.

٣ ـ إعطاء الأولوية في الاقتصاد الوضعي للاهتمام بالموارد المستغلة اقتصادياً فقط، أدى إلى إهدار موارد لها أثر في التوازن النوعي وحماية البيئة ، مما انعكس سلباً في مشاكل البيئة التى يعانى منها العالم الآن ، فالهواء الذي يرى فيه الاقتصاد الوضعي أنه من الموارد الحرة غير جديرة بالالتفات ، كان الاهتمام بنقائه وحمايته والحفاظ عليه سيأخذ مجرى آخر فيما لو أجرى التعامل معه بمنطق النعم التى ينبغى الحرص والمحافظة عليها كما جاء بها الذكر في القرآن الكريم .

٤ ـ توازن النظرة الاقتصادية للسكان باعتبارهم ثروة بشرية من خلق الله ﷻ ، بدلاً من اقتصار النظرة إلى السكان من الزاوية الاستهلاكية واعتبارهم عبئاً على التنمية ، وقد نهى الله ﷻ عن التعامل مع الذرية كعبء يخشى من ورائه الفقر ، فقال :

﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥١]

فالثروة البشرية هي المحركة لأوجه الاستفادة من مصادر الموارد الاقتصادية ، فالإنسان هو محور التنمية وهو صانعها .

٥ ـ أعطى الله ﷻ في كتابه الكريم أولوية في الإهتمام بالموارد المائية ، وذلك على عكس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي للطبيعيين الذي كان يعطى السبق والأولوية لمورد الأرض الصالحة للزراعة .

ويلاحظ هنا إعجاز اقتصادي بالغ الروعة ، لأن الماء في قيمته الاقتصادية يسبق الأرض بالفعل، وكان الأولى بالاقتصاديين إعطاءها الأولوية المطلقة في الأهمية قبل كافة الموارد ، فالأرض الزراعية مهما بلغت جودتها ،لا قيمة لها بغير الماء الصالح للزراعة، وعلى عكس ذلك فإن الأراضي غير الصالحة للزراعة يمكن استثمارها إذا توفرت لها مصادر المياه المناسبة لها.

٦ ـ تفصيل أوجه الانتفاع من الموارد ، بما يحفز الإنسان إلى البحث عن كيفيه الاستفادة الاقتصادية منها ، كما هو واضح من أسلوب العرض في القرآن الكريم.

٧ ـ لم تتوقف الإشارة إلى أوجه الانتفاع القائمة في الموارد على نحو ما جاء في القرآن الكريم فحسب ، وإنما حفز الله في كتابه الكريم الفكر الإنساني إلى البحث عن أوجه انتفاع أخرى متنوعة من الموارد:

● ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[المؤمنون: ٢١].

والإشارة بتعبير منافع كثيرة بصيغة «نكره» بغير قصرها في إطار التعريف ، يدفع إلى البحث الدءوب عن أوجه منافع متتابعة ، وذلك بما يحقق تناميا مستمرا للانتفاع بالموارد .

٨ ـ الإيعاز بتسخير الموارد لمنافع الإنسان واستخداماته ، كما جاء في قول الله ﷻ :

● ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[النحل: ١٢]

وكما جاء ذكره أيضا في قول الله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾
[النحل: ١٤]

وتعبير التسخير وخضوع الطبيعة للإنسان ، يعكس إحساساً إيجابياً متفائلاً بالقدرة على الانتفاع الكامل بها ، فيتعامل البشر مع مصادر الموارد وهم على ثقة ويقين من خضوعها لمنافعهم ، وقدرتهم على السيطرة عليها .

وهذا على خلاف توجه الفكر الوضعي إلى إقامة العلاقة مع الطبيعة على أساس فكرة الصراع، التي توجس رهبة ، تجعل الإنسان في حالة مشاكسة وتحفز قتالي مع الطبيعة بصورة أضرت بها في كثير من الأحيان ، على نحو ما يعاني العالم منه الآن من آثار التلوث الناجمة عن عدم التفات الجنس البشرى إلى الأثر المتبادل بين المناخ والموارد الصناعية والزراعية ، فاستئصال الغابات مثلا كان يعتبره الغرب انتصاراً على الطبيعة ، حتى تبين لهم العلاقة بين تنقية الفضاء والمحافظة على الثروة النباتية .

٩ـ الربط بين ذكر بعض الموارد وبعث يوم القيامة ، يدفع الإنسان إلى التدبر الواعي في تلك الموارد ، بما يعود عليه بالنفع .كما جاء في قول الله سبحانه وتعالى :

● ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩]

وقوله جل شأنه :

● ﴿ وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾[الزخرف: ١١].

١٠ ـ من العبادات التي جاء التنبيه إليها بإلحاح في أكثر من موضع في القرآن الكريم ، التدبر في ملكوت السماوات والأرض ، والنظر في خلق الله ﷻ للاعتبار بقدرته واليقين بعظمة إبداع قدرته ، كما جاء في قول الله ﷻ :

● ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[الرعد: ٤].

وقوله جل شأنه :

● ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾[عبس: ٢٤-٣١].

وبلغت القيمة الإيمانية للتدبر أن ساعة واحدة منه تعادل ثواب سنة عباده ، على نحو ما أشار إليه حديث رسول الله ﷺ .

وهذه الدعوة إلى التدبر الإيماني الواعي في خلق الكون بموارده ، تقود الإنسان حتما إلى الكشف عن مكنون منافع النعم القائمة في تلك الموارد ، بما ينعكس إيجاباً على التنمية وزيادة الدخل .

١١ ـ الإشارة إلى التفاعل المتبادل بين الموارد الاقتصادية على نحو يوجه الإنسان إلى عوامل الإنتاجية المتبادلة وتراكم المنفعة المترتب على المزج الفني بين عوامل الإنتاج ، مثل التنبيه إلى علاقة الماء بإحياء الأرض وإنباتها ، وعلاقة الرياح والسحاب بالمطر ونزول الماء .

إذ قال الله ﷻ في كتابه الكريم في إشارة إلى علاقة الرياح بإنزال الماء :

● ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾[الحجر: ٢٢].

وقال سبحانه وتعالى في العلاقة بين الماء و إنبات الأرض :

● ﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾[النحل: ٦٥].

١٢ ـ الكشف عن جوانب معنوية مؤثرة في النشاط الاقتصادي وتنامي الموارد .. مثل الكيان الأسرى ، والأمن وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، كما جاءت الإشارة إلى ذلك في قوله سبحانه وتعالى :

﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾ [قريش: ١-٤]

وقوله جل شأنه :

● ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل: ١١٢]

١٣ ـ التنبيه إلى تلازم العلاقة بين الالتزام بالقيم الإيمانية الصحيحة، وتحقق مزيد من تنمية الموارد واستقرار إنتاجيتها .

وبغير التزام بالقيم الإيمانية الصادقة ، فإن انتشار الظلم بأشكاله يرتب حقداً اجتماعياً واستنفاراً لروح الصدام الطبقي ، وشيوع الفاحشة على نحو يدمر الكيان الإنساني ويفتك بالقوى البشرية المنتجة ، وشيوع روح الدعة والمبالغة في التنعم والترف بشكل قد لا يتناسب مع أولويات التوجه في النشاط الإنتاجي، كل هذه وغيرها تنعكس آثارها سلبا على عدم استقرار الكيان الاقتصادي للمجتمع ، الذي هو في النهاية جزء من الكيان الاجتماعي.

وفي المقابل ، جاءت الإشارة صراحة عن أثر الالتزام الإيماني الصادق في زيادة كفاءة استخدام الموارد في أكثر من موضع من كتاب الله ﷻ .

وتفصيل ذلك سيكون موضع بحث مستقل حول الآثار الاقتصادية للالتزام الإيماني .

١٤ ـ إطلاق صفة النعم على الموارد ، والدعوة إلى شكر الله ﷻ امتنانا على فضله فيها ، يدفع بالإنسان إلى إعلاء قيمة الموارد وأهميتها ، وإثارة الحرص على تنميتها والحرص عليها .

كما جاء في قول الله ﷻ :

● ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[لقمان: ٣١].

وقوله سبحانه جل شأنه :

● ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾[الزخرف: ١٢-١٣]

والجنة من التعبيرات الإيمانية الموحية بنعيم لا نفاد له في الآخرة ، أطلق الله ﷻ على الحدائق الزراعية تسمية الجنة في أكثر من موضع من القرآن الكريم ، بما يحمل إلهاما ربانيا بالقيمة الاقتصادية العالية للموارد الزراعية وأولوية أهميتها

● ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾[الكهف: ٣٢].

● ﴿ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾ [القلم: ١٧]

١٥ـ النظرة الشمولية للثروة الاقتصادية على المستوى القومي ، وعدم اقتصار النظر إلى تلك الثروة من الزاوية الأحادية لملكية الفرد ، حيث جاء التعبير القرآني في قول الله عزوجل :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾[النساء: ٥].

وكلمة أموالكم لها دلالة موحية بأن المال وإن كانت ملكيته تبدأ بالفرد، إلا أن له وظيفة اقتصادية مؤثرة تعود بالنفع على الكيان الاجتماعي بأسره ، وهذا يعكس الوظيفة الاجتماعية للملكية التي لا يضاهي مثلها أيا من الفكر الإنساني المعاصر .

١٦ ـ جاء التنبيه إلى أهمية ومسئولية النشاط الإنساني المنتج في تحقيق الاستفادة من الموارد .. كما في قول الله ﷻ :

في تنمية الثروة الزراعية :

﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾[الواقعة: ٦٣-٦٤]

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يس: ٣٣-٣٥]

وكما جاء في التنبيه إلى بعض المنافع الاقتصادية المستخلصة من النخيل والأعناب :

﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[النحل: ٦٧].

كما وردت الإشارة أيضاً، إلى تعدد المنافع المستخلصة من الثروة الحيوانية ، وترك التفصيل بشأنها للجهد الإنساني في البحث عن الموارد والكشف عن مصادرها .. كما جاء في قول الله ﷻ :

● ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يس: ٧١-٧٣]

١٧ ـ التنبيه إلى موارد اقتصادية كامنة في مصادر لم تكتشفها الإنسانية إلا حديثاً ، مثل الموارد الفضائية وموارد الطاقة الشمسية وغيرها .

١٨ ـ الإشارة إلى خاصية التكاثر النوعي المتتابع في الموارد والكائنات :

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾[يس: ٣٦].

﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي الَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[الرعد: ٣].

وخاصية تكاثر الموارد على نحو يتضاعف مع كل مرحلة من مراحل إنتاجيتها، يلغي النظرة المتشائمة التي تعاملت مع الموارد بادعاء عدم قدرتها على التجاوب مع الزيادة السكانية.

فالقرآن هنا يحدثنا على عكس ذلك، والعبرة بكفاءة التعامل الإنساني مع الموارد وحسن استغلالها والمحافظة على مصادرها بما يعيد إليها التوازن النوعي الذي يتناسب مع النمو السكاني[1].

١) الدكتور راشد البراوى – المرجع السابق – ص ٦٦

الفصل الثانى

الأبعاد العقدية المؤثرة فى الموارد الاقتصادية

المبحث الأول : أثر العقيدة فى تناول الموارد فى القرآن الكريم

المبحث الثانى : الموارد الاقتصادية دلائل إعجاز قدرة الله ﷻ

المبحث الثالث : الأساس العقدى لوفرة مصادرالموارد الاقتصادية

المبحث الرابع : التوجهات الإيمانية المؤثرة فى تغيّر الموارد الاقتصادية

- الفرع الأول : التوجهات الإيمانية المؤثرة فى زيادة الموارد
- الفرع الثانى : المخالفات الإيمانية المؤثرة فى نقص الموارد

المبحث الأول

أثر العقيدة في تناول الموارد في القرآن الكريم

ذكر الموارد الاقتصادية في القرآن الكريم ، ليس مقصوداً في ذاته ، فالقرآن كتاب هداية، وحين ذكرت الموارد في القرآن ، كان الهدف عقيدّيا، من حيث الكشف عن قدرة الله ﷻ في خلق تلك الموارد ، وفضل الله سبحانه وتعالى في منافعها ، ومزيد إنعام الله سبحانه جل شأنه في تعددها وتنوعها وكثرتها بما يفوق الحصر ، هذا إضافة إلى بيان أوجه التشريع المتعلقة بتلك النعم وبيان أوجه الحلال فيها .

وفي محاولة مختصرة لإيضاح ذلك ، يمكن الاستشهاد بنعمة الأنعام كما جاء ذكرها في القرآن الكريم فيما يلي :

● جاء ذكر الأنعام في القرآن مصاحبا لهدف تشريعي في كثير من الآيات،منها قول الله عز وجل :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]

﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكٗا لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِۗ فَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَلَهُۥٓ أَسۡلِمُواْۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُخۡبِتِينَ ﴾[الحج: ٣٤]

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۚ يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾ [الزمر: ٦]

﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[المائدة: ٣].

● وجاء ذكر الأنعام للتنبيه لفضل الله ﷻ ورزقه ، في قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[الأنعام: ١٤٢].

● وجاء ذكر الأنعام على سبيل الاعتبار بنعمة الله ﷻ فيها ، في قوله جل شأنه :

﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾[النحل: ٦٦].

﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[المؤمنون: ٢١].

● التنبيه إلى قدرة الله ﷻ وكرمه فيما تفضل به على عباده ، في قوله سبحانه جل شأنه :

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾[النحل: ٨٠].

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [غافر: ٧٩]

● التوجيه إلى أداء واجب الشكر لله ﷻ ، على سابغ كرمه في نعمة الأنعام ، في قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۖ فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾[الحج: ٢٧-٢٨]

ومن العرض السابق ، يتضح أنه في أغلب حالات ذكر الأنعام ، كان هناك توجيه ولفت انتباه إلى وجه منفعة جديد في تلك الأنعام ، من حيث لحومها ، ومن حيث الانتفاع بجلدها ، ومن حيث ألبانها ، ثم شحذ الهمم للتدبر في منافع أخرى كثيرة جاء التنبيه إليها عاما حتى يستثمر الإنسان ملكاته في البحث عن المزيد من أوجه الانتفاع من موارد الأنعام ، كما جاء في قول الله ﷻ :

﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ ﴾

وما كان في شأن الأنعام ، جاء به الذكر الحكيم في شأن كل الموارد ، فما من مورد جاء ذكره في كتاب الله ﷻ ، إلا وقد ذكرت أوجه الانتفاع منه في أكثر من مناسبة .

وقد سبق في معرض الحديث عن توحيد الأسماء والصفات ، الإشارة تفصيلاً إلى تلازم ذكر الموارد في كثير من المواضع مع ذكر صفة من صفات الكرم والعطاء لله .

المبحث الثانى

الموارد الاقتصادية دلائل إعجاز قدرة الله ﷻ

واجه النبى ﷺ عناد أهل الكفر ، ومبالغتهم في طلب المعجزات ، برغم أن القرآن الكريم معجزة في ذاته ، ورسول الله ﷺ معجزة بشرية قائمة بينهم يزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة .

واحتج الكفار على رسول الله ﷺ بطلب معجزات حسية ، شأن ما حدث مع الرسل السابقين كعصا سيدنا موسى وإحياء الموتى على يد سيدنا عيسى .

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴾[الرعد: ٧].

والموقف من المعجزات الحسية في الإسلام مختلف من عدة أوجه :

● فالمعجزات الحسية تخاطب المشاهدين لها في زمانها ولا تتجاوز هذا الزمان إلى ما بعده، والإسلام آخر دين نزل إلى أهل الأرض وسيظل قائما إلى يوم القيامة بإذن الله ، وما سيشاهده معاصرو النبى سيفتقده من جاءوا من بعده ، أما معجزات الكون فهى قائمة إلى نهاية التاريخ .

● القرآن معجزة خالدة قائمة بذاتها ، يقيم في وجه البشرية جميعا التحدى إلى يوم القيامة بأن يأتوا بسورة من مثله .

وهكذا فإن رحمة الله السابغة ، وترفقه الرحيم بعباده ، لفت انتباه الكفار وغيرهم إلى معجزات حسية ، ليست موقوفة على زمان دون آخر ، وإنما هى قائمة وستظل إلى يوم القيامة، فكان أن أشار سبحانه وتعالى في كتابه الكريم إلى آيات كونية تبين إبداع قدرة الله ﷻ ، وعجيب خلقه ، وأمر بإمعان النظر في تلك الآيات الكونية ، للاعتبار والتدبر في عظيم قدرة الله سبحانه وتعالى .

﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾[يونس: ١٠١].

وهكذا تحول الأمر من معجزة حسية تخاطب أهل زمان دون غيرهم ، إلى معجزات حسية قائمة في الكون إلى يوم القيامة .

وجاء التعبير القرآني بكلمة «آية» في معرض الحديث عن تلك المعجزات الكونية، للتنبيه إلى كل ما في الكون بسمائه وأرضه من إعجاز في الخلق، وشغلت الموارد الاقتصادية حيزاً واسعاً من تلك الآيات، في الماء والأرض والزرع والرياح واختلاف الليل والنهار والنجوم وإزاء موارد أخرى عديدة.

وبمتابعة دلالة الآيات الكونية في القرآن الكريم وعلاقتها بالموارد الاقتصادية، يمكن بإيجاز عرض بعض الأدلة القرآنية، على النحو التالي:

● جاء ذكر شامل لتلك الآيات في قول الله ﷻ:

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[البقرة: ١٦٤]

● وجاء ذكر الآيات مصاحبة لنعمة الماء في قوله ﷻ:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩]

● وجاء ذكر الآية مصاحب لنعمة الماء أيضاً في قوله سبحانه جل شأنه:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل: ١٠-١١]

﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾[النحل: ٦٥]

● جاء التنبيه إلى آية الأرض وما فيها من منافع في قوله سبحانه:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾
[الرعد: ٣-٤]

● وفي نعمة الزرع والثمار ، جاء التنبيه إلى آيتها في قول الله ﷻ :

﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[النحل: ٦٧].

● وجاء في آية اختلاف الليل والنهار في قوله جل شأنه :

﴿ إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ﴾[يونس: ٦].

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾[يونس: ٦٧].

ثم جاء التنبيه إلى أوجه الانتفاع من اختلاف الليل والنهار في قوله ﷻ:

﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴾
[الإسراء: ١٢]

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾[الروم: ٢٣].

● وجاء ذكر آيات النجوم وأوجه الانتفاع بها في قوله سبحانه وتعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[الأنعام: ٩٧].

● وجاء ذكر آيات الشمس والقمر وما فيهما من منافع في قول الله ﷻ :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٥]

● ويأتي التنبيه إلى معجزة وآية ربانية ، لا يملك إنكارها إلا معاند جاحد ، ألا وهو معجزة خلق عسل النحل :

﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل: ٦٨-٦٩]

● وفي ذكر آيات الرياح قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[الروم: ٤٦]

ثم التنبيه إلى أثر افتقاد تلك النعمة ، في قوله سبحانه وتعالى :

﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[الشورى: ٣٣].

● وفي نعمة تسيير الناقلات البحرية والفلك ، يأتي ذكر آياتها في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾[الشورى: ٣٢].

والجدير بالذكر أن التنبيه إلى آيات الله في الكون ، لم يأت بمدخل لغوى واحد فقط في القرآن الكريم ، على نحو ما تم الاستشهاد به في كلمة «آية »، وإنما هناك توجيهات مماثلة بمدخل لغوى مخالف ، مثل الدعوة إلى النظر والتدبر وضرب الأمثال وغير ذلك .

المبحث الثالث

الأساس العقدي لوفرة مصادر الموارد الاقتصادية

يستند اليقين الإيماني بوفرة مصادر الموارد الاقتصادية إلى أصول عقدية كثيره، منها ما يلي:

أولاً: نعم الله عز وجل فوق الحصر ، والموارد الاقتصادية بعضاً من تلك النعم ، وترتيباً على ذلك فإن الوفرة قائمة فيها بلا ريب .

وجاء التنبيه إلى عدم تناهي نعم الله سبحانه وتعالى ، وبأن تلك النعم فوق الحصر في قوله جل شأنه :

﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[إبراهيم: ٣٤].

﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١٨]

وقد جاء الربط بين النعم والموارد في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾[النحل: ٨١]

﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ [لقمان: ٢٠]

ثانياً: أن الله عز وجل قدر أقوات الأرض في ضعف المدة التي خلق فيها الأرض ، فقال سبحانه وتعالى :

● ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ۝ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ٩-١١]

ثالثاً: اليقين بأن الله هو الغنى له ما في الكون بأسره ، وعطاء الله واسع بقدر ما يتسع هذا الغنى الذي لا حصر له ولا عد ولا كم :

﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الحج: ٦٤]

رابعاً: الله سبحانه وتعالى الخالق ، وقدرته على الخلق مطلقة ، وخلق الله سبحانه جل شأنه موارد الأرزاق حيث قال :

● ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٩].

وقال جل شأنه :

﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل: ٦٠]

خامساً: الإيمان بخاصية التكاثر النوعي للكائنات والموارد :

خاصية التكاثر النوعي .. استودعها الله عز وجل في كل خلقه

﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[الذاريات: ٤٩].

وتشكل تلك الخاصية إيناساً بالوفرة، لأن هذا التكاثر المترتب على صفة الزوجية بين الكائنات ، يجعلها في دائرة غير متناهية من النمو إلا أن يشاء الله غير ذلك .

الوفرة من الوجهة العملية:

الوفرة موجودة في مصادر الموارد ، وهذه المصادر يتوقف الاستفادة منها على الجهد الإنساني وبحثه واجتهاده ومدى تقدمه العلمي .. والندرة حين تقع تكون في المستثمر من تلك الموارد في شكل سلع أو خدمات .

ولكن أحياناً ما يتعرض مورد ما إلى الندرة في مصادره الطبيعة نتيجة لنضوبه أو نفاده بعد طول استغلال ، إلا أن التجارب التاريخية في التعامل مع الموارد أثبتت أن ما من مورد ينضب إلا ويفتح الله عز وجل على الإنسان بمورد جديد يحقق المنفعة المرجوة من المورد الناضب ، وقد تزيد عليها ، ولذلك يشار إلى الوفرة في الموارد في مجموعها وليست في آحاد كل مورد.

فحين تعرضت الإنسانية إلى ندرة النحاس ألهم الله عز وجل الإنسان اكتشاف الألومونيوم ، وحين تهددت الندرة الفحم فتح الله على الإنسانية باستخدام البترول ، ثم الطاقة الذرية التي تعد في استخداماتها السلمية .. البديل المرشح في حالة نضوب آبار البترول في العالم وهكذا ما من مورد ينضب ، إلا وأبدل الله الإنسانية موارد بديلاً له ويكون أفضل استخداماً.

لذلك فإن القول بوفرة مصادر الموارد في مجموعها ، لا ينكر تعرض أحاد من تلك الموارد للنضوب أو النفاد ، ولكن ما من مورد ينفد إلا تداعت خلفة عدة موارد بديلة تحقق إشباع المنفعة المرجوة ، وغالباً على نحو أفضل من المورد السابق .

المبحث الرابع

التوجهات الإيمانية المؤثرة في الموارد الاقتصادية

الفرع الأول: التوجهات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد الاقتصادية

الفرع الثاني: المخالفات الإيمانية المؤثرة في ندرة الموارد الاقتصادية

۞ ۞ ۞

الله سبحانه جل شأنه خالق كل شيء ، ومقدر لكل شيء، وفق عباده للأخذ بالأسباب ، ورتب قدره على سعيهم ، إما بالموافقة لمقدمات سعيهم ، وإما بالمخالفة لتوقعاتهم وتقديراتهم ، لحكمة يعلمها وحده .

وهناك أقدار من الله عز وجل ليست موقوفة على أسباب من البشر ، وإنما أمرها موكول إلى مطلق المشيئة الإلهية التي تقول للشيء كن فيكون .

ففي أمر الرزق مثلا ، هناك رزق موقوف على السعي في الأرض والانتشار فيها ابتغاء فضل الله عز وجل ، وهناك رزق اختص الله سبحانه وتعالى بعض أنبيائه بغير ما سبب ، مثل رزق السيدة / مريم من فضله ، كما جاء في قول الله عز وجل :

● ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقًا ۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ ﴾[آل عمران: ٣٧]

وهذه الأقدار المطلقة من حيث السبب والنتيجة يفوض أمرها إلى الله وحده ، ويصعب التخطيط لها ، والجزم بوقوعها من قبيل الإيمان بالقدر ، ولكن مشيئة الله عز وجل وحده هي الحاكمة فيها ، ولا دخل فيها لبشر .

أما الأقدار الموقوفة على الأسباب ، فيمكن توقع نتائجها ، ولكن دون جزم أو يقين ، فالغيب من مكنون سر الله عز وجل .

وهناك أسباب مادية ، وأسباب معنوية ، الأسباب المادية مثالها السعي وبذل الجهد في سبيل تحصيل الرزق ، والأسباب المعنوية مثالها التوكل على الله عز وجل وابتغاء فضله من وراء ذلك السعي.

ومن الأمور المعنوية والتصرفات الإيمانية التي يترتب عليها زيادة الرزق، ما جاء ذكره في الكتاب والسنة مثل الاستغفار وصلة الأرحام وإقامة الحدود إلى غير ذلك .

وعلى عكس ذلك هناك مخالفات إيمانية تنذر بزوال النعم وضياع الرزق، مثل الكفر والظلم وتفشي الترف .. إلخ .

وقبل تناول التصرفات الإيمانية المؤثرة في الرزق زيادة أو فقدا ، ينبغي التأكيد على أمر عقدى هام مؤداه ، أن الأثر القدري للتصرفات الإيمانية هي من شأن الله عز وجل وحده، ينفذها حيث يشاء وقت يشاء على نحوما يريد.

وعلى سبيل المثال حين يتفشى الظلم في المجتمع ، يكون هذا إيذان بهلاكه ، ولكن متى وكيف هذا أمر موكول لمشيئة الله وحده وقدره.

فبرغم الجزم الإيماني المتيقن بأن الظلم يهلك الأمة لا محالة ، إلا أن الأمر خارج عن أساليب القياس البشرى ، ولله فيه الشأن وحده .

وكذلك الأمر في كل التصرفات الإيمانية الإيجابية أو السلبية التي تعد بفضل الله بزيادة الرزق ، أو تنذر بزوال نعمته ، تقوم الثقة في مواجهتها على أساس الدليل المتيقن من كتاب الله وسنة رسوله ، ولكن دون تدخل في توقيتها أو كيفية وقوعها .

أى أنها تخرج من دائرة القياس ، ومن ثم لا يجوز التخطيط باحتمالاتها ، لأن التخطيط في صميمه نوع من القياس البشرى المسبق والمستمد من خبرة التراكمات المعرفية السابقة ، والأمر بالنسبة إلى قضاء الله ومشيئته ، ليس محكوماً بحصر أو كم أو كيف .

ومباحث هذا الفصل تتناول الأسباب العقدية التي يتأثر بها الرزق ، إما بالزيادة نتيجة تصرفات إيمانية إيجابية ، وإما بالنقص والزوال نتيجة تصرفات مخالفة لمقتضى الإيمان.

الفرع الأول

التوجهات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد الاقتصادية

العقيدة الإيمانية الصادقة والصحيحة ، هي الأساس والمقدمة الضرورية لكل تصرف موجب لأثره من كرم الله سبحانه وتعالى في الدنيا ، وعفوه في الآخرة .

والالتزام الأخلاقي لا وزن له ولا أثر مالم يقم على عقيدة صحيحة صادقة ، فإذا صح الاعتقاد صح الالتزام ، وإلا كان الخلل السلوكي الذي يعود إلى خلل في العقيدة أو ضعف في الإيمان .

والكثير من التوجهات والتصرفات الإيمانية مردها اليقين بصفات الله عز وجل وحسن الأدب في التعامل معها ، فكان الحمد والشكر من أدب التعامل مع الحميد الشكور والاستغفار رجاء وتأدباً مع الغفور والتوكل غير المفرط في الأسباب ، موجباً لأدب العلاقة مع الوكيل سبحانه وتعالى والرحيم موجبا للرحمة المتبادلة بين الخلق ، ترفقاً بالفقراء والمساكين وإعطائهم من فضل سبحانه جل شأنه .. وهكذا .

والإيمان بالله عز وجل ، وبأنه سبحانه وتعالى الرزاق ولا رازق سواه ، واليقين الواثق بأن كل ما جاء في كتابه الكريم حق لا ريب ، هذا الإيمان وهذا اليقين هو المقدمة التي يرتب بها المسلم ثقته في ارتباط زيادة الأرزاق بأداء بعض الأعمال الصالحات ، وفق وعد الله سبحانه جل شأنه .

والإيمان المتيقن لدى المسلم بحسن الظن بوعد الله ، يؤمن معه في ذات الوقت أن الأمر في منتهاه موقوف على مشيئة الله سبحانه وتعالى وحده .

والتوجهات والتصرفات الإيمانية المؤثرة في الرزق ، هي مقدمات أسباب من أعمال العبادة والذكر والاستقامة والشكر ، يتقدم بها العبد إلى ربه ، فإن شاء قبلها وإن شاء ردها ، فهو سبحانه جل شأنه مطلق الأمر والإرادة في فضله وعطائه ، يقدره بقدره ويهبه بعلمه لمن يشاء من عباده ، إن شاء أنفذ مشيئته في بلوغ الأسباب لنتائجها .. وإن شاء أوقف تلك النتائج ـ مهما بلغ من حذق الأسباب وإتقانها ـ لحكمة يعلمها .

والمؤمن حين يقدم تلك الأسباب ، يعلم أنه لا حتم ولا إلزام على الله بشيء ، فيفوض الأمر لله عز وجل موقناً برحمته واثقاً من كرمه ، فإن تخلف عطاء الله في ظاهر الأرزاق ، فعليه بالثقة في أن ذلك لحكمة من الله أرادها ، تكمن فيها أسباب خير خفيه ، يعلم الله عز وجل وحده سرها ، ويأمل أن يستبقى الله سبحانه جل شأنه في الآخرة ثوابها .

فدائرة الثواب ليست قاصرة على عاجل بشرى الله للمؤمن في الدنيا وحدها ، فنعيمها إلى زوال ، وإنما الثواب الحق الدائم الذي لا زوال له ، هو نعيم الآخرة الذي يجزى به الفضل والخير للصالحين من عباده .

فلا يأس من رحمة الله إن تخلفت النتائج عن مقدمات الأسباب ، فالله عز وجل لا يضيع عنده ثواب وإنما قد يعجل الإجابة لعباده في الدنيا ، وقد يدخرها ثوابا في الجنة ، والآخرة خير وأبقى .

وهناك مقدمات أسباب إيمانية يتوقع منها زيادة الرزق جاء بها نص قرآني صريح ، وهناك أسباب ذكرها النبي ﷺ في بعض من أحاديثه .

والإشارات التي جاء ذكرها فيما بعد . هي التي ثبت في نصها الربط المباشر بين أداء عمل صالح ما وزيادة الموارد والأرزاق .

إلا أن هذا لا يعني أن زيادة الأرزاق مرهونة فقط بتلك الروابط ، وإنما هناك أسباب إيمانية عامة لها أثرها في زيادة الموارد ، إلا أن ذكرها جاء بغير رابطة مباشرة بتلك الزيادة .

ولعل أقرب الأمثلة على ذلك .. الأثر الذي يمكن أن يحدثه التعاون بين المؤمنين ، والأثر المترتب على الترابط والوحدة بين صفوفهم ، وما يؤدى إليه من تكامل مثمر وزيادة في موارد الأمة الإسلامية .

وأخيراً .. فإن هذه التوجهات والتصرفات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد يؤمن بها المسلم ويقبلها منطقه الإيماني ، أما غير المسلم فمن الطبيعي أن يجهلها ، وإن عرفها سيتنكر لها ، وبذلك يمكن القول بخصوصية تلك التصرفات ، خاصة أن توحيد الله عز وجل والإيمان به هو مدخل القبول لكل عمل صالح ، وإلا فلا وزن له .

۞ ۞ ۞

وفيما يلي عرض تفصيلي للتوجهات والتصرفات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد :

١ ـ الأخذ بأسباب العمل الصالح :

العمل ومقوماته من الإتقان والانضباط في الأداء والحرص على بذل غاية الوسع في السعي على الرزق والأخذ بأسبابه ، هي الأصل العام الذي يرتب الحصول على الرزق ، وهي التي بالحرص عليها وتنامي الجهد في سبيلها، تحقق زيادة وفضلا في الدخل والرزق .

والمؤمن يأخذ بأسباب الرزق أدبا مع ربه ، دون ادعاء منه بأن جهده أو علمه أو علاقاته وأسبابه الشخصية هي وحدها المرتبة للرزق ، فالمؤمن يأخذ بأسباب العمل و السعي ، ثم يفوض إلى ربه الأمر فيما قدره من رزق .

وكم من رجال أعمال يقدمون أسبابا محدودة في الوقت والجهد ، ربما رسالة برقية أو وساطة هاتفية ، ثم يحققون من وراء ذلك الخير الكثير ، وفي المقابل كم من كادحين طوال يومهم ، يشقون فيه من صباحهم لمسائهم ، ورزقهم مقدر بقدر معلوم لحكمة أرادها علام الغيوب .

فالأسباب هي أعذار العباد إلى الله عز وجل ، والأرزاق هي فضله سبحانه وتعالى يهبه بقدر لمن يشاء .

ولأهمية موضوع العمل والإنتاج والضوابط المتعلقة به ، فقد أفرد له بحث تفصيلي مستقل .

٢ ـ الإنفاق في سبيل الله عز وجل :

وعد سبحانه وتعالى من أنفق ابتغاء مرضاته ، أن يخلف عليه في الدنيا ويرزقه في الآخرة حسن الثواب .. حيث قال :

﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٦١]

﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾[سبأ: ٣٩].

ووعد سبحانه وتعالى بإكرام المنفقين في سبل الخير .. فقال :

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾[الحديد: ١٨].

٣ ــ الإيمان :

وعد سبحانه وتعالى بمزيد من الرزق والبركة للمؤمنين .. حيث قال :

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[الأعراف: ٩٦].

قال قتادة : لأعطتهم السماء بركتها والأرض نباتها[1]

وبثبات الإيمان تدوم النعم .. كما وعد الله سبحانه جل شأنه في كتابه الكريم بقوله :

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[الأنفال: ٥٣].

٤ ـ الصلاح والتقوى :

وعد الله سبحانه جل شأنه لمن اتقى من عباده ، برزق من حيث لا يحتسب .. فقال :

﴿.....وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴾[الطلاق: ٢-٣].

وقد ثبت «عنْ أبي ذرٍّ قال: جعل رسولُ اللّه ﷺ يتلو عليَّ هذه الآية ومنْ يتّقِ اللّه يجْعلْ لهُ مخْرجًا حتّى فرغ منْ الآية ثُمّ قال يا أبا ذرٍّ لوْ أنّ النّاس كلّهمْ أخذوا بها لكفتْهمْ قال فجعل يتْلو بها ويُرَدّدُها عليَّ حتّى نعستْ..»[2]

ولقد من الله عز وجل على سيدنا يوسف عليه السلام بالملك ، بعد ما كان من أمر خشيته لربه ، ورجائه إليه أن يصرف عنه الفتن ، وصبره على أذى أخوته والظالمين الذين أودعوه السجن بغير ما سبب جناه .. كل ذلك أعقبه الله له خيراً في الدنيا بملك لا مزيد بعده لفضل .. فقال الله عز وجل عن لسانه :

﴿ قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[يوسف: ٩٠]

٥ ـ الهجرة في سبيل الله عز وجل :

لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية .. هذا ما أوصى به النبي ﷺ ، وهذا التوجه لا يتنافى مع هجرة بعض المؤمنين أحياناً فراراً من الفتن ، أو قد يخرجوهم أعداء الإسلام بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، كما هو الحال المؤسف الآن إزاء بعض الأقليات الإسلامية في بعض الدول الأوروبية .

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – الدر المنثور في التفسير المأثور – الجزء الثالث – دار الفكر – طبعة ٩٣ – صفحة ٥٠٥

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد في مسنده – كتاب مسند الأنصار – باب حديث أبي ذر الغفاري

وقد بشر الله عز وجل بزيادة الرزق للمهاجرين فراراً بدينهم وفى سبيل نصرته .. فقال :

﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾[النحل: ٤١].

وقال الله عز وجل :

﴿ وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾[النساء: ١٠٠].

عن قتادة قال في تفسير مراغماً كثيراً وسعة «متحولاً من الضلالة إلى الهدى ، ومن العيلة إلى الغنى »[١].

والهجرة في سبيل الله عز وجل ، تتيح للمؤمن منافع اقتصادية عديدة من بينها :

١ ـ حرص المهاجر على الأداء المخلص للعمل والأمانة في المعاملات بحيث تعكس نمواً ورخاء اقتصادياً .

ومما يجدر الإشارة إليه ، أن أغلب مسلمى العالم ، دخلوا الإسلام تأثرا بالقدوة الطيبة للتجار المسلمين الأوائل بعد ما عايشوا أمانتهم وصدقتهم في معاملاتهم.

ولولا نية الجهاد في سبيل الله التى استحضرها المهاجرون ، لذاب هؤلاء التجار في المجتمعات التى هاجروا إليها .. تأثراً بتقاليدهم وتماشيا مع عاداتهم، ولما أقاموا دعوة ولا حققوا أثراً .

٢ ـ الربط بين منافع الوطن الأم ومنافع المجتمع المهاجر إليه ، وتحقيق منافع في التبادل السلعي بينهما ، وكما جاء في الحديث الذى رواه سيدنا عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون»[٢].

٦ ـ الاستغفار :

وعد من الله عز وجل لعباده ، بأن رزقهم سيصير إلى زيادة إن استغفروا الله عز وجل عن ذنوبهم أو تقصيرهم .. فقال :

١) الدر المنثور – مرجع سابق – صفحة ٦٥٠

٢) حديث مرفوع منقطع رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب التجارات – باب الحكرة والجلب

﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾[هود: ٣].

ووعد الله عز وجل بزيادة الرزق بالاستغفار على لسان بعض من أنبيائه .. فقال سيدنا نوح لقومه :

﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾[نوح: ١٠-١٢]

وقال سيدنا هود لقومه :

﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[هود : ٥٢-٥٣]

وفي الحديث الشريف حدثنا محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه حدثه عن ابن عباس أنه حدثه قال قال رسول الله ﷺ : «من لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجًا ومن كل همٍّ فرجًا ورزقه من حيث لا يحتسب»[1].

وأخرج البيهقي في سننه عن الشعبي رحمه الله قال : خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستسقي فلم يزد على الاستغفار حتى يرجع .

والاستغفار يتيح فرصة لمراجعة النفس وأخطائها والكشف عنها ومحاولة تصحيحها ، لأن المستغفر عادة يستحضر في نفسه الأعمال التي يرجو من الله غفرانه والعفو عنها .

والتصرفات الإنسانية لا تخلو من تصرفات اقتصادية مبادلة أو عطاءً، والاستغفار يعمق الحرص على الامتثال لشرع الله في تلك التصرفات ، بما ينعكس إيجابياً على تسامي النشاط الاقتصادي على نهج من قيم الفضيلة والصدق والشرف .

٧ ـ شكر الله سبحانه جل شأنه :

الشكر يزيد من الرزق والنعم بإذن الله عز وجل .. وقد وعد الله سبحانه وتعالى بذلك حين قال :

١) حديث مرفوع متصل رواه أبو داود في سننه – كتاب الصلاة – باب الاستغفار

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧]

وقد أمر الله عز وجل عباده بالحمد ، ولقنهم إياه رحمة بعباده وإشفاقاً عليهم من عجزهم عن الوفاء بما يليق من الحمد لربهم .. فقال سبحانه وتعالى:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الفاتحه: ٢].

وجاء الأمر بالشكر والحمد في أكثر من نص قرآني مبارك ، حيث قال الله عز وجل :

﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[البقرة: ١٥٢].

﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾[الحجر: ٩٨].

﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٩٣]

﴿ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر : ٦٥]

﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴾[النصر: ٣].

والشكر والحمد من الأمور التى يحبها الله عز وجل ، حيث ثبت في الحديث

عنْ أنس بْن مالك قال: قال رسُولُ اللّه ﷺ : «إنْ اللّه ليرْضى عنْ الْعبْد أنْ يأْكل الأكْلة فيحْمدهُ عليْها أوْ يشْرب الشّرْبة فيحْمدهُ عليها»[1].

ولا غرابة في أن يرتب الشكر والحمد زيادة في النعم والفضل ، إذ إن حمد الله عز وجل وشكره على سابغ جوده وكرمه ، من أفضل أوجه الدعاء المستحب عند الله عز وجل ، وفى ذلك أكثر من أثر مبارك من أحاديث النبى ﷺ .. حيث روى أن

جابر بن عبد اللّه رضي اللّهُ عنهما يقول: سمعتُ رسُول اللّه ﷺ يقُولُ: «أفْضلُ الذّكر لا إله إلاّ اللّهُ وأفضلُ الدّعاء الحمْدُ للّه»[2].

وفى الحديث :

١) صحيح مسلم – كتاب الذكر والدعاء – باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سنده – كتاب الدعوات عن رسول الله – باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابه

عنْ أبي ذرٍّ ﷺ عنْ نبيِّ اللّه ﷺ أنّهُ قال: «إنّ أحبّ الْكلامِ إلى اللّه أنْ يقول الْعبْدُ سبْحان اللّه وبحمْده »[1].

وفي حديث:

عنْ أبي هُريْرة ﷺ قال: قال رسُولُ اللّه ﷺ : «كلمتان خفيفتان على اللّسان ثقيلتان في الْميزان حبيبتان إلى الرّحْمنِ سبْحان اللّه وبحمْده سبْحان اللّه الْعظيم»[2].

ومن مظاهر الشكر .. التحدث بنعمة الله عز وجل ، بغير نية فخر أو كبر أو تعالى على الناس ، والحذر من الوقوع في الخطأ بنسبة النعمة إلى النفس أو إلى أسباب من العباد ، وفي الحديث:

عن النُّعْمان بْن بشير قال: قال النّبيُّ ﷺ على المنْبر: «منْ لمْ يشْكُرْ الْقليل لمْ يشْكُرْ الْكثير ومنْ لمْ يشْكُرْ النّاس لمْ يشْكُرْ اللّه عزّ وجلّ والتّحدّثُ بنعْمةِ اللّه شُكْرٌ وتركُها كُفْرٌ والْجماعةُ رحْمةٌ والْفُرْقةُ عذابٌ»[3].

ويرتب الشكر والحمد لله عزوجل آثاراً اقتصادية إيجابية لعل أهمها ما يلي :

١ ـ قيام الإنسان بواجب الحمد والشكر .. يجعله يتسامى بطموحه الاقتصادي ويكون مهيئا لمزيد من التنمية والاستثمار .. لأنه لا يستكثر على الله عز وجل مزيد من فضله .

٢ ـ قيام الإنسان بواجب الشكر .. يجعله محافظاً على الموارد والنعم من الإسراف والتبذير وسوء الاستخدام ، لأن نسبة النعمة إلى الله بالشكر يجعل الإنسان على حذر من مخالفة أمر الله فيها .

٣ ـ في حالة التعرض لأى من الهزات الاقتصادية والتى قد تكون محنتها شديدة ، لا يستولى اليأس على نفس المسلم ، وإنما يثق في أن فضل الله عز وجل سيعوضه خيراً ، متفائلاً بأن استقبال قضاء الله بالرضا ، والحرص على شكره في كل حال ، سيعود عليه بمزيد من الفضل .

٨ ـ الاستقامة على شرع الله :

الاستقامة على شرع الله يفتح بركات من النعم بإذن الله عز وجل .. حيث قال :

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٦]

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب مسند الأنصار – باب حديث أبي ذر الغفارى
٢) صحيح البخاري – كتاب الإيمان والنور – باب اذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ أوسبح
٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب أول مسند الكوفيين – باب حديث النعمان بن بشير

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾[المائدة: ٦٦].

٩ ـ جلب الأرزاق والتجارة من خلال التعارف والعلاقات الإنسانية :

قال الله عز وجل :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[الحجرات: ١٣]

فالتعارف الإنساني والمنافع المتبادلة بين البشر ، ضرورة اجتماعية ، وقد أشار إليها الله عز وجل في كتابه الكريم ، كي يتحقق من وراء ذلك النفع المتبادل ، والحرص على الحكمة والمعرفة والخبرة أيا كان مصدرها طالما لا تشكل خطراً على الدين أو تهديدا للعقيدة ، فقد جاء في الحديث :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ حَيْثُمَا وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا»[1].

وقد وعد النبى ﷺ الجالب للتجارة والمنافع بالرزق الوفير .. فقد جاء

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ»[2].

وهذه الروح القائمة على الرغبة في التعارف المتبادل تعد من أهم أسس تبادل المنافع والسلع والخدمات والخبرات بين الأمم والشعوب .

وهى تشكل الآن ضرورة اقتصادية لا مفر منها في ظل التكتلات الدولية واتفاقيات التجارة العالمية .

١٠ ـ التوكل

الأمر بالتوكل على الله سبحانه وتعالى .. جاء في أكثر من آية من كتاب الله عز وجل ، من ذلك قوله سبحانه وتعالى :

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الزهد – باب الحكمة

٢) حديث مرفوع منقطع رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب التجارات – باب الحكرة والجلب

﴿.... وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق: ٢-٣].

وألمح الرسول ﷺ إلى الرابطة بين التوكل وأثره في الرزق ، حيث ثبت في الحديث :

عنْ أَبِي تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيِّ قَالَ: سمعْتُ عُمر يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كما يرزُقُ الطَّيْر تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا»[1].

١١ ـ صلة الأرحام :

صلة الأرحام من الأمور التي جاء بها الأمر والتأكيد في أكثر من نص قرآني مبارك ، وقد جعل الله عز وجل قطع الأرحام من مظاهر الإفساد في الأرض ، فقال جل شأنه :

﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾[محمد: ٢٢].

وقد وعد النبي ﷺ بأثر صلة الأرحام في زيادة الرزق ، حيث ثبت:

عنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: سمعْتُ رسُول اللَّه ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِه أَوْ يُنْسأَ لَهُ فِي أَثَرِه فَلْيَصِلْ رحمهُ»[2].

١٢ ـ متابعة الحج والعمرة :

المتابعة بين الحج والعمرة من الأمور التي وعد النبي ﷺ ، من أداها بزيادة الفضل والرزق، حيث جاء :

عنْ عاصمٍ عنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عامرٍ عنْ أبيه قال: قال رسُولُ اللَّه ﷺ : «تابِعُوا بيْن الْحجِّ والْعُمْرة فإنَّ مُتابعةَ بيْنهما تَزِيدُ في الْعُمُر والرِّزْق وتَنْفيَان الذُّنُوب كما ينفي الْكِيرُ خبث الْحديد»[3].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الزهد – باب التوكل واليقين

٢) صحيح البخاري – كتاب البيوع – باب من أحب البسط فى الرزق

٣) حديث مرفوع متصل رواه احمد فى مسنده – كتاب مسند العشرة المبشرين بالجنة – باب أول مسند عمر ابن الخطاب

الفرع الثانى

المخالفات الإيمانية المؤثرة في ندرة الموارد الاقتصادية

الشواهد التاريخية لو أعيد النظر في تقييمها من زاوية العلاقة بين انهيارها وضياع القيم ، لتبين على الفور أن هناك تلازماً حتمياً بين المخالفات الإيمانية والانهيار الحضاري .

وحين الحديث عن الحضارات السابقة مثل قوم نوح وعاد وقوم فرعون وغيرهم ، أكد الله عز وجل إزاء كل منها الترابط الحتمى بين شيوع مظاهر الكفر والظلم والفساد .. ودمارها وانهيارها .

والكفر يعد المدخل الرئيسي لكل شر ، فكما قيل ليس بعد الكفر ذنب، ولذا كان أول دعوة لكل نبي قبل أن ينهى عن فساد مجتمعه ، دعوة الناس إلى توحيد الله عز وجل أولا ، لأنه إذا صح الاعتقاد الإيماني صدق الالتزام الأخلاقي ، ولا وزن لخلق لا يقوم على عقيدة صحيحة، لأنه حينئذ سيكون خلقاً انتهازياً مبنى على النفاق من أجل مصلحة دنيوية فحسب.

وفيما يلي عرض للمخالفات الإيمانية المؤدية إلى الانهيار الحضاري وزوال الموارد الاقتصادية أو تحقق نقص فيها:

١ ـ الكفر :

قال الله عز وجل :

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾
[النحل: ١١٢]

وقال جل شأنه :

﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾
[طه: ١٢٤]

وقال سبحانه وتعالى :

﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا۟ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ: ١٥-١٧]

فأعرضوا : بطر القوم أمر الله ، كفروا نعمه .

العرم : مكان في اليمن .

وبعد أن كان شجر القوم من خير الشجر ، صيره الله إلى شر الشجر عقوبة بأعمالهم[1].

٢ ـ المعصية :

حذر الله عز وجل من زوال نعمته عن العصاة .. فقال :

﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴾[الأنعام: ٦].

من قرن : من أمة . مدرارا : المطر يتبع بعضه بعضا

٣ ـ الظلم :

توعد الله عز وجل بهلاك الظالمين .. فقال :

﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾[يونس: ١٣]

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [هود: ١٠٢]

﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾[الكهف: ٥٩]

وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ «إن الله سبحانه وتعالى ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته[2]» . ثم قرأ هذه الآية :

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴾[الأنبياء: ١١].

قال جل شأنه:

﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾[الحج: ٤٥].

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – الدر المنثور في التفسير المأثور – المجلد السادس – مطبعة دار الفكر – صفحة ٦٩٢.

٢) صحيح البخاري – كتاب تفسير القرآن – باب قوله وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة

عن قتادة قال :

«خاوية على عروشها : خربة ليس فيها أحد .

بئر معطلة : عطلها أهلها وتركوها .

قصر مشيد : شيدوه وحصنوه فهلكوا وتركوه»[1].

٤ ـ البخل عن أداء الصدقة :

توعد الله عز وجل بضيق الرزق لغير المتصدقين .. فقال :

﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾[الفجر: ١٦-٢٥]

٥ ـ الكبر :

الكبرياء لله وحده سبحانه جل شأنه ، هو المتكبر ، وآيات القرآن الكريم تبين تلك الحقيقة العقدية الهامة .. ثم تحذر من مظاهر الكبر المادية بالحركة أو بالإيماءة أو حتى برفع الصوت .

والكبر هو المعصية الأولى .. التى من أجلها طرد إبليس من الجنة .

وقد ضرب الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم عدة أمثلة عن الكبر وأثره في زوال النعم ، منها ، الكبر نتيجة الاغترار بالمال ، على نحو ما جاء في ما جاء في قصة صاحب الجنتين في قول الله عز وجل :

﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: ٣٢-٣٤]

فكان عاقبته ، ما جاء في قول الله عز وجل :

---

١) الدر المنثور – مرجع سابق – صفحة ٦١.

﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٤٢﴾ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾ [الكهف: ٤٢-٤٣].

وفي حديث رواه البيهقي في الشعب ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ «ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل أو مال أو ولد فيقول ما شاء الله لا قوة إلا بالله إلا دفع الله عنه كل آفة حتى تأتيه منيته « وقرأ» ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله ».

وأخرج ابن مردوية عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ «من أنعم الله عليه نعمة فأراد بقاءها ، فليكثر من لا حول ولا قوة لا بالله»[1] ثم قرأ رسول الله ﷺ :

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾

وذكر الله عز وجل ما كان من شأن قارون ، الذي اغتر بعلمه ، ونسب النعمة إلى نفسه بدل من نسبتها إلى ربه ، وجاء في ذلك قول الله عز وجل :

﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴾ [القصص: ٧٦]

فكان عاقبته .. زوال نعمة الله عليه .. فقال سبحانه :

● ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴾[القصص: ٨١].

فبغى عليهم : قال قتاده «فعلا عليهم»[2]

«لا يحب الفرحين : قال مجاهد رحمه الله : المرحين ، الأشرين ، البطرين ، الذين لا يشكرون الله على ما أعطاهم»[3].

٦ ـ كفر النعمة :

قال الله عز وجل ، محذرا من زوال النعم حين يكفر بها :

---

١) الدر المنثور – مرجع سابق – صفحة ٣٩٢.
٢) الدر المنثور – مرجع سابق – صفحة ٤٣٧.
٣) المرجع السابق – صفحة ٤٣٧ وما بعدها.

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل: ١١٢]

وقال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾[القصص: ٥٨].

٧ ـ الترف :

المترفون في القصص القرآني هم أسبق الناس إلى الكفر ، ذلك لما جبلوا عليه من الرخاوة والرغبة في الحصول على متع الحياة دون ما نصب ولا تعب، ولو على حساب ظلم الآخرين وسلب حقوقهم ، ومن هنا كانت مقاومتهم لكل دعوة إصلاحية أتى بها الأنبياء والرسل ، لأنها تشكل تهديداً لمصالحهم المبنية على الفساد والاستغلال ، وتقاوم فيهم شهوة الكبر التى يستعلون بها على المجتمع .

وقد صدق الله عز وجل وصفهم حين قال :

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [سبأ: ٣٤]

﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾[الزخرف: ٢٣].

ومن إمارات الانهيار الاجتماعي والاقتصادي ، تفشى روح الترف في المجتمع ، وتحول أولوياته الإنتاجية من توفية الضرورات الأساسية للحياة ، إلى ترضية نزوات الاحتياجات الترفيه .

هذا فضلاً عن الأثر السلبي للترف في تسريب روح الرخاوة والدعة وعدم القدرة على مواجهة مكابدات الحياة ، والخوار النفسي عند أول ابتلاء يقع به «فالمترف مترهل ضعيف الإرادة ناعم قليل الرجولة ، لم يتعد الجهد فسقطت همته ، وفترت أريحيته؛ والجهد في الجهاد يعطل عليه متاعه الشهواني الرخيص، ويحرمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت ، وهولا يعرف قيمة في الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة .

ولا غرابة في هذا فالمترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم.

فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسى الذكر ، ويؤدى إلى الضحالة»[1].

وبتفشي الترف وما يصاحبه من كبر واستعلاء .. وتسلط أمثال هؤلاء على مقادير الأمم، فإن ذلك يكون إيذانا بنهاية محتومة من الهلاك المحقق الذي توعدهم الله عز وجل به حين قال :

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء: ١٦].

٨ ـ ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر :

جاء في الحديث الشريف عن حذيفة:

يقُولُ إنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ على عهْدِ رسُول اللَّه ﷺ فَيَصِيرُ مُنَافِقًا وَإِنِّي لأَسْمَعُها مِنْ أَحدِكُمْ فِي الْمَقْعَدِ الْوَاحِدِ أَرْبع مَرَّاتٍ لتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنْ الْمُنْكَرِ وَلَتَحَاضُنَّ عَلَى الْخَيْرِ أَوْ لَيُسْحِتَنَّكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا بِعَذَابٍ أَوْ لَيُؤَمِّرَنَّ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ ثُمَّ يَدْعُو خِيَارُكُمْ فَلا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»[2].

وفى حديث آخر :

عن الْحسنِ بْن مُحمَّد قَال حدَّثَتْنِي امْرَأَةٌ منْ الأَنْصار هي حيَّةٌ الْيَوْم إنْ شئْتَ أَدْخلْتُك عَلَيْهَا قُلْتُ لا حدِّثْنِي قَالَتْ دخَلْتُ على أُمِّ سلمة فدخل عليْها رسُولُ اللَّه ﷺ كأَنَّهُ غضْبَانُ فَاسْتَتَرْتُ منْهُ بكُمِّ درْعِي فتكلَّم بِكَلامٍ لَمْ أَفْهمْهُ فقُلْتُ يا أُمَّ الْمُؤْمنينَ كأَنِّي رأَيْتُ رَسُول اللَّه ﷺ دخل وهُو غضْبَانُ فقَالَتْ نعمْ أَوما سَمعْتَ ما قَال قُلْتُ وما قَال قَالتْ قَال: «إنَّ الشَّرَّ إذا فَشا فِي الأَرْض فلمْ يُتَناه عنْهُ أَرْسل اللَّهُ عزَّ وجلَّ بأْسهُ على أَهْل الأَرْض قَالت قُلْتُ يا رسُول اللَّه وفيهمْ الصَّالحُون قَالتْ قَال نعمْ وفيهمْ الصَّالحُون يُصيبُهُمْ ما أَصاب النَّاس ثُمَّ يقْبضُهُمْ اللَّهُ عزَّ وجلَّ إلى مغْفرته ورضْوانه أَوْ إلى رضْوانه ومغْفرته»[3].

٩ ـ شيوع الفاحشة والغش والفساد العام :

الفاحشة وشيوعها كانت إيذانا بهلاك قوم لوط ، والغش في الكيل والميزان كان إيذاناً

---

١) الأستاذ / سيد قطب – العدالة الاجتماعية في الإسلام – دار الشروق القاهرة وبيروت– الطبعة الشرعية السابعة – مارس سنة ١٩٥٤ – ص١٤٥و١٤٦.

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب باقى مسند الأنصار – باب حديث حذيفة بن اليمان

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب من مسند القبائل – باب حديث امرأة من الأنصار

بهلاك قوم مدين ، وكذلك الشأن في أقوام عاد وفرعون وثمود كان لكل منهم وجه إفساد في الأرض ، فأهلكهم الله عز وجل جميعا بذنوبهم .

وفي الحديث :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ مَا ظَهرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلاَّ أُلْقِيَ فِي قُلُوبِهِمْ الرُّعْبُ وَلا فَشَا الزِّنَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلاَّ كَثُرَ فِيهِمْ الْمَوْتُ وَلا نَقَصَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلاَّ قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ وَلا حَكَمَ قَوْمٌ بِغَيْرِ الْحَقِّ إِلاَّ فَشَا فِيهِمْ الدَّمُ وَلا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلاَّ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ الْعَدُوَّ[1].

١٠ ـ ترك الجهاد :

قال الله عز وجل محذرا من الركون إلى دعة الكسل وترك الجهاد في سبيل الله ، بقوله :

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤]

وفي شأن معاتبة المتخاذلين عن نصرة دينه ، وتوعد إياهم بزوال نعمة الله عنهم .. قال عز وجل :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩]

وفي حديث :

عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»[2].

---

١) حديث موقوف منقطع – رواه مالك في الموطأ – كتاب الجهاد – باب ما جاء في الغلول

٢) حديث مرفوع متصل رواه أبو داود في سننه – كتاب البيوع – باب في النهي عن العينة

الفصل الثالث

مشكلة الندرة النسبية وأساليب مواجهتها

المبحث الأول : تحليل مشكلة الندرة بين الفكر الوضعى والإسلامى

- الفرع الأول : الفروض العلمية لمشكلة الندرة فى الفكر الوضعى
- الفرع الثانى : دور الغرب فى تعميق أزمة الندرة
- الفرع الثالث: بعض الآراء الإسلامية حول مشكلة الندرة

المبحث الثانى : أساليب مواجهة مشكلة الندرة

- الفرع الأول : الإطار العام لمواجهة مشكلة الندرة
- الفرع الثانى : التخطيط الاقتصادى فى مواجهة مشكلة الندرة

المبحث الأول

تحليل مشكلة الندرة بين الفكر الوضعى والإسلامى

الفرع الأول

الفروض العلمية للندرة النسبية في الفكر الوضعي

يرى منظرو الاقتصاد الوضعي، أن مشكلة الندرة النسبية مشكلة أزلية لا فكاك منها حتى لو لم تكن هناك كوارث، أو سوء توزيع لعائد الدخل القومي على الفئات المستحقة له.

وأساس المشكلة في نظرهم هو شح الطبيعة بالموارد، وتصاعد الحاجات الإنسانية إلى ما لا نهاية، وفى رأى البعض «أن العالم بحاجة إلى أن ينمى موارده إلى عشرات بل مئات المرات حتى يستطيع توفير مستوى المعيشة الذي يتمتع به أغنى أفراده الحاليين، لعامة أبناء الشعب»[1].

فالمشكلة تتلخص في شح الطبيعة من جانب، وعدم تناهى الحاجات من جانب آخر.

الرد على اتهام الطبيعة بالشح:

اتهام الطبيعة بالشح، يحمل موقفاً عدائياً تجاه الكون والبيئة بصفة عامة نتيجة فكرة الصراع مع الطبيعة، وكان من أثر ذلك أن تعامل الإنسان الغربي مع الموارد على نحو عنيف، فدمر الغابات، وألقى في البحر بالنفايات، ولم يبال بما تنفثه مصانعه في سموم في الهواء، ثم هو يحاول الآن إصلاح ما فسد، وبدأ الاهتمام بالبيئة ومشاكلها، ولكن بعد أن تعرض الكون لأخطار كادت أن تجعله غير صالح للحياة.

واتهام الطبيعة بالشح.. يؤدى بالإنسان إلى شعور سلبي ينتهي به إلى التراخي بدلا من التحفز، فحين يقول القرآن الكريم للإنسان أن الكون سخر من أجلك، وما عليك إلا البحث والتدبر كي تكتشف مكنون أسراره، يكون موقفه مشجعاً ومحفزاً أكثر من أن يقال له أنك والطبيعة في حالة صراع، وأن عليك قهرها حتى تشي إليك بأسرارها.

وهناك أثر سلبي لهذا الاتهام، حيث يجعل الإنسان في حالة يأس كامل، إذا لم يجد متطلبات حياته متاحة له بشكل مباشر.. فلا يحاول الكشف عن أسرار الموارد المحيطة به - كالبحار أو الغابات أو نباتات الأنهار - انتظارا للنموذج المثالي للإنتاج كما يتصوره في النموذج القائم في البلاد المتقدمة، أما إذا تعامل بالثقة في أن لدية مصادر للموارد وما عليه

---

١) الدكتور/ مصطفى كامل السعيد – مبادئ علم الاقتصاد – دار النهضة العربية – ص١١.

إلا أن يبحث ويبتكر وينتج، هنا سينطلق إلى التدبر الواعي في الكون حوله، والتحفز في اكتشاف أسرار الخير فيه واستثماره.

ويلاحظ على الفكر الوضعي أنه أطلق تعبير الشح بصفة عامة، ولم يفرق بين مصادر الموارد والسلع والخدمات المستفادة والمستغلة منها.

ويرد على اتهام الطبيعة بالشح من زاويتين:

الأولى: البعد العقدي الذي يرى أن الله عز وجل قدر في الأرض أقواتها على نحو يسع الإنسانية بكرم سابغ وإنعام متفضل لا يبلغ منتهاه إلى يوم القيامة.

الثانية: الوفرة قائمة في مصادر الموارد الطبيعية في مجموعها، والندرة كائنة في السلع والخدمات المستفادة من تلك المصادر، وتتوقف حدة مشكلة الندرة على مستوى كفاءة الإنسان في العمل والتنظيم ومدى التزامه بالقيم المحققة لعدالة التوزيع وشفافية المعاملات.

الرد على عدم تناهي الحاجات:

تتفق المدارس الوضعية على أن الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي:

«كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (أو مال) من الموارد الاقتصادية.

هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن إشباع الحاجة»[1].

ويلاحظ على هذا الرأي:

ـ أن تقرير الحاجة يتوقف على الرغبة وحدها.. دون التفرقة بين الرغبة المشروعة وغير المشروعة.

ـ أن الحاجة لا تتوقف على الشعور بالألم الذي يلح على الفرد، وإلا كانت اقتصرت على الضرورات الملحة للبقاء في الحياة، بينما الحاجة تتجاوز في أحيان كثيرة مرحلة الضرورة إلى رغبات عدة.. منها التقليد.. المباهاة.. وغير ذلك.

ومن جانب آخر، ومع الإقرار بأن الحاجات الإنسانية متصاعدة دائما، إلا أن الاقتصاد الوضعي لم يراعى التفرقة بين الرغبة النفسية غير المتناهية في مطالبها، وتدرج مستويات الضرورة في تلك الحاجات، فحاجة إنسان إلى مسكن يأويه من العراء، لا تقاس بحاجة إنسان يرى أنه من الضروري أن يجدد (ديكور) مسكنه.

---

١) دكتور/ عادل حشيش – تطور الفكر الاقتصادى – دار النهضة العربية – بيروت – ص٤٤.

وهكذا. احتياج إنسان إلى طعام يكفيه، لا تقاس بحاجة إنسان إلى تغيير مستوى البروتين الحيواني في طعامه، فيتحول إلى لحوم النعام بدلا من لحوم الأنعام.. وهكذا .

وحاجة إنسان إلى ملبس يقيه برد الشتاء، لا يقاس بحاجة إنسان يريد أن يشترى إحدى لوحات كبار الفنانين ولو دفع في سبيل ذلك عشرات الملايين.

والحاجات قائمة على طموح إنساني غير متناه، وفرض بلوغ الإنسان أقصى حاجته حتى لا تكون هناك مشكلة اقتصادية، فرض غير واقعي.

والقول بأن المشكلة الاقتصادية تجد طريقها للحل حين يعيش عامة أبناء الشعب في مستوى أغنى أفراده يتجاهل حقيقة وواقع التشكيل الهرمي للمجتمع، والذي يعد ضرورة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية، ما لم يكن التفاوت الطبقي ناتج عن ظلم فئة اجتماعية لفئة أخرى، فهذا الترتيب الهرمي قائم على أساس تبادل المنافع بين فئاته التي سخر الله عزوجل بعضها للبعض، ويستحيل معه أن يكون الناس على مستوى واحد من الغنى، وإلا لما أحتاج أحد منهم لعمل الآخر.

وأخيراً. طلب أن يعيش جميع أفراد المجتمع في مستوى أغنى رجل منه ـ برغم عدم واقعيته ـ سيؤدى إلى إسراف وتبذير وتبديد للموارد نتيجة للاستخدامات الترفيه المبالغ فيها عادة من جانب الأغنياء.

وأخيراً .. فإن الحاجات الإنسانية ليست على مستوى واحد من الأهمية، وإنما هناك مستويات لتلك الحاجات تتفاوت نسبياً من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن فئة إلى أخرى داخل الطبقة الواحدة .

الفرع الثانى

دور الغرب في تعميق أزمة الندرة

«دخلت انجلترا وفرنسا في ميدان الكشف والاستعمار والتجارة الخارجية، وتألفت الشركات الكبرى للاستغلال، مثل شركة الهند الشرقية التي يرجع إليها في الواقع خضوع الهند للاستعمار البريطاني.

وعن طريق التجارة بأرباحها الخيالية تارة، ونهب البلاد التي تم غزوها وجلب المعادن النفيسة منها تارة أخرى، والاتجار في الملايين الكثيرة من الإفريقيين تارة ثالثة، زادت رؤوس الأموال واشتد ساعد الرأسمالية»[1].

وبخلاف الشواهد التاريخية التي أثبتت ضلوع الاستعمار الغربي في النهب المنظم للشعوب المستعمرة.. ما تزال هناك بعض من اتفاقيات التجارة العالمية تعطى الطرف الأقوى الحق في فرض السعر الأقل، وخير شاهد على ذلك سعر برميل البترول الذي كان الغرب يفرض له سعراً لا يزيد عن الدولارات الثلاث في أحسن مستويات كثافته ، فلما كشفت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مدى إلحاح وضرورة البترول للغرب، فرضت الحرب سعرا أكثر عدالة يتراوح الآن بين ٢٤ وثلاثين دولاراً.

وفى الوقت الذي يستورد فيه الغرب برميل البترول بثلاثين دولاراً، فإن برميل المياة الغازية المستورد من أوروبا يتجاوز سعره ٧٠ دولاراً.

وتغليب المصلحة المادية العاجلة على البعد الإنسانى والأخلاقى في التوجه الاقتصادي الغربى يدفع به إلى تصرفات قد يكون له فيها مصلحة ولكن تعود على الإنسانية بالحرمان والخسارة ، مثل تعمد إلقاء بعض من المحاصيل الزراعية وغيرها في البحار للمحافظة على سعر مرتفع للسلع، وإعطاء المزارعين معونات تسمح لهم بالبيع بأقل من التكاليف الفعلية مما يضعها في منافسة غير متكافئة مع الدول النامية، وتقضى عليها بعرض أسعار تقل في مستوياتها عن الأسعار العادلة.

وافتقاد البعد الإيمانى في كثير من توجهات التسويق، دفع بالاستهلاك إلى مستويات عالية من الإسراف والتبذير، وخلف وراءة تأثيراً سلبياً على معدلات التلوث البيئى.

---

١) راشد البراوى – تطور الفكر الاقتصادى – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٩٧٦م – ص١٣٢.

وما تزال الولايات المتحدة الأمريكية رافضة للإنضمام إلى اتفاقية الحد من التلوث ، برغم أنها من أكثر دول العالم تلويثا للبيئة .

وتلعب الشركات عابرة القارات دوراً لا يقل خطراً وأهمية في تكريس التخلف في الدولة النامية واغتيال الفرص الوليدة للإستقلال الاقتصادي بالمنافسة الكاسحة أحياناً، وبأساليب لا تخلو من الاتهام في أحيان كثيرة.

إضافة إلى ما سبق ، فإن الفلسفة التسويقية الغربية التي تعتمد على تعظيم الربح بإثارة الرغبة المتلهفة على تصاعد الاستهلاك زادت من حدة المشكلة ، وأدت بالوحدات الإنتاجية إلى تنويع إنتاجها بغير ما ضرورة، وإضافة مزايا شكلية أو وهمية، تعمد بها إلى إثارة غريزة التطلع الاجتماعي، واستثمار الرغبة في الاستعلاء، من أجل التحريض على الشراء.

ويلاحظ ذلك جليا في بعض ماركات السيارات التي تغير أسماء موديلات سياراتها سنوياً، حتى يظل العميل فخوراً باستحواذه على أحدث موديل.

۞ ۞ ۞

والإسلام يواجه ذلك كله بقيم إنسانية عالمية تعترف بالآخر وتحترم حقه في الحياة، ولا تسمح للأنانية أن تسيطرعلى توجهاتهاعلى حساب الآخرين، وتدعو إلى الحق وتسعى إلى العدل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية .

كما لا يقر الإسلام الغش ولا يقبل ادعاء مزايا وهمية لمجرد إثارة الرغبة في الشراء، ولا يقبل بالتفاخر والترف، ويتسامى بالنظرة إلى الحياة ، فيرى فيها وسيلة لغاية بلوغ رضوان الله عز وجل وجنته ، ولا يجعل متع الحياة غاية في ذاتها .

الفرع الثالث

بعض الآراء الإسلامية حول مشكلة الندرة

تعددت آراء بعض المفكرين في الاقتصاد الإسلامي حول مشكلة الندرة النسبية ، بين منكر لوجود مشكلة الندرة أصلا ، وبين من يرى أنها ناجمة عن قصور في النشاط الإنساني الإنتاجي، أو افتقاد عدالة توزيع لعوائد عوامل الإنتاج .

وفيما يلي عرض لأبرز تلك الآراء، يليه التعقيب عليها ببعض الملاحظات.

١ ـ رأى يعترف بالندرة ويعتبرها عامل تحفيز للإنسان كي يعمل ويكد ويبتكر:

من أبرز الآراء، ما يراه البعض بأن مشكلة الندرة تشكل عامل تحفيز للإنسان للسعى والعمل، وإلا لحقت به آفات التراخى والترهل والعجز .

«وهذا الأساس أخطر الأسس في الاقتصاد الإسلامي لأنه يواجه مشكلة الندرة باستنهاض همة الإنسان واستلهام طاقاته وجهده وعمله كي يقوم بواجب الخلافة عن الله في التعمير والإبداع والابتكار عن طريق العمل الإنساني المنظم المستمر كدحاً وكداً وكشفاً واختراعاً.

إن الفلسفة الاقتصادية الإسلامية ترى في الرضوخ لمشكلة الندرة قناعا يخفي الكسالى والعاجزون هروبهم من مسئولية الخلافة. ذلك أن الكون ملئ بالخامات والأقوات والخيرات التي تفي بحاجة الإنسان لو سلك إليها الطريق الذي بينه الله سبحانه ، وظاهرة الندرة كانت نتيجة لتراكمات من سلبية الإنسان وبطالته وكسله وعجزه وانشغاله بمشاكل سلبية تضاعف من حجم المشكلة كالحروب والترف المبالغ فيه واستحداث عادات ضارة في الاحتياجات كان من الواجب طرحها والاستغناء عنها»[١].

ويتفق مع هذا الرأي قول البعض «هذه الندرة هي التي تجعل إنتاجها عملية شاقة وممتعة في آن واحد، أما أنها شاقة فلأن الجهد المبذول من أى نوع هو عما شاق في حد ذاته، وكونها ممتعة فلأنها تأتى نتيجة ووفاقا للجهد، وهذه المشقة هي التي تدفع الإنسان إلى بذل الجهد والإنتاج، بمعنى لو أن كل الطيبات كانت حرة وافرة، تأتى بدون بذل جهد إنساني، لما استشعر الإنسان قيمتها، ولما أصبح لحياته أى نصيب إيجابي»[٢].

---

١) دكتور/ محمد صالح العنانى – الأسس الاقتصاديه الإسلاميه وتنظيم تطبيقها – ص٢١.

٢) يراجع فى ذلك تفصيلا: الدكتور/ حسن صالح العنانى – المرجع السابق.

وتمتاز تلك الآراء بأنها تلتقى مع اعتبار هام مستقر في شخصية الإنسان، ذلك أنه في أساس خلقته جبله الله على العمل والسعى، وحين لا يكون هناك هدف محفز يدفع الإنسان إلى العمل، فإن الإنسان يعيش حالة من الإحساس بالضياع والتفاهة وعدم جدوى الحياة، بما قد يدفعه أحيانا إلى الانتحار الذي تزداد نسبته في المجتمعات المترفة، والكون وان كان فيه مقومات الحياة، إلا أن السعى والعمل الإنساني يتحمل مسئولية الكشف وتحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية، فيستثمر بذلك مقوماته الذهنية وملكاته الابتكارية وطاقته العضلية، بما يحفظ لها الحيوية وسلامة الصحة البدنية والنفسية.

وهناك إشارة لها مغزاها حول هذا التكوين النفسي للإنسان ـ الذي يشكل العمل لذة خاصة لدية ـ جاءت في حديث قدسي رواه الرسول ﷺ، فيما يلي نصه:

«عن أبى هريرة ﷺ، أن النبى ﷺ ـ كان يوما يحدث وعنده رجل من أهل البادية ـ أن رجلا من أهل الجنة، استأذن ربه في الزرع، فقال:

أو لست فيما شئت؟ قال: بلى، ولكنى أحب أن ازرع ـ فأسرع وبذر، فبادر الطرف نباته واستواؤه، واستحصاده وتكويره أمثال الجبال، فيقول الله تعالى: دونك يا ابن آدم، فإنه لا يشبعك شيء.

فقال الأعرابى: يا رسول الله، لا تجد هذا إلا قرشياً أو أنصارياً، فإنهم أصحاب زرع، فأما نحن فلسنا أصحاب زرع، فضحك رسول الله ﷺ» [البخاري].

وثمة ملحوظة هامة .. أن هذا الرأي يرى أزمة الموارد في السلع والخدمات المستثمرة والمستغلة، ولم يتعرض إلى أزمة في مصادر الموارد واتهامها بالشح.

٢ ـ آراء تعترف بالندرة وتحمل الإنسان مسئوليتها ويمكن تصنيفها إلى:

أ ـ آراء ترى أن الندرة سببها سوء التوزيع

ب ـ أراء ترى أن الندرة سببها قصور أداء في العمل والإنتاج

جـ ـ آراء ترى أن الندرة مردها إلى سوء علاقات التبادل الدولى

۞ ۞ ۞

= والدكتور/ محمد حامد عبد الله – اقتصاديات الموارد – جامعة الملك سعود – الطبعة الأولى – متاحة فى مكتبة القاهرة الكبرى.

أ ـ الرأي الذي يرى أن مشكلة الندرة سببها سوء التوزيع :

«المشكلة الاقتصادية ـ وهي مشكلة الفقر ـ ليست كما تصورها الرأي التقليدي السائد بأنها مشكلة تعدد الحاجات وندرة الموارد ـ وإنما هي مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول . وبعبارة أخرى هي مشكلة الإنسان وسوء تنظيمه الاقتصادي وهو الأمر الذي تداركه الإسلام منذ فجر التاريخ»[1].

ب ـ الرأي الذي يرى أن الندرة سببها قصور أداء في العمل والإنتاج

«المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية ـ ليست في الندرة النسبية في حد ذاتها، وإنما المشكلة في أسبابها وهي تتلخص بشكل مباشر في القصور أو التقصير في الجهد والعمل من جانب الإنسان. وهذا الأساس في تنظيم حركة المسلم كان مفهوماً ومقرراً في عصر النبي ﷺ وأصحابه وخلفائه الراشدين ويفسر ذلك ماعزى إلى عمر بن الخطاب حين صحح مفهوم واحد من الرعية أهمل في الجهد وقصر في العمل والسعي على رزقه فقال له عمر «علمنا أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة»» بل ماعزى إلى الرسول نفسه ﷺ حين سأل أحد المتفرغين للعبادة بالمسجد: من يعولك؟ فقال: أخي. فقال له رسول الله ﷺ : «أخوك أعبد منك»[2].

وقريب من هذا الرأي ما استدل به البعض من بيع الرسول ﷺ ممتلكات الرجل الذي جاء يسأله الصدقة ووجهه إلى العمل، هذه الحادثة هي دليل على أن علاج الفقر تبدأ بمسئولية الفقير»[3].

جـ ـ رأى يرى أن الوفرة أصل والندرة استثناء :

إن «الندرة النسبية ظاهرة لا شبهة فيها..فهي قائمة ، ولكن أسبابها التي تقدم ذكرها تنفي أن تكون أصلا من أصول الخلق ..أى أن تكون من ضوابط الخلق..وهذا يفسح المجال لإقرار ما تقدم بيانه من حيث إن الوفرة أصل من أصول الخلق»[4].

---

١) الدكتور / عبد المنعم الجمال – موسوعة الاقتصاد الإسلامي – دار الكتاب اللبناني ببيروت – دار الكتاب المصري القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٨٠م – ص٣٦.

٢) الدكتور/ حسن صالح العناني – المرجع السابق – صفحة ٢٤.

٣) الدكتور/ رفعت السيد العوضي – الضوابط الشرعية للاقتصاد – سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية رقم ٥ – رمضان ١٤١٨هـ يناير ١٩٩٨م – ص٣٩.

٤) الدكتور عيسى عبده إبراهيم – الاقتصاد الإسلامي – دار نهضة مصر للطبع والنشر في الفجالة – القاهرة – الطبعة الأولى – ص٥٤.

ملاحظات حول الآراء السابقة في تفسير الندرة :

أولاً: أغفلت تلك الآراء التفرقة الدقيقة بين وفرة مصادر الموارد في مجموعها والتى تستند في الإسلام إلى أصول عقدية، والندرة في السلع والخدمات المستثمرة من تلك الموارد، والتى يتحمل الإنسان مسئوليتها بالتفريط في القيم الإيمانية المنظمة للحياة على النهج الإسلامى أو نتيجة التقصير في الإنتاج أو افتقاد العدالة في التوزيع.

ثانياً: تجاهلت تلك الآراء الأسباب القدرية التي قد تسبب ندرة وقتيه في الموارد على نحو ما هو مشاهد في دورات الكساد الاقتصادي التي لا يزال الكثير من أسبابها يغلفه الغموض.

ثالثاً: من الصعب التسليم التام بمسئولية الإنسان عن الفقر في كل أشكاله، وبرغم تعدد أوجه الظلم الاجتماعى التي قد ترتب أزمة فقط لبعض الطبقات الاجتماعية، إلا أن هناك ظروف قهرية تضع بالإنسان في دائرة الفقر لحكمة يعلمها الله عز وجل وحده ، ودليل ذلك أن أزهى عصور النبوة، شاهد مستويات من الفقر لا دخل لبشر فيها، كما كان الشأن في أهل الصفة ، وقد شرعت الزكاة لمواجهة تلك الظروف، والقول بالمسئولية المطلقة للفقير عن فقره، يغفل أمراً عقدياً هاماً، ذلك أن الله عز وجل هو يقلب الرزق بين عباده كيف يشاء لحكمة يعلمها .. «وأنه هو أغنى وأقنى» .. وفى حديث قدسى «إن من عبادى من إذا أغنيته لصلح حاله وإذا أفقرته لفسد حاله، ومنهم من إذا أفقرته لصلح حاله وإذا أغنيته لفسد حاله».

- لم تتناول تلك الآراء التوجهات العملية في مواجهة أزمات الندرة ، كالأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي ، أو الإجراءات المحققة لإعادة توزيع الدخل القومى .. وغير ذلك .

- لم ترد إشارة هامة في تلك الآراء حول دور التطور التقنى وأثر تقدم البحث العلمى في تقديم الحلول العلمية التي تحد من أزمة بعض الموارد ، كما هو ملاحظ في دراسات الهندسة الوراثية والأبحاث الجينية وغيرها .

المبحث الثانى

أساليب مواجهة مشكلة الندرة

الفرع الأول

الإطار العام لمواجهة مشكلة الندرة

كما سبق الإشارة .. فإن الندرة لا تقع في مصادر الموارد الطبيعية في مجموعها ، أما ندرة السلع والخدمات في مقابل الحاجات عند مستوياتها الإنسانية المقبولة ، فيمكن اقتراح أبرز عوامل الحد منها .. بإيجاز فيما يلى:

١ ـ التعامل مع الطبيعة بثقة في وفرة مواردها وبأنها خلقت لراحة الإنسان وسعادته، واليقين بأنها مسخرة لإرادة الإنسان، ويمكن له أن يستثمرها وينمى مواردها ، وأن مصادر الموارد الطبيعية يمكن تحويل عناصر الاستفادة منها ببذل جهد منتج متحفز إلى تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.

٢ ـ رسم حدود المستويات المقبولة شرعياً واجتماعياً للحاجات الإنسانية، والفصل بين الضروري والتكميلي والترفى، بحيث تتحدد بناءاً على ذلك سياسة توجيه الاستثمارات القومية وأولويات الصناعات الإنتاجية بتخطيط مدروس، يحد به المجتمع من الاندفاع لحافز الربح لمجرد الربح، والذي يسعى أحياناً إلى إشباع حاجات الطبقة المترفة على حساب الحد من توجيه عوامل الإنتاج لتوفية حاجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة، سعياً وراء ربح أعلى لمنتجات ترفية أغلى.

٣ ـ نظام توزيع عادل للدخل القومي، والنظام الإسلامي يحقق هذا الهدف بعدة أساليب، وذلك بالتنبيه إلى أداء أجر الكفاية ـ لا أجر الكفاف ـ للطبقة العاملة، ولا يعطى للطبقة الحاكمة الحق في الاستئثار بالثروة، ويحد من توجهات التبذير والإسراف والترف في الاستهلاك، ويعيد توزيع الثروة من خلال نظام الزكاة الذي ينبغى أن يكون ملزماً، وليس تطوعياً، ويحد من الصراع الطبقي والتطلعات الاجتماعية بنظام عادل للمواريث، يحقق الانتقال السلمي للثروة القومية.

٤ ـ تصحيح العلاقة التبادلية في اتفاقات التجارة الدولية، وتحقيق السعر العادل لكلا طرفي التعاقد دون استغلال.

٥ ـ الحد من التقليد التسويقي، والتطلعات الطبقية، وإعلاء قيمة الفضيلة والقيم في ممارسة الحياة، والحد من إعلاء شأن الغنى والترف، وخاصة في وسائل الإعلام.

٦ ـ العمل بالتشريع الإسلامى في المعاملات المالية والربط بين مقتضيات فقه المعاملات وأوجه التعامل المعاصر سواء على مستوى البنوك أو البورصات أو شركات التأمين أو شركات توظيف الأموال.

٧ ـ ضبط النفقات العامة في حدود الضرورات العامة والبعد عن الانفاق العام على الأمور المظهرية أو الترفية، وإحكام المتابعة التخطيطية للمعاملات وضبط الإصدار النقدى في الحدود التي تقلل من أثر التضخم أو الإنكماش.

٨ ـ مواجهة دورات الكساد الاقتصادي المعهودة في التاريخ الاقتصادي بالتخطيط العلمى المناسب ، الذي ينظم العلاقة بين دورة الرواج ودورة الكساد كما ضرب بذلك المثل في سورة يوسف.

٩ ـ مراجعة التصرفات الإيمانية، والتوجه إلى الله عز وجل بالضراعة والرجاء من خلال التوجهات الإيمانية المؤثرة في زيادة الموارد، وتجنب المخالفات الإيمانية التي قد تعجل بعقوبة الله سبحانه وتعالى بالابتلاء بنقص في الأموال والثمرات.

١٠ ـ دعوة الانسانية إلى منهج الإسلام وهدية الذي يضع الضوابط الأخلاقية والقيم السلوكية الحاكمة للنشاط الاقتصادى والتى تحفظ حقوق المتعاملين فيه، وتحقق العدالة وتحد من الأنانية المنحازة إلى تسلط الغرب على مقدرات الرزق لكثير من الشعوب.

١١ ـ تعميق البحث العلمى وتكريسه نحو أهداف التنمية الاقتصادية، وابتكار أساليب حديثة تحد من أزمة الندرة، وتضع الحلول البديلة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مصادر الموارد القائمة، وتشكل البحوث الخاصة بالهندسة الوراثية للنباتات، والبحوث الجينية فتحا للإنسانية لتطوير غير محدود فى الموارد الاقتصادية.

١٢ ـ الأخذ بالادارة العلمية في تنظيم العمل الاقتصادي، والتخطيط الجيد في مواجهة الأزمات الاقتصادية، في حدود الضرورة العملية لمستوى التخطيط .. إما تخطيط كامل .. وإما تخطيط بالمؤشرات.

وفوق كل هذا وقبله .. فإن التطبيق الكامل للإسلام وشريعته في مختلف مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، هو المقدمة الضرورية لمواجهة أزمة الندرة النسبية، حتى يصل المجتمع إلى ذلك العصر الذهبى الذي لم يكن في المجتمع أحد مستحق للزكاة كما شهد بذلك التاريخ لعصر خامس الخلفاء عمر بن عبدالعزيز ﷺ .

خلاصة الرأي حول الندرة :

الندرة النسبية تمثل مشكلة حقيقة وظاهرة اقتصادية واقعة، غير أن الندرة النسبية تنصب على السلع والخدمات المستغلة من الموارد فقط، أما الموارد الكونية في مجموعها فهى في وفرة متجددة، وإن نفد واحد منها تداعت مصادر بديلة أخرى تحفظ للإنسان إشباع منافعه.

والندرة النسبية عامل حفز وشحذ لهمة الإنسان كى يكد ويعمل ويجتهد ويبتكر، فيستثمر ملكاته الإنسانية التى بغيرها لا يجد معنى ولا قيمة للحياة.

وقد تأخذ شكل أزمة وقتية حادة نتيجة ابتلاء من الله عز وجل لحكمة يعلمها، أو لظلم أو كفر أو شيوع فساد في مجتمع ما .. كأن يكون هناك تسلط طبقي من بعض الفئات الاجتماعية ، التي تستأثر بأغلب عوائد الدخل القومي، وهنا تكون الأزمة بالدرجة الأولى مردها افتقاد العدالة في توزيع الدخل.

الفرع الثانى

التخطيط الاقتصادى فى مواجهة مشكلة الندرة

(النموذج القرآنى فى سورة يوسف)

على مدى التاريخ الإقتصادى .. كانت ولا تزال هناك دورات تتراوح بين الرواج والكساد، وخلال أزمات الكساد تكون مشكلة الندرة فى ذروتها.

وقد ضرب الله عز وجل مثلا عمليا لكيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية على نحو معجز فى سورة يوسف ، من خلال تأويل سيدنا يوسف عليه السلام لرؤيا فرعون وإرشاده لكيفية تجاوز الأزمة المعبرة عنها.

وفى ما يلى ما جاء فى القرآن الكريم حول تلك الرؤيا وتأويلها:

﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ ۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾[يوسف: ٤٣-٤٩].

وحول تفسير الرؤيا التى أشار بها سيدنا يوسف .. قال ابن كثير :

«تزرعون سبع سنين دأبا» أي يأتيكم الخصب والمطر سبع سنين متواليات ففسر البقر بالسنين لأنها تثير الأرض التي تشتغل منها الثمرات والزروع وهن السنبلات الخضر ثم أرشدهم إلى ما يعتدونه في تلك السنين فقال:

﴿ فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾

أى مهما استغللتم في هذه السبع السنين الخصب فادخروه في سنبله ليكون أبقى له وأبعد عن إسراع الفساد إليه إلا المقدار الذي تأكلونه وليكن قليلاً قليلاً لا تسرفوا فيه.

وقد استحكمت الأزمة فى السنوات السبع العجاف، إلى حد أن عاماً واحداً من تلك السنوات، كان تحمله فوق طاقة قريش كلها حين دعا رسول الله ﷺ عليهم .. كما ثبت:

«عَنْ مسْرُوقٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّه فقَال إنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا رَأَى مِنْ النَّاس إدْبَارًا قَال اللَّهُمَّ سبْعٌ كَسَبْعِ يُوسُفَ فأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حصَدتْ كلَّ شيْءٍ حتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ والْجِيَف ويَنْظُر أَحَدُهُمْ إلى السَّماء فَيرَى الدُّخان منْ الْجُوعِ فأَتَاهُ أَبُو سُفْيانَ فقَالَ يا مُحَمَّدُ إنَّك تأْمُرُ بِطاعَةِ اللَّه وبِصِلَةِ الرَّحِمِ وَإنَّ قَوْمَك قَدْ هلكُوا فادْعُ اللَّهَ لهُمْ» [البخارى]

وتحليل سيدنا يوسف لعناصر الأزمة لم يقتصر فيه على بيان مقتضى الرؤيا من حيث السنوات السبع المتمثلة فى السبع سنبلات أو البقرات ، وإنما تجاوز ذلك إلى بيان العام الذى يلى السنوات السبع الأخيرة فى قوله

﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ ﴾.

«وَهَذَا عامٌ لَمْ يَقَعْ السُّؤَالُ عَنْهُ ، فقيل ، إنَ اللَّه زادهُ علْمًا عَلَى مَا سأَلُوهُ عَنْهُ إظْهَارًا لفضْله وَإعْلامًا بمكَانه منْ الْعلْمِ ، ومَعْرفته . وقيل : أَدْرَكَ ذَلكَ بدَقَائق منْ تأْويلِ الرُّؤْيَا لا تَرْتَقِي إلَيْها دَرجَتُنَا . وَهَذَا صحيحٌ مُحْتَملٌ ، والأَوَلُ أَظْهَرُ»[1].

۞ ۞ ۞

وتفصيلاً .. تتشكل عناصر دراسة تأويل سيدنا يوسف للرؤيا ، على المحاور التالية:

أولاً: مفهوم التخطيط وعناصره ومدى مشروعيته .

ثانياً: الدلالات اللغوية للكلمات التى تشكل مفاتيح حل الأزمة .

ثالثاً: عناصر تناسق الخطة التى أقرها سيدنا يوسف عليه السلام .

رابعاً: إدارة الأزمة .

خامساً: إحكام الرقابة على تفيذ الخطة .

۞ ۞ ۞

١) أحكام القرآن لابن العربى – دار الكتب العلمية – نقلا عن الوسيط الاليكترونى «جامع الفقه الإسلامى» إصدار ٣٠ر١ شركة حرف – عن الأمانة العامة للأوقاف الكويت والبنك الإسلامى للتنمية بجدة

أولاً: مفهوم التخطيط وعناصره ومدى مشروعيته والعلاقة بينه وبين منهج سيدنا يوسف:

١ ـ تعريف التخطيط :

«التخطيط بمفهومه العام ، إنما هو عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التى يراد بها تحقيق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة ، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع»[١].

وبالتطبيق على الخطة التى وضعها سيدنا يوسف عليه السلام .. كان هناك هدف عام هو مواجهة أزمة القحط التى ستلحق بمصر .. والأهداف الفرعية المتناسقة التى تحقق هذا الهدف تمثلت فى .. زيادة الانتاج ورفع كفاءته .. الحد من الاستهلاك .. الادخار .. من خلال إدارة راشده.

التخطيط لا يتعارض مع تفويض الله بعلم الغيب:

العلم بالمستقبل من الأمور الغيبية التى ينبغى على المسلم أن يفوض العلم فيه إلى الله عز وجل وحده ، فلا يشترط عليه ولا يزعم التيقن به .. حيث قال جل شأنه:

﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾[الجن: ٢٦].

والتخطيط لا يصادر إيمان المسلم بالغيب وتفويض أمر علمه لله عزوجل وحده دون سواه، وإنما هو محاولة تنبؤ مشروط بالمستقبل في حدود سابق التجارب والخبرة البشرية، فهو نوع من التحسب للمستقبل في حدود ما يملك البشر من أسباب إحصائية ومحاسبية ورياضية للتنبؤ، ولكن الخطأ الإدعاء الجازم بتأكيد تحقق نتائج التخطيط المسبق، والذي لم يتحقق له مثال واحد في التاريخ الاقتصادي لأي من دول العالم حتي الآن.

مع ملاحظة هامة .. أن تخطيط سيدنا يوسف كان مبنيا على توقعات يقينية بما فتح الله عز وجل عليه من تفسير الرؤيا .. ولا بأس من التأسى بسيدنا يوسف فى الأخذ بالتخطيط للمستقبل مع التنبه أن التخطيط البشرى يظل دائما فى دائرة التوقع المشروط.

٢ ـ الفروض اللازمة للتخطيط[٢]:

- إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره
- التنبؤ العلمى لما يراد الوصول إليه من خلال منظور زمنى محدد

---

١) الدكتور/ مجيد مسعود – التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى – سلسلة عالم المعرفة العدد رقم ٧٣ الصادر فى ربيع الأول/ ربيع الثانى سنة ١٤٠٤هـ – يناير سنة ١٩٨٤ م – ص ٧

٢) الدكتور / مجيد مسعود – المرجع السابق – ص ١٥.

• تواجد الكوادر المتخصصة

• التعبير عن كل هدف من أهداف الخطة بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمراجعة وتقويم الأداء.

وبتطبيق تلك الفروض على أسلوب سيدنا يوسف عليه السلام .. يمكن التحقق مما يلى:

كان سيدنا يوسف على معرفة تامة بالواقع المراد تغييره بحكم معايشته له ومعرفة أبعادها بعد أن استكمل إدراكه بها بالرؤيا الحق التى أولها بعلمه عن ربه .

التنبؤ العلمى كان قائما فى الرؤيا التى رآها سيدنا يوسف عليه السلام ، ولكن ليس بمعنى التوقع غير المؤكد على نحو ما يحدث مع عامة البشر ، ولكن على أساس متيقن بالرؤيا الحق، أما سوى ذلك فالتنبؤ البشرى دائما فيه هامش من عدم التيقن مهما بلغت الدقة فى القياس.

كان ترشيح سيدنا يوسف لنفسه لإدارة الأزمة مبعثه الحرص على حسن توجيه عناصر الخطة التى شرحها .. لأنها تقتضى إدارة عامة نزيهة وتتحلى بالفهم والمعرفة وهو ما عبر عنه فى قوله:

﴿ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[يوسف: ٥٥].

التعبير عن كل هدف من أهداف الخطة .. أوجزه سيدنا يوسف فى مراحل تأويله للرؤيا .. فالهدف الأول زيادة الإنتاج ..والثانى الحد من الاستهلاك .. والثالث .. الادخار .. والأخير تجاوز الأزمة فى سنة الرخاء المنتظرة بعد نهاية السنوات الأربعة عشر.

المشاركة ومركزية القرار :

كان من بين الشروط التى أشار اليها بعض علماء التخطيط .. لإنجاح الخطة مركزية القرار .. والمشاركة الجماهيرية فى صياغة القرارات التخطيطية.

وقد عبر البعض[1] عن ذلك بقوله «يتسم التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، بوجود مركز تتمركز فيه مسألة اتخاذ القرارات التخطيطية الرئيسية، وأن يكون له صفة الإلزام على كافة المستويات، وهنا تبرز ضرورة المشاركة الفعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها فى صياغة القرارات التخطيطية».

وللتأكيد على أهمية المشاركة الجماعية .. فإن الخطة تتطلب وضع برنامج يعمل

---

١) الدكتور/ مجيد مسعود – المرجع السابق – ص ٢٠.

«يشارك فى تحضيره جميع العاملين فى الفروع الرئيسية ، فيكون محصلة عمل جماعى وتنفيذ ملزم لهؤلاء جميعاً، وهذا الالزام يعتبر صفة أساسية أخرى من صفات التخطيط الشامل»[1].

وقد تمثل مركز اتخاذ القرار فى شخصية سيدنا يوسف عليه السلام .. بدليل أن أخوته حين حضروا إليه كان هو الذى قرر أسلوب التعامل معه .

أما المشاركة فقد تجلى معناها فى التعبير القرآنى الذى جاء على لسان سيدنا يوسف بضمير الجمع .. حين قال:

﴿ تَزْرَعُونَ ﴾ .. ﴿ حَصَدتُّمْ ﴾ .. ﴿ فَذَرُوهُ ﴾..
﴿ مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾.. ﴿ تُحْصِنُونَ ﴾.

فالتعامل مع الأزمة فى كل مراحلها توجه به سيدنا يوسف إلى المجتمع بأسره ولم يخص القادة أو أصحاب القرار وحدهم .. وهذا تنبيه إلى المشاركة فى مرحلة التهيؤ لمواجهة الأزمة ، ثم المشاركة فى تنفيذها أيضاً.

۞ ۞ ۞

ثانياً: الدلالات اللغوية للكلمات التى تشكل مفاتيح حل الأزمة:

وتتمثل فى كلمات «دأب .. تحصنون» بحيث يظل استخلاص الحكمة الاقتصادية فى سياق الفهم اللغوى الصحيح على نحو ما أشارت إليه قواميس اللغة[2].

أ ـ التعريف بكلمة دأب فى القواميس اللغوية:

● **فى القاموس المحيط للفيروزآبادى**

دأب في عمله، كمنَع، دَأْباً، ويُحرّكُ، ودُؤوبا، بالضم: جدَّ وتعب، وأدْأبه.

والدَّأْبُ، أيضا ويُحرّكُ: الشّأنُ، والعادةُ، والسّوْقُ الشديدُ، والطّرْدُ.

● **فى لسان العرب للعلامة ابن المنظور ـ بتصرف:**

دأب: الدَّأْبُ: العادة والسمْلازمة. يقال: ما زال ذلك دينك

---

١) الدكتور / مجيد مسعود – المرجع السابق – ص ٢٤.

٢) التعاريف اللغوية نقلا عن القواميس المثبته فى البرنامج اليكترونى المسمى «المحدث» الصادر عن مجلة PC Magazine الطبعة العربية عدد نوفمبر ١٩٩٩م.

دَأَبَ فلانٌ في عَمَلِه أَي جدَّ وتَعِبَ، يَدْأَبُ دَأْباً ودأباً ودُؤُوباً، فهو دَئِبٌ؛

وأَدْأَبَ الرجلُ الدَّابَّة إِدْآباً إِذا أَتْعَبَها، والفعلُ اللازم دَأَبَتِ الناقَةُ تَدْأَبُ دُؤُوباً، ورجلٌ دَؤُوبٌ على الشيءِ. وفي حديث البعيرِ الذي سَجَدَ له، صلى الله عليه وسلم، فقال لصاحبه: إنه يَشْكو إِليَّ أَنَّكَ تُجيعُه وتُدْئِبُه أَي تَكُدُّه وتُتْعِبُه؛

الأَزهري: قال الزجاج في قوله تعالى: كَدَأْبِ آل فِرْعون؛ أَي كشأْنِ آل فِرْعون، وكأَمْرِ آل فِرْعون؛ كذا قال أَهل اللغة. قال الأَزهري: والقولُ عندي فيه، والله أَعلم، أَن دَأْبَ ههنا اجتهادهم في كُفْرِهم، وتَظاهُرُهُم على النبي ﷺ ، كتَظاهُرِ آلِ فرعون على موسى عليه السلام.

يقال دَأَبْتُ أَدْأَبُ دَأْباً ودَأَباً ودُؤُوباً إِذا اجتهدت في الشيءِ.

والدائِبانِ: الليلُ والنهارُ.

* مختار الصحاح الإصدار ١,٠٣

[دأب] د أ ب: دَأَبَ في عمله جد وتعب وبابه قطع وخضع فهو دَائِبٌ بالألف لا غير

و الدَّائِبانِ الليل والنهار و الدَّأْبُ بسكون الهمزة العادة والشأن

* فى النهاية فى غريب الحديث – للإمام ابن الأثير

﴿دأب﴾ *فيه «عليكم بقيام الليل فإنه دَأْبُ الصالحين قَبْلَكم » الدَأْبُ: العادةُ والشَّأنُ، وقد يُحرَّك،

وأصله من دَأب في العملِ إذا جدَّ وتَعب، إلاّ أنّ العرب حَوَّلَت معناه إلى العادةِ والشأنِ.

● فى مفردات ألفاظ القرآن للأصفهانى

دأب

- الدأب: إدامة السير، دأب في السير دأبا. قال تعالى:

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم/٣٣]،

والدأب: العادة المستمرة دائما على حالة، قال تعالى:

﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ [آل عمران/١١]،

أي: كعادتهم التي يستمرون عليها.

والخلاصة :

أن كلمة دأب عرفتها القواميس اللغوية على معنيين :

● دأب بمعنى جهد وتعب

● دأب بمعنى الشأن والعادة التى يستمر عليها

والمعنى الأول أقرب إلى تأويل الكلمة من الوجهة الاقتصادية ، لأن المطلوب ليس مجرد العمل على سبيل العادة، وإنما التعب وبذل الجهد فى الإنتاج ، أو بالتعبير الاقتصادي زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

ب ـ التعريف بكلمة تحصنون فى القواميس اللغوية:

● فى القاموس المحيط للفيروزآبادى

حَصُنَ، ككَرُمَ: مَنُعَ، فهو حَصِينٌ وأحْصَنَهُ وحَصَّنَهُ.

والحِصْنُ، بالكسر: كلُّ مَوْضِعٍ حَصينٍ لا يُوصَلُ إلى جَوْفِهِ

ودِرْعٌ حَصِينٌ وحَصينَةٌ: مُحْكَمَةٌ.

وامرأةٌ حَصانٌ، كسَحابٍ: عَفيفَةٌ، أو مُتَزَوِّجَةٌ

ورَجُلٌ مُحْصَنٌ، كمُكْرَمٍ،

ج: ككُتُبٍ.

● مفردات ألفاظ القرآن للأصفهان

ـ الحصن جمعه حصون، قال الله تعالى:

﴿ مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر/٢]،

وقوله عز وجل:

﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ ﴾ [الحشر/١٤] ..

تحصن: إذا اتخذ الحصن مسكنا، ثم يتجوز به في كل تحرز، ومنه: درع حصينة؛ لكونها حصنا للبدن وفرس حصان: لكونه حصنا لراكبه،

وقوله تعالى:

﴿ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴾ [يوسف/٤٨]،

أي: تحرزون في المواضع الحصينة الجارية مجرى الحصن

وقد توافق تفسير الطبرى مع التفسير اللغوى للكلمة ، فجاء فيه :

إلا قليلا مما تحصنون ، يقول: إلا يسيرا مما تحرزونه . والإحصان: التصيير في الحصن وإنما المراد منه: الإحراز .

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل .

عن قتادة:

﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ ﴾ وهن الجدوب ،

﴿ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴾: مما تدخرون

عن ابن عباس ، في قوله:

﴿إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴾ يقول: تخزنون

عن السدي:

﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴾ قال: مما ترفعون

وهذه الأقوال في قوله:

﴿تُحْصِنُونَ ﴾

وإن اختلفت ألفاظ قائليها فيه ، فإن معانيها متقاربة ، وأصل الكلمة وتأويلها على ما بينت.

والخلاصة:

أن كل من المعنى اللغوى والتفسير القرآنى للكلمة اتفقا على معنى الإحراز والتخزين وهو المعنى الذى يتفق مع التعبير الاقتصادى «الادخار».

۞ ۞ ۞

جـ ـ الدلالة اللغوية المعبرة عن الحد من الإستهلاك :

مما يسترعى النظر .. أن الاستهلاك حصره سيدنا يوسف عليه السلام فى حدود أمس الضرورات الاقتصادية وهى الطعام ، وطالب بالحد من استهلاك الطعام عند حدوده الدنيا. بقوله «مما تأكلون».

وفى ذلك يقول الإمام الطبرى فى تفسيره «وقوله:

﴿ فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾

وهذا مشورة أشار بها نبي الله ﷺ على القوم ، ورأي رآه لهم صلاحا يأمرهم باستبقاء طعامهم».

۞ ۞ ۞

ثالثاً: عناصر تناسق الخطة التى أقرها سيدنا يوسف عليه السلام :

على المستوى العام فإن «تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستمر على وتيرة عالية يتطلب شرطا ضروريا وهو إيجاد النسب السليمة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطنى وبين فروع الانتاج المادى وبين الانتاج والاستهلاك وبين الاستهلاك والادخار للتراكم الاستثمارى وبين الإنتاج والانشاءات الضرورية»[1].

ويمكن تلخيص العلاقات الهيكلية المتبادلة بين مقومات النظام الاقتصادى على النحو التالى :

- العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك
- العلاقة بين التصدير والاستيراد
- العلاقة بين الادخار والاستثمار
- العلاقة بين الإيرادات والمصروفات فى الموازنة العامة للدولة

تلك العلاقات تعكس توازناتها الفنية ـ وليست الحسابية ـ مدى النجاح الاقتصادى فى المجتمع، فإن وقع خلل ناجم عن سوء إدارة أو وقوع كارثة، أدى ذلك إلى بطالة كبيرة فى كثير من القطاعات الإنتاجية.

والمتابعة الناجحة للخطة تقوم على اساس ملاحقة تطرف العلاقات التبادلية بين تلك العناصر، للحد من تسرب المدخرات خارج سوق الاستثمار .. وغير ذلك.

والخطة التى أوردها سيدنا يوسف عليه السلام ، تبين العلاقات التبادلية بين الإنتاج والاستهلاك والادخار .. وتتقرر النسب المتبادلة بينها فى حدود الظروف الواقعية المحيطة بتنفيذ الخطة.

---

١) الدكتور / مجيد مسعود – المرجع السابق – ص ٢١

والحرص على الإبقاء على المحصول فى صورته العينية تؤكد التوجه نحو المحافظة على التناسب بين الانتاج من جانب والاستهلاك والادخار من جانب آخر، حيث أن المظهر العينى للمحصول يصعب معه التصرف خارج إطار الخطة لسهولة حصره والسيطرة عليه .

رابعاً: إحكام الرقابة على تنفيذ الخطة :

كما أشير من قبل ، فإن طلب سيدنا يوسف أن يظل الحصاد «فى سنبله» باستثناء ما يتم استهلاكه فى الطعام ساعد على المتابعة العينية للمحاصيل من حيث العلاقة بين الانتاج فى مواجهة الاستهلاك والادخار.

وسهولة الحصر ودقة المتابعة للمحصول وهو فى هيئته العينية ، حيث أن تحويل قيمته إلى نقود يؤدى إلى :

- تهريبها خارج حدود الدولة - حجبها عن التداول
- التكاسل عن الأداء والعمل حيث يستغنى البعض بالمدخرات عن العمل.

۞ ۞ ۞

والخلاصة :

أن تأويل سيدنا يوسف عليه السلام للرؤيا تحددت معالمه الاقتصادية على النحو التالى:

١ - زياد الموارد خلال دورة الرواج الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية .. كما يستدل عليها بكلمة «دأبا».

٢ - الحد من الاستهلاك .. كما يستدل عليه بتعبير «إلا قليلا مما تأكلون».

بالاضافة إلى التركيزعلى الانتاج الضرورى من المزروعات الحقلية ذات السنابل وعدم الاشارة إلى المنتجات الزراعية الأخرى.

٣ - الإدخار .. كما يستدل عليه بتعبير «مما تحصنون».

٤- الإدارة الرشيدة للأزمة من خلال قيادة أمينة واعية.

الفصل الرابع

أثر الإيمان بالآخرة في تنمية الموارد

الموارد الاقتصادية تشكل محوراً منهجياً رئيسياً في الدراسات الاقتصادية، ذلك لأن صميم المشكلة الاقتصادية في نظر الاقتصاد الوضعي، إدعاء وجود علاقة عكسية بين الموارد المستغلة ـ والحاجات .

والموارد المستغلة وإن كانت تشكل أساس العلاقة مع الحاجات ، فإن الوفرة في الموارد الكونية، يحمل الإنسان مسئولية تحويل تلك الموارد إلى موارد مستغلة مناسبة لاحتياجاته الاقتصادية .

فالاقتصاد الإسلامي وإن كان يقبل بفكرة الندرة النسبية، إلا أنه يختلف في تفسيرها عن الاقتصاد الوضعي ، ففي الوقت الذي يتهم فيه الاقتصاد الوضعي الطبيعة بالشح، فإن الاقتصاد الإسلامي يشكر فضل الله ﷻ في وافر النعم التي أسبغها على الكون ، ويجعل الندرة عامل تحفيز إنتاجي تتحول به الطاقات الكونية غير المستغلة إلى موارد اقتصادية قابلة للانتفاع.

وبرغم أن الكثير من المنظرين الوضعيين يعتبرون الدراسات الاقتصادية هي دراسة سلوك الإنسان تجاه الظاهرة الاقتصادية، إلا أن أغلبهم اقتصرعلى دراسة الجانب المادي في الظاهرة الاقتصادية ، بدعوى أن العلم ينبغي أن يكون محايدا ـ وهو ما لم يتحقق في العلوم الإنسانية حتى الآن ـ وتجاهلوا تماما الأثر الأخلاقي والعقيدي في السلوك الاقتصادي.

وهذا التعامل الأحادي مع المشكلة لا يقره منظرو الاقتصاد الإسلامي، ذلك لأن هناك منظومة ثلاثية ينبنى عليها التحليل الإسلامي للاقتصاد، تقوم على أساس العلاقة الوثيقة ذات الأثر المتبادل بين القيم الإيمانية والتصرفات الأخلاقية حين التعامل مع الظاهرة الاقتصادية .

والتحليل العام للموارد بغرض هذا البحث ، سيعتمد على وجهة النظر الإسلامية التي تضع التنمية في أولويات النشاط الاقتصادي.

ويتناول هذا المبحث الجوانب التالية :

١ ـ ثواب الإصلاح في الأرض وتنمية مواردها .

٢ ـ ثواب التواضع وأثره في إصلاح الأرض وعدم إفساد الموارد .

٣ـ عقوبة الإفساد العام في الأرض وسوء استغلال الموارد .

٤ ـ عقوبة قطع الطريق والإفساد في الأرض .

٥ ـ عقوبة الكفر بنعمة الله ﷻ .

٦ ـ عقوبة حبس ومنع المال عن الاستثمار.

۞ ۞ ۞

وفيما يلي عرض مفصل لأدلة كل من هذه الجوانب من الكتاب والسنة :

١ ـ ثواب الإصلاح في الأرض وتنمية مواردها :

جاء الترغيب في الحرص على الإصلاح في الأرض ، وعدم الإفساد فيها ، بقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[القصص: ٨٣].

وحين هاجر النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، أشار إلى خطورة الإفساد في الأموال ، في سياق حديثه في التحذير من انتقال الذمة المالية للموهوب له ، حيث ثبت:

عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلا تُفْسِدُوهَا فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى - وهب مالاً أو عقاراً - فَهِيَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ»[١].

وبرغم شراسة المواجهات العسكرية في الحرب والغزو ، جاء التحذير النبوي الشريف من عقوبة إفساد الغزاة ، حيث ثبت:

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْغَزْوُ غَزْوَانِ فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ اللهِ وَأَطَاعَ الإِمَامَ وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ - من كرائم ماله - وَيَاسَرَ الشَّرِيكَ وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ كَانَ نَوْمُهُ وَنُبْهُهُ أَجْرًا كُلُّهُ وَأَمَّا مَنْ غَزَا رِيَاءً وَسُمْعَةً وَعَصَى الإِمَامَ وَأَفْسَدَ فِي الأَرْضِ فَإِنَّهُ لا يَرْجِعُ بِالْكَفَافِ»[٢].

والموارد عامة من نعم الله سبحانه وتعالى، واستغلالها على غير ما خلقت له ، يعد إهدارا لنعمة الله ﷻ ، وقد جاء الحديث الشريف منبها لذلك في شأن الموارد الحيوانية ، حيث ثبت:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ الْتَفَتَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ»[٣].

---

١) رواه مسلم في صحيحه بحديث مرفوع متصل،كتاب الهبات، باب العمرى

٢) حديث مرفوع متصل رواه النسائي – كتاب الجهاد – باب فضل الصدقة في سبيل الله عز وجل

٣) رواه البخاري في صحيحه،كتاب المزارعة، باب استعمال البقر للحراثه.

وفي مجال الحرص على تنمية الموارد الزراعية ، جاء الحديث الشريف واعداً بثواب الصدقة لمن غرس غرساً وأقام زرعاً، حيث جاء:

عَنْ أنس بْنِ مَالِك ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «ما مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلاَّ كان لهُ بِهِ صَدَقَةٌ»[1].

وجاء التنبيه النبوي الشريف مشيراً إلى أهمية الحرص على الأصول الثابتة والأموال المستثمرة فيها ، بحيث لا يتم التصرف في الأموال الناتجة عن بيع أحد الأصول إلا في الحصول على أصل بديل ، و التناهي عن استنزاف الأموال الرأسمالية في إنفاق استهلاكي وإلا ضاعت البركة فيه ، حيث ثبت :

عَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لا يُبَارَكَ فِيهِ»[2].

٢ ـ ثواب التواضع وأثره في إصلاح الأرض وعدم إفساد الموارد :

التواضع والكبر أمر نفسي داخلي ، إلا أنه ينعكس أثره في السلوك الاقتصادي، حيث يحرص المتكبر على التعالي على الناس بمظهرة المتكبر ، واستهلاكه المستفز للطبقات الفقيرة في سلع ترفيه ، أو إنفاق مبالغ فيه ، في مناسباته الاجتماعية .

وقد كان السلوك الترفي للطبقة الغنية من بين عوامل الانهيار التي عانت منها بعض من دول جنوب شرق آسيا ، حيث احتلت الأوليات الترفيه الصدارة في توجيه الإنفاق الاستثماري ، بدلاً من توجيهها للسلع الأساسية التي تشكل ضرورة هيكلية في الاقتصاد، لعلاقتها بالاستهلاك الأغلب للطبقات الفقيرة والمتوسطة .

وقد جاء التحذير القرآني من عقوبة الترف في الدنيا والآخرة حين قال:

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء: ١٦].

وجاء التحذير من سوء العقوبة في قوله جل شأنه:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴾[المؤمنون: ٦٤]

---

١) رواه البخاري في صحيحه – كتاب المزارعة – باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه

٢) حديث مرفوع متصل راه ابن ماجة في سننه – كتاب الأحكام – باب من باع عقارا ولم يجعل ثمنه في مثله

وقد تتابعت الآثار النبوية في التحذير من سوء العقوبة ، للآخذين بمظاهر الترف ، من حيث الثياب حيث ثبت:

عَنِ ابْنَ عُمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنْ الْخُيَلاءِ خُسِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِي الأَرْضِ إِلى يوْمِ الْقِيَامَةِ»[1].

وفي حديث آخر، حذر النبي المترف في مظهر ثيابه، من الحرمان من شرف لذة النظر إلى وجه الله الكريم، حيث :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُما - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللهُ إِلَيْهِ يوْمَ الْقِيَامةِ»[2].

ورفض النبي ﷺ اقتراح سيدنا عمر بارتداء ثوب مخطط بالحرير، حيث جاء :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُما - قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُلَّةً سِيَرَاءَ - مخططه بالحرير - عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ اشْتَرَيْتَهَا فَلبِسْتَهَا يوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ. قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لا خَلاقَ لهُ فِي الآخِرَةِ»[3].

وجاء النهي من عقوبة ارتداء الحرير في الدنيا، إذ ثبت:

عن عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَنْ لبس الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ»[4].

وفي الوقت الذي نبه الله ﷻ إلى عقوبة أهل الكبر المفسدين في الأرض، وعد المتواضعين المصلحين بحسن العاقبة بقوله سبحانه وتعالى :

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[القصص: ٨٣].

وجاء التبشير بثواب تواضع المظهر في حديث الرسول ﷺ ، حيث ثبت:

عنْ سهْل بن مُعاذ بن أنس الْجُهنيّ عن أبيه أنّ رسُول الله ﷺ قال: «منْ ترك اللّبـاس تواضُعا للّه وهُو يقْدرُ عليْه دعاهُ الله يوم الْقيامة على رُءُوس الْخلائق حتّى يُخيّرهُ منْ أيّ حُلل الإيمان شاء يلْبسُها»[5].

---

١) رواه البخاري في صحيحه – كتاب أحاديث الأنبياء – باب حديث النار

٢) رواه البخاري في صحيحه – كتاب المناقب – باب قول النبي لو كنت متخذا خليلا

٣) رواه البخاري في صحيحه – كتاب الجمعة – باب يلبس أحسن ما يجد

٤) رواه البخاري في صحيحه – كتاب اللبس – باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقد ما يجوز منه.

٥) رواه الترمذي بحديث مرفوع متصل – كتاب الرقائق والورع عن رسول الله – باب من صفة الرقائق

ولا يعنى ذلك التساهل في المظهر المشرف للمسلم، إذ جاء التوجيه النبوي المبارك ، منبها إلى الاعتداد بالمظهر اللائق ، حيث جاء

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيه عنْ جدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَر نِعْمَتِه عَلَى عَبْدِه»[1].

٣ ـ عقوبة الإفساد العام في الأرض وسوء استغلال الموارد :

الإفساد في الأرض ، يشمل سوء استغلال الموارد وضياع فرصة الاستفادة من أوجه النفع الاقتصادي منها ، وقد أشار الله ﷻ في كتابه الكريم إلى الموارد الاقتصادية التي كان يتمتع بها قوم ثمود ، والتحذير من إفسادهم لها بالكفر ، حين جاء على لسان نبي الله صالح قوله لقومه :

﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[الأعراف: ٧٤].

وعلى ذلك فإن الإفساد في الأرض يستوعب في معناه العام ، أي تخريب للموارد أو سوء في استخدامها أو إتلاف لمصادر الثروة الاقتصادية، أو الإسراف في التعامل معها .. ويستوجب سوء العقوبة يوم القيامة، كما جاء ذكر التحذير منه في نص قرآني واضح ، ينهى عن إفساد الثروة الزراعية أو الثروة الحيوانية ، حيث قال الله ﷻ :

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[البقرة: ٢٠٤-٢٠٦]

وفي التحذير من سوء استخدام الموارد وعدم استغلالها في اوجه النفع الاقتصادي ، جاء في الحديث:

عن عمرو بن الشريد قال: سمعت الشريد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قتل

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب صفة الرقائق والورع عن رسول الله – باب من صفة الرقائق

عُصْفُورًا عَبَثًا عجَّ إلَى الله يوْمَ الْقِيامة يقُولُ: يا ربِّ إنَّ فُلانًا قَتَلَنِي عبَثًا ولَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ»[1].

عصفور .. برغم ضآلة الانتفاع منه يشكو إلى الله ﷻ يوم القيامة من العبث به وسوء الانتفاع به ، فكيف بما هو أكثر وأنفع ؟!.

٤ ـ عقوبة قطع الطريق والإفساد في الأرض :

جاء التنبيه إلى ذلك في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[المائدة: ٣٣].

وحين وقع غدر وخيانة وقطع سبيل من بعض من أكرمهم رسول الله ﷺ ، أقام عليهم الحد بتغليظ لا يستهان بشدة عذابه، حيث جاء:

عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قدمُوا الْمدينةَ فَاجْتَوَوْهَا - أصابهم داء البطن وطال بهم مرضه - فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ في إبلِ الصَّدَقَة وقَالَ: «اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا» فَقَتَلُوا راعِيَ رسُولِ الله ﷺ وَاسْتَاقُوا الإبل وَارْتَدُّوا عَنْ الإِسْلامِ فَأُتِيَ بِهِمْ النَّبِيُّ ﷺ فقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلافٍ وَسمرَ أَعْيُنَهُمْ - كحل أعينهم بمسامير محمية على النار - وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّة. قَالَ أَنَسٌ: فَكُنْتُ أرى أحدهُمْ يكُدُّ - يحك - الأَرْضَ بِفيهِ حتَّى ماتُوا»[2].

٥ ـ عقوبة الكفر بنعمة الله ﷻ :

قال الله ﷻ :

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧]

وفي حديث:

عنْ أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال رسُولُ الله ﷺ : «ألَمْ تروْا إلى ما قال ربُّكُمْ؟ قال: ما أنْعمْتُ على عبادي من نعمة إلاَّ أصبح فريقٌ منهم بها كافرين يقولون الكواكب وبالكواكب»[3].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائي في كتاب الضحايا – باب من قتل عصفور بغير حقها

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله – باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه

٣) رواه مسلم في صحيحه ،كتاب الإيمان – باب كفر من قال مطرنا بالنوء

وجاء النص النبوي المبارك ، معلما وموجها إلى كيفية اتقاء النفس المؤمنة لإيحاء التهوين من شأن نعم الله ﷻ ، فجاء :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «انْظُرُوا إِلَى مَنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ» قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَلَيْكُمْ[1].

وفي حديث آخر .. جاء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا أَنْعَمَ اللهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً إِلاَّ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَهَا عَلَيْهِ»[2].

٦ ـ عقوبة حبس ومنع المال عن الاستثمار :

تعطيل الأموال عن الاستثمار، ومنع نصيب الفقراء منها ، يؤدى إلى وقوع مفاسد اقتصادية كثيرة نتيجة إحداث حالة من الانكماش الاقتصادي غير الواقعي وما يرتبه ذلك من شيوع للبطالة وهبوط للمستوى العام للمعيشة .. وقد قال الله ﷻ في شأن حبس المال بالاكتناز:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾
[التوبة: ٣٤ـ٣٥]

وقد جاء في التفسير أن المال الذي تؤدى زكاته لا يعد بكنز ، وهذا لا يتعارض مع الاستشهاد بتلك الآية حول منع حبس المال عن التداول ، ذلك لأنه من غير المعقول أن يدع الغنى ماله تأكله الصدقة دون محاولة استثماره بما يعوض الزكاة ويزيد عليها بربح مناسب ، وقد أشار الرسول على كافل اليتيم أن يتاجر في ماله حتى لا تأكله الصدقة .

وعن مظاهر العذاب التي يلاقيها صاحب الكنز يوم القيامة ، جاء في الحديث:

عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا وقف لها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الأظلاف بأظلافها وتنطحه ذات

---

١) رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الزهد والرقائق – باب الزهد والرقائق

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى كتاب باقى مسند المكثرين – باب مسند المكثرين

الْقُرُونِ بِقُرُونِهَا لَيْسَ فِيهَا يَوْمَئِذٍ جَمَّاءُ وَلا مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ» قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ وَمَاذَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلا صَاحِبِ مَالٍ لا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلاَّ يُخَيَّلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعُ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَتَّبِعُهُ يَقُولُ لَهُ هَذَا كَنْزُكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْخَلُ بِهِ فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لا بُدَّ لَهُ مِنْهُ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي فِيهِ فَجَعَلَ يَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ»[1].

وفي ضوء التحليل السابق ، يمكن إيجاز الأثر الإقتصادي للأيمان بالآخرة في تنمية الموارد في الجوانب التالية :

١ ـ تنمية الموارد والحرص على صيانتها والمحافظة عليها .

٢ ـ البعد عن التوجهات الترفيه التي يغذيها الإحساس النفسي بالكبر والإستعلاء ، والمحافظة على الموارد الاقتصادية وترتيب أولوياتها وفقا لضرورتها الاجتماعية ، والحد من المبالغة في الاستهلاك الخارجي الذي يؤدي إلى خلل ميزان المدفوعات ، بما يؤثر على المصلحة الإقتصادية .

٣ ـ البعد عن مظاهر الإفساد في الموارد بسوء استخدامها ، أو استخدامها في منتجات أدنى في القيمة من تلك التي يمكن الحصول عليها ، مثل حرق المخلفات الزراعية بدلا من محاولة الإستفاده منها في الصناعات المناسبة كالورق والخشب الحبيبى وبعض أنواع الأعلاف الحيوانية ، إلى غير ذلك .

٤ ـ الحد من مظاهر التحويلات الاقتصادية غير المشروعة سواء من خلال السرقة أو الرشوة أو قطع الطريق ، بما يوجه الطاقات الإنتاجية نحو الاستثمار في المجالات الاقتصادية المقبولة شرعاً.

٥ ـ الإحساس بالامتنان والشكر تجاه نعم الله ﷻ في الموارد ، بما يحول دون الاستهتار بها، والاستخفاف بقيمتها وجدواها الاقتصادية ، ويؤدى إلى تنميتها والمحافظة عليها .

٦ ـ الحرص على توجيه الموارد النقدية نحو الاستثمار الفعال ، الذي يتجاوز في عائده قيمة الزكاة ويدع عائد اقتصادي مناسب ، وعدم كنز المال الذي يؤدى إلى تعطيل الاستثمار في أوجه الانتفاع الاقتصادي للمجتمع.

---

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائى فى كتاب الزكاة – باب مانع زكاة البقر.

الباب الثالث
العمل والإنتاج

الفصل الأول : صفات الألوهية المؤثرة فى العمل

الفصل الثانى : الأساس العقدى للثروة البشرية

الفصل الثالث : العمل الصالح إتقان

الفصل الرابع : أثر الإيمان بالآخرة في العمل والإنتاج

الفصل الأول

صفات الألوهية المؤثرة في العمل

بالبحث في صفات الألوهية التى لازمت ذكر العمل الصالح في القرآن الكريم .. تبين أنه ليس هناك صفة إلهية واحدة تعلقت بذكر العمل.. وإنما هناك صفات إلهية ربانية عدة .. إرتبط ذكرها به .

وهذا يعكس أهمية العمل .. دوافعه .. مقوماته .. ثماره .. نتائجه .. فعمر كل إنسان في النهاية هى محصلة أعمال وأقوال وتقريرات .. إن كانت خيراً لها خير الجزاء .. وإن كانت شراً.. فبئس الحساب .

فمن حيث الدوافع ، الله سبحانه وتعالى جل شأنه عالم الغيب والشهادة .. بعلمه بذات الصدور يطلع على دوافع ونوايا القائم بالعمل قبل البدء به .

فإذا انصرف المسلم إلى أداء عمله، فإن الله سبحانه جل شأنه رقيب شهيد على أداء العمل .. بصير .. خبير .. محيط به .. يجازى عنه بالعدل في الدنيا والآخرة إما ثواباً وإما عقاباً، وجعل سبحانه وتعالى للعاملين الصالحين من رحمته ودا.

وفيما يلي عرض أدلة إحاطة الله ﷻ بكل جوانب العمل الإنساني ، كما جاء ذكرها في القرآن الكريم :

- **فالله سبحانه جل شأنه بعلمه الغيب والشهادة .. مطلع على العمل ودوافعه الكامنة**

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[الحجرات: ١٨].

- **والله سبحانه وتعالى عليم ببواعث العمل في الصدور**

﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [الزمر: ٧]

﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ ۚ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[لقمان: ٢٣].

- **والله تبارك وتعالى رقيب شهيد على العمل**

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[يونس: ٦١].

﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ ۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾[المجادلة: ٦].

● والله سبحانه وتعالى مطلع على العمل

﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[هود: ١٢٣].

●والله سبحانه وتعالى بصير بالعمل

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[البقرة: ١١٠].

﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[البقرة: ٢٦٥].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾[الأحزاب: ٩].

● والله جل شأنه عليم بالعمل

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[الأنعام: ٦٠].

● والله جل جلاله خبير بالعمل

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[النساء: ١٣٥].

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[التوبة: ١٦].

﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١]

● **والله سبحانه وتعالى محيط بالعمل**

﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾[النساء: ١٠٨]

﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾[الأنفال: ٤٧].

● **والله سبحانه جل شأنه عادل في جزائه عن العمل**

﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[الكهف: ٤٩].

﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[الجاثية: ٢١]

الفصل الثاني

الأساس العقدي للثروة البشرية

يستند الأساس العقدى للثروة البشرية ، إلى الثوابت اليقينية التالية :

أولاً: أن الله ﷻ خلق البشر وذرياتهم ، يخلق ما يشاء .. ويذهب منها ما يشاء ويستخلف منها ما أراد، حيث قال سبحانه وتعالى:

● ﴿ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾[الشورى: ٤٩].

● ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾[النحل: ٤]

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾[النحل: ٧٢].

● ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾[الروم: ٥٤].

● ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾[الأنعام: ١٣٣]

ثانياً: كرم الله ﷻ الإنسان وفضله على كثير ممن خلق .. حيث قال:

● ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠]

ثالثاً: علم الله سبحانه وتعالى الإنسان ، فمنذ الوهلة الأولى في خلق الإنسان، علم الله سيدنا آدم الأسماء كلها ، وتحدى به الملائكة ، الذين أقروا على أنفسهم بالعجز في مواجهته . وتتابعت رحمة الله ﷻ بعباده ، فعلمهم على أيدي الأنبياء ومن بعثهم من الصالحين ، أصول الصناعات الأساسية ، التى لا تتحقق نهضة بسواها ، فقال تبارك اسمه:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[البقرة: ٣١].

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله «وعلم آدم الأسماء» قال: علم الله آدم الأسماء

كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعرف بها الناس. إنسان، ودابة، وأرض، وبحر، وسهل، وجبل، وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها[1].

وقال سبحانه وتعالى:

● ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴾[الرحمن: ١-٤]

وعلم الله ﷻ البشرية صناعة الدروع بعد أن ألان الحديد على يد سيدنا داود وأشار الله ﷻ إلى الإتقان في الأداء ، وجاء ذلك في قول الله سبحانه وتعالى :

● ﴿.....وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ۝٧٩ وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ لَّكُمۡ لِتُحۡصِنَكُم مِّنۢ بَأۡسِكُمۡۖ فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ ﴾[الأنبياء: ٧٩-٨٠].

لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم: هي دروع الحديد، فداود عليه السلام أول من صنعها.

من بأسكم: من رتع ـ وقع ـ السلاح فيكم .

وقال جل شأنه:

﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾[سبأ: ١٠-١١].

السرد: المسامير التي في الحلق ـ على قول قتاده في الدر المنثور

ويبين هذا النص أهمية الدقة في تقدير المسافات المقدرة لدق المسامير، في إشارة معجزة إلى الإتقان .

وفي سورة الكهف أبرز الله ﷻ نعمته فيما أقامه ذو القرنين كأول درع إنشائي متمثل في سد دفاعي، حيث جاء في قول الله سبحانه وتعالى :

● ﴿ قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا ۝٩٤ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجۡعَلۡ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُمۡ رَدۡمًا ۝٩٥ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[الكهف: ٩٤-٩٦].

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي –الدر المنثور في التفسير الماثور – الجزء الأول – دار الفكر – طبعة ٩٣ – صفحة ١٢١

زبر الحديد: قطع الحديد .

بين الصدفين: بين رأس الجبلين .

قطرا: النحاس[1].

رابعاً: الله ﷻ تكفل للإنسان برزقه ، بعد أن يؤدى ما يطيقه من عمله وسعيه، فقال سبحانه جل شأنه:

● ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[هود: ٦].

● ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[الذاريات: ٢٢-٢٣].

خامساً: حرصاً على القيمة العالية للكيان الإنساني ، حذر القرآن من توهم الأثر السلبي للسكان على التنمية على نحو ما يراه الاقتصاد الوضعي الآن، فالرزق أمره موكول لمشيئة الله وحده، ولا رازق سواه، والإنسان هو صانع الحضارة والتنمية والرخاء، وليس فقط هو المستهلك الذي يرى فيه الاقتصاد الوضعي أن لو تم إنقاص عدده، لأكل القليل رزق الكثير ...!

وقد جاء التنبيه إلى الحذر من الربط العكسي بين السكان والموارد في أكثر من نص مبارك، أحدهما :

يطمئن الأباء على رزق ذرياتهم .. فيقول سبحانه وتعالى :

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾[الإسراء: ٣١].

وعلى الطرف الآخر ، يطمئن الله ﷻ الآباء على مستقبل رزقهم بعد إنجابهم .. فيقول سبحانه جل شأنه :

﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى – المرجع السابق – المجلد الخامس – مطبعة دار الفكر – صفحة ٤٣٥

مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[الأنعام: ١٥١]

ومما يلفت الانتباه في سياق هذه الآيات، أن الله تكفل بالرزق للآباء مع أولادهم مره، وقدم حق الأولاد في الرزق مره أخرى، و لعل الحكمة من وراء ذلك، هى التأكيد على العلاقة الطرديه ـ وليست العكسية ـ بين الموارد والسكان.

وفى الحديث :

عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ قَالَ: «الشِّرْكُ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَأَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ الْفَقْرِ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ»[1].

سادساً: جعل الله ﷻ النسل .. زينة في الحياة الدنيا .. فقال:

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران: ١٤]

﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[الكهف: ٤٦].

سابعاً: الإيمان بأن الله وحده جل شأنه الخالق المحيى المميت، لا يدع حقا لبشر في التخلص من بشر آخر بالقتل، ولا حق له في قتل نفسه .. فقد قال الله ﷻ :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[النساء: ٩٢].

---

١) رواه النسائى بحديث مرفوع متصل فى كتاب تحريم الدم – باب ذكر أعظم الذنوب

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[النساء: ٩٣].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾[النساء: ٢٩-٣٠].

وفي الحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هِيَ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»[1].

ثامناً: الخلق نعمة من الله تستوجب حمد الله ﷻ وشكره، حيث قال سبحانه وتعالى:

﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[النحل: ٧٨].

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٨]

---

١) رواه النسائي في كتاب الوصايا – باب اجتناب أكل مال اليتيم – بحديث مرفوع متصل

النتائج المترتبة على

الأسس العقدية للموارد البشرية

أولاً: صعوبة الربط بين التطور الكمي في عدد البشر، والتطور النوعي الذي قد يحققه تفوق البعض منهم ، فقد «يولد أشخاص من حين لآخر وهبتهم الطبيعة قوى مدهشة نادرة كسرعة إدراك الأشياء المجهولة ، والخيال الذي ابتدع عوالم جديدة، والقدرة على اكتشاف العلاقات الخفية الموجودة بين ظواهر معينة»[1].

ووفق قانون الأعداد الكبيرة كما هو معروف فى علم الإحصاء .. فإن نسبة المخترعين والمبدعين والمكتشفين ، تزيد عادة مع نمو الكتلة السكانية ، فالبلاد التى بها كثافة سكانية عالية .. عادة ما تكون نسبة المبدعين فيها أعلى من البلاد ذات الكثافة السكانية الأقل .. هذا ما لم تنزح الدول الغنية المخترعين والمبتكرين والأفذاذ من الدول الفقيرة على نحو ما هو قائم الآن.

وبفضل الله ﷻ على الإنسانية بمثل هؤلاء الأفذاذ «استطاعت الابتكارات العلمية والتكنولوجية في الزراعة أن تتخطى كثيرا من التكهنات المتشائمة الماضية حول عجز الموارد التي تؤثر في رفاهية الإنسان»[2].

ثانياً: خارج الأسباب الصحية والوقائية .. فإن مصادرة حق الجنس البشرى في الحياة من خلال أساليب تحديد النسل المعاصرة ، والتى تستهدف فقط الحد من الاستهلاك ، كحل متوهم للأزمة الاقتصادية ، يتنافى مع اليقين الإيماني لدى المسلم بأن الله سبحانه وتعالى تكفل بالرزق ، وقد جاء في حديث عن :

عنْ أبي سعيد ﷺ قال: قال رسُولُ اللّه ﷺ في الْعَزْلِ: «أَنْت تخْلُقهُ أنْتَ ترْزُقُهُ أقَرَّهُ قرارهُ فإنَما ذَلكَ الْقَدَرُ»[3].

وفى حديث آخر :

عنْ أنس بن مالك ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قال: إنَّ اللّه وكّل بالرَحم ملكا يقُولُ يا ربِّ نُطْفَةٌ يا ربِّ علقةٌ يا ربِّ مُضْغَةٌ فإذا أراد أنْ يقْضي خلقهُ قال: أذكرٌ أمْ أنْثى شقيٌ أمْ سعيدٌ فما الرِّزْقُ والأجلُ فيُكْتبُ في بطْن أُمّه»[4].

---

١) سير/ روي كالن – ترجمة : ليلى الجبالي – عالم يفيض بسكانه – عالم المعرفة – ربيع الأخر ١٤١٧هـ – سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ م – ص٦١.

تعبير وهبتهم الطبيعة مادى وضعى لا يتفق مع التوجه الإسلامى لأن الله ﷻ هو الخالق الواهب.

٢) سير/ روي كالن – المرجع السابق – ص ٦٢.

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب باقى مسند المكثرين – باب مسند أبى سعيد الخدرى.

٤) صحيح البخاري – كتاب الحيض – باب قول الله ﷻ مخلقة وغير مخلقة.

وفى حديث ثالث:

عَنْ سَلاَّمِ بْنِ شُرَحْبِيل أَبِي شُرَحْبِيل عنْ حبَّة وَسَوَاءٍ ابْنَيْ خَالِدٍ قَالا دَخَلْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُعَالِجُ شَيْئًا فَأَعَنَّاهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «لا تَيْئَسَا منْ الرِّزْقِ مَا تَهَزَّزَتْ رُءُوسُكُمَا فَإِنَّ الإِنْسَانَ تَلِدُهُ أُمُّهُ أَحْمَرَ لَيْسَ عَلَيْهِ قِشْرٌ ثُمَّ يَرْزُقُهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ»[1].

ثالثاً: الثقة في أن زيادة السكان لا تمثل تشاؤما اقتصاديا وليست عبئا على التنمية ـ على نحو ما ذهب إليه مالتوس ـ واليقين في أن الرزق موفور للذرية بشرط إحسان توجيه وتربية وإدارة مواردها، وتوازن النظرة إلى السكان باعتبارهم عنصراً إنتاجياً مؤثراً، ورفض اقتصار النظرة إليهم كعنصر استهلاكي فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن أصابع الاتهام بالترويج المغرض للرأسمالية قد رفعها بعض العلماء في وجه مالتس، متهما إياه بالإيعاز بأن مشكلة الفقر أمراً قدرياً يرجع إلى زيادة السكان عن الموارد «ففي تقييم مذهب مالتس يقال انه كان يخدم مصالح أولئك الذين ـ برغم ما حققوا من أرباح طائلة نتيجة نمو الرأسمالية ـ تعرضوا للهجوم بسبب سوء حالة فريق كبير من العمال الأجراء. فقد تقدم مالتس بالدفاع اللازم عندما أعلن أن شقاء الإنسان يرجع إلى إغفال أحد القوانين الطبيعية، وان تجاهل هذا القانون لن يحقق أية منفعة اجتماعية في ظل أى نظام اجتماعي[2].

وهكذا جعل مالتوس الفقر أمرا قدريا حتى لا يتبرم العمال من ظلم أصحاب الأعمال لهم.

رابعاً: أثبت التاريخ الاقتصادي المعاصر ، فشل نبوءات مالتس حول أزمة المجاعة المتوقعة نتيجة زيادة معدلات البشر بأعلى من زيادة معدلات الموارد، حيث شهد العالم «زيادات كبيرة في موارد الغذاء . سواء عن طريق استغلال مساحات شاسعة من الأراضي في مختلف أرجاء العالم . أو زيادة الإنتاجية الزراعية بفضل التقدم العلمي والتكنولوجى منذ الوقت الذي كتب فيه مالتس. ومما أخذ على مالتس أن استخدامه باستمرار للنسب الحسابية والهندسية غير موفق. فقد ظل حتى النهاية يستخدم الاختلاف بين نسبة هندسية للسكان. ونسبة حسابية للعيش . ليوضح فكرته عن أن المعدل المحتمل لنمو السكان، أسرع من معدل نمو العيش»[3] وقد أثبت التاريخ الإحصائي أن العلاقة بين النسبة الحسابية للسكان والموارد اختلفت تماما عما توقعه مالتس.

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجة فى كتاب الزهد – باب التوكل واليقين

٢،٣) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ١٠٥-١٠٦

خامساً: الاقتصاد الوضعي حدد عوامل الإنتاج بأنها تشمل:

رأس المال ـ الموارد الطبيعية ـ العمل ـ التنظيم

ورأس المال في حقيقته عبارة عن عمل مدخر ، فإذا أضيف إليه عنصرا العمل والتنظيم ، فإنه يمكن القول بأن ثلاثة أرباع عوامل الإنتاج تعتمد على الجنس البشرى ، فالإنسان هو الدافع والمحرك والمستثمر للموارد البشرية ، وليس عبئا عليها ، كما يرى بعض مفكري الاقتصاد الوضعي، الذين انحسرت أبصارهم عند حدود التعامل مع الإنسان كمستهلك فقط.

وإن كانت العبرة بالموارد المستغلة ، والإنسان هو الذى يحقق هذا الاستثمار والاستغلال، فمعنى ذلك أن الإنسان إن تواجد تواجد معه القدرة على الاستثمار ، ومن ناحية أخرى بغير إنسان أى بغير سكان لا استثمار ولا موارد مستغلة .

«فالكون بلا إنسان خال من الموارد، لأن الموارد مقترنة بالإنسان وحاجاته، فكأن عناصر البيئة الطبيعية المختلفة ليست بموارد، ولا تصبح موارد إلا إذا سخرت لخدمة الإنسان وسد حاجاته. فالفحم ـ مثلاً ـ لا يمكن أن تعتبر موردا إلا عندما يبدأ الإنسان في استخراجه واستخدامه كقوة محركة. ولذلك لا يمكن أن تعتبر البيئة حاوية لموارد إلا إذا درست في ضوء علاقتها بالإنسان، أو بمعنى آخر في ضوء استشعار الإنسان لعناصرها المختلفة وتحويلها إلى موارد اقتصادية، وعليه فإن الموارد فكرة نسبية. وتعتبر الموارد محصلة التفاعل بين الإنسان والبيئة»[1].

ولإبراز التفاعل بين الموارد الاقتصادية ودور الجهد الإنساني في تحقيق الانتفاع منها ذكره الله ﷻ في أكثر من موضع من كتابه الكريم ، حيث قال:

﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾[يس: ٣٤-٣٥]

وقال تبارك اسمه:

﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[النحل: ٦٧].

وقال سبحانه وتعالى:

﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾[الواقعة: ٦٣-٦٤]

سادساً: يعتبر سوء توزيع السكان على خريطة الكرة الأرضية، مسئولاً عن الإحساس

---

١) سير روي كالن – المرجع السابق – ص١٧

الخاطئ بمشكلة الزحام كأحد جوانب الأزمة، حيث «أن نحو نصف العالم يعيشون فوق ٥٪ فقط من مساحة اليابس، بينما لا يعيش فوق ٥٧٪ من مساحة الأرض سوى ٥٪ من مجموع سكان العالم.

ومن جهة أخرى فإن معدلات النمو السكاني في المدن تزيد عليها في الريف، على الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية في المدن تقل عنها في الريف، ويرجع ذلك إلى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف إلى الحضر، وهي ظاهرة عالمية تظهر بشكل واضح في البلاد النامية بصفة خاصة، ولذلك فإن نسبة سكان الحضر ترتفع باستمرار على حساب نسبة سكان الريف، ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة الحضر ٣٧٪ من مجموع سكان العالم، ارتفعت في الوقت الحاضر إلى ٤٣٪ ومن المتوقع أن تزيد على ٥٠٪ قبيل عام ٢٠١٠م[1].

سابعاً: إن خاصية التكاثر النوعي للكائنات والموارد الاقتصادية تثبت عكس ما توقعه مالتس ، حيث إن الموارد .. شأنها شأن البشر خلقها الله ﷻ من زوجين، حيث قال:

﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[الذاريات: ٤٩]

وترتب تلك الخاصية وفرة متوقعة بمعدلات نوعية تفوق معدلات الزيادة البشرية.

وقد أشير إلى تلك الخاصية حين الحديث عن الأسس العقدية للوفرة.

والخلاصة أنه لا توجد علاقة عكسية بين الموارد والسكان ، وإنما الأمرعكس ذلك .

---

١) سير روي كالن – المرجع سابق – ص ٢٢، ٢٣

الفصل الثالث

العمل الصالح إتقان

العمل الصالح في ظل الفهم الشمولي للإسلام ، لا يقتصر على أداء الشعار الدينية فحسب ، وإنما يستوعب كل عمل في الحياة من حيث إخلاص النية لله في أدائه ، ثم ابتغاء مرضاة الله ﷻ والرجاء في حسن ثوابه، وتلك هي الباقيات الصالحات التي يخلفها الأثر الإيماني للعمل .

وإتقان العمل وإحسان أدائه هما التعبير العملي عن القيم الإيمانية الباعثة على الإخلاص في أداء العمل، وهو ما سيتناوله هذا المبحث على النحو التالي :

أولاً : إخلاص النية لله ﷻ في أداء العمل

ثانياً : مفهوم العمل الصالح

ثالثاً : إتقان العمل

رابعاً : الأثر المدمر للإهمال

❁ ❁ ❁

وفيما يلي عرض تفصيلي لتلك الجوانب ، مدعوما بدليله من القرآن الكريم ، ثم من السنة المطهرة .

أولاً: إخلاص النية لله ﷻ في أداء العمل :

لا يعد العمل صالحا ما لم تسبقه نية مخلصة متوجهة إلى الله وحده لا شريك له، فإذا خلصت النية فإن العمل سيكون في مستوى أعلى من الإتقان في الأداء، حيث يسعى العامل إلى بذل غاية الوسع وأقصى الجهد في سبيل صلاح العمل وحسن أدائه .

وأساس النية الصالحة ، هو إخلاص التوجه لله ﷻ في الأمر كله

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

هذا التوجه المخلص لله في الشأن كله ، هو شعار المسلم في الحياة .. سواء ماتعلق منه بأداء الشعائر والنسك .. أو ماتعلق بالعمل والسعي في طلب العيش .

وجاء التوجيه القرآني بأهمية الإخلاص في آيات أخر .. منها :

﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴾ [الزمر: ١١-١٤]

ومن بين آلاف الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ .. إختار الإمام البخاري أن يبدأ صحيحة بهذا الحديث الهام الثابت

عَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»(١).

وبلغ من شدة التحذير النبوي من أثر عدم الإخلاص في عقاب الآخرة .. ماورد عن أبي هريرة ﷺ حيث قال:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :

«إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلاَّ أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ»(٢).

ثانياً:مفهوم العمل الصالح :

فرض الله سبحانه جل شأنه على العباد، العمل والسعي في طلب الأرزاق، تأدباً في الأخذ بالأسباب .. فقال:

● ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾[الملك: ١٥].

---

١) رواه البخارى فى صحيحه – كتاب الإيمان – باب ما جاء فى أن الأعمال بالنية

٢) حديث مرفوع متصل رواه مسلم فى صحيحة بكتاب الإمارة – باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار.

● ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[الجمعة: ١٠].

وقد استخلص أحد الباحثين الدعوة الحثيثة للعمل والإنتاج في القرآن الكريم، بدلالة كلمات :

(اتنشروا فى الأرض ..) و(ارعوا) (وكلوا) و(ابتغوا) الرزق.. ثم كلمات: (لتأكلوا منه لحماً طرياً) و(تستخرجوا منه حليه تلبسونها) وما يتطلبه الصيد واستخراج الحليه من صبر وتعب وعناء ، والقرآن ملئ بهذه التوجيهات التى تفرض على المسلمين تنظيماً علمياً دقيقاً لتطبيق هذه الأسس في علاج أسباب الندرة بالجهد والعرق[1].

والعمل الصالح جاء به الذكر الحكيم مرتبطا بالتقوى والإحسان ، كما في قول الله ﷻ :

﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [المائدة: ٩٣]

وجاء النص صريحا في استيعاب العمل الصالح لأمانة علاقة المشاركة بين المتعاملين ، حيث جاء في قول سيدنا داود عليه السلام لمن تسوروا عليه المحراب، قوله :

﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص: ٢٤]

وجاء في القرآن الكريم المفهوم العكسي لدلالة الإصلاح ، بمعنى الإفساد في الأرض وإساءة العمل فيها ، فقال سبحانه جل شأنه :

﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾[ص: ٢٨].

وقال تبارك اسمه :

﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ ۚ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ ﴾[غافر: ٥٨].

ولشرف العمل وعلو قيمته الإنسانية ، يلاحظ أن الرسل لله جميعاً ـ كانوا ـ أصحاب

---

١) الدكتور/ حسن صالح العنانى – المرجع السابق – ص ٢٦

حرف، فكان نوح نجاراً، وإدريس كان خياطاً، وإبراهيم كان بزازاً، وكان داود يصنع الدروع وسليمان كان يصنع المكاتل من الخوص. وزكريا كان نجاراً، ونبينا ﷺ كان يرعى في بعض الأوقات.

وكذلك الأمر في صحابة رسول الله ﷺ، فكانوا جميعا أصحاب حرف. فكان أبوبكر الصديق ﷺ بزازاً وعمر ﷺ كان يعمل في الأدم، وعثمان ﷺ كان تاجراً يجلب إليه الطعام فيبيعه، وعليّ ﷺ كان يكتسب على ما روى أنه أجر نفسه غير مرة حتى أجر نفسه من يهودي»[1].

وقد جاءت دعاوى الأنبياء والرسل جميعا بالدعوة إلى توحيد الله ﷻ، ثم التنبيه إلى إصلاح الجوانب المعتلة في قومهم، ومن بين هؤلاء رسالة سيدنا شعيب إلى أهل مدين ودعوتهم إلى الإصلاح الاقتصادي وعدم الغش في الميزان، وفي ذلك قال الله ﷻ:

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾[هود: ٨٤-٨٦].

وكان سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد، ويقول: لأن أموت بين شعبتي رحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله أحب إلي من أن أقتل في سبيل الله، لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضله على المجاهدين بقوله تعالى:

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَىِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[المزمل: ٢٠][2]

---

١) الدكتور/ السيد عطية عبدالواحد–مبادئ الاقتصاد الإسلامي – دار النهضة العربية الطبعة الأولى ص١٨٢

٢) الدكتور/رفعت العوضي–من التراث الاقتصادي للمسلمين–رابطة العالم الإسلامي بمكةالمكرمة ص٢٥–٢٦

ومر سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ بقوم، فقال لهم: من أنتم؟ قالوا: المتوكلون قال: أنتم المتأكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبة ـ أى بذرة ـ في بطن الأرض وتوكل على ربه ﷻ[1].

ثالثاً: إتقان العمل:

بلغ من شأن الإتقان والإحسان أن جعله الله ﷻ صفة وسمتا لكل شئ صنعه ، فقال سبحانه جل شأنه :

﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[النمل: ٨٨].

وقد وصف الله ﷻ قدرته في إحكام خلق كل شئ بإحسان أدائه ، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴾ [السجدة: ٧]

وقوله سبحانه وتعالى :

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر: ٦٤]

وقوله جل شأنه:

﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[التين: ٤].

والإتقان وإحسان أداء العمل يتوقف عليه الحساب يوم القيامة كما جاء في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴾[النجم: ٣١].

وجاء في الهدى النبوي في مسند أبى يعلى حديث النبى ﷺ «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه».

---

١) الدكتور / يوسف إبراهيم يوسف – السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي – سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية (رقم ٤) – شعبان ١٤١٨ هـ – ديسمبر ١٩٩٧ م – ص : ٤٢

وحرص الإسلام على ترسيخ قيمة الإتقان والإحسان في أداء الشعائر حتى تستقر عادة الإتقان في النفس وينسحب أثرها على أداء كل أمور الحياة، فجاء الأمر بإحسان الوضوء في قول النبى ﷺ فيما ثبت:

عَنْ حُمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ ﷺ قال: وَاللَّهِ لأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا وَاللَّهِ لَوْلا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلاةَ إِلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاةِ الَّتِي تَلِيهَا»[1].

وبلغ الحرص النبوي الكريم على الإحسان في الأداء ، أنه أمر بإحسان ذبح الحيوان ، حيث ثبت:

عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: ثِنْتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»[2].

وأوصى النبى ﷺ بإحسان الأداء في كل شئ ، حتى في شأن الموتى ، ففي حديث:

عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ وَلِيَ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ»[3].

وثبت في المعجم الكبير: عن عائشة رضي الله عنها، حضر النبى ﷺ دفن ولده، ورأى فرجة في القبر نتيجة عدم تصفيف الطين جيداً، فأمر بسد الفرجة وقال: «إن العبد إذا عمل عملا أحب الله أن يتقنه».

هكذا التوجيه النبوي في شأن إتقان قبور الموتى وإحسان كفنهم ، فكيف الأمر بالأحياء .

وقد بلغ الأمر بالرسول في شأن الحرص على الإتقان وإحسان أداء كل شيء، أنه دعا إلى إتقان قتل الزواحف السامة ، فقد ثبت:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً - نوع سام من الزواحف - بِالضَّرْبَةِ الأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا»[4].

تعليم الله ﷻ أنبياءه إتقان العمل :

كما سبق الإشارة ذكر الله ﷻ في كتابه الكريم تعليمه لسيدنا داود كيفية الإتقان في

---

١) رواه مسلم فى كتاب الطهارة – باب فضل الوضوء والصلاة عقبه.

٢) رواه مسلم فى كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان – باب الأمر بإحسان

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب باقى مسند المكثرين – باب مسند جابر بن عبد الله

٤) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى كتاب الأحكام والفوائد – باب ما جاء فى قتل الوزغ.

صناعة الدروع ، والتأكيد على وجوب العمل الصالح في مناسبة ذلك التعليم، بما يومئ إلى أن الصلاح ليس مقصوراً على فعل الشعائر التعبدية فقط .

فقال جل شأنه :

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[سبأ: ١٠-١١].

والملفت في هذا النص المبارك توجيه الله ﷻ إلى سيدنا داود بالحرص على إتقان العمل، والتنبيه عليه بالدقة في ضبط المسمار «وقدر في السرد» فلا يكون سميكاً فينحشر ولا يكون رفيعا فيقلق في الفراغ المخصص له ، وقوله سبحانه جل شأنه ﴿أن اعمل سابغات﴾ توجيه إلى تشكيل الدرع بما يناسب التفات جسم الإنسان ، حيث كانوا قبل ذلك يرتدون دروعاً كالصفائح المستقيمة ، على نحو ما جاء ذكره مفصلاً في تفسير ابن كثير .

والتعقيب على الأمر من الله ﷻ بقوله ﴿واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم﴾ يوجه إلى عدة معان هامة :

● الحرص على الدقة والإتقان ، فالعمل الصالح هنا يشمل ما أمر به سيدنا داود من الدقة في صناعة الدروع .

● أن الله ﷻ رقيب على العمل عليم بسلوك القائمين عليه ، وسيكون من مواقف المناقشة والحساب أمام الله ﷻ .

وفي سورة الكهف ، أبان الله ﷻ إتقان ما قام به ذو القرنين من بناء سور لمواجهة يأجوج ومأجوج ، كما في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ قَالُوا۟ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴾[الكهف: ٩٤-٩٧].

وكما هو واضح في النص المبارك ، فإن مراحل العمل لم تكن بالأمر السهل، ويلاحظ التنبيه على الدقة والإتقان في صناعة السد ، حيث ساوى بين الصدفين «الجبلين» وفي تفسير ابن كثير أشار إلى الدقة في وضع قطع الحديد متساوية بعضها فوق بعض .

كما يلاحظ الحرص على قوة بناء السد من خلال إفراغ قطرات من النحاس «القطر» في الحديد كي يزيد من درجة صلابته .

كل تلك التوجيهات والتنبيهات تؤكد أهمية الحرص على الأداء المتقن في العمل حتى يكون صالحاً متقبلاً، أياً كان نوعه .

رابعا ـ الأثر المدمر للإهمال :

الإهمال في الأداء ، يعد من أسوأ مظاهر الإفساد في الأرض ، لأنه يلتبس بعمل يبدو في ظاهره متقنا ، بينما حقيقته غير ذلك .

وقد جاء النهي عن الإفساد في الأرض والتنبيه على خطورته على أكثر من وجه في القرآن الكريم ، فقال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[الأعراف: ٥٦].

وأشار الله سبحانه وتعالى إلى عاقبة الإفساد من خسارة .. فقال :

﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[البقرة: ٢٧]

ولايستوى العمل الصالح في الثواب مع الإفساد في الأرض، قد ترادف وصف المفسدين في القرآن مع وصف الفجار ، فقال الله ﷻ :

﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾[ص: ٢٨].

وآثار الإهمال ليست بالهينة ، فقد تتعاظم إلى حد يهدد الممتلكات والأرواح، فإهمال عامل صيانة سيارات مثلاً كفيل بوقوع حادث لحافلة كبيرة قد يزيد ضحاياها عن أربعين قتيلاً أو أكثر، وإهمال المهندس المدني في بناء أحد الأبراج السكنية يؤدى إلى انهياره وقتل مائة أو ما يزيد من السكان تحت الأنقاض، وإهمال التاجر في تحرى الدقة في تاريخ صلاحية السلع التى

يقوم بتوزيعها ، ينتهي به إلى تحمل خسارة سلع غذائية فاسدة أو توزيعها دون وعي منه بما قد يسمم المستعملين لها أو تعرضهم لأمراض قاتله، والأمثلة على ذلك كثيرة في كل مجال من مجالات الحياة ، فالإهمال لا يعود إلا بسوء العاقبة على الأمة ، ومحال على مجتمع يتسم جهازه الإنتاجي بالإهمال وينجح على المستوى الاقتصادي ، فالمستهلك المحلي سيبحث عن السلع المستوردة من الخارج ولو بأعلى الأثمان، والمستورد الأجنبي لن يحفل بإنتاجنا طالما اتسم بسوء الصنعة والإهمال، ومحصلة ذلك تنعكس زيادة في الواردات وخفضاً للصادرات، وخللاً في ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة العملة المحلية، حيث المعروض منها في الخارج أكثر من المطلوب، وتتوالى بعد ذلك أزمات البطالة والكساد وانخفاض الدخل القومي .

وعلاقة الإهمال وأثره ليس مقصوراً على تسارع الأزمات إلى المجتمع ، وإنما ينال المهمل المقصرمن الله ﷻ أشد العذاب نظراً للآثار المترتبة عليه ، والضحايا الذين تعرضوا لنتائج المهمل سواء من فقدوا أرواحهم أو تعرضت حياتهم للخطر أو المرض .

والخلاصة أن مفهوم العمل الصالح يستوعب أمانة الإتقان في العمل وإحسان أدائه على النحو الذي يرضى الله ﷻ ، في كل ممارسات الحياة .

الفصل الرابع

أثر الإيمان بالآخرة في العمل والإنتاج

العمل والإنتاج يشكل محوراً رئيسياً في التحليل الاقتصادي الإسلامي، باعتبار أن الموارد الكونية متاحة بغير ما حدود باتساع الكرة الأرضية، والإنسان تقع عليه مسئولية تنميتها واستثمارها وتحويرها لما يناسب احتياجاته الواقعية.

والثواب والعقاب في الآخرة ما هو إلا ثمرة عمل صالح أو غير صالح.

وسيتناول هذا المبحث دراسة الجوانب التالية :

١ ـ ثواب العمل الصالح .

٢ ـ ثواب إتقان العمل وإحسانه .

٣ ـ عقوبة الكسل والبطالة مع القدرة على العمل .

٤ ـ عقوبة ظلم العاملين والأجراء وعدم دفع أجرهم العادل .

٥ ـ عقوبة الرشوة والهدية بحكم المنصب .

٦ ـ عقوبة الغلول وخيانة الأمانة .

٧ ـ عقوبة الكذب وعدم الصدق فى المعاملات .

۞ ۞ ۞

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل من هذه الجوانب:

١ ـ ثواب العمل الصالح:

هناك آيات عدة تحدثت عن ثواب العمل الصالح، وكما هو مقرر أن المفهوم الشمولي للعبادة يستوعب كل آفاق العمل الصالح وتوجهاته ، سواء كان من خلال ممارسة الشعائر أو من خلال أداء مسئوليات الحياة عامة، بما في ذلك العمل بكل أشكاله.

والآيات المختارة هنا على سبيل الاستشهاد، ونظائرها في القرآن الكريم .. كثيرة.

منها قول الله ﷻ :

﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة: ٢٥].

وقوله سبحانه جل شأنه :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾[يونس: ٩].

والدعوة إلى العمل الصالح والوعد بحسن الثوب وحسن العقوبة في الآخرة، يشمل الجنس البشرى بأسره، لا فرق بين دور الرجل ودور الأنثى، فكلاهما مكمل لدور الآخر في الحياة.

كما قال تبارك اسمه :

﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾[النساء: ١٢٤].

﴿ مَّنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[غافر: ٤٠].

وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ

وفى الحديث الشريف :

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة على كثبان المسك - قال الراوى- أراه قال يوم القيامة يغبطهم الأولون والآخرون رجل ينادي بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة ورجل يؤم قوما وهم به راضون وعبد أدى حق الله وحق مواليه»[1].

٢ ـ ثواب إتقان العمل وإحسانه:

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى كتاب صفة الجنة عن رسول الله – باب ما جاء فى كلام الحور العين.

الإتقان يعد وجها من أوجه إحسان أداء العمل حتى يصير صالحا، وقد ثبت ذلك في سنة النبي ﷺ ، حين أشار في الحديث إلى إحسان الذبح، بحد الشفرة والسلاح الذي سيتم الذبح به ، وعدم إفزاع الحيوان .

وجاء في ثواب الإحسان ، قول الحق سبحانه جل شأنه :

﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾[يونس: ٢٦].

ومن تفسير ابن كثير .. حول شروط الإحسان كما فى هذه الآية، أن يتوافر فيه شرطان :

الأول : إخلاص النية وحسن التوجه فيه إلى الله .

الثاني : أن يكون مسلكه في الأداء صالحا.

فكلمة الإحسان في الدلالة القرآنية ، لا تتعلق فقط ببذل الصدقات، وإنما تستوعب كل آفاق العمل المتقن الذي تم إحسان أدائه على نحو ما يرضى الله ﷻ ، مثل ما جاء في إخلاص التوجه والنية والقصد وإسلام الوجه لله ﷻ ، في قوله سبحانه وتعالى:

﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ١١٢].

ومثل ما جاءت الإشارة به إلى مكارم الأخلاق .. في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[آل عمران: ١٣٤].

وفى أكثر من إشارة ذات مغزى عميق في القرآن الكريم ، جاء التأكيد على تسارع الخير على أداء العمل المتقن الصالح ، في الحياة الدنيا قبل الآخرة ، وجاءت أكثر من آية في القرآن الكريم توضح ذلك المعنى وتؤكده ، فيما قال الله ﷻ :

﴿ مَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[النحل: ٩٧]

وقوله سبحانه وتعالى :

﴿ قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[الزمر: ١٠].

وقوله جل شأنه :

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥]

وثواب الدار الآخرة قاصر على المؤمنين المصلحين وحدهم ، وليس للمفسدين في الأرض نصيب منه :

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[القصص: ٨٣].

٣ ـ عقوبة الكسل والبطالة مع القدرة على العمل :

يعد هذا القسم امتدادا للقسم السابق، من حيث عموم استدلال القرآن الكريم بالحض على العمل الصالح والتنبيه إلى الإحسان فيه ، وفى مقابل هذا الأمر .. هناك نهى عن البطالة وترك العمل مع القدرة عليه، واستمراء التسول وسؤال الناس، مما سيجعل من صاحبة يوم القيامة عبرة في مظهرة ، فيعرف الناس ذنبه بمجرد النظر إلى وجهه .. إما نكته سوداء في الوجه، أو خموشاً ذا أثر معيب في الوجه كما لو كان صاحبة قد جرح قبل .. وظاهر فيه آثار جرحه، تعييرا له وفضحا له بين الخلائق يوم القيامة، فقد ثبت في الحديث :

عن أنس بن مالك ﷺ أنّ رجلا من الأنصار أتى النبيّ ﷺ يسألهُ فقال: «أما في بيتك شيءٌ؟» قال: بلى، حلسٌ نلبسُ بعضهُ ونبسطُ بعضهُ وقعبٌ نشربُ فيه من الماء، قال: «ائتني بهما» قال: فأتاهُ بهما فأخذهما رسولُ الله ﷺ بيده وقال: «من يشتري هذين؟» قال رجلٌ: أنا آخذهما بدرهم قال: «من يزيدُ على درهم» مرتين أو ثلاثا قال رجلٌ: أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إيّاهُ وأخذ الدّرهمين وأعطاهما الأنصاريّ وقال: «اشتر بأحدهما طعاما فانبذهُ إلى أهلك واشتر بالآخر قدوما فأتني به» فأتاه به فشدّ فيه رسولُ الله ﷺ عودا بيده ثمّ قال له: «اذهب فاحتطب وبع ولا أرينّك خمسة عشر يوما» فذهب الرّجلُ يحتطبُ ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير لك

مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لا تَصْلُحُ إِلاَّ لِثَلاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ»[1].

وفى تحذير آخر ، جاء الحديث :

عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ بِطَرَفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ فَعِنْدَ ذَلِكَ حَرُمَتْ الْمَسْأَلَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لا تَحِلُّ لِغَنِيٍّ وَلا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ إِلاَّ لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ غُرْمٍ مُفْظِعٍ وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُثْرِيَ بِهِ مَالَهُ كَانَ خُمُوشًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَضْفًا يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُقِلَّ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْثِرْ»[2].

٤ ـ عقوبة ظلم العاملين والأجراء وعدم دفع أجرهم العادل:

الظلم في مجالات إدارة النشاط الاقتصادي له أوجه كثيرة ، بدءا من المحاباة في التعيينات والترقيات،وعدم إعطاء العامل أجره المناسب لكفاءته، أو محاولة أكل أجره وعدم دفعه عند استحقاقه ، خاصة في مكافآته المستحقة عند ترك خدمته ، أو المجاملة في التقارير الدورية عن نشاط العاملين وتمييز أحدهم بغير استحقاق له ، وتقرير مكافآت بغير وجه حق لغير المستحقين وحرمان المستحقين .. إلى غير ذلك.

ومما يسترعى النظر، أن الظلم لم يقتصر التحذير في سوء عاقبته في الآخرة فقط ، وإنما هو من المواقف التى يعجل لصاحبها بالعقوبة في الدنيا ، فقد جاء في الحديث ..:

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَحْرَى أَنْ يُعَجِّلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْعُقُوبَةَ لِصَاحِبِهِ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ»[3].

وعقوبة أكل حق الأجراء والعاملين في الأجر وغيره ، جاء بها التحذير النبوي الكريم ، حيث ثبت:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ثَلاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»[4].

---

١) حديث مرفوع متصل لأبى داود فى كتاب الزكاة ، ما تجوز فيه المسألة

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى كتاب الزكاة عن رسول الله – باب ما جاء فيمن لا تحل له الصدقة

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب أو مسند البصريين – باب حديث أبى بكرة نفيع بن الحارث بن كلده

٤) رواه البخاري فى صحيحة – كتاب البيوع – اثم من باع حرا

وكل إخلال بالحق والعدل وتجاوزه إلى الوقوع في الجور والظلم ، ينتظر صاحبه سوء العقوبة يوم القيامة ، فقد جاء في الحديث :

عنْ جابرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما أنَّ رسُول اللّه ﷺ قال: «اتَّقُوا الظُّلْم فإنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاتَّقُوا الشُّحَّ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ منْ كان قبْلَكُمْ حملَهُمْ على أنْ سفكُوا دماءهُمْ وَاسْتَحلُّوا محارِمَهُمْ»[1].

وجاء في التحذير من مسئولية الولاية والحكم ، قول الله ﷻ لسيدنا داود:

﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[ص: ٢٦].

وسبحان الله .. سيدنا داود بمنزلته بين الأنبياء ، يحذره الله ﷻ ، فما مصير من سواه ..؟!

وجاء الترهيب من عقوبة الظلم ومصير الشؤم للظالمين في أكثر من نص قرآني ، حيث قال الله ﷻ :

﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾
[آل عمران: ١٩٢]

وقال سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾
[النساء: ١٦٨]

وقال جل شأنه :

﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الأنعام: ٤٥]

وفي الحديث:

عن أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: «ما من أمير عشرة إلاّ يؤتى به يوم القيامة مغلولا لا يفكّه إلاّ العدل أو يوبقه الجور»[2].

---

١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب – باب تحريم الظلم

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد في مسنده – كتاب مسند المكثرين – باب باقي المسند السابق

وإشفاق النبي ﷺ على أبى ذر من عقوبة خزي يوم القيامة لمن فرط في مسئولية الأداء الوظيفي، جعلته يأبى أن يوليه ، حيث ثبت :

عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ يا رَسُول اللَّه ألا تستَعْمِلُني قَالَ فَضَرَبَ بِيدِهِ عَلَى مَنْكِبِي ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمانَةٌ وإِنَّها يوْم الْقِيامةِ خِزْيٌ وَنَدامةٌ إلاَّ مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»[1].

ومما يستلفت الانتباه أن علو منزلة أبى ذر وسبقه في الإسلام ، لم تدع الرسول ﷺ يحابيه أو يجامله بأن يوليه أمرا ليس له بأهل ، ولعل هذا يعد رداً على من استبقوا أهل الثقة غير الأكفاء وأعطوهم الصدارة في المسئوليات والمناصب العامة ، على حساب أهل الخبرة الأكفاء، وخاصة في المنعطفات الحادة من التحول الاجتماعي بعد وقوع ثورة أو غيرها، وانعكس أثر ذلك في كثير من الأحيان على الاقتصاد القومي بالتخلف وتبديد الموارد وقصور في الأداء .

٥ ـ عقوبة الرشوة والهدية بحكم المنصب :

الرشوة عادة تبذل في سبيل الحصول على مالا حق فيه ، وفى مقابلها يحرم أصحاب الحقوق ، ويدخل في الرشوة ذلك التصرف الذي يتخفى وراء الهدايا الثمينة التي قد يحصل عليها المسؤول بحكم منصبه ، وفى التحذير من عقوبة ذلك جاء في الحديث:

عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّه ﷺ الرَّاشِي والْمُرْتَشِيَ وَالرَّائِش يَعْنِي الَّذِي يمْشِي بيْنَهُما[2].

وحين برر أحد جامعي الزكاة ، هديته بحكم منصبه ، رد عليه الرسول ﷺ ، بما جاء في الحديث :

عنْ أَبِي حُمَيْد السَّاعديِّ ﷺ قال: استعمل النَّبيُّ ﷺ رجلاً منَ الأزْد يُقالُ لهُ ابْنُ الأُتَبِيَّة على الصَّدقة فلمَّا قَدم قال: هذا لكُمْ وهذا أُهدي لي قال: «فهلاَّ جلس في بيْت أبيه أوْ بيْت أُمّه فينْظُر يُهدى لهُ أمْ لا والَّذي نفْسي بيده لا يأْخُذُ أحدٌ منهُ شيْئا إلاَّ جاء به يوْم الْقيامة يحْملُهُ على رقبته إنْ كان بعيرًا لهُ رُغاءٌ أوْ بقرة لها خوارٌ أوْ شاة تيْعرُ ثُمَّ رفع بيده حتَّى رأيْنا عُفْرة إبْطيْه اللَّهُمَّ هلْ بلَّغْتُ اللَّهُمَّ هل بلَّغْتُ ثلاثًا»[3].

---

١) رواه مسلم فى صحيحه،كتاب الإمارة .باب كراهة الامارة بغير ضرورة

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب باقى مسند الأنصار – باب من حديث ثوبان

٣) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها – باب من لم يقبل الهدية لعلة

٦ ـ عقوبة الغلول وخيانة الأمانة :

الغلول في معناه الخاص، هو ما اتصل بإخفاء شئ من الغنائم وعدم الوفاء به، ويشمل في معناه العام، أي محاولة للاستيلاء على المال العام بغير حق .. سواء في مؤسسة عامة أو خاصة، حيث ثبت في الحديث الشريف:

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَعْظَمُ الْغُلُولِ عِنْدَ اللَّهِ ذِرَاعٌ مِنْ الأَرْضِ تَجِدُونَ الرَّجُلَيْنِ جَارَيْنِ فِي الأَرْضِ أَوْ فِي الدَّارِ فَيَقْتَطِعُ أَحَدُهُمَا مِنْ حَظِّ صَاحِبِهِ ذِرَاعًا فَإِذَا اقْتَطَعَهُ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[1].

وفي النص القرآني المبارك .. جاء التحذير من تلك العقوبة التي لا يعفى عنها، حتى للأنبياء .. كما جاء في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾[آل عمران: ١٦١].

ولعل سياق التحذير في هذه الآية ، جاء لما نعهده في القرآن في شأن كثير من أوجه الترهيب ، إذ إن التحذير هنا خوطب بها الأنبياء ، وكأن النص الكريم يوحي بأن الغلول لا انفلات من عقوبته مهما بلغت منزلة الواقع فيه حتى وإن كان من الأنبياء .

وعن أثر الغلول جاء في قول للنبي ﷺ :

عَنْ عَدِيِّ ابْنِ عَمِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا فَهُوَ غُلٌّ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..» [2].

وقد حذر النبي ﷺ من مصير خيانة الأمانة المتمثل في الغلول، بالترهيب من مشاهد عذاب، تجعل صاحبها مفضوحا بذنبه بين الخلق يوم القيامة .. حيث ثبت:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ الْغُلُولَ فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ قَالَ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب مسند الشاميين – باب حديث أبي مالك الأشجعى عن النبى

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب مسند الشاميين – باب حديث عدى بن عميره الكندى

فَأَقُولُ لا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ أَوْ على رقبته رِقَاعٌ تَخْفِقُ فَيَقُولُ يَا رسُولَ اللَّه أَغِثْنِي فَأَقُولُ لا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي حيَّان فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ»[1].

أما الترغيب في ثواب التنزه عن الغلول ، فقد جاء به الحديث:

عَنْ ثَوْبَان قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : «منْ مات وهُوَ بَرِيءٌ منْ ثَلاثٍ الْكِبْرِ وَالْغُلُولِ وَالدَّيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»[2].

٧ ـ عقوبة الكذب وعدم الصدق فى المعاملات :

كثيراً ما يخلو للبعض ادعاء مواصفات كاذبة في السلعة من أجل تسويقها على نحو المبالغات التى تحتويها الإعلانات في وسائل الإعلام .

وفى العمل أحيانا ما يدعى مسئول أنه أنجز شيئا على غير الحقيقة ، أو يعطى تقريراً كاذباً عن أداء عمل ما بينما لم يتم على المستوى المطلوب.

وفى التحذير من عقوبة الكذب في العقيدة خاصة وفي الحياة عامة .. جاء قول الله ﷻ :

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴾[العنكبوت: ٦٨].

والكذب مظهر من مظاهر النفاق ، كما جاء في الحديث الشريف

عنْ عَبْد اللَّه بْنِ عمْرٍو – رضي الله عنهما – أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «أَرْبَعٌ منْ كُنَّ فيه كانَ مُنَافِقًا خَالصًا ومنْ كَانَتْ فيه خَصْلَةٌ منْهُنَّ كانتْ فيه خصْلَةٌ منْ النِّفَاق حتَّى يدعها إذَا اؤْتُمن خَانَ وَإذَا حدَّث كذَبَ وإذَا عاهدَ غدر وإذا خاصم فجر»[3].

ومن بين الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ﷻ يوم القيامة ، الحالف بالكذب من أجل ترويج السلعة وتسويقها ، سواء بادعاء البائع بالباطل أن ثمنها وقع عليه بكذا ، أو الاحتيال من أجل اقتطاع مال رجل مسلم .. وفى ذلك جاء في الحديث:

عنَ أبي هُرَيرة ﷺ عن النَّبيَّ ﷺ : «قال ثَلاثَةٌ لا يُكلِّمُهُمْ اللَّهُ يوْم الْقيامة ولا ينْظُرُ إليْهمْ رجُلٌ حلف على سلْعة لقدْ أعْطى بها أكثر مما أعطى وهُو كاذبٌ ورجُلٌ حلف على يمين كاذبة

---

١) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب الجهاد والسير – باب الغلول وقول الله ومن يغلل يأت بما غل
٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب السير عن رسول الله – باب ما جاء فى الغلول
٣) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب الإيمان – باب علامة المنافق.

بعْد الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِها مال رجُلٍ مُسْلِمٍ ورجُلٌ منع فضْل ماءٍ فيَقُولُ اللّهُ الْيَوْم أمْنَعُك فَضْلِي كَما منَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يداك»[1].

وتوعد الله ﷻ من اقتطع مال أخيه بغير حق ، بعذاب شديد يوم القيامة ، على نحو ما فسره النبي ﷺ ، حيث قال:

«مَنْ حَلَفَ عَلى يَمينٍ كَاذِبًا لِيقْتَطِع مالَ رجُلٍ أوْ قَالَ أَخِيهِ لَقِيَ اللّهَ وهُو عليْه غضْبانْ..»[2].

---

١) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب المساقاة – باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه

٢) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب الشهادات – باب قول الله تعالى «إن الذين يشترون بأموالهم

الباب الرابع

الاستهـــــــلاك

الفصل الأول : أثر العقيدة في الاستهلاك

الفصل الثانى : تقسم الحاجات بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي

الفصل الثالث : اثر الاقتصاد الوضعي في الإسراف الاستهلاكي

الفصل الرابع : أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك

المبحث الأول : أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك الخاص

المبحث الثاني : أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك العام

المبحث الثالث: خلاصة آثار الإيمان بالآخرة في الاستهلاك

الفصل الأول

أثر العقيدة في الاستهلاك

الإيمان بالله ﷻ واليقين بأن كل ما أمر به سبحانه وتعالى هو لخير الإنسان في الدنيا والآخرة ، والتصديق بتوجيهات الرسول ﷺ ، يشكل رسوخا في نفس الشخصية المسلمة ، وبقدر ما يكون الإيمان قويا والعقيدة مستقرة في النفس ، يكون الالتزام الأمين بأوامر الله وهديه .

وحق التشريع في الإسلام قائم لله وحده لا شريك له في الأمور كلها، فهو وحده جل شأنه صاحب الحق في تقرير الحلال والحرام، فقد ثبت في حديث رواه عدى بن حاتم الطائى ـ الذي كان متنصراً في الجاهلية ـ ثم أسلم .. أنه سمع الرسول ﷺ يقرأ قول الله تعالى :

﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾

[التوبة: ٣١]

فقال عدى: يا رسول الله ما عبدناهم .. فقال رسول الله ﷺ : «أليسوا يحلون لكم الحرام فتحلونه ؟ ويحرمون عليكم الحلال فتحرمونه؟»

فقال عدى: بلى

فقال رسول الله ﷺ : فتلك عبادتهم[١].

وطيب الطعام لا يستقيم من وجهة النظر الإسلامية، إلا إذا تحققت مشروعيته حيث جاء في الحديث

عنْ أبي هُريْرة ﷺ قال: قال رسُولُ اللّه ﷺ : «أيُّها النّاسُ إنّ اللّه طيّبٌ لا يقْبلُ إلاّ طيّبا وإنّ اللّه أمر الْمؤْمنين بما أمر به المرسلين فقال يا أيُّها الرُّسُلُ كُلُوا منْ الطّيّبات واعملُوا صالحًا إنّي بما تعْملُون عليمٌ وقال يا أيُّها الّذين آمنُوا كُلُوا منْ طيّبات ما رزقْناكُمْ ثُمّ ذكر الرّجُل يُطيّلُ السّفر أشْعث أغبر يمدُّ يديْه إلى السّماء يا ربّ يا ربّ ومطْعمُهُ حرامٌ ومشْربُهُ حرامٌ وملْبسُهُ حرامٌ وغُذي بالحرام فأنّى يُسْتجابُ لذلك»[٢].

والتوجيهات الإسلامية في شأن ضوابط الاستهلاك يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – الدر المنثور – مرجع سابق ص٥٠٧.

٢) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها.

الحد من الاستهلاك الترفي :

المترف «مترهل ضعيف الإرادة ناعم قليل الرجولة، لم يعتد الجهد فسقطت همته، وفترت أريحيته؛ والجهد في الجهاد يعطل عليه متاعه الشهواني الرخيص، ويحرمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت، وهولا يعرف قيمة في الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة ولا غرابة في هذا فالمترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة، حريصون على شهواتهم ولذائذهم، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم.

فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسى الذكر، ويؤدى إلى الجدب والضحالة»[1].

والتوجيهات الإسلامية في شأن محاذير الاستهلاك الترفي، لا تلزم الفرد فحسب، وإنما تشكل توجها عاما في السياسة الاقتصادية للأمة، بحيث تحد ما أمكن الاستيراد الترفي والكمالي، والذى يهدد ميزان مدفوعاتها ويشكل تأثيراً هداماً في نفوس أفرادها.

وقد أحبط الإسلام محاولات التأثير الترفي على المجتمع ، بتوجيهات عدة، من أهمها:

- التحذير من المبالغة في الترف ، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء: ١٦].

والمترفون في القصص القرآني هم أسبق الناس إلى الكفر، ذلك لما جبلوا عليه من الرخاوة والرغبة في الحصول على متع الحياة دون ما نصب ولا تعب، ولو على حساب ظلم الآخرين وسلب حقوقهم، ومن هنا كانت مقاومتهم لكل دعوة إصلاحية أتى بها الأنبياء والرسل، لأنها تشكل تهديداً لمصالحهم المبنية على الفساد والاستغلال، وتكسر فيهم شهوة الكبر التى يستعلون بها على المجتمع.

ومن أمارات الانهيار الاجتماعي والاقتصادي، تفشى روح الترف في المجتمع، وتحول أولوياته الإنتاجية من توفية الضرورات الأساسية للحياة، إلى ترضية نزوات الاحتياجات الترفيه.

---

١) يراجع تفصيلا فى كتاب الأستاذ / سيد قطب – العدالة الاجتماعية في الإسلام – دار الشروق القاهرة وبيروت – الطبعة الشرعية السابعة – مارس سنة ١٩٥٤.

وقد وصف الحق سبحانه وتعالى موقف المترفين من العناد والكفر في مواجهة الأنبياء والرسل ، حيث قال:

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [سبأ: ٣٤]

وقال جل شأنه :

﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾[الزخرف: ٢٣]

الدعوة إلى عدم التبذير :

قال الله ﷻ

﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٧]

ومؤاخاة الشيطان نذير عذاب شديد، والمبذر مفرط في نعمة ربه حتى لكأنه قلب نعمة الله كفراً.

وحذر الله ﷻ من الاسترسال في المباهاة وحب التفاخر فقال:

﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾[لقمان: ١٨].

جاء في الحديث :

أنّ رسول الله ﷺ قال: «كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا غير مخيلة ولا سرف وقال يزيد مرة في غير إسراف ولا مخيلة»[1].

وفي هذا توجيه نبوي مبارك بالتوسط والاعتدال في الاستهلاك، وفي حدود ما يليق بمستوى معيشة كل فرد.

ثم دعا الإسلام إلى تسخير مقدرات الحياة ابتغاء لمرضاة الله والتمكين لدينه. فقال تعالى:

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد في مسنده – كتاب مسند المكثرين من الصحابة – باب مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[القصص: ٧٧].

وكي لا تبدد الأمة طاقتها الإنتاجية وفائض أموالها في أغراض ترفيه، قال الرسول ﷺ:

«لا تَلْبَسُوا الْحرير وَلا الدِّيباج ولا تشْربُوا في آنِيَة الذَّهَبِ وَالْفضَة وَلا تَأْكُلُوا فِي صِحافِهَا فَإِنَّها لَهُمْ فِي الدُّنْيا ولَنَا في الآخرة»[١].

وبرغم من قدسية المساجد وعظم شأنها في الإسلام ، إلا أن النبى ﷺ نهى عن زخرفتها، فقد جاء في الحديث

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما – قال: قال رسُولُ اللَّه ﷺ : «ما أُمِرْتُ بِتَشْيِيد الْمَساجِدِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ – مفسراً – لَتُزخْرِفُنَّها كمَا زَخْرَفَتْ الْيَهُودُ والنَّصَارَى»[٢].

وقد استأصل رسول الله ﷺ عادة السرف من نفوس الصحابة حتى في قدر الماء المستخدم في الوضوء فقد جاء في الحديث:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمْرٍو – رضي الله عنهما – أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ مرَّ بِسعْدٍ وهُوَ يَتوضَّأُ فَقَالَ: «مَا هذَا السَّرَفُ» فَقال: أفي الْوُضُوء إسْرافٌ قَالَ: «نعمْ وَإنْ كُنْت عَلَى نهرٍ جار»[٣].

وكان يحض إلى ضبط عادة الاستهلاك في النفس ، وعدم الاسترسال وراء شهواتها ، فقال ﷺ :

«إنَّ منْ السَّرف أنْ تأْكُل كُلَ ما اشتهيت»[٤].

النهى عن التطلعات الطبقية :

ونهى الله ﷻ عن التطلع النهم إلى ما في يد الغير، فقال جل شأنه

---

١) صحيح البخارى – كتاب الأطعمة – باب الأكل فى إناء مفضض
الديباج : نوع من الحرير.

٢) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه – كتاب الصلاة – باب فى بناء المساجد

٣) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الطهارة وسننها – باب ما جاء فى القصد فى الوضوء وكراهة التعدى فيه

٤) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الأطعمة – باب من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت.

﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾[النساء: ٣٢].

المعنى الأصلي لهذه الآية متعلق بقسمة المواريث بين الرجال والنساء، إلا أن بعض الصحابة تأول معناها العام ، فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: «لايتمن الرجل فيقول: ليت لي مال فلان وأهله، فنهى الله سبحانه عن ذلك، ولكن ليسأل الله من فضله».

وأخرج ابن جرير عن الحسن قال: «لاتتمن مال فلان ولا مال فلان، وما يدريك لعل هلاكه في ذلك المال»[1].

ونهى النبي ﷺ من التقليد الأعمى، دون ما روية من فكر فقال في حديث:

عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : «لا تكُونُوا إِمَّعَةً تَقُولُونَ إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا ولَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا وَإِنْ أَسَاءُوا فَلا تَظْلِمُوا»[2].

ومعنى إمعة: أن يقلد الناس في القول أو الفعل .

وأخيراً فإن التوجه العام في الأمة الإسلامية القائم على الدعوة والجهاد في سبيل تبليغها للإنسانية جمعاء، وحماية الأقليات الإسلامية من تهديد أمنها وعقيدتها من جانب بعض من الدول، كل ذلك يجعل الأمة في حالة من الاستنفار الدائم، الذي لا يجد معه المسلم الصادق مجالاً للترف والتلهي، وتكون مشاعره مشدودة إلى شرف الجهاد العظيم الذي يتسامى بشعور صاحبه فوق كل ملذات الحياة، وخاصة الكمالي منها.

دور المشروعية الإسلامية في الحد من المبالغة في الاستهلاك:

والمشروعية الإسلامية بتوجيهاتها، تحول دون سقوط الأمة في دائرة الاستهلاك المنفلت،لأنها تحسم الموقف بتقرير حرمة الإنتاج غير المشروع، والذى عادة ما يكون مدخلاً للإسراف والتبذير وتبديد الطاقة الإنسانية للأمة، وبذلك فإن «ضوابط الاستهلاك والإنتاج الإسلامية محققه للرشد الاقتصادي، وتجعل العمل بمقوماته التزاماً روحياً هذا المبدأ تفريع آخر هو الرجل الاقتصادي.

---

١) الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى – الدر المنثور – مرجع سابق – صفحة ٥٠٧.

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب البر والصلة عن رسول الله – باب ما جاء فى الإحسان والعفو

ويعرف الرجل الاقتصادي بأنه الذي يسلك سلوكاً اقتصادياً رشيداً، والرشد الاقتصادي الذي يلصق به يعني أن هذا الرجل يحصل على أقصى منفعة من دخله إذا كان مستهلكاً، وأكبر ربح إذا كان منتجاً، وإذا كان سلوكه غير ذلك فإن علم الاقتصاد يعتبره غير رشيد اقتصادياً.

وعندما يتقرر في الاقتصاد الإسلامي أن الرشد الاقتصادي يرتبط بالمشروعية حلالها أوحرامها ، فإن النتيجة التي تترتب هي أن تحليل نظرية المستهلك ونظرية المنتج سوف يثار فيه الاضطراب والتحليل البياني والرياضي».

وضرب الدكتور رفعت العوضي مثلاً باستثمار مشروع يحقق ١٠٪، مقارناً باستثمار في إقامة بار للخمور، يحقق ٥٠٪ .. وعلق بقوله «تقول كتب الاقتصاد لهذا المستثمر أن الرشد الاقتصادي له هو أن يستثمر ماله في فرع النشاط الذي يحقق له معدل ربح مادي أكبر، واقامة البار يفيد على المستوى الفرد ولكن يدمر الجماعة وهذا هو الفرق بين الاقتصاد الفردي، والاقتصاد الإسلامي»[1].

وهكذا ينقذ الإسلام الأمة من السطحية الحضارية والمظهرية الاستهلاكية كي تركز اهتمامها في عمق التحول الحضاري المطلوب من علم .. وفكر .. وتكنولوجيا ملائمة .. ومثابرة على جهاد لا تهدأ شوكته إلا بعد إبلاغ كلمة الله وهديه إلى الإنسانية جمعاء.

---

١) الدكتور رفعت العوضي – من التراث الاقتصادي للمسلمين – رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة – ص٢٨

الفصل الثانى

تقسيم الحاجات بين الاقتصاد الإسلامى والوضعي

قبل التعرض إلى مستويات التقسيم الاقتصادي للحاجات من وجهة النظر الإسلامية، نناقش فيما يلي مدى صحة لجوء بعض الاقتصاديين إلى التقسيم الأصولي للحاجات، وتطبيقه في المجال الاقتصادي ، فقد لجأ كثير من الباحثين إلى كتب أصول الفقه في ترتيبها لأوليات الحاجات ..

وكتب الأصول في تقسيمها لمستويات الحاجات ما بين ضرورية، وحاجيه، وتحسينية، كان لها هدف تشريعي محض ، بحيث تحدد مستويات الضرورة التى يباح عندها الحكم شرعا بإعذار من اضطرته الضرورات إلى الخوض في المحظورات.

فالخمر على سبيل المثال، لا يجوز اللجوء إليها إلا في حالة هلاك محقق نتيجة عدم وجود مياه للشرب، وهنا الحاجة في إطار الضرورات، لمواجهة ظرف استثنائي، ولكن من وجهة النظر الاقتصادية لا تدخل الخمر في الضرورات.

فالضرورات الاقتصادية مقصود بها ، ما عليه قوام العيش والحياة في الظروف العادية، ولا تقاس عند مستويات الضرورة الاستثنائية ، أما الضرورة التى يقاس عليها في أصول الفقه ، فهي التى تفضى إلى هلاك محقق ما لم يؤخذ برخصتها.

هذا هو أساس التصنيف الذي توجه إليه علماء أصول الفقه إحكاما لقواعد التفرقة بين مستويات الحاجات ، وقد أوضحها أحد علماء الأصول بقوله:

«فأما الأمر الضروري : فهو ما تقوم عليه حياة الناس ولابد منه لاستقامة مصالحهم، وإذا فقد اختل نظام حياتهم ، ولم تستقم مصالحهم، وعمت فيهم الفوضى، والمفاسد.

والأمور الضرورية للناس بهذا المعنى ترجع إلى حفظ خمسة أشياء: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، فحفظ كل واحد منها ضروري للناس.

وأما الأمر الحاجي : فهو ما تحتاج إليه الناس لليسر والسعة ، واحتمال مشاق التكليف ، وأعباء الحياة ، وإذا فقد لا يختل نظام حياتهم ولا تعم فيهم الفوضى كما إذا فقد الضروري ، ولكن ينالهم الحرج والضيق ، والأمور الحاجية للناس بهذا المعنى ترجع إلى رفع الحرج عنهم ، والتخفيف عليهم ليحتملوا مشاق التكليف. وتيسر لهم طرق التعامل والتبادل وسبل العيش.

وأما التحسيني: فهو ما تقتضيه المروءة والآداب وسير الأمور على أقوم منهاج، وإذا فقد لا يختل نظام حياة الناس كما إذا فقد الأمر الضروري، ولا ينالهم حرج، كما إذا فقد الأمر الحاجي، ولكن تكون حياتهم مستنكرة في تقدير العقول الراجحة والفطر السليمة، والأمور التحسينية للناس بهذا المعنى ترجع إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات وكل ما يقصد به سير الناس في حياتهم على أحسن منهاج»[1].

ولا شك أن علماء الأصول لهم في ذلك فضل تنبيه الاقتصاديين الإسلاميين إلى هذا التفاوت ، إلا أنه لا يجوز الاعتماد على هذا التصنيف بشكل كامل في تحديد مستويات الحاجات الاقتصادية ، نظراً لاختلاف الهدف بين الفكر الاقتصادي الذي يرصد الحاجات بصفة عامة وفق مستوياتها ، ولا يستهدف غرض تحديد المستوى الذي يستوجب حكما شرعيا محددا كما يفعل رجل أصول الفقه.

فالأصولي يبحث عن مدار الحكم ومناطه كي يحدد مستوى التصرف الإنساني من حيث الحلال والحرام والمستحب والمكروه ثم المباح، أما الاقتصادي فإنه يبحث في تحليل الظاهرة الاقتصادية والتعرف على أبعادها فحسب.

واختيار النهج الأصولي في ترتيب الحاجات، صرف نظر الكثير من الباحثين عن محاولة استخلاص الحاجات بمستوياتها المختلفة كما جاء ذكرها في الكتاب والسنة، وعلى سبيل المثال .. الزينة تعد من الوجهة الاقتصادية حاجة لها وزنها النفسي لدى الإنسان بدليل قول الله ﷻ

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾[آل عمران: ١٤]،

بينما في نظر الأصولي الزينة أمر تحسيني يأتي في الترتيب الأخير من الحاجات.

ومن جانب آخر، يعتبر مستوى الحاجة من الوجهة الاقتصادية أمر نسبي، فشراء سيارة مثلاً بالنسبة إلى موظف بسيط تعد إسرافاً، أما شراؤها من جانب رجل أعمال ميسور الحال فهي ضرورية له .. هذا في نظر الاقتصادي، أما من حيث مستوى الضرورة

---

١) الشيخ عبد الوهاب خلاف – علم أصول الفقه– القلم الكويت . دار القلم دبي، دار القلم القاهرة – أبريل سنة ١٩٨٨– صفحة ٢٠٥.

الشرعية لدى الأصوليين، فالسيارة في مثل هذه الحالة تصنف في قسم الحاجيات أو التحسينات.

فالاقتصادي ينظر إلى الأهمية النسبية في تقرير الحاجات التى تتناسب مع مستوى كل إنسان قبل أن يقرر ما إذا كان التصرف الاقتصادي يقع في دائرة الرشد أم يعد من قبيل التبذير، أما الأصولي فينظر إلى مستوى ضرورة الإبقاء على حياة الشخص المستهلك.

ومع تطور الحياة ، يلاحظ مراعاة مستوى الاستهلاك في حالة من التغير المستمر حيث «أن رغبات الإنسان لا تقف عند حد الحاجات الأساسية ، فالإنسان لم يعد يأكل ويشرب لمجرد الحياة ، ولكن يدخل التعديل والتحسين والتهذيب على شكل غذائه ومحتوياته، فيتحول مقصود الغذاء بالتدريج إلى لون من المتعة ، ولعل من الطريف أن نذكر هنا ما يردده البعض أحيانا من أن الإنسان لم يعد يأكل ليعيش ، ولكن أصبح يعيش ليأكل.

كذلك الحال بالنسبة للملبس والمسكن ، فلم يعد الإنسان ينظر إلى الملبس على أنه وسيلة لستر عورته أو حماية جسمه من تقلبات الجو، ولكنه أصبح ينظر ليه على إنه لون من الأناقة.

ولم يعد الإنسان يكتفي بكوخ يؤويه ولكنه يتطلع الآن إلى مسكن فاخر التأثيث مزود بكل وسائل الراحة والمتعة والتسلية .

وهكذا تتغير حاجات الإنسان باستمرار من وقت إلى أخر، ذلك أن طموحات البشر وتطلعاتهم لا تقف عند حد . فما كان يرضى به آباؤنا وأجدادنا في الماضي لم نعد نرضى به اليوم ، وما نرضى به اليوم لن يرضى به أبناؤنا في المستقبل، وفضلا عن ذلك فإن قدرات الإنسان هي الأخرى تتطور وتنمو لكي تستطيع أن تشبع تلك الحاجات المتزايدة ، ولكي تستطيع أن تغذي هذه الطموحات وتشبع هذه التطلعات»[1].

وهذا التغير يجعل تقسم الحاجات في حالة من التطور، الذي لا يمكن معه القول بثبات تصنيف الحاجات، إلا في مدى زمني محدود.

والخلاصة أن النهج الأصولي في ترتيب الحاجات لتحديد مستوى الحكم الشرعي الملائم لمستوى ضرورة كل قسم منها ، يختلف في هدفه عن النهج الاقتصادي التحليلي الذي يستهدف التعامل مع الحاجات من حيث مستوى إلحاحها النفسي ودراسة مدى تناسب الظروف الاقتصادية مع إشباعها .

---

١) يراجع تفصيلا .. سير/ روي كالن – المرجع السابق

تقرير مستوى الحاجات من الوجهة الاقتصادية:

الاقتصاد الوضعي نظر إلى الحاجات على مستوى واحد من القياس، حين قرر بأن الحاجات غير متناهية، ولم يفرق بين مستوى الحاجات، فالحاجات الضرورية والتكميلية تعد متناهية عند مستوى معين من الإشباع، أما الرغبة في المزيد والتطلع اللامحدود للإنسان، فهذا يعد من قبيل الرغبات غير الواقعية، برغم ما قد يؤدى إليه ذلك التطلع من إيقاد جذوة الطموح لدى الإنسان.

وفى الرؤية الإسلامية، صنف البعض العوامل التى تؤثر في الحاجات على النحو التالي:

«١ ـ عوامل ذاتية: ترجع إلى طبيعة الإنسان الحيوية كالحاجة إلى الطعام والشراب والمسكن والمواصلات والعلاج، وهى حاجات موضوعية لا تتباين نوعية الإشباع فيها، ومنها ما هو دوري متجدد ومنها ما هو لا يتجدد.

٢ ـ عوامل خارجية: ترتبط بالمجتمع واهتماماته وتختلف باختلاف المستوى الاجتماعي والثقافي وتتأثر بجواذب إعلامية ودولية. وهو لذلك شخصية تتباين وتتنوع»[1].

وترتيباً على تلك العوامل يمكن تقسيم مستويات الحاجات الاقتصادية إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول: حاجات ضرورية لا غنى للإنسان عنها وتتوقف حياته على الحصول عليها، والكل مشترك في الحرص على توفيتها بصرف النظر عن مستواه الاجتماعي، وتشمل الحاجات الأساسية من مطعم ومأكل ومشرب وملبس، ويلاحظ أن إشباع كل طبقة يتفاوت نسبياً حسب مستواها الاجتماعي.

المستوى الثاني: ويتمثل في الحاجات التكميلية، وإذا استغنى عنا الإنسان فإنه لا يتعرض إلى خطر، مثل الرغبة في الزينة والمظهر الاجتماعي اللائق، ولكنها تحتل عنده أهمية خاصة، إلا أنها أقل من المستوى الضروري الذي تتوقف عليه حياة الإنسان، كما هو في المستوى الأول.

المستوى الثالث: وهى حاجات ترفيه، يتجه إليها الإنسان، رغبة في حب الظهور، أو الاستعلاء بالتباهي والتفاخر على الآخرين. وهذه الحاجات لا وزن لها في حفظ حياة الإنسان، ويمكن الاستغناء عنها.

والحرص على تلك الحاجات الترفيه لمجرد الرغبة في التعالى والتكبر يعد إثما ينبغى لصاحبه أن يتوب عنه.

---

١) الأستاذ يوسف كمال محمد محمد – فقه الاقتصاد الإسلامي – دار القلم – عام ١٩٨٨ – ص٣٥.

المستوى الرابع: تطلعات طموحه لا نهاية لها ، لآمال مادية غير واقعية ، ولا تتناسب مع الظروف الاقتصادية والمستوى الاجتماعي لأصحابها ، مثل تطلع إنسان في أدنى السلم الاجتماعي إلى تملك برج متعدد الأدوار ، وسيارات من آخر الموديلات .. إلخ .

وهذه التطلعات أشبه بأحلام اليقظة ، ولا يكاد يفلت منها أى مستوى اجتماعي ، وكما قال النبى ﷺ :

«لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيانِ مِنْ مَالٍ لابْتغى ثالثا ولا يمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَم إلاَّ التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَاب»[1].

والاقتصاد الوضعي تعامل مع الحاجات، بمنطق المستوى الرابع منها، أى الطموح غير المتناهي للإنسان إلى المزيد، حتى وإن كان عنده ما يكفيه بما يناسب وضعه الاجتماعي.

وترى المدرسة التاريخية في الاقتصاد الوضعي «الدوافع التى تحرك الإنسان متنوعة للغاية ومنها على سبيل المثال ، لا الحصر : التباهى بالرغبة في المجد ، اللذة التى يوفرها العمل ذاته ، الإحساس بالواجب ، الشفقة ، الجود والإحسان ، حب الأهل وذوى القربى، أو العرف وحسب .

وفى هذه المعاني يقول كنايس أن الزعم بأن الإنسان تحركه بالفعل دوافع ذاتية بحتة معناه أن ننكر وجود أى دافع أفضل أو أن ننظر إلى الإنسان على انه كائن يملك عدداً من مراكز النشاط النفسي التى يعمل كل منها بصورة مستقلة عن غيره»[2].

ومن أثر ذلك لا بد أن تنشأ أزمة ، لأن الاقتصاد الوضعي قبل بالتطلعات اللامتناهيه وضع فرضاً مستحيلاً، في مواجهة واقع اقتصادي محكوم بكفاءة تشغيل واستثمار أفراده ، مما يجعل الأزمة في مفارقة لا تنتهى، مهما بلغ الواقع الاقتصادي من الكفاية وحسن الأداء .

وقد عبر أحد الاقتصاديين الإسلاميين عن خطأ الفكر الوضعي بقوله: «إن المقولة الاقتصادية عن لا نهائية الحاجات، هى مقولة موضوعة تحت التحفظ في الاقتصاد الإسلامي، ويترتب على ذلك أن وضع لانهائية الحاجات موضع شك يضع تحت التحفظ أحد ركنى قضية الندرة أو المشكلة الاقتصادية . وهكذا تكون مشكلة الندرة الاقتصادية قد وضعت موضع الشك»[3].

---

١) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب الرقاق – باب ما يتقى من فتنة المال.

٢) الدكتور راشد البراوى – المرجع السابق – ص ١٢٩

٣) الدكتور رفعت العوضى – المرجع السابق – ص ٣٩.

الفصل الثالث

أثر الفكر الوضعي في الإسراف الاستهلاكي

سيطرة الفلسفة التسويقية الغربية في تحقيق الربح بتعظيم الاستهلاك، أدت بالوحدات الإنتاجية إلى تنويع إنتاجها ، وإضافة ميزات غير ضرورة تدعى بها مزيد من الاستفادة من السلعة المنتجة .

كما تعمد كثير من هذه الوحدات إلى إثارة غريزة التطلع الاجتماعي، وإثارة الرغبة في الاستعلاء والتمايز بادعاء مزايا وهمية ، لمجرد التحريض على الشراء وتحقيق أعلى الأرباح، ويلاحظ ذلك جليا في تقاليع الموضة لأزياء النساء .. وبعض ماركات السيارات التي تغير أسماء موديلات سياراتها، حتى يظل العميل فخورا باستحواذه على أحدث موديل، وقد علق على هذا التوجه، أحد مفكرى الغرب بقوله :

«إن مبالغ ضخمة تنفق في الدعاية، ونتيجة لذلك أصبحت كميات كبيرة من المنتجات الغذائية والطبية التي لا فائدة منها على الأقل، وغالبا ما تكون ضارة، أصبحت هذه المنتجات ضرورية لبني الإنسان المتحضرين، وعلى هذا المنوال ، فان شراهة الأفراد الذين وهبوا ذكاء كافيا يمكنهم من خلق تهافت الجمهور على طلب السلع التي لديهم، تلعب دورا رئيسيا في الدنيا العصرية»[1].

ومع تقدم وسائل الإعلام صار العالم كما لو كان يقيم في غرفة واحدة، يرى البعض البعض الآخر ... يعرف عنه ...يقلده .. يأخذ منه ويتأثر به ، ونتيجة لذلك ، انتقلت العادات الاستهلاكية الترفيه لمجرد رغبة الشعوب النامية في التقليد المظهري للحضارة الغربية .. وتلك طبيعة بشرية .. حيث تسعى الطبقات المتوسطة عادة إلى تقليد الطبقات الغنية .. وداخل الطبقات الغنية تسعي كل طبقة منها إلى الظهور بمظهر الطبقة التى هى أعلى من مستواها وهكذا .

وتواجه الدول النامية الآن هذا المأزق .. فالتقليد الحضاري صار مطلباً وطموحاً استهلاكياً ضاغطاً على كافة المحاولات للادخار من أجل البناء .

وحتى إن كان بعضها غنيا ، فإن ما أشاعه الابتزاز الاستهلاكي من التنعم والترف الزائد ، أدى إلى محدودية طاقة شعوبها على الاستيعاب الجاد لمقتضيات التطور الحضاري

---

١) ألكيس كاريل – تعريب : شفيق اسعد فريد – الانسان ذلك المجهول – مكتبة المعارف بيروت – ص٣٧

الصحيح من عمل مخلص وجهد عملي قادر على التجاوب وروح العصر.. لا مظهره ، وأدى إلى أزمة اقتصادية مزمنة في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها ، وتحجيم القدرة على حشد المدخرات الوطنية ، التي يبتلعها الاستهلاك الترفي أولا بأول .

وقد التقطت الحضارة الغربية نقطة الضعف الإنساني هذه ، وعرفت كيف تعزف جيدا على أوتار تقليد الأقوى والأغنى ، واستطاعت بإمكانياتها الإعلامية الضخمة ، أن تجعل منتجاتها تتجاوز القارات ، وتضع ثقلها في الشعوب النامية الفقيرة .. وتسرب إليها عاداتها الاستهلاكية .. في وقت غالبا ما تكون هذه الشعوب غير مهيأة بإمكانياتها الاقتصادية المحدودة ، لمجاراة الإسراف الاستهلاكي.

وبهذه السياسة الاقتصادية تستنزف الرأسمالية ثروات الشعوب .. دون حاجة إلى سلاح كي تحارب ، ولا إلى احتلال كي تقود ، وإنما هي تمسك بزمام العالم من خلال ابتزاز التطلعات الاجتماعية وتنمية الطموح الاستهلاكي .. والتأثير على الشعوب كي تستهلك أكثر وأكثر .. وتلاحقه بالتقاليع والموضات .

ولم يقتصر هذا الابتزاز على المستهلك الفرد ، و إنما تعداه إلى ابتزاز الشعوب من خلال تجارة السلاح ، فإذا استغنت الشعوب عن تلك الأسلحة بالسلام المتبادل مع جيرانها، كان التحريش بينها والتحريض على الحرب والتهديد بها، من أجل بضعة أمتار هنا أو هناك تتوسطها أسلاك شائكة .

والإسلام لا يقر ادعاء مزايا وهمية في سلعة ، لأنه نوع من الغش ، ولا يقبل في نظامه العام ، توجيه بعض الموارد إلى الاستخدامات الترفيه ، بينما يعيش المجتمع أو بعض أفراده حالة أزمة اقتصادية.

ولا يتفق مع التوجهات التسويقية التي تهدف إلى المال من أجل المال، دون النظر إلى صالح الشعوب ومستقبل تنميتها ، فدعوة الإسلام قائمة على السلام المتبادل الذي تتكافأ فيه أطراف التعامل ، دون ابتزاز أو استغلال .

والتوجه التسويقي داخل المجتمع الإسلامي ، ينسجم مع طبيعة هذا المجتمع الذي ينبذ الإسراف والتبذير ومظاهر الترف ، ويتعامل مع السلع على أساس منافعها الحقيقة ومدى توفيتها لضرورات الاستخدام .

وهنا قد يبرز التساؤل : . .

الدول الرأسمالية تتصرف في فائض الإنتاج بإثارة الشهوة إلى مزيد من الاستهلاك أو صناعة الحروب . فكيف يمكن للمجتمع الإسلامي التصرف في فائض الإنتاج ؟

ويرد على ذلك، بأن الطموح العام للمجتمع الإسلامي قائم على دعوة الإنسانية كلها إلى توحيد عبادة الله ﷻ ، والجهاد في سبيل ذلك ، بما يجعل التوجه الإنتاجي للأمة في حالة من الإستنفار والتشغيل الكامل، لتحقيق طموح الأمة في سبيل التمكين لكلمة الله في الأرض، وليس لتحقيق مزيد من التنعم والترف، على نحو ما يسعى إليه التسويق في العالم الغربي.

فالطاقة الإنتاجية للأمة موجهة إلى بناء كيان اقتصادي قوى ، لدية من عوامل القوة والمنعة ما يواجه به أطماع المتآمرين على مستقبل الأمة، ويدعم القدرة على المواجهة مع أعداء الإسلام وحماية المستضعفين في مختلف أنحاء العالم، والتمكن من إبلاغ كلمة الحق جل شأنه إلى كافة الخلق.

الفصل الرابع

أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك

سلوك المستهلك، يعد من المحاور الرئيسية في التحليل الاقتصادي، والاقتصاد الاسلامى يتجاوز التحليل السلبي المجرد للظاهرة والوقوف عند حدود رصدها ومحاولة اكتشاف مؤثراتها، إلى البحث في مؤثراتها السلوكية سواء بالسلب أو الإيجاب، وإحداث التأثير النفسي والروحي بما يحقق الأمان الاستهلاكي، فلا يتحول إلى أداة تهدد آثار النمو الاقتصادي نتيجة السرف وعدم الاتزان ، فالفكر الإسلامى ينتقل بعد دراسة الظاهرة إلى ما ينبغى أن تكون عليه مستوياتها.

والاستهلاك الفردي الخاص، يختلف في توجهاته عن السلوك الاستهلاكي تجاه المنافع العامة، وقد أفرد البحث لكل منهما تحليله المستقل.

والإنفاق العام ، الذي تعدت مسئوليته مجرد تغطية النفقات العامة ، إلى محاولة تغطية أعباء اجتماعية والقيام بمحاولة إعادة توزيع الدخل ، لصالح الطبقات الأقل فقرا .. أصبح يشكل أهمية في مستويات الإنفاق العام .

وعلى ذلك فإن هذا الفصل سيتناول بالعرض المباحث التفصيلية التالية :

المبحث الأول : أثر الإيمان بالآخرة على الاستهلاك الخاص .

المبحث الثاني : أثر الإيمان بالآخرة على الاستهلاك العام .

المبحث الثالث : خلاصة آثار الإيمان بالآخرة على الاستهلاك

المبحث الأول

أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك الخاص

يتناول هذا المبحث الجوانب التالية :

١ ـ ثواب الشكر لنعمة الله ﷻ .

٢ ـ ثواب الاستمتاع بالزينة الحلال .

٣ ـ عقوبة الإسراف والتبذير في الاستهلاك .

٤ ـ عقوبة الترف الاستهلاكي .

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل منها :

١ ـ ثواب الشكر لنعمة الله ﷻ :

كفر النعمة من أسوأ مظاهر الكفر ، لأنه قد يقع فيه المسلم دون وعى منه برغم إيمانه، وللشكر أثره الاقتصادي البالغ ، ذلك لأن الله توعد أصحابه بزيادة الموارد

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧]

كما أن الشكر ينعكس أثره في الإحساس بالرضى بما قسم الله ﷻ من الرزق ، فلا يكون هناك حقد طبقي أو تطلع استهلاكي مسرف .. غير مرغوب فيه نتيجة محاولة تقليد الطبقات الاغنى .

وقد وعد الله سبحانه وتعالى برفع العذاب عن الشاكرين يوم القيامة بقوله تبارك اسمه:

﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٧]

ومن أرق التعبيرات القرآنية إيناسا في القلب وترويحا للنفس ، ما جاء به النص القرآني من شكر الله ﷻ لعباده ، وذلك على سبيل المشاكلة اللفظية ، التى تعكس مفهوم أن الجزاء من جنس العمل ، فيقول الله ﷻ :

﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۟ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾

وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلاً ﴿١٧﴾ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلاً ﴿١٨﴾ ۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا ﴾

[الإنسان: ١٢-٢٢]

٢ ـ ثواب الاستمتاع بالزينة الحلال :

من عظمة هذا الدين وشموخه ، أنه يتسامى بالإنسان في مظهره، ولا يرضى له التبذل في المظهر على سبيل إظهار الخشونة في العيش، إلا إن كان صاحبه يخشى على نفسه كبرا أو إعجابا بنفسه.

وقد قال الله ﷻ :

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

[الأعراف: ٣٢]

ولا مسوغ لبشر ولا حق له في تحريم أمر أحله الله سبحانه وتعالى .

وكان الكفار يطوفون بالبيت عرايا غير آبهين بمظهرهم ، فجاء النص بالحرص على المظهر اللائق والزينة المشروعة في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾[الأعراف: ٣١].

وجاء التوجيه النبوي المبارك في أكثر من نص إلى ضرورة الاهتمام بالمظهر المشرف والزينة اللائقة .

عنْ أبي الأحْوص عنْ أبيه أنَّهُ أتى النَّبيَّ ﷺ في ثوْب دُون - رديء حقير - فقال لهُ النَّبيُّ ﷺ : «ألك مالٌ قال نعمْ منْ كلّ المال قال منْ أيّ المال قال قدْ آتاني اللّهُ منْ الإبل والغنم والخيْل والرّقيق قال فإذا آتاك اللهُ مالا فليُر عليْك أثرُ نعْمة اللّه وكرامته»[1].

وفي حديث آخر :

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائي في كتاب الزينة – باب الجلاجل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللّه ﷺ : «ما أَنْعم اللّهُ عَلى عبْدٍ نعْمةً إلاَّ وهْو يُحِبُّ أَنْ يرَى أَثَرَها عَلَيْه»[1].

وحين استشكل الأمر بالبعض ، فخشي أن يكون المظهر الحسن من مظاهر الكبر، صحح النبي ﷺ لهم الفهم بقوله في الحديث :

عَنْ عَبْدِ اللّه بْنِ مسْعُود ﷺ عن النّبيِّ ﷺ قال: «لا يدْخُلُ الْجنَّةَ مَنْ كَانَ في قَلْبه مثْقَالُ ذَرَّةٍ منْ كبْرٍ» قَالَ رجُلٌ: إنَّ الرَّجُل يُحبُّ أَنْ يكُونَ ثَوْبُهُ حسنًا ونعْلُهُ حَسنَةً، قَالَ: «إنَّ اللّهَ جميلٌ يُحبُّ الْجَمَالَ الْكبْرُ بَطرُ الْحَقِّ وغمْطُ النَّاس»[2].

والكافرون وإن شاركوا المؤمنين زينة الدنيا ، فإن الله ﷻ وعد المؤمنين بخصوصيتهم في زينة الآخرة التي يستأثرون بها دون سواهم ، فقال ﷻ :

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٢]

٣ ـ عقوبة الإسراف والتبذير في الاستهلاك :

التوسط والاعتدال في الإنفاق، جاء به التوجيه الرباني محبذاً ومكرماً صاحبة بشرف الدخول ضمن عباد الرحمن ، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧]

وعلى نقيض ذلك ، جاء التحذير من الإسراف والتبذير الذي يعد تبديداً للموارد الاقتصادية في غير موضعها ، وحرمان المستحقين لنصيبهم العادل منها، وربط النص القرآني مصير المبذرين بمصير الشيطان .. وهذا نذير عقاب وعذاب واقع بهم لا محالة ، كما جاء في قول الحق سبحانه جل شأنه :

﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾[الإسراء: ٢٦-٢٧].

وقال الله سبحانه وتعالى متوعدا المسرفين بقوله :

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد في مسنده – كتاب باقي مسند المكثرين – باب المسند السابق.

٢) رواه مسلم في صحيحه – كتاب الإيمان – باب تحريم الكبر وبيانه

﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٧]

ومصير الشيطان معلوم ، ومؤاخاته مشاركة له في العذاب .

وقد جاء تعبير الإسراف في قول الله ﷻ :

﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ ﴾[طه: ١٢٧].

ومقصود الآية متصل بالإسراف في المعاصي بالدرجة الأولى، والاستشهاد بها للدلالة على عقوبة التبذير استند إلى دلالة عموم اللفظ، واعتبار أن سلوك المسرفين عموما لا ينفصل في المعصية بالمال عن بقية المعاصي، ولعل إعطاء الدلالة العامة للإسراف لكل مافية معصية الله ﷻ ، يشكل ردعاً أشد وتخويفاً أكبر من عقوبة الإسراف في التصرفات الاقتصادية.

وقد عدد الرسول ﷺ بعضا من مظاهر الإسراف، محذراً منها، مثل استعمال آنية ذهب أو فضة .. حيث ثبت في الحديث:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضى الله عنها أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»[1].

ومن بين مظاهر التبذير والإسراف التى ثبت الترهيب منها ، المغالاة في اختيار الثوب الذي يريد صاحبه أن يظهر ويستعلي به على الناس، مثبتا لهم أنه أغنى منهم، وأعلى منزله في الدنيا ، وقد حذر النبي ﷺ من عقاب صاحبه بصورة مريعة ، يتصل بها العذاب من الدنيا إلى يوم القيامة .. فجاء في الحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخْتَرُ يَمْشِي فِي بُرْدَيْهِ قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ فَخَسَفَ اللَّهُ بِهِ الأَرْضَ فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[2].

وفى حديث آخر ، توعد النبي ﷺ المسرف المختال ، بالحرمان من شرف نظرة الله إليه بالرحمة والعفو يوم القيامة .. فجاء :

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجة فى سننه – كتاب الأشربة – باب الشرب فى آنيه الفضه.

٢) رواه مسلم فى كتاب اللباس والزينة – باب تحريم التبختر فى المشى مع إعجابه بثيابه

عن ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما قالَ: قال رسُولُ اللّه ﷺ : «منْ جرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاءَ لَـمْ يَنْظُرْ اللَّهُ إليْهِ يوْمَ الْقِيَامَةِ»[1].

٤ ـ عقوبة الترف الاستهلاكي :

الترف يتجاوز الإسراف والتبذير إلى المبالغة فى التنعم الاستهلاكي من طعام وشراب وملبس، واستيلاء حب الترف على النفس يؤدى إلى المبالغة في الإنفاق غير الضرورى ، رغبة في الكبر والاستعلاء على الناس.

ومن شأن هذا السلوك أن يرتب سوء العقوبة في الدنيا والآخرة معا، أما يوم القيامة، فإن ذرة واحدة من الكبر في القلب كفيلة بطرد صاحبها من الجنة، وإلقائه في النار، كما جاء في الحديث:

عنْ عَبْدِ اللّه قالَ: قالَ رَسُولُ اللّه ﷺ : «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كان في قَلْبِه مِثْقالُ حَبَّةٍ منْ خرْدَلٍ منْ كِبْرٍ ولا يدْخُلُ النَّارَ منْ كان في قَلْبه مِثْقالُ حَبَّةٍ منْ إيمانٍ» وَفِي الْبَاب عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عبَّاسٍ وغيرهم[2].

وكما جاء في الحديث ، فإن الكبرياء لله وحده ﷻ ، ولا حق ولا مسوغ لبشر من منازعته ذلك ، وإلا كان مصيره إلى النار ، حيث ثبت:

عنْ أبِي هُريْرَة ﷺ قال: هنَّادٌ قال: قال رسُولُ اللّه ﷺ : «قَالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ الْكبْرِياءُ ردائي والْعظمَةُ إزاري فمنْ نَازعَني واحدا منْهما قذفْتُهُ في النَّار»[3].

والمستكبرين بمظاهر الترف وغيره .. عذابهم أشد ما يكون يوم القيامة ، ويصير كبرياؤهم واختيالهم موضعا للازدراء والاحتقار والتبكيت، فيقول سبحانه وتعالى واصفا موقفهم في الآخرة:

﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٦﴾ خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٩].

وفى الحديث عن الرسول ﷺ ، قوله :

---

١) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب المناقب – باب قول النبي لو كنت متخذا خليلا

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى كتاب البر والصلة عن رسول الله – باب ما جاء فى الكبر.

٣) حديث مرفوع متصل رواه أبو داود فى سننه – كتاب اللباس – باب ما جاء فى الكبر

عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : «منْ مات وَهُوَ بَرِيءٌ منْ ثلاثٍ الْكبْرِ وَالْغُلُولِ وَالدَّيْنِ دخَلَ الْجَنَّةَ»[1].

وجاء النص القرآني صريحا، في سوء المآل والمصير يوم القيامة للمترفين ، حيث قال الله ﷻ :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٤]

وقال جل شأنه في وصف أصحاب الشمال:

﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴿٤٢﴾ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾[الواقعة: ٤١-٤٥].

وقد جاء في التحذير أيضاً من عقوبة الترف، في حديث الرسول ﷺ .. بقوله :

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانَ عَنْ عمْرو بْنِ شعيْبٍ عَنْ أَبيهِ عَنْ جدِّه عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ يوْمَ الْقيَامَةِ أَمْثَال الذَّرِّ في صوَرِ الرِّجَالِ يَغْشَاهُمْ الذُّلُّ منْ كُلِّ مكَانٍ فَيُساقُونَ إِلَى سجْنٍ في جَهَنَّمَ يُسمَّى بُولسَ تعْلوهُمْ نَارُ الأَنْيَارِ يُسقَوْنَ منْ عُصارةِ أَهْلِ النَّار طينَةَ الْخَبَالِ»[2].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب السير عن رسول الله – باب ماجاء فى الغلول

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله – باب منه

المبحث الثاني

أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك العام

ويتناول هذا القسم الجوانب التالية :

١ ـ ثواب الإنفاق في سبيل بناء قوة المسلمين في الجهاد .

٢ ـ عقوبة تخريب المنافع العامة .

وفيما يلي تحليل تفصيلي لأدلتها من الكتاب والسنة :

١ ـ ثواب الإنفاق في سبيل بناء قوة المسلمين في الجهاد :

إعداد القوة العسكرية التى تحفظ أمن الأمة في مواجهة أعدائها من المسئوليات العامة ، والتى جاء بها الأمر الرباني في قول الله ﷻ :

﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾[الأنفال: ٦٠].

والإنفاق على أوجه الدفاع يعد من أوجه الإنفاق من الزكاة، غير أن الدول تنفقها حاليا من خلال الضرائب المحصلة ، وفى بعض الأزمات الحادة والمواجهات الشرسة ، قد لا تكون الموارد العامة كافية لتغطية مسئوليات الإنفاق العسكري ، وتكون النتيجة فرض مزيد من الضرائب ، التى لا يخلو أثرها من ضجر الممولين وتبرمهم.

أما في المجتمع الإسلامي ، فإن فريضة الزكاة تؤدى دورها ، وإن ضاقت مواردها، تسابق الجميع إلى الإنفاق في سبيل الله ﷻ ، محتسبين الثواب، راجين عوض وبركة ومزيد فضل من الله ﷻ .

وهنا يأتى دور الترغيب المبشر بالجنة ، الذي جاء في أحاديث كثيرة لمن أنفق ماله في سبيل الله ﷻ ، ومن بينها ما ثبت:

عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «انتدب - تكفل - الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة ولولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل»[١].

---

١) رواه البخاري فى صحيحه بكتاب الإيمان – باب الجهاد من الإيمان.

٢ ـ عقوبة تخريب المنافع العامة :

تخريب المنافع العامة بالإتلاف المتعمد أو بإهمال صيانتها وعدم الحرص على المحافظة عليها ، يعد بغير شك إفسادا في الأرض ، يترتب عليه سوء العاقبة في الآخرة .

وفي المقابل فإن التوجه المخلص في إصلاحها ، وعد الله ﷻ صاحبه بخير الجزاء في الآخرة ، حيث قال :

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[القصص: ٨٣].

وقد جاء ذكر تعمير الأرض وإصلاحها عامة في أكثر من نص قرآني مبارك ، كما جاء في التأكيد على أهمية المحافظة على المساجد وشرف إعمارها ، في قول الله :

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾
[التوبة: ١٨]

وجاء في الحديث:

عَنْ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضى الله عنهما قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنْ الأَنْبِياءِ قَبْلِي نُصِرْتُ بالرُّعْب مسيرَةَ شَهْرٍ وجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا وأَيُّمَا رجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاةُ فَلْيُصَلِّ وأُحِلَّتْ لِي الْغَنائِمُ وكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خاصَّةً وبُعِثْتُ إلى النَّاس كافَّةً وأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»[1].

وأبلغ ما في الحديث..ما جاء فيه من معنى شمولي تستوعب به المساجد الأرض جميعها، وترتيباً على ذلك فإن شرف المساجد وإصلاحها، لا يقتصر على تلك الأبنية المسورة بين جدران أربع ، وإنما يتجاوزها إلى كل ما على الأرض أيضا ويتعلق بالحرص على المنافع العامة ذات الأثر الاقتصادي أيضاً.

وعلى ذلك فإن المنافع العامة المتمثلة في المساجد على نحو ما جاء في الآية التالية، لا ينفي تعلق النهي أيضا عن المنافع العامة ذات النفع الاقتصادي.

وقد حذر الله سبحانه جل شأنه من سوء عقوبة المخربين للمساجد كأحد المنافع العامة للمسلمين بقوله :

---

١) رواه البخاري في صحيحة بكتاب الصلاة – باب قول النبي جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا.

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[البقرة: ١١٤].

ومن عظمة الإسلام وشرف تنزهه عن سوء معاملة المخالفين له، والحفاظ على المنافع العامة التي يمارسون فيها شعائرهم، ما جاء في الذكر المبارك عن المحافظة على الصوامع والبيع ، في إيضاح بليغ لسنة الله ﷻ في ذلك، حيث قال جل شأنه:

﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾[الحج: ٤٠].

ولعل الفهم العام للمنافع الاقتصادية ، هو الذي دفع بالمسلمين ، إلى رصد الأوقاف المتعددة على مختلف أوجه المنافع العامة ، كالسبل المخصصة لشرب الماء، وبناء المستشفيات وإنشاء المدارس .. وغير ذلك .

المبحث الثالث

خلاصة آثار الإيمان بالآخرة في الاستهلاك

يمكن إيجاز الآثار الإيجابية فيما يلي :

١ ـ تعظيم نعم الله سبحانه وتعالى واستقبالها بالشكر الواجب ، يؤدى إلى الحرص على عدم تبديد الموارد بتعمد المبالغة في استهلاكها ، ويحد من مظاهر الإهمال والإسراف الناتج عن التخلص غير المجدي لها ، ومحاولة تدبير أوجه انتفاع للمخلفات الاستهلاكية ، بما يحفظ البيئة ويحد من تضخم الإنفاق الاستهلاكي على حساب تنامي المدخرات .

٢ ـ الحرص على الزينة المشروعة في حدود المظهر الجمالي المتزن ، يؤدى إلى التناهى عن مظاهر الزينة المبالغ فيها ، والتي قد تأخذ مظهرا إباحيا وخاصة بالنسبة إلى أزياء النساء، وبما يحد من آثر السلبيات الاجتماعية الناجمة عن تنامي الرذيلة وشيوع الفاحشة ، والذي يؤدى إلى انهيار القوى البشرية المنتجة كأثر للفساد الأخلاقى ، وبما يؤدى إلى صعوبة بلوغ مستويات الكفاءة الفعالة في أداء النشاط الاقتصادي .

٣ ـ الحد من مظاهر الترف والتبذير غير المقبول في الإنفاق الاستهلاكي، يحفظ الثروة القومية في حدود الأولويات الضرورية للإنتاج القومي، ويمنع الاستفزاز الترفي الذي يؤدى إلى إثارة الأحقاد الطبقية، ويهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

٤ ـ تأصيل روح الجهاد في الأمة، يزيد من الإحساس بأهمية توجيه أولويات الإنفاق إلى تمويل ودعم الأنشطة الداعمة للجهاد ، وينشط فاعلية الأداء الاقتصادي في الصناعات العسكرية ، بما يدعم الأمن القومي، ويحفظ القرار السياسي من الضغوط الخارجية، والتي قد تصب في غير المصلحة الاقتصادية للأمة.

والإحساس بعظم ثواب الإنفاق في الجهاد، يدفع إلى محاولة تدبير مصادر تمويله بالحد من الاستهلاك غير الضروري، بما يحفظ الثروة من تبديد طاقتها في أداء غير فعال يخدم طبقة اجتماعية محدودة على حساب غيرها من الطبقات.

٥ ـ الحرص على المنافع العامة والمحافظة عليها، والإسهام في زيادة كفاءتها وطاقتها من خلال نظام الوقف المعروف في الإسلام، بما يخفف من أثر المبالغة في الإنفاق العام، ويحافظ على الموارد المالية للدولة، وبما يقلل الرغبة في زيادة الضرائب والرسوم وما يعكسه ذلك من إرهاق تمويلي للطاقات المنتجة.

سلبيات الإنفاق الترفي:

الإنفاق على مظاهر الترف الاستهلاكي، له آثاره الاقتصادية السلبية الخطيرة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

● استثارة حفيظة الفقراء تجاه الأغنياء، فيكون الحقد الاجتماعي الذي لا تحمد عقباه من اضطراب اجتماعي قد يمتد أثره إلى تحريك الثورة في المجتمع على نحو ما حدث في مقدمات الثورة الفرنسية والثورة الروسية.

● محاولة الفقراء ومتوسطي الحال تقليد المظهر الاجتماعي للأغنياء، دون أن تكون لهم القدرة أو الدخل المناسب لذلك، فينتهي بهم الأمر إلى تقديم الإنفاق على بعض الكماليات على حساب ضروراتهم الأساسية، أو الاستدانة برغم محدودية قدرتهم على السداد.

● في بعض الأحيان .. يستنفر سلوك بعض المترفين، مشاعر الخيلاء لدى سواهم من الأغنياء فيتسابقون في إظهار استعلائهم بمزيد من الإسراف والمخيلة في الإنفاق .. وكل ذلك ينتهي إلى تبديد للموارد في غير موضعها، وجلب لمشاكل عدم التوازن الاستهلاكي وما يستتبعه من تهديد للمراكز المالية للمبذرين.

● الخلل الهيكلي في الإنتاج بإعطاء الأولوية للإنتاج الخاص بالطبقة المترفة، بدلاً من توجيهه إلى الطبقات الفقيرة الأشد كثافة والأكثر احتياجاً.

● خلل ميزان المدفوعات، حين يتعاظم الاستيراد الترفي لشدة الطلب عليه، على حساب التصدير، وتكون النتيجة وقوع الاقتصاد القومي في مأزق تسرب الموارد القومية على حساب المصلحة الوطنية.

الباب الخامس

التـــــداول

الفصل الأول : أمانة التداول

الفصل الثانى : مظاهر أمانة التداول

الفصل الثالث : مظاهر الإخلال بأمانة التداول

الفصل الأول

أمانـــة التـــداول

يتناول هذا الفصل عرض مفصل للجوانب التالية:

أولاً: أهمية أمانة التداول.

ثانياً: فضل التداول التجاري.

ثالثاً: الحرص على التداول المشروع.

رابعاً: تدارس فقه المعاملات للقيام بأمانة التداول .

خامساً: ثواب أمانة التداول وعقوبة خيانتها .

۞ ۞ ۞

أولاً: أهمية أمانة التداول :

الأمانة بصفة عامة من أخطر المسئوليات التي تحملها الإنسان، في حين أشفقت منها السماوات والأرض والجبال، كما جاء في قول الله ﷻ:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]

والكثير من أوامر الله سبحانه جل شأنه في كتابه الكريم جاء بصيغة طلب الفعل، مثل وأقيموا الصلاة .. وآتوا الزكاة .. إلى غير ذلك، بينما جاء الأمر بالأمانة بصيغة الأمر الواضح المباشر الذي لا مسوغ بعده لتأويل ، حيث قال الله سبحانه جل شأنه:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[النساء: ٥٨].

وهذا ما يومئ بدلالة واضحة إلى أهمية الأمانة وخطورة مسئوليتها .

ومما يلفت النظر أيضا .. النهى الصريح الواضح عن الخيانة، ونسبة تلك الخيانة إلى الله والرسول ، تعظيما لمسئوليتها وترهيبا من الإخلال بأمانتها ، فقال الله سبحانه وتعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

[الأنفال: ٢٧]

وكما ثبت الأمر بالأمانة في كتاب الله ، جاء الأمر بها أيضا من حديث رسول الله ﷺ ، حيث جاء:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَدِّ الأمانة إلى منْ ائْتَمَنَك وَلا تخُن منْ خانك»[1].

ومقتضى الأمانة في هذا التوجيه النبوي المبارك ،لا يحل معه لمسلم أن يبادل الخيانة بالخيانة.. حتى من خانوه ، فالمؤمن يعامل الله في الناس ولا يعامل الناس للناس .

وقد بلغ مدى حرص النبى ﷺ على الأمانة في توزيع الصدقة، ما جاء في الحديث:

عنْ أبي هُرَيْرة ﷺ عَنْ مُحمَّد رسُول اللَّه ﷺ فذكر أحاديث منْها وقال رسُولُ اللَّه ﷺ : «وَاللَّه إنِّي لأَنْقَلِبُ إلى أهْلي فأجدُ التَّمْرَة ساقطَةً عَلَى فراشي أوْ في بيْتي فَأَرْفَعُهَا لآكُلَها ثُمَّ أخْشى أنْ تَكُونَ صدقة أوْ منْ الصَّدقة فأُلْقيها»[2].

وقد حذر النبى ﷺ من الخيانة واصفاً إياها بأنها ضرب من النفاق، حيث جاء:

عَنْ عَبْد اللَّه بْن عمْرو رضى الله عنهما أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فيه كَانَ مُنافقًا خالصًا وَمنْ كَانَتْ فيه خَصْلَةٌ منْهُنَّ كانَتْ فيه خصْلَةٌ منْ النِّفَاق حتَّى يدَعَها إذَا اؤْتُمنَ خَان وإذَا حدَّث كذَبَ وإذَا عَاهَدَ غدر وَإذَا خَاصم فجر»[3].

وأسقط النبى ﷺ شهادة الخائن ، فيما ثبت:

عنْ عائشة رضى الله عنها قالَتْ: قَال رسُولُ اللَّه ﷺ : «لا تجُوزُ شهادةُ خائن ولا خائنة»[4].

ومن أبلغ ما حذر به النبى ﷺ ، ما ثبت

عنْ أبي هُرَيْرة ﷺ أنَّ رسُول اللَّه ﷺ قال: «لا يجتمعُ الإيمانُ والْكُفْرُ في قلْب امْرئ ولا يجْتمعُ الصِّدقُ والكذبُ جميعًا ولا تجتمعُ الخيانةُ والأمانةُ جميعًا»[5].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى كتاب البيوع عن رسول الله – باب ماجاء فى النهى للمسلم أن يدفع إلى الذمى الخمر

٢) رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الزكاة – باب تحريم الزكاة على رسول الله وعلى آله.

٣) رواه البخاري فى صحيحة فى كتاب الإيمان – باب علامة المنافق

٤) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه فى كتاب الشهادات عن رسول الله – باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته

٥) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده فى كتاب باقى مسند المكثرين – باب باقى المسند السابق

ثانياً: فضل التداول التجاري:

التداول التجاري لا يمارسه التجار وحدهم، وإنما كل نشاط تحويلي سواء في الزراعة أو الصناعة، لا بد أن يصاحبه نشاط تسويقي لترويج الإنتاج والتصرف فيه بالبيع بنسبة ربح مقبولة.

وعلى ذلك فإن التوجيهات الإسلامية المتصلة بالتجارة والمشتغلين بها، لا تقتصر على الفئة المسماة بالتجار وحدهم، وإنما تلزم تلك التوجيهات كل ممارس للنشاط التجاري حتى وإن كان لمرة واحدة.

وقد ضرب الله ﷻ مثلا بالتجارة دون سواها من المهن، في أمور إيمانية محضة، يكون فيها الجزاء بأعظم ما يكون عن العمل، وفى ذلك دلالة على شرف التجارة، وإشارة ضمنية إلى بركة الرزق والخير فيها، حيث قال الله ﷻ :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴾[فاطر: ٢٩].

وقال سبحانه جل شأنه :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الصف: ١٠-١١]

وحين سئل النبى ﷺ عن أفضل الكسب، جعل البيع المبرور في المقدمة . حيث ورد

عنْ جُمَيْع بْنِ عُمَيْر عنْ خاله قال سئل النَّبيُّ ﷺ عنْ أفْضل الْكَسْب فقال: «بيْعٌ مَبْرُورٌ وعملُ الرَّجُل بيده»[1].

ومارس النبى ﷺ التجارة للسيدة خديجة رضى الله عنها ، وشجع الصحابة على التجارة، حيث ثبت:

عنْ حكيم بْن حزام أنَّ رسُول اللَّه ﷺ بعث معه بدينار يشتري لهُ أُضحيَة فاشْتراها بدينار وباعها بدينارين فرجع فاشْترى لهُ أُضحيَة بدينار وجاء بدينار إلى النَّبيِّ ﷺ فتصدّق به النَّبيُّ ﷺ ودعا لهُ أنْ يُبارك لهُ في تجارته[2].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده فى كتاب مسند المكيين – باب حديث أبى برده بن نيار

٢) حديث مرفوع منقطع رواه أبو داود فى سننه فى كتاب البيوع – باب فى المضارب يخالف

وقد مارس الصحابة رضوان الله تعالى عنهم ، تلك المهنة لشرفها ، إلى حد انشغال سيدنا عمر عن سماع رسول الله ﷺ ، بما دعاه إلى إنكار حديث لم يسمعه منه ، وسمعه سيدنا أبو موسى الأشعرى ، فقد جاء:

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ اسْتَأْذَنَ على عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولاً فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى فَفَرَغَ عُمَرُ فقال: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ائْذَنُوا لَهُ قِيلَ قَدْ رَجَعَ فَدَعَاهُ فَقَالَ: كُنَّا نُؤْمَرُ بِذَلِكَ فقال: تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الأَنْصَارِ فَسَأَلَهُمْ فقالوا: لا يَشْهَدُ لك على هذا إِلاَّ أَصْغَرُنَا أَبُو سعيدٍ الْخُدْرِيُّ فَذَهَبَ بِأَبِي سعيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقَالَ عُمَرُ أَخَفِيَ هَذَا عليَّ من أَمْرِ رسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى تِجَارَةٍ[1].

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ لمَّا قدمْنا المدينة آخى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ ابْنِ الرَّبِيعِ فَقَالَ: سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ إِنِّي أَكْثَرُ الأَنْصارِ مالاً فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي وانْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ هَوِيتَ نَزَلْتُ لك عَنْهَا فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجْتَهَا قال فقال لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ قَالَ سُوقُ قَيْنُقَاعٍ قال فغدا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَى بِأَقِطٍ وَسَمْنٍ قَالَ ثُمَّ تَابَعَ الْغُدُوَّ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجْتَ قَالَ نَعَمْ قَالَ وَمَنْ قَالَ امْرَأَةً مِنْ الأَنْصارِ قال كَمْ سُقْتَ قَالَ زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ فقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ[2].

واختار النبى ﷺ ، التجارة لاستثمار مال اليتيم فيها، حيث ثبت

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خطب النَّاس فقال: «ألا من ولي يتيما له مالٌ فَلْيَتَّجِرْ فيه ولا يَتْرُكْهُ حتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ.[3].

وانشغال الكثير من الصحابة بالتجارة ، دعا أبو هريرة إلى ملازمة رسول الله ﷺ ، يحضر ويحفظ حرصاً على بلاغ الدين، فقد جاء

عن أبي هُرَيْرَةَ قال: إِنَّ النَّاس يقولون أكثر أَبُو هُرَيْرَةَ ولَوْلا آيتان في كتاب اللَّه ما حَدَّثْتُ حديثا ثُمَّ يتلو إِنَّ الَّذين يكتمون ما أَنْزَلْنا من البيِّنات والْهُدى إلى قوله الرَّحيمُ إِنَّ إِخْوَاننا من

---

١) رواه البخاري فى صحيحه فى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب الحجة على من قال أن أحكام النبى كانت ظاهرة.

٢) رواه البخاري فى صحيحه فى كتاب النكاح – باب التزويج على نواة من ذهب.

٣) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى مسنده فى كتاب الزكاة عن رسول الله – باب ما جاء فى زكاة مال اليتيم.

الْمُهَاجِرِين كَان يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاق وإنّ إخوانَنا مِنْ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وإنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُول اللَّه ﷺ بشبعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لا يَحْضُرُون وَيحْفَظُ مَا لا يَحْفَظُون[1].

ذلك هو فضل الاشتغال بالتداول التجاري وشرفه في الإسلام ، والذى ينال صاحبه أعظم درجة في الآخرة إن اتقى الله ﷻ فيه، وإلا تهدده سوء العذاب لو أخل بأمانة التعامل به.

ثالثاً: الحرص على التداول المشروع:

أمر الرزق تكفل به الله ﷻ بالحلال لكل البشر، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾[الذاريات: ٢٢-٢٣].

وجاء الحديث الشريف، الذي أوضح فيه النبى ﷺ ، أن أمر الرزق وقدره مقطوع به للإنسان منذ اللحظة الأولى لولادته :حيث ثبت

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: «إنّ اللَّه وكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ يَا رَبِّ نُطْفَةٌ يَا رَبِّ عَلَقَةٌ يَا رَبِّ مُضْغَةٌ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِي خَلْقَهُ قَال أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ فَمَا الرِّزْقُ وَالأَجَلُ فَيُكْتَبُ فِي بَطْنِ أُمِّه»[2].

فمن ضعف يقينه واستعجل أمره ، سعى إلى الحرام، وهو في النهاية لن يناله إلا ما قدره الله ﷻ وكتبه له من الرزق .

ولو أنه ثبت بقدم راسخ في الحلال وصبر على طلب أسبابه ولم تفتنه مغريات الكسب الحرام، لنال فضل الحلال وبركته وثواب الحرص عليه ، واستعجال الرزق بأوجه الكسب الحرام، يقع من بعض التجار في أكثر من وجه ،كالغش في مواصفات السلع وتغيير مواعيد صلاحيتها بعد انتهائها، أو السرقة بالتلاعب في الكيل والميزان ، أو الكذب على المتعاملين معه، كل ذلك ينتهى بالحرام إلى أن يذهب ببركة الحلال ، ولا يدع صاحبه يجنى من ورائه إلا كسباً خبيثاً يتجه بصاحبه إلى أوجه الإنفاق الخبيث التى لا طائل ولا نفع ولا خير من ورائها .

وفى موعظة مؤثرة من الرسول ﷺ ، أشار إلى كرامة الحلال الطيب ، وأهمية الحرص عليه ، حيث جاء:

---

١) رواه البخاري فى صحيحه فى كتاب العلم – باب حفظ العلم

٢) رواه البخاري فى صحيحه فى كتاب الحيض – باب قول الله ﷻ مخلقة وغير مخلقة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قَالَ رسُولُ اللَّه ﷺ : «أَيُّها النَّاسُ إِنَّ اللَّه طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا وإِنَّ اللَّه أَمَرَ الْمُؤْمنينَ بِمَا أمر به الْمُرْسَلين فقال يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا منْ الطَّيِّبَات وَاعْمَلُوا صَالحًا إِنِّي بِمَا تعْمَلُون عليمٌ وَقَالَ يا أَيُّهَا الَّذين آمَنُوا كُلُوا منْ طَيِّبَات مَا رَزَقْنَاكُمْ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يمُدُّ يَديْه إِلَى السَّمَاء يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وغُذِيَ بِالْحَرَام فأَنَّى يُسْتَجابُ لذَلك»[1].

والإنفاق من الرزق الحلال أساس لقبول الصدقة من الله ﷻ ، لأنه سبحانه وتعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، وأعطى الرسول ﷺ تشبيها رائعاً لموقع الصدقة، حيث جعلها في كف الرحمن، ولا يليق بمؤمن أن يضع في يد الرحمن إلا حلالا طيبا ، كما جاء في الحديث:

عَنْ سعيد بْن يَسَار أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَال: «مَنْ تَصدَّقَ بِصَدَقَة منْ كَسْب طَيِّب وَلا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلاَّ طَيِّبًا كَانَ إِنَّمَا يَضَعُهَا في كَفِّ الرَّحْمن يُربِّيها كما يُربِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ أَوْ فصيلَهُ حَتَّى تَكُونَ مثْلَ الْجَبَلِ»[2].

وكان النبى ﷺ ، يعظ أصحابه بالحرص على الحلال والتناهى عن كل ما حرم الله ﷻ ، وأوضح أن الجنة أبعد ما تكون عن كل جسد نما من حرام أو نبت من سحت ، حيث ثبت:

عَنْ جابر بْن عَبْد اللَّه رضى الله عنهما أَنَّ رسُول اللَّه ﷺ قَالَ: «يَا كَعْبُ ابْنَ عُجْرَةَ إِنَّهُ لَنْ يدْخُلَ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَت منْ سُحْت»[3].

وكانت دعوته ﷺ أحيانا، تنحو إلى عبر من القصص، كتلك التى سبقت الإشارة إليها، والتى ترغب في الخير وتبشر الفاعلين له، ولا بأس من إعادة عرضها ، فيما ثبت

عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال النَّبيُّ ﷺ : «اشْترى رجُلٌ منْ رجُل عقارا لهُ فوجد الرَّجُلُ الَّذي اشْترى الْعقار في عَقاره جرَّةُ فيهَا ذهبٌ فقال لهُ الَّذي اشْترى الْعقار خُذْ ذهبك منِّي إِنَّما اشْتريْتُ منْكَ الأَرْض ولَمْ أَبْتَعْ منْك الذَّهب وقال الَّذي لهُ الأَرْضُ إِنَّما بعْتُك الأَرْض وما فيها فتحاكما إلى رجُل فقال الَّذي تحاكما إليْه ألكُما ولدٌ قال أحدُهُما لي غُلامٌ وقال الآخرُ لي جاريةٌ قال أنْكحُوا الْغُلام الْجارية وأنْفقُوا على أنفسهما منهُ وتصدَّقا»[4].

ويتجلى الورع الإيماني في تلك القصة النبوية الكريمة ، والتى انتهت إلى مصاهرة حميمة بين متعاملين ، أن أحدهما لم ينتهز الفرصة كي يوقع بصاحبة أو يغرر به ، وإنما حرصا على مرضاة الله ﷻ ، والمبالغة في الحرص والتوقى ، رغبة في مرضاة الله ﷻ .

---

١) رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الزكاة – باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها.
٢) حديث مرفوع متصل رواه مالك فى الموطأ فى كتاب الجامع – باب الترغيب فى الصدقة
٣) حديث مرفوع متصل رواه الدارمى فى سننه فى كتاب الرقاق باب فى أكل السحت
٤) رواه البخاري فى صحيحه فى كتاب أحاديث الأنبياء – حديث النار.

ويظل المغزى من الحديث الشريف ، موحيا بالخير وحسن العاقبة لكل المتعاملين الحريصين على مرضاة الله سبحانه وتعالى ، وليس على واحد منهم فحسب ، بل وعلى ذريتهم أيضا الذين تنعموا ببركة ورع آبائهما .

وحذر الرسول الكريم ﷺ ، من الخوض في أمور متشابهة ، لا يكاد ينجلي فيها وجه الحلال أو الحرام على نحو قاطع حاسم ، فقد ثبت:

عَنْ النُّعْمَانِ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رسول اللَّه ﷺ يقولُ: «الْحَلالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهات اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى - أرض مخصوصة يمنع الغير من دخولها - يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلا إِنَّ حِمَى اللَّه فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فسد الْجسدُ كُلُّهُ أَلا وَهِيَ الْقَلْبُ»[1].

ومن بين الأدعية المباركة ، التي علمها النبي ﷺ لصحابته ، دعاء يرسخ في أعماق النفس، الحرص على الحلال والتنزه عما حرم الله سبحانه جل شأنه ، فقد جاء في الحديث:

عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ مُكَاتَبًا جَاءَهُ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عجزْتُ عَنْ كِتَابَتِي فَأَعِنِّي قَالَ: أَلا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّمَنِيهِنَّ رَسُولُ اللَّه ﷺ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جبل صيرٍ دَيْنًا أَدَّاهُ اللَّهُ عنْكَ قَالَ: قُلْ: «اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلالِكَ عَنْ حَرَامِكَ وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ»[2].

والحرام ليس له وجه واحد ، وإنما ينبغي على رجل الأعمال أن يتقي الله ﷻ ، في الحرص على تجنب كل ماله صلة أو علاقة به من قريب أو من بعيد .

وعلى سبيل المثال ، أمر تحريم شرب الخمر معروف ، ولكن اللعنة تحل على كل ماله صلة بتسهيل تداول ذلك الأمر المحرم ، حيث جاء:

عنْ أنس بْن مالك ﷺ قال: لعن رسولُ اللَّه ﷺ في الْخَمْرِ عَشْرَةً عاصرها ومُعْتَصِرها وشاربها وحاملها والْمحْمُولةُ إليه وساقيها وبائعها وآكل ثمنها والْمُشْتَري لها والْمُشْتَراةُ لهُ[3].

---

١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان – باب فضل من استبرأ لدينه.
٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات عن رسول الله – باب في دعاء النبي.
٣) حديث مرفوع متصل رواه الترمذي في سننه في كتاب البيوع عن رسول الله – باب النهي أن يتخذ الخمر خلا.

وما كان في شأن الخمر ، يسرى في أمر كل تصرف تجارى له علاقة من قريب أو بعيد بمعاملة محرمة إما لذاتها ، وإما لما قد تصير إليه ، مثل حرمة بيع السلاح مثلا إلى عدو للمسلمين، أو في أوقات الفتن .. أعاذنا الله ﷻ منها .

رابعاً: تدارس فقه المعاملات للقيام بأمانة التداول :

الشريعة الإسلامية مبينة على قوام العدل والخير والحق والرحمة ، ومكارم الأخلاق من بين الحكم التي تنطوى عليها ، وما من مجال تكون البشرية معرضة لموقف ضعف ، إلا تداركها التشريع الإسلامي برفق الله ورحمته ، بما يحسم الخلاف ويزيل التشاحن ويمنع الصدام .

وشواهد ذلك في القرآن والسنة كثيرة ، حيث يأتى الشرع بتفاصيل حقوق الورثة بدلالة قاطعة تحسم التنازع ، وتأتى تشريعات العلاقة الزوجية بتفاصيل تلاحق بها ظروف الضعف الإنساني التى قد تجور فيها وتظلم ، وتتابع آداب الصدقة ، بما يحفظ حقوق الفقراء وكرامتهم ويحول دون تسلط الأغنياء وسوء تعاملهم .. وهكذا في مختلف التشريعات الإسلامية .. قوامها الرحمة والعدل .. وحماية الإنسان من مواقف ضعفه .

وفى فقه المعاملات ، جاء ت تفاصيل ملابسات واقعية عديدة ، يحمى بها مواقف المتعاملين من التعرض إلى غبن أو ظلم يقع على طرف لحساب الطرف الآخر .

وجدير بالذكر ، أن في بعض الأحاديث تعبيرات قد تبدو مغايرة لواقع وملابسات ظروف التعامل المعاصر ، مثل تلقى الركبان ، والملامسة .. إلى غير ذلك .

إلا أنه برغم اختلاف الملابسات فإن الحكمة التشريعية تظل قائمة في الظروف الشبيهة بذلك في واقع التداول التجاري المعاصر ، فتلقى الركبان ـ استقبال السلع وشرائها قبل الدخول إلى السوق ـ يتنافى مع شفافية المعاملات التسويقية ويحرم المتعامل من التعرف على ظروف السوق قبل إتمام الصفقة مما قد يؤدى إلا وقوع استغلال ، والملامسة ـ الشراء بمجرد لمس الثوب ـ يقابله النهى عن الشراء دون الحرص على دقة المواصفات السلعية .. وهكذا .

ولقد جاءت الضوابط الشرعية المستمدة من أحاديث الرسول ﷺ ، على نحو شامل دقيق، لا يكاد يدع أسلوبا شائعا في التبادل التجاري إلا ويضع له من معايير الحق والعدل ما يحفظ لكل طرف حقه في أمانة التعامل، ولا غرابة في ذلك لأن التبادل التجاري من أقدم الممارسات الاقتصادية في التاريخ وخاصة في الجزيرة العربية .

والتاجر عليه أن يسأل أهل الذكر من العلماء ، عن أوجه الحلال والحرام ومتشابهة في مجال نشاطه ، وإلا كان مستحلا للحرام . فتذهب البركة في الرزق ، ويرد عليه دعائه بحرمة مأكله ومشربه وملبسه :

كما ذكرَ - النبى ﷺ - : «الرَّجُل يُطِيلُ السَّفر أَشْعث أَغْبَر يَمُدُّ يديْه إلى السَّمَاء يَـا ربِّ يَـا ربِّ وَمطْعَمُهُ حرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حرَامٌ وَمَلْبسُهُ حرامٌ وغُذِيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»[1].

وقد حذر سيدنا عمر بن الخطاب من عاقبة الجهل بالقواعد الشرعية للمعاملات ، حيث ثبت

عَنْ الْعلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوب عَنْ أَبيه عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عُمرُ ابْنُ الْخطَّابِ لا يَبِـعْ فِي سُوقِنَا إِلاَّ مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ»[2].

وهذا التوجيه الذي استهدى به سيدنا عمر النصح به من هدى الكتاب والسنة ، له أهميته في الحرص على دراسة وتعلم القواعد الشرعية للمعاملات وتطبيقها على مستوى السياسات الاقتصادية والضوابط العامة لممارسة النشاط الاقتصادي ، لأن الخلل فيها قد يؤدى إلى كارثة محققة ، على نحو ما هو مشاهد من الممارسات غير المشروعة في البورصات العالمية وما نجم عن ذلك من أيام سود أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي بأسره.

وتطبيق الإسلام في هذه الممارسات من شأنه أن يمنع بيع الغرر ـ المبنى على جهل بالمستقبل ـ بما يحد من الصفقات المستقبلية التى لا تعبر إلا عن تجارة على الورق ، ويحد من المضاربة على العملات ، ويمنع التأثير المفتعل على مستوى العرض والطلب للتأثير على الأسعار .. ويحول دون التزوير فى القوائم المالية بهدف التأثير غير الواقعى على سوق الأوراق المالية .. إلى غير ذلك.

والقواعد الشرعية للمعاملات جاءت بالحق والعدل ، وليس الهدف منها تقييد حرية التعامل والبيع والشراء، و ما شرعه الله ﷻ إنما لخير الإنسانية وسعادتها، وحفظا لمكارم الأخلاق، فلا يكاد ينفلت حكم شرعي في المعاملات من عبرة أخلاقية تحفظ الحق وتقيم العدل.

والخلاصة أن جماع الأمانة في التداول التجاري يتمثل أغلبه في تفهم فقه المعاملات والحرص على العمل به .

خامساً: ثواب أمانة التداول وعقوبة خيانتها:

خيانة الأمانة في التداول ترتب أثرا بالغ السوء من عقاب جهنم ، حيث جاء:

عن عياض بن حمار المَجاشعيَ أنَ رسول الله ﷺ قال: «ذات يوم في خطبته ألا إنَ ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم ممَا علمني يومي .. - إلى أن قال - وأهل النار خمسة»

---

١) صحيح مسلم - كتاب الزكاة - باب قبول الصدقة من الكسب الطيب.

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه - كتاب الصلاة - باب ما جاء فى فضل الصلاة على النبى.

وذكر من بينهم: «الْخائنُ الَّذي لا يخفى لهُ طمعٌ وإنْ دقَّ إلاَّ خانهُ»

«ورَجُلٌ لا يُصْبِحُ ولا يُمْسي إلاَّ وهُو يُخادعُك عنْ أهْلِك ومَالِك»[1].

وإلى جانب ذلك ، وجه النبي ﷺ تحذيراً خاصاً للمشتغلين بالتجارة ، فقال فيما جاء

عَنْ إسْمَـاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عنْ أبيه عنْ جدِّه أنَّهُ خرجَ مَعَ النَّبيِّ ﷺ إلَى الْمُصَلَّى فرَأى النَّاس يَتَبايعُونَ فقالَ: «يَا معْشَر التُّجَّار» فاسْتَجابُوا لرَسُول اللَّه ﷺ ورَفعُوا أعْنَاقَهُمْ وأبْصارهُمْ إلَيْه فقالَ: «إنَّ التُّجَّارَ يُبْعثُون يوْم الْقيامة فُجَّارًا إلاَّ منْ اتَّقَى اللَّهَ وبرَّ وصَدَق»[2].

وكما حذر الرسول ﷺ من عاقبة خيانة التجار في المعاملات ، رغب في ثواب وجزاء التاجر الأمين ، على نحو لا يكاد يبلغه صاحب أى حرفة أخرى من العز والكرامة يوم القيامة في أكثر من حديث مروى عن عدد من الصحابة ، منها ما ثبت

عنْ أبي سعيد ﷺ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «التَّاجرُ الصَّدُوقُ الأمينُ مع النَّبيِّين والصِّدِّيقِين والشُّهَداء»[3].

ويدعم ذلك أيضا ما جاء في حديث:

عنِ ابْنِ عُمَرَ ضى الله عنهما قَال: قال رسُولُ اللَّه ﷺ : «التَّاجرُ الأمينُ الصَّدُوقُ الْمُسْلمُ مع الشُّهَداء يَوْمَ الْقيَامَة»[4].

---

١) صحيح مسلم – كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها – باب الصفات التى يعرف بها أهل الدنيا أهل الجنة.

٢،٣) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى – كتاب البيوع عن رسول الله – باب ما جاء فى التجار وتسمية النبى إياهم

٣) صحيح مرفوع متصل رواه ابن ماجه – كتاب التجارات – باب الحث على المكاسب

الفصل الثانى

مظاهر أمانة التداول

التداول والتجارة من أقدم المهن وأكثرها شيوعا في الجزيرة العربية ، لذلك جاءت الضوابط الشرعية المستمدة من أحاديث الرسول ﷺ ، على نحو شامل دقيق ، لا يكاد يدع أسلوباً شائعاً في التبادل التجاري إلا ويضع له من معايير الحق والعدل ، ما يحفظ لكل طرف حقه في أمانة التعامل .

وسيتناول هذا البحث عرض الجوانب التالية ، والتى تعد من أهم القيم المؤثرة في التداول وممارسة النشاط التجاري ، مع إلحاق كل جانب منها بأثره في جزاء الآخرة ، من حيث الثواب أو العقاب.

أولاً: إخلاص النصح للمتعاملين.

ثانياً: الصدق في التجارة والمعاملات الاقتصادية.

ثالثاً: السماحة في المعاملات.

رابعاً: التعاون.

خامساً: الوفاء.

١ ـ الوفاء بالعهد والمواثيق والعقود.

٢ ـ قضاء الدين وأداء حقوق الآخرين.

۞ ۞ ۞

وفيما يلي عرض مفصل لكل من تلك الجوانب :

أولاً: إخلاص النصح للمتعاملين :

التواصي بالحق والتواصي بالصبر من السمات الإيمانية الهامة التى يتجنب بها المسلم الخسران والخسرة يوم القيامة ، وقد أقسم الله ﷻ على ذلك في كتابه الكريم ، حيث قال :

﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ [العصر ١-٣].

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصفة عامة ، من المسئوليات العامة لكل مسلم تجاه الآخرين ، والأمة الإسلامية في عمومها تتحمل مسئولية البلاغ عن الله ورسوله ، امتثالا لأمر الله ﷻ

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٤].

وهذا النصح يعتبر معيار تفضيل هذه الأمة على من سواها

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[آل عمران: ١١٠].

وقد جاء التوجيه النبوي المبارك ، منبها إلى أهمية النصح على نحو لم يشهده أي توجيه آخر ، حيث جعل النصيحة هي صميم الدين .

وتأكيداً لأهمية النصح في الإسلام، وعلى غير عادة الرسول في أحاديثه - إلا القليل منها - كرر الرسول ﷺ التنبيه على موقع النصيحة ، حيث جاء:

عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[1].

وكانت النصيحة من أهم أركان المبايعة بين الرسول والصحابة، حيث:

قال جرير بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة وأن أنصح لكل مسلم[2].

والنصح يشكل ضرورة إيمانية في التداول بين كل من المنتجين والمستهلكين ، والبائعين والمشترين ، والمنتجين والمستثمرين . والعاملين وأصحاب الأعمال .. وغير ذلك من متبادلي المنافع والسلع والخدمات .

ومواقف النصح الواجب على المسلم في التداول والتعامل التجاري، يختلف عن مفهوم الإغراء الإعلاني بإضفاء مزايا وهمية على السلع ، وإدعاء مواصفات غير حقيقية وصلاحيات مخالفة لواقع استعمال تلك السلع

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائي في سننه – كتاب البيعة – باب النصيحة للإمام
٢) حديث مرفوع متصل رواه النسائي في سننه – كتاب البيعة – باب البيعة على النصح لكل مسلم

وقد ضرب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم المثل الرائع في الحرص على مناصحة العملاء ، حتى وإن أدى ذلك إلى عدم إنجاز الصفقة ، ففي الأثر:

عَنْ يزِيْد بْنِ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سِباعٍ قال: اشْتَرَيْتُ ناقَةً مِنْ دَارِ واثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ فلمَّا خَرَجْتُ بِهَا أَدْرَكَنَا وَاثِلَةُ وهُوَ يَجُرُّ رداءهُ فقال ياعبد اللَّه اشْتَرَيْتَ قُلْتُ نَعمْ قَالَ هَلْ بَيَّنَ لَكَ ما فِيهَا قُلْتُ وَمَا فِيهَا قَالَ إِنَّهَا لَسَمِينَةٌ ظاهرةُ الصِّحَّة قال: فَقَال أَرَدْتَ بِها سَفَرًا أَمْ أَرَدْتَ بِهَا لَحْمًا، قُلْتُ: بَلْ أَرَدْتُ عَلَيْها الْحجَّ قَال: فَإِنَّ بِخُفِّها نقْبًا قَال: فَقَال صَاحِبُهَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَيْ هَذَا تُفْسِدُ عَلَيَّ، قَالَ: إِنِّي سمِعْتُ رَسُول اللَّه ﷺ يقُولُ: «لا يحِلُّ لأَحَد يَبِيعُ شيْئًا إِلاَّ يُبَيِّنُ مَا فِيه وَلا يَحِلُّ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلاَّ يُبَيِّنُهُ»[1].

ومروج السلعة بالكذب يتسم بقصر النظر ، ذلك أنه قد يخدع جمهور المتعاملين للحظة ، ولكن محال أن يستمر خداع المتعامل أو المستهلك إلى الأبد ، فما قد يقع فيه المستهلك اليوم ، محال أن يكرر خطأه فيه مره أخرى ، وأن يعيد شراء سلعة أثبتت التجارب العملية في مجال الواقع أنها أقل مستوى بكثير مما هو معلن عنها .

ومما يسترعى النظر أن تزييف الحقيقة وترك النصح ، من الأمور التى تستوجب عقاب الدنيا قبل عقاب الآخرة ، وما ذلك إلا لخطورة أثرها في التماسك الاجتماعي وحفظ الحقوق بين المتعاملين .

ففي حديث عَنِ الْحسن بْن مُحمَّد بْن عليٍّ قال: حدَّثَتْني امْرأَةٌ من الأَنْصار .... قالَتْ: دخلْتُ على أُمِّ سلمَةَ فدخل عليْها رسُولُ اللَّه ﷺ وكأَنَّهُ غضْبانُ فاسْتترْتُ بكُمِّ درْعي فتكلَّم بكلام لمْ أَفْهمْهُ فقُلْتُ: يا أُمَّ الْمُؤْمنين كأَنِّي رأَيْتُ رسُول اللَّه ﷺ غضْبان، قالتْ: نعمْ، أَوما سمعْتيه قالتْ: قُلْتُ ومَا قال: قالتْ قال: «إنَّ السُّوء إذا فشا في الأَرْض فلمْ يُتناه عنْهُ أَنْزل اللَّهُ عزَّ وجلَّ بأْسهُ على أَهْل الأَرْض» قالت: قُلتُ يا رسُول اللَّه وفيهم الصَّالحُون؟ قال: «نعمْ وفيهم الصَّالحُون يُصيبُهُمْ ما أَصاب النَّاس ثُم يقبضُهُم اللَّهُ عزَّ وجلَّ إلى مغْفرته ورحْمته أَوْ إلى رحمته ومغْفرته »[2].

ومن بين موجبات اللعن من الله ﷻ على بنى إسرائيل ، عدم حرصهم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، كما جاء في قول الله ﷻ

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب مسند المكيين – باب حديث واثلة بن الأسقع من الشاميين.

٢) حديث مرفوع منقطع رواه أحمد فى مسنده – كتاب من مسند القبائل – باب حديث إمرأة من الأنصار.

﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾[المائدة: ٧٨].

وحذر الرسول ﷺ من سوء العاقبة للمتغافلين عن أمانة النصح في الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حيث جاء

عنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمانِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «والَّذي نفْسي بيَده لتَأْمُرُنَّ بالْمعْرُوف ولَتَنْهوُنَّ عنْ الْمُنْكرِ أوْ ليُوشكنَّ اللَّهُ أنْ يبْعث عليْكمْ عقابًا منْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فلا يُسْتَجابُ لَكُمْ»(١).

ثانياً: الصدق في التجارة والمعاملات الاقتصادية :

الحرص على الصدق عامة والتناهى عن الكذب والنفاق ، من الفضائل الإسلامية العامة، التى جاء بها أكثر من توجيه في الكتاب والسنة، ووصف الله ﷻ الصادقين بالتقوى ، وبشرهم بحسن العاقبة، حيث قال الله سبحانه جل شأنه:

﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣]

وجاء في ذكر ثواب الصادقين ، قول الله سبحانه وتعالى:

﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمًا ﴾
[الأحزاب: ٣٥]

ويلقن القرآن الكريم المؤمنين بدعاء مبارك ، يرسخ في النفس خاصية الصدق ، بقول الله ﷻ :

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٍ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٍ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنًا نَّصِيرًا ﴾[الإسراء: ٨٠].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب باقى مسند الأنصار – باب حديث حذيفة بن اليمان

وفي المقابل جاء التحذير الإلهي من عقوبة الكذب والتخلي عن الصدق .. بجهنم وجحيمها ، في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[الزمر: ٣٢].

والنصوص النبوية الكريمة ، جاء الكثير منها في التحذير من الكذب بصفة عامة، واعتباره وجها من أوجه النفاق الممقوت ، وسيقتصر العرض على ما اتصل بمجال البحث ، بشأن التعامل التجاري بصفة خاصة .

وقد ثبت:

عنْ أبي سعيدٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ قَال: «التَّاجرُ الصَّدُوقُ الأمينُ مع النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهَداءِ»(١).

وأنذر النبى ﷺ ، من باع عيبا ولم يبينه بمقت من الله ولعن من الملائكة ، فقد جاء:

عنْ واثلَة بْن الأسْقع قَالَ: سمعْتُ رَسُول اللَّه ﷺ يقُولُ: «منْ بَاع عيْبًا لمْ يُبيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ في مقْتِ اللَّه ولَمْ تَزَلْ الْملائكَةُ تَلْعَنُهُ»(٢).

وفي حديث آخر جاء الترهيب والترغيب معا ، حيث ثبت:

عنْ إسْمَاعيل بْن عُبَيْدِ بْن رفَاعَةَ عنْ أبيه عنْ جدِّه أنَّهُ خرَجَ مع النَّبيِّ ﷺ إلى الْمُصلَّى فرأى النَّاس يتبايعُون فقال: «يا معْشر التُّجَّار» فاستجابُوا لرسُول اللَّه ﷺ ورفعُوا أعْنَاقهُمْ وأبْصارهُمْ إليْه فقال: «إنَّ التُّجَّار يبعثُون يوم الْقيامة فُجَّارًا إلاَّ منْ اتَّقى اللَّه وبرَّ وصدق»(٣).

والحلف الكاذب سمة غالبه لدى بعض من التجار ، وقد يؤدى إلى ترويج سلعة أو إبرام صفقة ، ولكن ربحها يكون مشوبا بالحرمة .

والتحذير من عقوبة الحلف الكاذب .. جاء به أكثر من نص في كتاب الله ﷻ ، فقال الله سبحانه وتعالى :

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب البيوع عن رسول الله – باب ما جاء فى التجار وتسمية النبى إياهم.

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب التجارات – باب من باع عيبا فلم يبينه.

٣) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سنه – كتاب البيوع عن رسول الله – باب ماجاء فى التجار وتسمية النبى إياهم.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٧٧]

وحذر من سوء العقوبة للكاذبين بقوله سبحانه جل شأنه :

﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَـٰنَكُمْ دَخَلاًۢ بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ٩٤]

وتوعد الله سبحانه وتعالى الكاذبين ، بتمييز سحنتهم بالسواد فضحا لهم بين الخلائق يوم القيامة ، فقال سبحانه وتعالى :

﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[الزمر: ٦٠].

ثالثاً: السماحة في المعاملات :

السوق عامة في نشاط دائب وتحول مستمر ، والتجارة تبعا لها في تغير من حال إلى حال ، وقد يتعرض البعض إلى أزمات كساد لا يد له فيه ، أو التعرض لأزمة سيولة نقدية عارضة ، أدت إلى صعوبة الوفاء بالدين في موعده، وبعد أن كان الدائن في الجاهلية يشترط الحصول على ربا نتيجة تأجيل السداد ، تجلت رحمة الله سبحانه جل شأنه في دعوته للتراحم والإشفاق على ظروف المدين ، وقبول تأجيل السداد لحين ميسرة ، أو التصدق على المدين ، فقال الله ﷻ :

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٨٠].

وحول نفس المعنى جاءت عدة أحاديث . من بينها ما وعد النبي ﷺ برحمة الله ﷻ لذوى السماحة في البيع والشراء ، فقد ثبت:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى»[1].

والسماحة في التحصيل والتريث في إمهال العميل ـ ما لم يثبت تلاعبه ـ يؤدى في المدى البعيد إلى المحافظة على قوى السوق بفاعليتها المؤثرة في النشاط الاقتصادي ، لأن الانسحاب

١) رواه البخاري في صحيحه – كتاب البيوع – باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع وفي طلب حقا.

المتكرر من بعض رجال الأعمال نتيجة تعرضهم لأزمات عسر مالي مؤقت ، يؤدى إلى تقليص حجم السوق والحد من تجمع أوسع للمتعاملين فيه .

وقد يتخذ البعض مسلكا قانونيا في تحصيل دينه ، ولكن سيزاحمه دائنون آخرون ، ولن يصل إليه إلا اليسير من دينه في بعض الأحيان ، لأن تصفية الممتلكات والأصول الثابتة ، نادراً ما تحقق ثمنها المناسب لقيمتها الحقيقية ، خاصة حين التخلص منها في مواجهة الأزمات .

أما بعد النظر في إمهال العميل ، فإنه يؤدى به إلى تجاوز محنته المؤقتة ، ويبقى عليه عنصراً فاعلاً مؤثراً في النشاط التجاري بما يعود بالنفع على كل المتعاملين فيه ، والصبر عليه في السداد يحفزه على رفع كفاءة أدائه كي يغطى دينه ويحقق فائضاً مناسباً يكفل له حياة كريمة .

ومثل هذا الموقف المؤثر من جانب رجل الأعمال ، يجعل العميل سواء أكان تاجر جملة أو تجزئة ، أشد ما يكون ولاء وارتباطا به ، ويحرص على تنمية علاقاته معه ، ويؤثره في التعامل على الآخرين ، فيجنى بذلك رجل الأعمال أرباحاً ورواجاً له أثره الفاعل في المدى البعيد .

وفى بعض الأحيان ، قد يعود تعسر المتعامل إلى ظروف قاهرة خارجة عن إرادته ، مثل وقوع زلزال أو سيل ، أو آفة زراعية لم تدع الأرض إلا بعد هلاكها ، أو حريق .. أو غير ذلك، ومثل هذه الأمور تدخل في عموم صفة الجوائح التى ثبت في تعريفها:

عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: الْجَوَائِحُ كُلُّ ظَاهِرٍ مُفْسِدٍ مِنْ مطر أَوْ بَرَدٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ حَرِيقٍ[1].

وقد حذر النبى ﷺ من التعسف في استيفاء الحقوق ، في الظروف القاهرة ، ففي حديث:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سمع جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ»[2].

وفى ذلك إشارة واضحة إلى التغاضي عن المدين حال وقوع كارثة ، لا دخل له فيها ، والأولى .. الأخذ السماحة والتيسير والإمهال .

أما إذا استغرق الدين كل المال ، فإن التصدق على المدين المعسر يتقدم على كل سلوك أخر ، فإذا لم تكف الصدقة للسداد ، أخذ كل دائن نصيبه في حدود ما بقى من مال ، حيث ثبت في الحديث:

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبو داود – كتاب البيوع – باب فى تفسير الجائحة ويدخل في ذلك الآفة التى تصيب الثمار فتهلكها .

٢) حديث مرفوع متصل رواه النسائى – كتاب البيوع – باب وضع الجوائح.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا وَكَثُرَ دَيْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَّ ذَلِكَ»(١).

وقد جاء النص القرآني ، يدعو الله ﷻ فيه إلى عدم أكل الأموال بالباطل ، والتجاوز فيما بينهم بالتراضي في شأن التجارة بصفة خاصة فقال سبحانه جل شأنه :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾[النساء: ٢٩].

وشتان ما بين ذلك التوجه الرحيم ، والقوانين الوضعية التى لا تلتفت إلى التجاوز أو الصدقة ، ويدخل الدائنون جميعا في قسمة الغرماء حسب مستويات الدين ، ليحصلوا على أموالهم دون التفات إلى تعاون أو تراحم أو تواد أو تصدق .

أثر السماحة والتجاوز عن المعسرين في ثواب الآخرة:

تعدد ت مكارم الله ﷻ .. وتفضل بالعديد من مظاهر رحمته على المتجاوزين عن المعسرين ، والميسرين في معاملاتهم ، وجاءت البشرى النبوية بعدة مظاهر للثواب والخير ، على نحو ما ثبت فيما يلي :

● **الحصول على ثواب الصدقة عن كل يوم تأجيل سداد للمعسر:**

فقد جاء عَنْ بُرَيْدَةَ الأَسْلَمِيِّ عن النَبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ وَمَنْ أَنْظَرَهُ بَعْدَ حَلِّهِ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ»(٢).

● **استجابة دعوته في الدنيا والكشف عن كرباته في الدنيا والآخرة :**

فقد ثبت عن عبد اللَّه بْن عمر رضي اللَّهُ عنهما أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلا يُسْلِمُهُ وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٣).

---

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائي – كتاب البيوع – باب وضع الجوائح.

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه – كتاب الأحكام – باب إنظار المعسر.

٣) رواه البخاري في صحيحه – كتاب المظالم والغصب – باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه.

وجاء عن ابْن عُمَرَ قَالَ: قَالَ رسُولُ اللَّه ﷺ : «منْ أَراد أَنْ تُستَجاب دعْوَتُهُ وَأَنْ تُكْشف كُرْبَتُهُ فلْيُفرِّجْ عنْ مُعْسِرٍ»[1].

● تجاوز الملائكة عنه عند تلقى روحه :

وجاءت البشرى من رسول الله ﷺ بحسن ثواب الآخرة ، لمن تجاوز عن المدينين في أزماتهم ، حيث ثبت:

عنْ أَبى هُرَيْرة ﷺ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «كان تاجرٌ يُدَايِنُ النَّاس فَإذا رأَى مُعْسِرًا قَالَ لفتْيانه تجاوَزُوا عَنْهُ لعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوزَ عنَّا فتجاوز اللَّهُ عَنْهُ»[2].

وَعَنْ حُذَيْفَة ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: قَال النَّبيُّ ﷺ : «تَلقَّتْ الْمَلائكَةُ رُوحَ رجُلٍ ممَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ قَالُوا: أَعَملْت مِنْ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ أُنْظِرُ الْمُوسرَ وَأَتَجَاوَزُ عَنْ الْمُعْسِرِ .. قَالَ: قَال فتجَاوَزُوا عنْهُ»[3].

● الاستظلال بعرش الله ﷻ يوم القيامة :

حيث جاء عنْ أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَال رسُولُ اللَّه ﷺ : «منْ أَنْظرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ لَهُ أَظَلَّهُ اللَّهُ يوْم الْقيامة تحْت ظلِّ عَرْشه يوْم لا ظلَّ إلاَّ ظلُّهُ»[4].

● البشرى بمغفرة الله ﷻ ، بحديث رسول الله ﷺ

عَنْ حذيْفَة عن النَّبيِّ ﷺ : «أَنَّ رجُلاً مات فدخل الْجنَّة فقيلَ لهُ ما كُنْت تَعملُ؟ قَال: فإمَّا ذَكَرَ وإمَّا ذَكَّر فقال: إنِّي كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاس فكُنْتُ أُنْظرُ الْمُعْسر - أتركه إلى ميسرة - وأَتجوَّزُ في السِّكَّة - أتساهل في العملة المتداولة درهم أو دينار أو غير ذلك - أَوْ في النَّقْد فغُفرَ لهُ»[5].

رابعاً: التعاون

جاء النص القرآني المبارك يدعو إلى التعاون ، حيث قال الله ﷻ :

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده – كتاب مسند المكثرين من الصحابة – باب مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب.

٢،٣) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب البيوع – باب من أنظر معسرا.

٤) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب البيوع عن رسول الله – باب ماجاء فى إنظار المعسر والرفق به.

٥) رواه مسلم فى صحيحه – كتاب المساقاه – باب فضل انظار المعسر.

﴿.... وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[المائدة: ٢].

والترابط والتعاون بين المؤمنين ، أساسه اعتصام بهدى الله ﷻ ونهجه ، إذ به تأتلف القلوب على الخير وتتعاون في الحياة ، وقد قال الله ﷻ :

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٣].

وجاء الترغيب في التعاون والتآزر في العمل في الحديث

عن أبي موسى الأشعري قال: كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو ذو الحاجة قال: «اشفعوا تؤجروا وليقض الله عز وجل على لسان رسوله ما شاء» وقال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا.....» [١].

والتعاون قائم في الأصل على روح الأخوة في الله ، التي أقرها الله ﷻ بين المؤمنين في كتابه الكريم بقوله جل شأنه :

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ .....﴾[الحجرات: ١٠].

وفي حديث شريف، ضرب رسول الله ﷺ المثل والقدوة بالأشعريين في تعاونهم، حيث جاء:

عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ : «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم»[٢].

أما في مجال ممارسة التداول في النشاط الاقتصادي ، فقد جاء في سياق ذلك الحديث:

عن أبي سعيد مولى عبد الله بن عامر قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ : «لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع أحدكم على بيع أخيه وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى هاهنا - وأشار

---

١) حديث مرفوع متصل أثبته أحمد في مسنده – كتاب أول مسند الكوفيين – حديث أبي موسى الأشعري.
٢) رواه مسلم في صحيحه – كتاب فضائل الصحابة – باب من فضائل الأشعريين.

بيده إلى صدره ثلاث مرات - حسب امرئ مسلم من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»[1].

وتعددت التوجيهات النبوية في الحض على التعاون في مختلف المواقف ، حيث ثبت:

عن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «تبسمك في وجه أخيك لك صدقة وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة وبصرك للرجل الرديء البصر لك صدقة وإماطتك الحجر والشوكة والعظم عن الطريق لك صدقة وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة»[2].

وفى حديث آخر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : «كل معروف صدقة وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك»[3].

وأوجه التعاون في النشاط الاقتصادي كثيرة في أبواب الفقه ، حيث المضاربة - من الضرب في الأرض - إذ يتعاون كل من صاحب مال ولا حرفة له ، مع أحد المحترفين ، صانعا كان أو تاجرا ، للقيام بنشاط اقتصادي يعود على كل منهما بنسبة متفق عليها ، وقد ثبت

عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده أن عثمان بن عفان ﷺ أعطاه مالاً قراضًا يعمل فيه على أن الربح بينهما[4].

وتعد المشاركة بأشكالها القانونية المختلفة في إطار النظم المعاصرة ، امتدادا لمبدأ المشاركة الذي أقره الإسلام وجاء به هدى الرسول ﷺ الذى شارك في التجارة فكان خير شريك ، فقد ثبت

عن مجاهد عن قائد السائب عن السائب أنه قال للنبي ﷺ كنت شريكي فكنت خير شريك كنت لا تداري ولا تماري[5].

التعاون المخلص بين الشركاء :

إخلاص العلاقة بين المسلم وأخيه في المشاركات ، من المسئوليات الإيمانية التى ينبغى أن يتحلى بها كل من الشركاء ، وقد نبه الرسول ﷺ لى المدى الذي ينبغى أن يصل إليه الحرص على الأمانة ، فقد جاء:

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده - كتاب باقى مسند المكثرين - باب مسند أبى هريرة.

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى - كتاب البر والصلة عن رسول الله - باب ماجاء فى صنائع المعروف.

٣) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى - كتاب البر والصلة عن رسول الله - ما جاء فى طلاقة الوجه وحسن البشر.

٤) حديث مرفوع متصل رواه مالك فى الموطأ-كتاب القراض- باب ماجاء فى القراض.

٥) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده - كتاب مسند المكيين - باب حديث الثائب بن عبد الله.

عنْ سُفْيان بْن أسيد الْحَضْرَميِّ قَالَ: سمعْتُ رسُول اللَّه ﷺ يَقُولُ: «كَبُرتْ خيَانَةً أنْ تُحَدِّثَ أخاك حديثا هُوَ لَكَ بِهِ مُصَدِّقٌ وَأَنْتَ لَهُ بِهِ كاذبٌ»[1].

وإن كان هذا هو الشأن في الحديث ، فإن التناهي عن الخيانة في التعامل يكون من باب أولى .والخيانة لا تلتقي مع سمت الإيمان والصلاح في المؤمن ، حيث جاء

عنْ أبي أُمامه قَالَ قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْخِلالِ كُلِّهَا إلاَّ الْخِيَانَةَ والْكذب»[2].

وتعليما لنا وتنبيها لخطورة الأمانة والبعد عن الخيانة ، كان النبى ﷺ يعلم الأمة الاستعاذة من الخيانة ، حيث ثبت

عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقُولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِنْ الْجُوعِ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ وأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخِيَانَةِ فَإِنَّها بِئْستِ الْبطانةُ»[3].

وجاء التطبيق العملي لمقتضى التعامل الأمين بين الشركاء ، فيما أوصى به النبى ﷺ ، من الحرص على تراضى الشركاء واستئذان كل منهما للآخر قبل إبرام الصفقات ، حيث جاء

عنْ جابرٍ ﷺ قال: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «منْ كان لهُ شريكٌ في رَبْعَةٍ أوْ نَخْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أنْ يبيع حتَّى يُؤْذن شَريكهُ فَإِنْ رضِيَ أخذ وإنْ كره ترك»[4].

وفى حديث قدسي حذر الله ﷻ من عاقبة خيانة شريك لشريكه ، فقد جاء في الحديث:

عنْ أبي هُريْرة ﷺ رفعهُ قَالَ: إنَّ اللَّهَ يقُولُ: «أنا ثالثُ الشَّريكيْن ما لمْ يخُنْ أحدُهما صاحبهُ فإذا خانهُ خرجْتُ منْ بيْنهما»[5].

والتوجه الإسلامي في المضاربة أو المشاركة يحقق استثماراً للمدخرات الفردية في قنوات استثمارية مباشرة ، يراقب بها المستثمر نشاطه بنفسه ، ويتعاون مع المحترف في تحقيق أفضل عائد ممكن ، كما يحد من مشكلة البطالة على المدى البعيد ، حيث يسعى صاحب الحرفة الذي لا مال عنده إلى البحث عن ممول متعاون ، كما أن من ليست له حرفة سيسعى إما إلى التدرب على حرفة ما ، أو البحث عن فكرة استثمارية جيدة يمكن تحقيق دخل من ورائها بالتعاون مع أحد الممولين ، هذا إضافة إلى العمالة التى تلحق بمثل هذا النشاط أو ذاك.

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبو داود فى سننه – كتاب الأدب – باب فى المعاريض.
٢) حديث مرفوع منقطع رواه أحمد فى المسند – كتاب باقى مسند الأنصار– باب حديث أبى أمامة الباهلى.
٣) حديث مرفوع متصل رواه النسائى فى سننه – كتاب الإستعاذة – باب من الجوع.
٤) صحيح مسلم – كتاب المساقاه – باب الشفعة
٥) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه – كتاب البيوع – باب فى الشركة.

وحض رسول الله ﷺ على التعاون في الزراعة ، فجاء:

عَنْ جابرِ بْنِ عبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قال: قالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ كانتْ لَهُ أرْضٌ فَلْيزْرَعْها فإنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أخاهُ»[1].

التعاون بين العاملين وأصحاب الأعمال :

والتعاون بين الأجراء وأصحاب الأعمال يعد من الضرورات الاقتصادية الهامة التى يقوم عليها الهيكل الإنتاجي في أغلب أوجه النشاط، الأجير بجهده وصاحب العمل بمجال نشاطه وأجره ، وقد ثبت مشروعية ذلك في أكثر من نص من الكتاب والسنة ، من ذلك ما جاء:

عَنْ الْحارثِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَباحٍ قال: سَمِعْتُ عُتْبَةَ بْنَ النُّدَّرِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقرَأَ طس حَتَّى إذَا بَلَغ قِصَّةَ مُوسى قال: «إنَّ مُوسَى ﷺ آجرَ نَفْسهُ ثَمَانِيَ سِنِينَ أوْ عَشْرًا عَلَى عِفَّةِ فَرْجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ»[2].

وقد بارك النبى ﷺ عائد الجهد اليدوي للأجير ، بأن شارك في طعامه، حيث جاء

عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ : جُعْتُ مرَّةً بِالْمَدِينةِ جُوعًا شَدِيدًا فَخَرَجْتُ أَطْلُبُ الْعَمَلَ فِي عَوَالِي الْمَدِينةِ فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ قَدْ جَمَعتْ مدرًا فظَنَنْتُها تُرِيدُ بَلَّهُ فَأَتَيْتُهَا فَقَاطَعْتُها كُلَّ ذَنُوبٍ عَلَى تمْرَةٍ فَمَدَدْتُ ستَّةَ عَشَرَ ذَنُوبًا حَتَّى مجلتْ يداي ثُمَّ أَتَيْتُ الْمَاءَ فَأَصَبْتُ مِنْهُ ثُمَّ أَتَيْتُهَا فَقُلْتُ بِكَفَّيَّ هَكَذَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَبَسَطَ إِسْمَاعِيلُ يديْه وجمَعهُمَا فَعَدَّتْ لِي ستَّةَ عَشْرَ تَمْرَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَكَلَ معي مِنْهَا[3].

وأمر رسول الله ﷺ بالحرص على مشاعر الأجير ، وإعطائه من المزايا العينية، ما يكاد يماثل نمط استهلاك المعتاد لصاحب العمل ، حيث جاء

عنْ أبي ذرٍّ ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ : «منْ لاءمكُمْ منْ خدمكُمْ فأطْعِمُوهُمْ ممَّا تأكُلُون واكْسُوهُمْ ممَّا تلْبسُون أوْ قال: تكْتسُون ومنْ لا يُلائمكُمْ فبيعُوهُ ولا تُعذِّبُوا خلْق اللَّه عزَّ وجلَّ»[4].

وكما أعطى الإسلام للأجير حقه المشروع في الأجر العادل، أمره بالحرص على أداء مسئوليته الوظيفية ، ودعاه إلى إخلاص الأداء والأمانة فى تحمل المسئولية حيث جاء:

---

١) صحيح مسلم – كتاب البيوع – باب كراء الأرض.

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الأحكام – باب إجارة الأجير على طعام بطنه.

٣) حديث مرفوع منقطع رواه أحمد فى المسند – كتاب مسند العشرة المبشرين بالجنة – باب من مسند على بن أبي طالب.

٤) حديث مرفوع منقطع رواه أحمد فى المسند – كتاب مسند الأنصار – باب حديث أبى ذر الغفارى.

عنْ عبْد اللّه بْن عُمَر رَضي اللّهُ عنْهُما أنّهُ سمع رَسُولَ اللّه ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمسْئُولٌ عَنْ رعيَّته فَالإمَامُ رَاعٍ وهُوَ مسْئُولٌ عنْ رعيَّته والرَّجُلُ في أهْله رَاعٍ وهُو مسْئُولٌ عَنْ رعيَّته وَالْمَرْأةُ في بيْت زَوْجها رَاعيةٌ وَهي مَسْئُولةٌ عنْ رَعيَّتها وَالْخَادمُ في مال سَيِّده رَاعٍ وهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعيَّته» قَالَ: فَسَمعْتُ هؤلاء منْ رسُول اللّه ﷺ وَأَحْسبُ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «والرَّجُلُ في مال أبيه رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عنْ رعيَّته فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وكُلُّكُمْ مسْئُولٌ عنْ رَعيَّته»[1].

أما جزاء الإخلاص في العمل والأمانة في أدائه ، فقد جاء بها الحديث الثابت فى باب أجر الخادم بكتاب الزكاة بصحيح البخارى

عَنْ أَبي بُرْدَةَ عَنْ أَبي مُوسَى عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «الْخَازنُ الْمُسْلمُ الأَمينُ الَّذي يُنْفذُ وَرُبَّمَا قَالَ: يُعْطي مَا أُمرَ به كَاملاً مُوَفَّرًا طَيِّبًا به نَفْسُهُ فيدْفَعُهُ إلَى الَّذي أُمرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصدِّقَيْنِ»[2].

وفى التحذير من أكل حقوق العاملين الأجراء ، جاء في الحديث:

عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: قَال اللّهُ: ثَلاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقيامَة رَجُلٌ أَعْطَى بي ثُمَّ غَدَرَ ورَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ورجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجيرًا فَاسْتَوْفَى منْهُ ولَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»[3].

وهكذا فإن العلاقة بين العمال ورجال الأعمال لها في الفقه الإسلامي قواعد وآداب، تحفظ بها للعامل حقه في الأجر العادل، وتقيم لصاحب العمل رقابة ربانية على ضمير العامل تخفف عنه أعباء المراقبة الداخلية وبعضا من تكاليف الإشراف الإداري ، إلى غير ذلك مما جاء مفصلا في أبواب فقه المعاملات وبعض مصنفات الرقائق .

تفريج الكروب والأزمات بين المتعاملين :

من بين أبواب الإنفاق من الزكاة ، نصيب الغارمين ، أى من تعرضوا إلى كارثة غير متوقعه في مالهم ، أو نشأ في مواجهتهم التزام مالي ، لا طاقة لهم به .

وفى ذلك جاء الحديث:

عن قبيصة بن مخارق الْهلاليَ قال: تحملتُ حمالة فأتيتُ رسول اللّه ﷺ أسألُهُ فيها فقال: «أقم حتّى تأتينا الصدقةُ فنأمر لك بها» قال: ثمّ قال: «يا قبيصةُ إنّ المسألة لا تحلُّ إلاّ لأحد ثلاثة:

---

١) صحيح البخاري – كتاب فى الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس – باب العبد راع فى مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه.

٢) صحيح البخارى – كتاب الزكاة – أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد

٣) صحيح البخارى – كتاب البيوع – باب إثم من باع حرا.

رجُلٍ تحمَّلَ حَمَالَةً فَحلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلةُ حتَّى يُصيبها ثُمَّ يُمْسِكْ

وَرجُلٌ أصابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالهُ فحلَّتْ لهُ الْمَسْأَلَةُ حتَّى يُصِيبَ قِوامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ

ورَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُوم ثلاثَةٌ مِنْ ذوي الْحِجَا مِنْ قَوْمِه لَقَدْ أَصَابَتْ فُلانًا فَاقَةٌ فَحلَّتْ لهُ الْمَسْأَلَةُ حتَّى يُصِيبَ قِوامًا مِنْ عيْش أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ فَمَا سِوَاهُنَّ مِنْ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا»[1].

والتعاون في الملمات وتفريج الكروب في الأزمات ، من الأمور الواجبة على المسلمين فيما بينهم ، فالرحمة المتبادلة تقتضي ذلك وقد قال الله سبحانه وتعالى في وصف المؤمنين :

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ ....﴾

[الفتح: ٢٩]

ومن بين أوجه الرحمة المتبادلة ، التعاون في الإقراض ، بغير ما استغلال لظروف المحتاج أو محاولة الاستفادة من وراء القرض بأحد أوجه الربا ، وثواب المقرض من الحسنات جاء في الحديث :

عَنْ أَنَس بْنِ مَالكٍ رضي الله عنهما قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ : «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى باب الْجَنَّة مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ منْ الصَّدَقَة قَالَ: لأَنَّ السَّائل يسْأَلُ وعنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لا يَسْتَقْرِضُ إلاَّ مِنْ حَاجَة»[2].

الحذر من المنافسة الاحتكارية وتعمد طرد صغار المتعاملين :

يتنافى مع روح الأخوة الإيمانية والتعاون فى الخير، مسلك البعض في محاولة طرد صغار المتعاملين أو المشروعات الصغيرة من خلال مضاربة سعريه أو غيرها ، كأن يقوم أحد كبار المتعاملين بتعمد تخفيض السعر بأقل من التكاليف ، بهدف صرف المشترين عن المنافس الصغير وتحويلهم للشراء منه .

وهذا التصرف يعد وجها من وجوه الاحتكار الذي لعن رسول الله ﷺ القائم به .

وفى مناسبة غير مسبوقة ، فطن سيدنا عمر إلى اتجاه بعض المتعاملين بالتخفيض المتعمد في السعر ، دون مستوى السوق ، من أجل اكتساح فرصة الآخرين في البيع بسعر عادل ، إذ

---

١) صحيح مسلم – كتاب الزكاة – باب من تحل له المسألة.

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الأحكام – باب القرض.

مرَّ بحاطب بْنِ أبي بلْتَعَةَ وهُوَ يَبيعُ زبيبًا لهُ بالسُّوقِ فقال لهُ عُمرُ بْنُ الْخطَّابِ ﷺ إمَّا أنْ تَزيدَ في السِّعْرِ وإمَّا أنْ تُرْفع منْ سُوقنا[1].

ثواب الأخوة المتعاونة في الله :

لا تقوم روح التعاون بين المؤمنين ، ما لم تجمعهم الأخوة في الله ﷻ ، فيحب بعضهم بعضا في الله ، ويبذل كل منهم لأخيه عن رضى نفس وطيب خاطر ، كل ما يعينه على أمر الدنيا والدين .

وقد تعددت مبشرات جزاء الحب في الله في أحاديث رسول الله ﷺ، حيث يظلهم الله ﷻ في ظله ، كما ثبت:

عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَال: قَال رسُولُ اللَّه ﷺ : «إنَّ اللَّه يَقُولُ يَوْمَ الْقيامَة أيْنَ الْمُتَحابُّون بجَلالي الْيَوْمَ أُظلُّهُمْ في ظلِّي يَوْمَ لا ظلَّ إلاَّ ظلِّي»[2].

وللأخوة في الله المتعاونين في سبيل الخير ، غرف لها منازلها الرفيعة في الجنة ، حيث ثبت:

عَنْ أبي سعيدٍ الْخُدْريِّ ﷺ قَالَ: قَال رسُولُ اللَّه ﷺ : «إنَّ الْمُتَحَابِّين لتَرَى غُرَفُهُمْ في الْجنَّة كالْكَوْكَب الطَّالع الشَّرْقيِّ أوْ الْغَرْبيِّ فيُقَالُ منْ هؤُلاء فيُقَالُ هؤُلاء الْمُتَحابُّونَ في اللَّه عَزَّ وجلَّ»[3].

وقد ثبت للمتحابين المتعاونين في الله من المنزلة ، ما يغبطهم عليها الأنبياء والشهداء ، حيث قال:

مُعاذُ بْنُ جبل ﷺ قال: سمعْتُ رسُول اللَّه ﷺ يقُولُ: «قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ: الْمُتحابُّون في جلالي لهُمْ منابرُ منْ نُور يغْبطُهُمُ النَّبيُّون والشُّهداءُ»[4].

أما التفرق والاختلاف ، فقد جاء الترهيب منه في قول الله ﷻ :

﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم

---

١) حديث مرفوع منقطع مالك فى الموطأ – كتاب البيوع – باب الحكرة والتربص.
٢) صحيح مسلم – كتاب البر والصلة والأدب – باب فى فضل الحب فى الله.
٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند – كتاب باقى مسند المكثرين – باب مسند أبى سعيد الخدرى.
٤) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب الزهد عن رسول الله – باب ما جاء فى الحب فى الله.

بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٥-١٠٧].

خامساً: الوفاء :

يتناول جانب الوفاء ، عرض الأبعاد التالية :

- الوفاء بالعهد والمواثيق والعقود.
- قضاء الدين وأداء حقوق الآخرين.

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل من تلك الجوانب :

الوفاء بالعهد والمواثيق والعقود :

الوفاء بالعهد والحرص على الالتزام بما أقر المسلم على نفسه من عهود وعقود ، من المسئوليات الإسلامية التي ثبت فيها أكثر من نص قرآني مبارك ، حيث قال الله ﷻ في صدر سورة المائدة الآية ١

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾

وقال سبحانه جل شأنه :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[النساء: ٥٨].

وقال تبارك اسمه :

﴿... وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: ٣٤].

والعهد بين المؤمن وغيره من الناس ، هو في حقيقته عهد مع الله ، لأن المسلم يتوجه في حياته كلها على نهج من الحرص على رضوان الله ، ومن ثم فإن الإخلال بالعهد مع الناس هو إخلال بالعهد مع الله ﷻ .

وفي سورة آل عمران جاء التنبيه إلى سوء موقف بعض أهل الكتاب في تهربهم من أداء أمانات المخالفين لهم في الملة ، فوصفهم الله ﷻ بالكذب عليه ، فقال:

﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[آل عمران: ٧٥].

عقوبة الإخلال بالعهد :

جاء نهى الله سبحانه وتعالى ، عن الحذر من أكل أموال الناس بالباطل ، وسوء العاقبة الذي ينتظر من يتساهل في هذا الأمر ، الذي يثير الريبة والقلق في المعاملات ، بما ينعكس أثره على التردد في التعاملات والتعرض للكساد ، نظرا لخشية المتعاملين من أثر ضياع أموالهم وأكلها من بعضهم البعض ، فقد قال الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾[النساء: ٢٩-٣٠].

ومما يلفت النظر في النص القرآني ، التلازم بين أكل الأموال وقتل النفس ، ولعل حكمة ذلك ، أن المال المدخر كما هو معروف في الفكر الاقتصادي هو جهد وعمل مدخر ، والمال الحلال لم يأت إلا بكد ونصب وجهاد في طلب العيش ، والاعتداء على ذلك المال يعد اعتداء على عمر الإنسان وجهده وعرقه وقلقه وكده .

وفي نص قرآني حاسم شدد الله ﷻ عقوبة المخالفين للعهد يوم القيامة بقول سبحانه جل شأنه:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
[آل عمران: ٧٧]

وجاء نذير العقوبة في الآخرة أيضا ، في قوله سبحانه جل شأنه :

﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾[الرعد: ٢٥].

قضاء الدين وأداء حقوق الآخرين :

في شأن الوفاء بالدين والحرص على الحقوق المتبادلة بين المتعاملين ، جاءت التوجيهات الربانية التالية في كتاب الله ﷻ :

● ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾[النساء: ٥٨].

● ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾[النساء: ٢٩].

● ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[البقرة: ١٨٨]

والنية عليها مدار المسئولية أمام الله ﷻ في سداد الدين ، ففي الحديث

عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رسُول اللّه ﷺ يقُولُ: «مَنْ اسْتَدَانَ دَيْنًا يَعْلَمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَدَاءَهُ أَدَّاهُ اللَّهُ عَنْهُ»(١).

أما من استدان وهو ينوى عدم السداد ، فإنه يعد سارقا ، حيث ثبت

عَنْ صهيب الْخَيْرِ عنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: «أَيُّما رجُل يَدِينُ دَيْنًا وَهُوَ مُجْمِعٌ - عازم - أَنْ لا يُوفِّيهُ إِيَّاهُ لَقِيَ اللَّهَ سارِقًا»(٢).

في حديث آخر عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيد عنْ أبيه قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : «لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»(٣).

ولى الواجد يقصد به مراوغة المدين في السداد برغم وجود مال عنده.

وجاء عنْ نافع عن ابْنِ عُمر عن النَّبيَ ﷺ قال: «مطْلُ الْغنيِّ ظُلْمٌ وإذا أُحلْت على مليء فاتْبعْهُ وَلا تبعْ بيْعتيْن في بيْعة»(٤).

وفى حديث آخر عنْ مُحمّد بْن جُبير بن مطْعم عنْ أبيه أنَّهُ شهد خُطْبة رسُول اللّه ﷺ في يوْم عرفة في حجّة الْوداع: «أيُّها النَّاسُ إنّي واللّه لا أدْري لعلّي لا ألْقاكُمْ بعْد يوْمي هذا بمكاني هذا فرحم اللّهُ منْ سمع مقالتي اليوم فوعاها فرُبَّ حامل فقْه ولا فقْه لهُ ورُبَّ حامل فقْه إلى من هُو أفْقهُ منْهُ واعْلمُوا أنّ أموالكُمْ ودماءكُمْ حرامٌ عليْكُمْ كحُرْمة هذا الْيوْم في هذا

---

١) حديث مرفوع منقطع رواه أحمد فى المسند - كتاب باقى مسند الأنصار - باب حديث ميمونة بن الحارث الهلالية زوج النبى.

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجة فى سننه - كتاب الأحكام - باب من أدان دينا ولم ينو قضاءه.

٣) حديث مرفوع متصل رواه النسائى فى سننه - كتاب البيوع - باب مطل الغنى.

٤) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه - كتاب البيوع عن رسول الله - باب ما جاء فى مطل الغنى أنه ظلم.

الشَّهْرِ فِي هذا الْبلد واعْلَمُوا أنَّ الْقُلُوب لا تَغِلُّ على ثلاثٍ إخْلاصِ الْعمَلِ للَّه ومُناصَحَةِ أُولي الأَمْرِ وَعلى لُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ فَإنَّ دعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ ورَائِهِمْ»[1].

وقد تعددت التوجيهات النبوية المحذرة من التلاعب في السداد ، في ترهيب فيه أكثر من مأخذ ، حرص النبى أن يبين أثره في الدنيا قبل الآخرة، كما يأتى بيانه في المواقف التالية :

● لم يرض الرسول أن يصلى على من كان عليه دين ولم يترك لورثته ما يسدد دينه .

حيث ثبت عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوعِ ﷺ قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إذْ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا صَلِّ عَلَيْهَا.. فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟..» قَالُوا: لا .. قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ..» قَالُوا: لا فَصَلَّى عَلَيْهِ .. ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا: يا رَسُولَ اللَّه صَلِّ عَلَيْهَا .. قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ..؟» قِيلَ: نَعَمْ .. قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ..» قَالُوا: ثَلاثَةَ دَنَانِير.. فَصَلَّى عَلَيْهَا.

ثُمَّ أُتِي بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا.. قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ ..» قَالُوا: لا .. قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟..» قَالُوا: ثَلاثَةُ دَنَانِير .. قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ .. .. »[2].

● وبلغ من خطورة التخلف عن سداد الدين ، أن الشهيد برغم منزلته العظيمة عند الله عز وجل ، لا تعفيه من مسئولية السداد أمام الله سبحانه وتعالى :

حيث جاء عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إلاَّ الدَّيْنَ»[3].

● وفى نفس المعنى ثبت عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: جاءَ رجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ وهُو يَخْطُبُ على الْمِنْبر..

فقال: أرأيْت إنْ قاتلْتُ في سبيل اللَّه صابرا مُحْتَسبا مُقْبلاً غيْر مُدْبر أيُكفِّرُ اللَّهُ عنِّي سيِّئاتي ؟

قال: «نعمْ .. ثُمَّ سكت ساعة قال: أين السَّائلُ آنفا؟ ..» فقال الرَّجُلُ: ها أنا ذا .. قال: «ما قُلْت ؟..» قال: أرأيْت إنْ قُتلتُ في سبيل اللَّه صابرا مُحْتسبا مُقْبلا غير مُدْبر أيُكفِّرُ اللَّهُ عنِّي سيِّئاتي .. قال: «نعمْ إلاَّ الدَّين سارَّني به جبْريلُ آنفا. (أى قال بها لي جبريل سابقا)[4]».

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الدارمى فى سننه – كتاب المقدمة – باب الإقتداء بالعلماء.

٢) صحيح البخارى – كتاب الحوالات – باب إن أحال دين الميت على رجل جاز.

٣) صحيح مسلم– كتاب الإمارة – باب من قتل فى سبيل الله كفرت خطاياه إلا الدين

٤) رواه حديث مرفوع متصل رواه النسائى فى سننه – كتاب الجهاد – باب من قاتل فى سبيل الله تعالى وعليه دين.

وكان ذلك قبل فتح الفتوح ، وبعد تلك المرحلة ، جاء في الحديث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلاً فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً صَلَّى وَإِلاَّ قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تُوُفِّيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ»[1].

عقوبة عدم الوفاء بالدين في الآخرة :

من أبشع مظاهر أكل أموال الناس بالباطل ، عدم الوفاء بالدين ، والإخلال بالائتمان المتبادل في التجارة ودوائر الأعمال ، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي بالانكماش وانحسار الرواج ، وقد حذر الرسول ﷺ من غضب الله ﷻ يوم يلقاه العبد وقد اقتطع وأكل مال مسلم بغير وجه حق :

فقد جاء «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ..قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ .. .. وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٧٧]»[2]

في قول كله تخويف وترهيب من التخلف عن السداد ، ثبت عن ابن مسعود قال : القتل في سبيل الله يكفر كل ذنب إلا الأمانة يؤتى بصاحبها وإن كان قتل في سبيل الله فيقال له: أد أمانتك .. فيقول : رب ذهبت الدنيا فمن أين أؤديها ؟ .. فيقول : اذهبوا به إلى الهاوية حتى إذا أتى به إلى قرار الهاوية مثل له أمانته كيوم دفعت إليه .. فيحملها على رقبته يصعد بها في النار حتى إذا رأى أنه خرج منها هوت وهوى في أثرها أبد الآبدين .. وقرأ عبد الله:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[النساء: ٥٨].

وأكل أموال الناس بالباطل وعدم رد الأمانات إلى أصحابها ، حذر منه النبي ﷺ بما جاء

---

١) صحيح البخارى – كتاب الحوالات – باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع.

٢) رواه حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند – كتاب مسند المكثرين من الصحابة – باب مسند عبد الله ابن مسعود.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ»[1].

ولعل مما يخشى من عذاب الله فيه ، تحذير النبي ﷺ من اقتصاص الحقوق يوم القيامة بما جاء في الحديث

عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيُقَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَظَالِمُ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأَحَدُهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا»[2].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الدارمي في سننه – كتاب الرقاق – باب في أكل السحت.

٢) صحيح البخاري – كتاب الرقاق – باب القصاص يوم القيامة.

الفصل الثالث

مظاهر الإخلال بأمانة التداول

الشريعة في توجهها العام تقيم من الشرع ما يحول دون التنازع ، وما يمنع فساد ذات البين ، وفي فقه المعاملات محاذير كثيرة ترد الظلم وتمنع الغبن،وتقيم العدل في المبادلات وتحفظ الحقوق لدى تداول السلع والخدمات .

وأوجه المخالفات متعددة وكثيرة ومتجددة مع تبدل الظروف وتطور الحياة ، ولكنها في أصلها لا تخرج عن عموم المخالفات الشرعية المنهي عنها ، فالتجارة باستخدام الإنترنت والوسائط الإليكترونية مثلا، تعد مظهرا متطورا في التعامل من حيث أسلوب التعاقد أو طريقة الدفع ، ولكنها في الوقت ذاته خاضعة لشروط وقواعد المعاملات الشرعية ، والتحايل فيها بالغش أو عدم السداد يقع تحت طائلة المخالفات الشرعية ، وإن اختلف أسلوبه ومظهره .

وما من مخالفة شرعية منهي عنها في فقه المعاملات ، إلا ولها وجه عقاب منصوص عليه ، إما صراحة وبشكل مباشر في صميم نص المعاملة ، وإما بخضوعه لجزاء المخالفة العامة للرسول ﷺ والتي جاء بها التهديد من الله ﷻ في قوله :

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[النساء: ١١٥]

وما من ضرر متعمد يلجأ إليه أحد المتعاملين إلا ويرتب إيقاع ظلم بالطرف الآخر، وهو ما جاء التحذير من سوء مصيره في قول الله ﷻ:

﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأعراف: ٤١].

وثبت عنْ جابر بْن عبْد اللّه رضى الله عنهما أنَ رسُول اللّه ﷺ قال: «اتَّقُوا الظُّلْم فإنَ الظُّلْم ظُلُماتٌ يوْم الْقيامة .....» [١].

ويمكن إبراز أهم المخالفات المخلة بأمانة التداول في الجوانب التالية:

أولاً: الغش:

وأهم مظاهره ما يلي:

١. غش الكيل والميزان.

١) رواه مسلم في صحيحه – كتاب البر والصلة والآداب – باب تحريم الظلم.

٢ .الغش في المواصفات السلعية.

ثانياً: الاستغلال:

وله أكثر من وجه في المعاملات ، مثل استغلال جهل المتعاملين في السوق ، واستغلال ظروف اضطرار العميل للبيع ، وإثارة دواعي المعصية من خلال الترويج السلعي ، وغير ذلك مما سيأتي ذكره بالتفصيل .

وفيما يلي عرض مفصل لكل من الأبعاد السابق الإشارة إليها .

أولاً ـ الغش :

فيما يلي تحليل مفصل لبعض مظاهر الغش ، سواء بغش الكيل والميزان ، أو غش المواصفات السلعية ، مع إشارة إلى النهى عن المقايضة غير المتكافئة، ثم يعقب ذلك بيان أثر الغش في عقاب الآخرة .

١ ـ غش الكيل والميزان :

تبادل المعاملات التجارية ، قائم على معايير تحفظ الحق وتقيم العدل في المعاملات من خلال كيل أو ميزان .

وكلمة الميزان لا تتوقف دلالتها على المكاييل والموازين فقط ، وإنما تشمل كل ما يقام به العدل ويتحقق به القسط في المبادلات ، كما جاء في قول الله ﷻ :

﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾[الحديد: ٢٥]

والميزان الذي جاء به الرسل ، هو ميزان الحق والعدل والخير والشرف والفضيلة ، وعلى ذلك فإن التطفيف في الميزان ، لا يعنى اقتصار الحساب على من كانت معاملتهم تستوجب التعامل بذلك مباشرة باستعمال ميزان حسي أو مكيال ، وإنما التطفيف في الميزان يستوعب أي غش في التعامل من أجل الحصول ـ بغير وجه حق ـ على أقصى تخفيض للسلعة حين شرائها، أو الحصول على أقصى سعر لها عند بيعها .

ومن بين الأهداف السامية التى من أجلها أرسل الله ﷻ بعض الأنبياء ، بعد الدعوة إلى إخلاص التوحيد ، الدعوة إلى القسط في المعاملات والدقة في الميزان والترهيب من أثر مخالفة ذلك .

وقد كانت صميم دعوة سيدنا شعيب عليه السلام ، ما ذكره القرآن الكريم في قول الله عزوجل:

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾
[الأعراف: ٨٥]

ومما يلفت النظر ، أن الدعوة إلى ضبط الكيل والميزان، لم يأت الأمر بها على نهج واحد من الأسلوب ، وإنما جاء النص القرآني مرة داعيا إلى الوفاء بالكيل والميزان ، وأخرى ناهيا عن إنقاصهما كما في قول الله ﷻ:

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾
[هود: ٨٤]

ونبه النبي ﷺ إلى أهمية الدقة في معايير التبادل ، وخاصة في حالات السلف والائتمان ، فقد ثبت:

عن ابْنِ عبَّاسٍ رضي اللَّهُ عنْهما قال: قدم النَّبيُّ ﷺ الْمدينَة وهُمْ يُسلِّفون بالتَّمْر السَّنتيْن والثَّلاث فقال: «منْ أسْلف في شيْء ففي كيْلٍ معْلُومٍ ووزْن معْلُومٍ إلى أجلٍ معْلُوم»[1].

٢ ـ الغش في المواصفات السلعية :

كان النبي ﷺ كثيرا ما يفاجئ التجار بالتفتيش على سلعهم ، للتأكد من عدم وقوع غش متعمد يوقع الخسارة بالمشترى ، وروى في ذلك أكثر من حديث ، منها ما ثبت:

عن أبي هُريْرة ﷺ أنّ رسُول اللّه ﷺ مرّ على صُبرة منْ طعام فأدْخل يدهُ فيها فنالتْ أصابعُهُ بللا فقال: «يا صاحب الطّعام ما هذا؟» قال: أصابتْهُ السّماءُ يا رسُول اللّه، قال: «أفلا جعلْتهُ فوْق الطّعام حتّى يراهُ النّاسُ ثُمّ قال من غشّ فليس منّا»[2].

باب ماجاء فى كراهة الغش فى البيوع

---

١) صحيح البخارى – كتاب السلم – باب السلم فى كيل معلوم.
٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب البيوع عن رسول الله – باب ما جاء فى كراهة الغش فى البيوع.

وفى حديث آخر عنْ أبي الْحَمْراءِ قال: رأيْتُ رسُول اللّه ﷺ مرَّ بجَنباتِ رجُلٍ عِنْدهُ طعامٌ في وِعاءٍ فأدْخل يدهُ فيهِ فقَالَ: «لعلَّكَ غَششْت منْ غشَّنَا فَلَيْس منَّا»[1].

وقد أفرد النبى ﷺ تفاصيل كثيرة في شأن دقة المواصفات السلعية في المعاملات التجارية والزراعية وغيرها ، وموجها إلى أهمية الحرص على الأمانة المتمثلة في دقة المواصفات .

ففي مجال الثروة الزراعية ثبت عنِ ابْنِ عُمر رضي الله عنهما أنَّ رسُولَ اللّهِ ﷺ نهى عَنْ «بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ وَعَنْ السُّنْبُلِ حتَّى يبْيضَّ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةَ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ»[2].

وفى مجال الثروة الحيوانية، جاء النهى عن المقايضة غير المتكافئة في حديث «عنْ داوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أنَّهُ سَمِعَ سَعِيد بْنَ الْمُسيَّب يقُولُ منْ ميْسِرِ أهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ بيْعُ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ»[3].

ومن بين مظاهر الغش في المواصفات ، إحداث تأثير متعمد في بدن الحيوان حتى يبدو أكثر صحة أو أوفر لحماً أو لبناً ، كما قد يقع أحياناً من بعض أصحاب مزارع الدواجن بحيث يعمدون إلى تغذيتها بمواد غير صحية ، تؤثر فيها بزيادة الوزن ، أو ما قد يعمد إليه بائعو الحيوان من حبس اللبن في ضرعها قبل بيعها بفترة ، إيهاماً للمشترى بوفرة لبنها ، وذلك على خلاف الحقيقة .. والتحايل في هذا الصدد مظاهره كثيرة .

وقد ثبت في حديث شريف عنْ أبي هُريْرة ﷺ أنَّ رسُولَ اللّهِ ﷺ قال: «لا تُصرُّوا - حبس اللبن في الضرع لخداع المشترى - الإبل والْغنم فَمنْ ابْتاعها بعْد ذلك فهُو بخيْر النَّظريْن - مخير بين فسخ البيع أو القبول به - بعْد أنْ يحْلُبها فإنْ رضيها أمْسكها وإنْ سخطها ردَّها وصاعا منْ تمْر»[4].

وفى حديث آخر عنْ عبْد اللّه بْن مسعُود أنَّهُ قال: أشْهدُ على الصَّادق الْمصْدُوق أبي الْقاسم ﷺ أنَّهُ حدَّثنا قال: «بيْعُ الْمُحفَّلات - الدابة التى ترك حلبها ليجتمع لبنها - خلابةٌ - خديعة - ولا تحلُّ الْخلابةُ لمُسْلم»[5].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه - كتاب التجارات - باب النهى عن الغش.
٢) صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب النهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحها بغير شروط
٣) حديث مقطوع متصل رواه مالك فى الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الحيوان باللحم.
٤) صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب حكم بيع المصراة.
٥) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجة فى سننه - كتاب التجارات - باب بيع المصراة.

أما في مجال المعاملات التجارية ، فقد جاء التحذير النبوي من أكثر من وجه للمعاملات التي يمكن أن تنطوى على إخلال في أمانة التعامل، وخاصة الملابسات التى قد ينشأ عنها غموض في المواصفات السلعية، وإيقاع الغبن بأحد المتعاملين ، فقد جاء عن

عَنْ أبى سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَال: نهانا رسُولُ اللَّه ﷺ عَنْ «بيْعتَيْنِ ولبْستَيْنِ نهَى عَنْ الْمُلَامسَة والْمُنابَذَة في الْبَيْع وَالْمُلَامسةُ لمْسُ الرَّجُل ثوْبَ الآخَر بيَده باللَّيْل أوْ بالنَّهَار ولا يَقْلبْهُ إلاَّ بذلك وَالْمُنَابَذَةُ أنْ يَنْبذَ - يلقى - الرَّجُلُ إلى الرَّجُل بثَوْبه ويَنْبذ الآخَرُ إليْه ثَوْبَهُ وَيَكُونُ ذَلكَ بَيْعَهُمَا منْ غَيْر نَظَرٍ وَلا تَرَاض»[1].

وفى حديث آخر عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامرٍ قَال: قَال رَسُولُ اللَّه ﷺ : «الْمُسْلمُ أخُو الْمُسْلمِ لا يَحلُّ لامْرئٍ مُسْلمٍ أنْ يُغَيِّبَ مَا بسلْعَته عنْ أخيه إنْ عَلمَ بهَا تَرَكَهَا»[2].

ثبت عن ابن جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لي عطاءٌ سمعْتُ جَابرَ بْنَ عَبْد اللَّه يَقُولُ: قَال رَسُولُ اللَّه ﷺ : «لا تجْمَعُوا بيْنَ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ وبَيْنَ الزَّبيب وَالتَّمْرِ نَبيذًا»[3].

عقوبة الغش عامة ، خاصة في الكيل والميزان :

التحايل على الكيل والتلاعب في الميزان من الأمور التى حرمها الإسلام بشكل قاطع ، وجاء به التحذير من عذاب الآخرة بتهديد ووعيد لا يكاد يلاحظ مثل شدته في غير هذا الموضع من القرآن الكريم ،حيث قال الله ﷻ :

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝٥ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ۝٧ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ۝٨ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝٩ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[المطففين: ١-١٠].

وفى أكثر من حديث شريف، حذر النبى ﷺ، من شيوع الفقر وضياع الرزق وتكدير المعايش ، لقوم لم يراعوا حرمة المعاملات ، وأمانة الدقة في المبادلات ومعاييرها من موازين ومكاييل ، فقد ثبت

عن عبد اللَّه بن عبَاس أنَّه قال: ما ظهر الغلول في قوم قطُّ إلاَّ ألقي في قلوبهم الرُّعبُ ولا

---

١) صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة.

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب مسند الشاميين - باب حديث عقبة بن عامر الجهنى.

٣) صحيح مسلم - كتاب الأشربة - باب كراهة انتباذ التمر والذبيب مخلوطين.

فشا الزِّنا في قوْمٍ قطُّ إلاَّ كثُر فيهمْ الْموْتُ ولا نقص قوْمٌ الْمكْيَال والْميــزان إلاَّ قُطــع عــنْهمْ الرِّزْقُ ولا حكم قوْمٌ بغيْرِ الْحقِّ إلاَّ فشا فيهمْ الدَّمُ ولا خترَ قوْمٌ بالْعهْدِ إلاَّ سلَّطَ اللَّــهُ علــيْهمْ الْعدُوَّ[1].

ثانيا : الاستغلال :

وأبرز مظاهره ما يلي :

١ ـ استغلال جهل المتعامل بظروف السوق .

٢ ـ عدم الدقة في عرض حدود استعمال السلع .

٣ ـ المقايضة غير العادلة .

٤ ـ عدم قبول رد المعاملة ،حال خفة عقل المتعامل .

٥ ـ استغلال ظروف اضطرار العميل .

٦ ـ عدم رد مقدم الثمن .

٧ ـ شراء السلع المسروقة .

٨ ـ الكسب عن طريق إشاعة الفاحشة .

٩ ـ إثارة دواعي المعصية والغرور الاستهلاكي.

١٠ ـ التعاقد على شروط غيبية غير مؤكدة «بيع الغرر» .

١١ ـ المنافسة غير المشروعة .

وفيما يلى عرض مفصل لكل من تلك الجوانب :

١ ـ استغلال جهل المتعامل بظروف السوق :

الشفافية في المعاملات ومعرفة أطراف المتعاملين في السوق لظروفه ، تعد من الشروط الأساسية لتحقيق المنافسة الحرة ، وفى حالة تعمد أحد أطراف التعامل إخفاء ظروف السوق عن الطرف الآخر ، فإن هذا يؤدى إلى توافر ظرف انتهازي يحاول به المتعامل الحصول على أكبر كسب ممكن على حساب الطرف الآخر ، مستغلاً جهله بظروف السوق ، فقد تكون السلعة في موطنها رخيصة ، ولكن ظروف ندرتها في السوق المستقبل لها ترفع من السعر .

١) حديث موقوف منقطع رواه أحمد فى المسند – كتاب الجهاد – باب ما جاء فى الغلول.

وفى الماضى كانت الأسواق مرهونة بأماكنها ، ويحضر المتعامل إليها من مختلف الأنحاء ، ونهى النبى ﷺ من تلقى الركبان ، حيث ينتظر أحد المتعاملين المقيمين في الحضر البدو القادمين من خارج السوق ، وينتهز فرصة جهلهم بظروف السوق للحصول على أفضل شروط تعامل ممكنة ، ومن هنا جاء نهى النبى ﷺ في حديث ثبت

عن جابر يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لا يبيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعُوا النَّاس يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ منْ بَعْضٍ»[1].

وفى حديث آخر عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمر رضي اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلا تَلَقَّوْا السِّلَع حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ»[2].

٢ ـ عدم الدقة في عرض حدود استعمال السلع :

بتوجيه وتربية من النبى ﷺ ، قام الصحابة رضوان الله تعالى عنهم بأمانة النصح في الله في تعاملاتهم حتى وإن كان هذا قد يؤدى إلى تراجع العميل عن صفقته ، لإدراكهم أنه لا بركة في رزق يأتى بمعصية لله ولرسوله .. حيث جاء

عَنْ يَزِيْدَ بْنِ أَبِي مَالِك قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سباعٍ قال: اشْتَرَيْتُ نَاقَةً مِنْ دَارِ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ فَلَمَّا خَرَجْتُ بِهَا أَدْرَكَنَا وَاثِلَةُ وَهُوَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ فقال: يا عبد اللَّه اشْتَرَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ بَيَّنَ لَك ما فيها؟ قُلْتُ: وَمَا فِيهَا؟ قَالَ: إِنَّها لسمينةٌ ظاهرةُ الصِّحَّة. قَالَ: فَقَالَ أَرَدْتَ بِهَا سَفَرًا أَمْ أَرَدْتَ بِهَا لَحْمًا قُلْتُ بَلْ أَرَدْتُ عَلَيْهَا الْحجَّ قال: فإنَّ بِخُفِّهَا - أسفل قدم البعير - نَقْبًا - ثقبا - قَال: فقال صاحبُها أَصْلَحك اللَّهُ أيَ هذا تُفْسِدُ عليَّ قال إنِّي سمعْتُ رسول اللَّه ﷺ يَقُولُ: «لا يحلُّ لأحد يبيعُ شيئًا إلاَّ يُبَيِّنُ ما فيه ولا يحلُّ لمنْ يعْلمُ ذَلِكَ إلاَّ يُبَيِّنُهُ»[3].

والإخلال بأمانة الدقة في عرض حدود استعمال السلع ، نوع من الغش في التعامل ، على نحو ما هو مشاهد أحيانا في الإعلان عن بعض السلع ، حيث ينسب المعلن إلى سلعته مواصفات مبالغا فيها لجذب العملاء إلى شرائها،ولكن هذا الأسلوب يفقد البائع ثقة المتعاملين معه في المدى البعيد ، وما قد يكسبه اليوم يعود عليه بالكساد والخسران في الغد .

٣ ـ المقايضة غير العادلة :

المقايضة من أساليب التبادل السلعية القديمة، قبل انتشار استخدام النقود ، واستخدامها

---

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائى فى سننه - كتاب البيوع - باب سوم الرجل على سوم أخيه.
٢) صحيح البخارى - كتاب البيوع - باب النهى عن تلقى الركبان وأن بيعه مردود.
٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده - كتاب مسند المكيين - باب حديث واثلة بن الأسقع من الشاميين.

كان يؤدى إلى مشاكل كثيرة نظرا لعدم تحقق الدقة الكاملة في تكافؤ قيم وأحجام السلع المتبادلة، وعلى سبيل المثال ، إن أراد أن يشترى صاحب بقرة بعضا من القمح، لا يستطيع أن يبادل القمح بقطعة من بقرته دون تحقق موته أو أذاه .

وحديثاً قامت النقود بتلك الوظيفة ، وأصبحت المقايضة غير سائدة في الغالب الأعم من المعاملات ، إلا أنه في بعض الظروف وخاصة في القرى أو الأقاليم الفقيرة ، قد يتم تبادل السلع أو الخدمات مقايضة ، وهنا تقع مظالم بين طرفي التعامل ، خاصة حين اختلاف المواصفات السلعية .

وفى النهى عن المقايضة السلعية غير المتكافئة، جاء

عنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ رضِي اللَّهُ عنْهُما أنَّ رسُول اللَّه ﷺ «نهى عنْ الْمُزَابَنَةِ والْمُزابنَةُ بيْعُ الثَّمرِ بِالتَّمْرِ كَيْلاً وَبَيْعُ الزَّبيب بِالْكرْمِ كيْلاً»[1].

وفى حديث آخر اشتمل النهى أيضا عن مقايضة خدمة مقابل سلعة، فقد ثبت

عَنْ سعيدِ بْنِ الْمُسَيَّب أنَّ رسُول اللَّه ﷺ نهى عنْ «بيْعِ الْمُزابَنَةِ وَالْمُحاقَلَةِ والْمُزَابَنَةُ أنْ يُباعَ ثمرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ وَالْمُحَاقَلَةُ أنْ يُباع الزَّرْعُ بِالْقمْحِ واسْتِكْرَاءُ الأرْضِ بِالْقَمْحِ .. »[2].

وفى استثناء محدود في نفس الحديث

رَخَّص - رسول الله ﷺ - بعْدَ ذلكَ في بيْع الْعريَّة - النخلة يهب صاحبها ثمرها عاما لغيره من المحتاجين - بالرُّطب أوْ بالتَّمْر ولمْ يُرخِّصْ في غيْر ذلك[3].

٤ ـ عدم قبول رد المعاملة ، حال خفة عقل المتعامل :

السوق مفتوح للتعامل أمام الجميع ، وفى بعض الأحيان يتعامل فيه من في عقله ضعف ، أو قد يتعامل صبى غير مميز ، لا خبرة له في البيع أو الشراء .

وفى مثل تلك الحالات لا ينبغى استغلال خفة عقل المتعامل أو ضعف تمييزه ، بعدم قبول رد السلعة حال اكتشاف غبن فيها أو استغلال.

وقد حدثت واقعة في عصر النبى ﷺ ، جاء عنها في الحديث

عن أنس ﷺ أنَّ رجُلا على عهد رسول الله ﷺ كان يبتاعُ وكان في عقدته يعني عقلهُ ضعفٌ فأتى أهلَه النبي ﷺ فقالوا: يا نبيَّ الله احجر - امنعه من التصرف - على فُلان فإنَّه يبتاعُ

---

١) صحيح البخارى – كتاب البيوع – باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام.

٣.٢) صحيح مسلم – كتاب البيوع – باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فى العرايا.

وَفِي عُقْدَته ضعْفٌ فَدَعَاهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فنهاهُ عنْ الْبيْع فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي لا أَصْبِرُ عَنْ الْبَيْعِ فقَال صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كُنْت غيْر تارك الْبَيْعَ فَقُلْ: هُوَ هَا وَلا خلابَةَ - لا خديعة - وَلا ها لا خِلابَةَ»[1].

وفى مثل تلك الظروف ، ينبغى إتاحة الخيار للعميل في الرجوع عن صفقته ، إذا ترتب عليها غبن أو ظلم ، وحدد له النبى ﷺ مدى زمنيا لا يتجاوز ثلاث ليال ، حيث ثبت

عَنْ منقذ بْنُ عَمْرٍو وَكَانَ رَجُلاً قَدْ أَصابتْهُ آمَةٌ في رأْسه فَكَسَرَتْ لسَانَهُ وَكَانَ لا يَدَعُ عَلَى ذلكَ التِّجَارَةَ وَكانَ لا يَزَالُ يُغْبَنُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فذكر ذلكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ: «إِذَا أَنْت بَايَعْتَ فَقُلْ: لا خِلابَةَ ثُمَّ أَنْت فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا بِالْخِيَار ثلاث ليالٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدُدْهَا عَلَى صَاحِبِهَا»[2].

٥ ـ استغلال ظروف اضطرار العميل :

العلاقات بين المسلمين قائمة على الروابط الإيمانية ، والرحمة المتبادلة والتعاون في الخير والتكافل في الأزمات .

وقد يتعرض مسلم لظروف يحتاج فيها للمال لضائقة ألمت به أو أزمة عارضة غير متوقع حدوثها أو غير ذلك ، وقد لا تتوفر لديه سيولة مالية كافية لمواجهة الأزمة ، بما يضطره إلى التصرف بالبيع في أحد أصول المالية التى قد تتمثل في مركب أو عقار أو غير ذلك .

ومن سمات الانتهازية غير الأخلاقية ، أن يعمد المشترى إلى بخس ثمن السلعة إلى أدنى مستوى ممكن تيقنا منه بأن البائع مضطر إلى التخلص من السلعة أو العقار بما يواجه به محنته ، حتى لو كان الثمن أدنى كثيراً من القيمة الحقيقة .

ومن مكارم الشهامة والنخوة الإسلامية التى بثها النبى ﷺ وحض عليها، التعاون والتكافل مع المضطر ليواجه محنته بغير ما ضرورة إلى إلجائه إلى التخلص من بعض ما يملك في مقابل أجر غير عادل ، وجاء النهى عن بيع المضطر في حديث جاء فيه:

حدَّثنا شيخٌ من بني تميم قال: خطبنا عليٌّ ﷺ أو قال: قال عليٌّ يأتي على النَّاس زمانٌ عضُوضٌ يعضُّ الْمُوسرُ على ما في يديه قال: ولم يُؤمرْ بذلك قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ ولا تنسوُا الْفضْل بيْنكُمْ وينْهدُ الأشْرارُ ويُستذلُّ الأخيار ويبايعُ الْمُضطرُّون قال وقدْ نهى رسُولُ اللَّه ﷺ عنْ بيع الْمُضطرَّين - بيع فيه ظلم - وعن بيع الغرر وعنْ بيْع الثَّمرة قبْل أن تدْرك[3].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب باقى مسند المكثرين - باب باقى المسند السابق.

٢) حديث مرفوع مرسل رواه ابن ماجه فى سننه - كتاب الأحكام - باب الحجر على من يفسد ماله.

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى مسنده - كتاب مسند العشرة المبشرين بالجنة - باب المسند السابق.

٦ ـ عدم رد مقدم الثمن :

السماحة والتراضى والتراحم أساس العلاقات في التعامل بين المسلمين ، وفى بعض الظروف العملية قد تكون هناك حاجة إلى سلعة ما بما يدفع المشترى إلى سرعة حجزها بمقدم ثمن مدفوع ، ثم تأتى الرياح بغير ما تشتهى السفن ، ويعدل المشترى عن إتمام الصفقة .

وفى تلك الحالة فإنه من الواجب شرعا رد مقدم الثمن كاملا إلى المشترى دون مساومة معه على عدم رده بعضه أو كله ، وذلك امتثالا لحديث ثبت

عن عبد اللَّه بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِيُّ عنْ عمْرو بْن شُعيْب عنْ أبيه عَنْ جدّه أنَّ النَّبيَّ ﷺ «نَهى عَنْ بيْعِ الْعُرْبَانِ قَالَ أَبُو عبْد اللَّه الْعُرْبَانُ أنْ يشْتري الرَّجُلُ دابَّةً بمائَة دينَارٍ فَيُعْطيَهُ دينارَيْن عُرْبُونًا فَيَقُولُ إنْ لَمْ أشْتَرِ الدَّابَّةَ فالدِّينَاران لَك وَقيل يَعْني وَاللَّهُ أعْلَمُ أنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فَيَدْفَعَ إلَى الْبَائعِ درْهَمًا أوْ أقَلَّ أوْ أكْثَر ويَقُول إنْ أخذْتُهُ وإلاَّ فالدِّرْهَمُ لَكَ»[1].

٧ ـ شراء السلع المسروقة :

شراء سلعة رغم العلم بأنها مسروقة ، يعد بغير شك تشجيعاً للسارق وحفزا له على مزيد من السرقة ومدعاة إلى شيوع الفساد وأكل أموال الناس بالباطل ، وقد يزين الشيطان ذلك المسلك غير الأخلاقي من زاوية تحقيق ربح أكبر نتيجة الحصول على السلعة المسروقة بتكلفة أقل، إلا أن تلك النظرة الأنانية الضيقة، تعود على المجتمع بإشاعة السرقة والتشجيع عليها في المدى البعيد، بما ينعكس بالخسران على الجميع، بما ذلك المتعامل في السلع المسروقة، إذ يؤدى تراكم حوادث السرقات لبعض البضائع إلى إحجام المشترين وانخفاض الأسعار، وتحقق كساد في سوق تجارة السلعة بما يعود بالخسارة على الجميع، وقد حذر النبى ﷺ من ذلك فيما ثبت:

عنْ أبي هُريرة ﷺ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ثمنُ الجريسة وأخذ ثمنها - أكل المسروقة أو بيعها- حرامٌ وأكلُها حرامٌ»[2].

٨ ـ الكسب عن طريق إشاعة الفاحشة :

حب إشاعة الفاحشة في الناس بين بعض المتاجرين بالكلمات ، من أجل الحصول على مكاسب مادية أكبر ، يعد من سمات التوجه الثقافي والإعلامي في بعض الأحيان، وأقرب الأمثلة إلى ذلك محاولة جذب أكبر عدد من الجمهور إلى شباك تذاكر دور السينما، أو التسابق بين

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه-كتاب التجارات-باب بيع العربان.

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب باقى مسند المكثرين - باب باقى مسند المكثرين.

القنوات الفضائية لاجتذاب عدد أكبر من المشتركين .. وذلك بالمبالغة في المشاهد الجنسية وابتزاز الغرائز ، دون نظر إلى أثرها الأخلاقي المدمر للبنية الإنسانية التي هى في النهاية تشكل محور النشاط الاقتصادي .

وعلى نحو ما هو مشاهد أيضاً في مجلات ماجنة خليعة، تستجدى الربح الحرام بنشر الرذيلة، على حساب الفضيلة والشرف، دون التفات إلى أثرها المدمر الذي يزين الفساد ويشيع الفاحشة.

وفى مصير هؤلاء .. قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[النور: ١٩].

٩ ـ إثارة دواعي المعصية والغرور الاستهلاكي

إثارة الرغبة في السلعة أمر مرغوب ، ولكن المبالغة في مواصفاتها على غير الحقيقة والإعانة على المعصية وإثارة النعرة الطائفية أو استنفار الغريزة ـ مثل بعض إعلانات العطور ـ أو التنويه إلى أن الصفوة فقط هم الذين يستهلكون السلعة كما في بعض السيارات ـ كل ذلك ترويج غير مقبول للسلعة، لأنه يضفى ميزات غير واقعية عليها تفقد مصداقيتها لدى المستهلك في المدى البعيد، كما أنه تثير فيه غرائز ودوافع غير مقبولة شرعاً بإثارة دواعي الفخر والكبر والاستعلاء، بما يؤدى إلى وقوع تنافر اجتماعي وتفكك في العلاقات الإنسانية والخضوع إلى معايير مادية في تقييم البشر، هى أبعد ما تكون عن معايير الفضيلة والنبل والشرف، والتى جاء بها نص موجز جامع شامل في قول الله ﷻ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

والكبر في مظاهر الاستهلاك حذر من عاقبته النبى ﷺ ، حيث ثبت

عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: «بينما رجلٌ يتبختر يمشي في بُرديه قد أعجبتْه نفسه فخسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة»[١].

وفى حديث آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : «من جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة ....»[٢].

---

١) صحيح مسلم–كتاب اللباس والزينة – باب تحريم التختر فى المشى مع إعجابه بثيابه.

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب اللباس عن رسول الله – باب ما جاء فى جر ذيول النساء.

وهذا لا يعنى ترك الزينة المشروعة ، والحرص على المظهر الجمالي اللائق بالمسلم ، ولكن يدور ذلك في إطار من التوسط والاعتدال بعيدا عن السرف والمخيلة ، ولا بأس من المحافظة على المظهر المشرف الذي نوه عنه النبى ﷺ في حديث

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جدِّه أَنَّ رسُول اللَّه ﷺ قَالَ: «كُلُوا واشْرَبُوا وتَصدَّقُوا وَالْبَسُوا في غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَلا سرَفٍ إنَّ اللَّه يُحِبُّ أَنْ تُرَى نِعْمَتُهُ على عبْدِه»[1].

١٠ ـ التعاقد على شروط غيبية غير مؤكدة «بيع الغرر»

الشفافية والوضوح أساس لتبادل المعاملات التجارية النزيهة ، وتعليق شرط في الصفقة على ظرف غامض غير متيقن وقوعه ، يخل بأمانة التعامل ، ويؤدى إلى وقوع ظلم يطال أحد أطراف الصفقة .

وقد قال الله ﷻ

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ٦٥]

فالمستقبل مرهون بغيب الله عز وحده وبمشيئته ، ولا حق لبشر في الاشتراط عليه لصالح صفقة يبيعها أو معاملة يتداولها وفى حديث شريف

عنْ أبي هُرَيْرَة ﷺ قَالَ: نهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ عنْ «بيْعِ الْغَرَرِ وَبَيْعِ الْحصَاة»[2].

وقد جاء توضيح المقصود ببيع الغرر في سياق شرح الحديث ، حيث

قال الشَّافعيُّ ومنْ بُيُوع الْغَرر بيْعُ السَّمك في الماء وبيْعُ الْعَبْد الآبق وبيْعُ الطَّيْر في السَّماء ونحْوُ ذلك منْ الْبُيُوع ومعْنى بيْع الْحصاة أنْ يقُول الْبائعُ للْمُشْتري إذا نبذْتُ إليْكَ - ألقيت إليك - بالْحصاة فقدْ وجبَ الْبيْعُ فيما بيْني وبيْنك وهذا شبيهٌ ببيْع الْمُنابَذة وكان هذا منْ بُيُوع أهْل الْجاهليَّة[3].

وقريب من بيع الغرر ، الصفقات المستقبلية في البورصات المعاصرة والتى تعلق شرط إتمام الصفقة على ظروف مستقبلية غير مؤكد حدوثها ، أو التعاقد على شراء المحاصيل الزراعية على سعر مسبق قبل التعرف على مدى سلامة الزرع من الآفة ، أو الوقوف على ظروف السعر عند الحصاد، والذى يتأثر صعودا وهبوطا مع ظروف العرض والطلب .

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب مسند المكثرين من الصحابة - باب مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

٢،٣) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه - كتاب البيوع عن رسول الله - باب ما جاء فى كراهية بيع الغرر.

١١ ـ المنافسة غير المشروعة :

للمنافسة غير المشروعة أوجه كثيرة في التبادل التجاري ، ففي بعض الأحيان قد يعمد أحد المتعاملين إلى المساومة على سلعة بشروط تعامل أفضل سواء في السعر أو الشروط ، برغم علمه يقينا بأنه سبق التعامل على الصفقة ذاتها من متعامل آخر .

وقد يعمد بعض المزايدين إلى جلب أعوان له يزايدون على السلعة بغير نية الشراء ـ وهو ما يعرف بالنجش ـ حتى يتورط المشترى في دفع أعلى ثمن ممكن للسلعة من خلال إثارة حمية المنافسة التى أشاعها أعوان البائع .

كل تلك المظاهر غير المشروعة تؤدى إلى إفساد التعامل والبيع بغير الأسعار الحقيقية وتدمير العلاقات السوية بين المتعاملين في الأسواق .

وقد جاء النهى عن تلك المظاهر التخريبية لأمانة التعامل في أكثر من حديث شريف ، حيث ثبت:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَال: نهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ «أنْ يبيع حاضرٌ لبـاد وَلا تَنَاجَشُوا وَلا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيه ولا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَائِها»[١].

وفى حديث آخر عنْ أَبِي هُرَيْرة ﷺ قال: قَال رسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبادٍ وَلا تناجشُوا - زيادة الثمن لخداع الغير - ولا يُساومُ الرَّجُلُ - يزيد في ثمن السلعة للاستحواذ عليها بعد أن استقر بيعها - على سوْم أخيه ولا يخْطُبْ عَلَى خطْبَة أَخيه وَلا تسْأَلُ الْمـرْأَةُ طلاق أُخْتها لتكْتفئ - كي تستأثر بالنفقة والمعروف - ما فِي إِنائِهَا ولْتَنْكِحَ فإنَّما لهـا مـا كتب اللَّهُ لها»[٢].

---

١) صحيح البخاري – كتاب البيوع – باب لا يبع على بيع اخيه ولا يسوم على سوم اخيه.

٢) حديث مرفوع متصل رواه النسائى فى سننه – كتاب البيوع – باب سوم الرجل على سوم أخيه.

الباب السادس

التوزيـــــع

الفصل الأول : الربح الحلال

الفصل الثانى : أجر الكفاية في الإسلام

الفصل الثالث : الملكية في الإسلام

الفصل الرابع : الآثار التدميريه للفائدة الربوية

الفصل الخامس: أثر التشريع الإسلامي في إعادة توزيع الدخل

المبحث الأول : موقف الإسلام من تفاوت الدخل

المبحث الثاني : الأثر الإقتصادي : لنظام المواريث

المبحث الثالث : ليست الزكاة ضريبة

المبحث الرابع : أثر الزكاة في التنمية الاقتصادية

الفصل السادس : أثر الإيمان بالآخرة في مجال التوزيع

المبحث الأول : جزاء الآخرة المتصل بالتوزيع

المبحث الثاني : الأثر الإقتصادي لمراعاة آداب التوزيع

الفصل الأول

الربح الحلال

الربح الحلال يعتبر نتيجة تفاعل بين الإيرادات وعناصر التكاليف، وليس مجرد علاقة حسابية بين أرقام الإيرادات والمصروفات .

فالإيرادات ينبغي أن تكون من مصدر دخل حلال طيب ، حيث جاء في الحديث:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ وَقَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»[1].

والتصرف بالبيع للسلع أو الخدمات ، لا ينبغي الغش فيه ، ففي حديث آخر

عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِجَنَبَاتِ رَجُلٍ عِنْدَهُ طَعَامٌ فِي وِعَاءٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَقَالَ: «لَعَلَّكَ غَشَشْتَ مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»[2].

ولا يجوز بحال أن يتحقق دخل من خلل في التبادل أو تلاعب في المعايير كالكيل والميزان ، فقد قال الله سبحانه جل شأنه:

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ﴾[الرحمن: ٩].

وحذر الله ﷻ من عاقبة التحايل والغش في التبادل ..فقال :

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[المطففين: ١-٣]

ولا بركة في ربح يأتي من استغلال القوى العاملة وابتزاز حاجتها للعمل ولو بأجر ضئيل، فهذا نذير خسران شديد يوم القيامة ، يكون فيه المستغل خصما أمام الله ﷻ ، حيث جاء في الحديث :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ثَلاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .. رَجُلٌ

---

١) صحيح مسلم – كتاب الزكاة – باب قبول الصدقة من الكسب الطيب.

٢) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب التجارات – باب النهى عن الغش

أعطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ .. وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ .. وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»[1].

وفى علاقة التاجر مع المتعاملين معه موردين وعملاء ، ينبغى عليه الحرص على الوفاء بالعقود وأداء العهود ، حيث قال الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ...﴾[المائدة: ١].

وقال سبحانه وتعالى :

﴿... وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴾[الإسراء: ٣٤].

وأن يؤدى التزاماته المالية بأمانة وشرف ، ولا يتحايل على أكل أموال الناس بالباطل ، حيث نهى الله ﷻ عن ذلك بقوله :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾ [النساء: ٢٩].

وإذا تعرض أحد المتعاملين لأزمة أو محنة ، حالت دون الوفاء بدينه ، فلا يجوز التعامل معها كفرصة سانحة للابتزاز ، وإنما يستهدى بقول الله ﷻ :

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٨٠].

ويستبشر خيراً بوعد رسول الله ﷺ الثابت

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضيَ اللَّهُ عنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رحم اللَّهُ رَجُلاً سَمْحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى»[2].

وهكذا يتضح أن الربح الحلال هو في النهاية تفاعل تعامل ورع مع كل المشتركين في العملية الإنتاجية أو البيعيه سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها .

وفى كل جزئية من هذا التعامل هناك توجيه إسلامي ، يبصر بالحلال وينهى عن الحرام ، ويتغلغل إلى أعماق عمليات التبادل بين أطراف المعاملات ، حتى يصير رزقهم حلالاً طيباً .

وقد تناول هذا البحث في ثناياه السابقة واللاحقة تفاصيل كاملة عن كل جانب من الجوانب المشار إليها .

---

١) صحيح البخاري – كتاب البيوع – باب إثم من باع حرا.

٢) صحيح البخاري – كتاب البيوع – باب السهولة والسماحة فى الشراء والبيع ومن طلب حقا.

الفصل الثانى

أجر الكفاية في الإسلام(*)

نصيب القوى العاملة من فائض القيمة وعلاقة الأجر بالربح الذي يحصل عليه صاحب العمل من القضايا الاقتصادية الهامة التى افترقت عندها النظم والإيديولوجيات، كل يدعى لنفسه الحق والعدل.

فالنظام الشيوعي السابق كان ينظر إلى العامل وحده كصاحب حق في فائض القيمة ، ولا يعترف بأي حق لصاحب العمل ولا بدور رأس المال، وانتهى الأمر بفشل هذا الفكر وانهيار الاتحاد السوفيتي بسببه إضافه إلى عوامل أخرى.

والنظام الرأسمالي يعطى الحق لصاحب رأس المال في تحقيق أفضل ربحية ممكنة عند أدنى مستوى من الأجر ، بما في ذلك تكاليف القوى العاملة التى يحاول مساومتها عند أدنى مستوى ممكن، أى يتعامل مع العمل باعتباره سلعة في محل تبادل في سوق العمل ، بصرف النظر عن تناسب الأجر مع مستويات العيش الكريم ، وظلت سمة الاستغلال قائمة ..حتى قويت الاتحادات والنقابات العمالية وصارت تساوم في الاتجاه المضاد للحصول على أفضل أجر ممكن.

وقد ساير البعض الفكر الرأسمالي في التعامل مع الأجر بمعيار مادي محض، دون نظر إلى البعد الإنساني ، وكان رأيه أن «سياسة الإسلام الأجرية شأنها شأن أى عامل من عوامل الانتاج يجب أن يتحدد سعره في السوق وفق ظروف العرض والطلب ، لترشيد الانتاج وإحسان استغلال الموارد، والاستجابة لطلبات المستهلكين بشرط أن يكون ذلك في ظل اقتصاد نظيف لا احتكار فيه ولا استغلال»[1].

ورداً على هذا الرأي من الوجهة الشكلية ، لا يصح أن ننسب للإسلام موقفاً مطلقاً مبنياً على اجتهاد فردى قد يختلف حوله العلماء، أما من الناحية الموضوعية، فإن للإسلام موقفه الخاص .. فقد حدد معيار الكفاية الذي يكون استحقاق الأجر عنده مناسبا لمواجهة ضرورات الحياة، في الوقت الذي يقر فيه بحق العامل الأكثر كفاءة واجتهاداً في الحصول على دخل أعلى .

أى أن هناك حدا أدنى للأجر يقاس بمعيار الكفاية ، وهناك أجر كفاءة يتحدد وفق نوع النشاط وتنامي مستوى المهارات الإنسانية للعامل.

(*) سبق نشر هذا الموضوع في جريدة القبس الكويتية فى ٦ فبراير ١٩٨٢، وأعيد تنقيحه وإضافة أفكار جديدة

١) الأستاذ/ يوسف كمال محمد محمد – فقه الاقتصاد الإسلامي – دار القلم – عام ١٩٨٨ – ص ١٦٠.

مع مراعاة أن هناك التزاماً إسلامياً أخلاقياً في التعامل مع آليات السوق ، إذ ينبغي أن تخضع تلك الآليات للمشروعية الإسلامية من حيث نوع النشاط أو أسعار عوامل الإنتاج ، وبحيث لا يحق لصاحب العمل التمادي في ابتزاز العامل بحجة وجود بديل يقبل بأجر أقل .

معيار الضرورة :

والأجر الملائم واللائق بالكرامة الإنسانية ينبغي أن يقابل ضرورات الحياة في حده الأدنى، وقد أشار الله سبحانه جل شأنه إلي هذه الضرورات في القرآن الكريم في سياق الحديث عن أساسيات الحياة التي وفرها الله ﷻ لسيدنا آدم في الجنة :

﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾[طه: ١١٧-١١٩].

مأكل ومشرب وملبس وسكنى .. تلك مقومات الحياة الأساسية التي كفلها الله ﷻ لسيدنا آدم وزوجه في الجنة، والتي يؤدى التفريط في إحداها إلى هلاك محقق .

وغنى عن البيان أن مستوى العيش في الجنة يفوق كل تصور بشرى، والمقصود هنا الإشارة إلى عناصر الحياة الأساسية فحسب .

ولقد جاء حديث الرسول ﷺ .. شارحاً مبيناً لحد الكفاية، فقد جاء

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ بَيْتٌ يَسْكُنُهُ وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَجِلْفُ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ»[1].

ومن بين الإعتبارات الهامة في تحديد الأجر ، مراعاة الظروف الإجتماعية للأجير ، من حيث إعالته لزوجه وأولاد أو إن كان لا يعول ، حيث ثبت في الحديث:

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفَيْءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ فَأَعْطَى الآهِلَ حَظَّيْنِ وَأَعْطَى الْعَزَبَ حَظًّا ..» [2].

وسار سيدنا عمر بن الخطاب على ذلك النهج حيث جاء عن سفيان بن وهب الخولاني «أن عمر قسم بين الناس، فأصاب كل رجل نصف دينار ، إذا كان وحده ، فإن كانت معه امرأته أعطاه دينارا»[3].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب الزهد عن رسول الله – باب منه

٢) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه – كتاب الخراج والإمارة والفئ – باب فى قسم الفئ

٣) الأموال لأبى عبيد – مكتبة دار الفكر – ١٩٧٦ – ص ٣٠٨

وفي مقابل إعطاء الأجير حقه ، يشدد الرسول ﷺ على أداء العامل لمسئولياته الوظيفية بأمانة وشرف ، ويحذر في أكثر من موضع من تجاوز العامل ، والتحايل على الحصول على ما لا حق له فيه ، فقد جاء

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ»(١).

وروى أيضاً عَنْ عَدِيِّ ابْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ لَنَا عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مِنْهُ مَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ - أى أخفى إبرة أو أكثر - فَهُوَ غُلٌّ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٢).

أما مصير من استوفى من العامل جهده ، ولم يوفه أجره ، فقد شدد الله ﷻ عليه العقوبة، وجعل الخصومة في ذلك مع الله سبحانه جل شأنه ، وهو أمر لا يطيقه كل البشر ، فكيف بأحدهم .. !

فقد روى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ثَلاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.. رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ .. وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ .. وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»(٣).

الأجر الحدي في الاقتصاد الوضعي:

القائم بالنشاط الاقتصادي في ظل النظم الوضعية ، يعطى الأولوية في حساباته لتخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن، وصولاً إلى تحقيق فائض أعلى من الأرباح.

فإلى جانب الموارد الطبيعية ورأس المال ، يحتل جهد القوى العاملة في التنظيم والعمل أولوية مؤثرة في تحقيق النشاط الاقتصادي ، وبرغم ذلك فإن بعض المجتمعات كابدت وعانت حتى تسترد الطبقة العاملة حقوقها المشروعة في الأجر العادل ، إلى أن برزت التجمعات العمالية من اتحادات ونقابات كي تشكل قوة تفاوضية مؤثرة في تحديد مستويات الأجور، وتمارس ضغوطاً تصل إلى حد الإضراب في حالة تعذر الاتفاق على الأجر المناسب.

والعلاقة بين رجال الأعمال والطبقة العاملة ما تزال في حالة شد وجذب ومشاكسة مستمرة ، نتيجة محاولة رجال الأعمال تحقيق أدنى تكلفة للعمالة ، في مقابل مقاومة مضادة من

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه - كتاب الخراج والإمارة والفئ - باب فى أرزاق العمال
٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب مسند الشاميين - باب حديث عدى بن عميرة الكندى
٣) صحيح البخاري - كتاب البيوع - باب إثم من باع حرا

جانب العمال للحصول على أفضل أجر أو على الأقل ما يتناسب والمستويات المقبولة للمعيشة.

وهكذا يتحقق الأجر في الاقتصاد الوضعي عند نقطة عدم الصدام مع القوى العاملة ، وذلك باستثناء التدخلات الحكومية في بعض المجتمعات لتحديد الحد الأدنى المناسب للأجور .

ومع الإقرار بأن النظرة إلى العمالة ومستحقاتها من الأجر العادل قد تحسنت كثيرا في الدول المتقدمة عن القرون الوسطى ، إلا أن هذا ليس إلا بهدف الحصول على أقصى إنتاجية ممكنة خلال أطول مدى زمني يمكن للعامل فيه أن يعيش وعنده قدرة على العطاء ، أي أن المزايا التي أقرتها بعض القوانين الوضعية واتجهت إليها بعض الشركات ، لم تكن خالصة لمقتضيات العدل، وإنما الهدف منها، أن يصب مردود وعائد تلك السلامة والصحة ـ وحتى الترف ـ للقوى العاملة، في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للقوى العاملة وزيادة الإنتاج واستقرار مستوياته .

وهكذا تظل فكرة الأجر الحدي هي المسيطرة على أسلوب تحديد أجور ومزايا الطبقة العاملة سواء على المدى القريب أو البعيد .

والإسلام له نظرة أعمق في التعامل مع الإنسان الذي كرمه الله ﷻ منذ اللحظة الأولى لخلقة ، بأن أسجد له الملائكة ، وأكرم ذريته من بعده ، فقال سبحانه وتعالى :

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾[الإسراء: ٧٠]

وهذا التكريم لا يصح معه أن يكون كد العامل وعرقه محل ابتزاز ، أو خاضعا لسوء استغلال .

والصلة الإسلامية بين العامل وصاحب العمل ، قائمة على التعاون والبر على نحو ما يرضى الله ﷻ ، والعلاقة محكومة بأخوة صادقة ناصحة .. تبلغ حد المشاركة في نفس مستوى الطعام والملبس .

فقد روى الْمعْرُور بْن سُوَيْد قَال: رأيت أبا ذرّ الْغفاريّ ﷺ وعليْه حلّةٌ وعلى غلامه حلّةٌ فسألناهُ عنْ ذلك فقال: إنّي سابيْتُ رجلا فشكاني إلى النّبيّ ﷺ فقال لي النّبيُّ ﷺ : «أعيَرْتَهُ بأُمّه ثمّ قال إنّ إخْوانكمْ خوَلُكمْ - خدمكم - جعلهُمْ اللّهُ تحْت أيْديكمْ فمنْ كان أخوهُ

تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»[1].

وإذا كانت هناك وفرة عرض القوى العاملة أحياناً ، فإن هذا لا يعطى الحق لصاحب العمل المسلم أن يساوم بأقل من حد الكفاية المقبول إنسانياً وشرعاً دون محاولة استغلال سيئ للظروف .

وقياس حد الكفاية وحدود الأجر المناسب من الضرورات التشريعية الهامة التى ينبغي أن تتضمنها القوانين الاقتصادية في كل المجتمعات الإسلامية ، بحيث لا يجوز استخدام عامل دون ضمان إنساني في أجر مناسب .. ليس عن رغبة في تحقيق العدل فحسب .. وإنما عن اقتناع بأهمية الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى توفرها مثل هذه السياسة والتى يمكن إيجازها في الجوانب التالية :

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحديد أجر الكفاية :

أولاً: يترتب على عدم أداء الحقوق العمالية العادلة ، أن الربح المحقق يعطى مؤشرا غير واقعي عن الربح المناسب لكفاءة استغلال عوامل الإنتاج، والمحافظة على طاقاتها لأنسب فترة إنتاجية ممكنة.

ثانياً: إن الآثار الصحية المترتبة على عدم حصول الطبقة العاملة على أجر الكفاية، تعكس آثاراً سلبية على المدى البعيد ، إذ تتعرض تلك القوى المنتجة لنقص في الكفاءة، وتتحمل النفقات العامة لتكاليف رعاية صحية أعلى ، وذلك في المجتمعات التى تتكفل بمسئولية العلاج الطبي سواء في شكل دعم أو تأمين صحي .

ثالثاً: بفرض الاستفادة من ضآلة الأجر في تحقيق ميزة تنافسية بإنتاج سلعة بسعر تسويقي منخفض، إلا أن هذه رؤية قصيرة النظر، لأن قوى الطلب يكون تفاعلها بصورة أكثر رواجا، إذا توفرت الطاقة الشرائية المؤثرة التى يحققها الأجر العادل ، لأن القوى العاملة هي في النهاية طبقة مستهلكة وبمستويات إنفاق أعلى من الدخل أى بميل حدي أعلى في الإنفاق، على عكس الطبقة الغنية .

وتشكل القوى العاملة شريحة اجتماعية ضخمة بالقياس على الطبقات الأخرى ، وبقدر ما تحصل على أجر الكفاية المناسب ، تحقق تأثيرا استهلاكيا أوسع ، بما يحقق رواجا إنتاجيا ، تتضاءل فيه فرص البطالة .

---

١) صحيح البخاري – كتاب الإيمان – باب المعاصى من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها.

أما من الوجهة الاجتماعية ، فإن قياس أجر العامل عند حدود أدنى ما يمكن دفعه إليه ، في ظرف يضطر معه إلى قبول العامل لما يسد الرمق ، وما لم تتدخل التشريعات القانونية بتصحيح الوضع ، فإن الأجر غير العادل يجعل العامل في حالة توتر وقلق دائم ، وفيما لو غاب الوازع الديني ، يترقب العامل بشغف تلك الفرصة المواتية التي يسترد فيها حقه المسلوب وينتقم لنفسه، إما من مكان عمله وإما تجاه مجتمعه ، وهو في هذه الحالة أشبه بقنبلة زمنية تنتظر الوقت المناسب لإحداث التفجير الاجتماعي على نحو ما وقع في أوروبا في العصور الوسطى ، مما كان أحد مبررات انفجار الثورة البلشفية في روسيا كمحاولة لرد الحقوق إلى طبقة البروليتاريا العاملة .

وإحساس العامل بالظلم غالبا دفعه إلى سلبية في الأداء وفقد للحماس ، وضياع روح الانتماء لمكان العمل .. فلا يحافظ على أصول المنشأة على النحو المطلوب ، ولا يلقى بالا إلى أي فكرة جديدة قد تخطر له من اجل خفض التكاليف ، ولا يلتفت إلى الفرص التسويقية السانحة .

وظلم العامل المؤمن سيدفعه بغير شك إلى الشكاية إلى ربه ﷻ ، الذي وعد بجبر ظلمه ، حيث جاء في الحديث القدسي

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «ثَلاثَةٌ لا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ، وَالإِمَامُ الْعَادِلُ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا اللَّهُ فَوْقَ الْغَمَامِ وَيَفْتَحُ لَهَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي لأَنْصُرَنَّكِ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ»(١).

وقد حرم الله سبحانه جل شأنه الظلم على نفسه .. فكيف يسوغ للبشر أن يتظالموا ؟ !

فقد روى عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فيما روى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلا تَظَالَمُوا .. »(٢).

وتفشى الظلم في أمة نذير شؤم بهلاكها ، إذ قال الله ﷻ :

﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾[الكهف: ٥٩].

ولا شك أن خشية العامل المؤمن من ربه ستحول دون عدوانيته ، إلا أنه يصعب عليه ـ دون وعي منه ـ أن يتحمس في الأداء ، كما لو حصل على حقه في أجر الكفاية العادل.

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب الدعوات عن رسول الله – باب فى العفو والعافية.
٢) صحيح مسلم – كتاب البر والصلة والآداب – باب تحريم الظلم.

الفصل الثالث

الملكية فى الإسلام

يتناول هذا المبحث البعد العقدى للملكية وأثره من حيث إقرار مطلق الملك لله ﷻ وحده ، واستخلاف الإنسان فى التملك على نحو ماشرع الله سبحانه وتعالى له من حل وحرمة، ثم عرض مختصر لأوجه التملك المشروع ، وغير المشروع .

ثم عرض موجز لحرمة مال المسلم ومشروعية الملكية الخاصة بشرط صيانتها واستثمارها، ثم التنبيه إلى دور الملكية العامة فى الحدود المقررة لها شرعا .

أولاً: البعد العقدى للملكية:

كما سبق الإشارة حين دراسة صفة الله ﷻ أنه وحده الملك ، فإن الله سبحانه جل شأنه مالك الملك وحده لا شريك له .. استخلف العباد فى ملكه وشرع لهم ضوابط الأخذ به .

يهب ما يشاء لمن يشاء .. فلا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك.

سبحانه وتعالى مليك مقتدر بيده ملكوت كل شىء ، فأحاط جل شأنه بملك الكون بأسره .. سمائه وأرضه وجميع خلقه.. مطلقا فيه مشيئته ومنفذا فيه إرادته .

وبمقتضى ملكه .. يعز ويذل .. ينفع ويضر .. يحيي ويميت .. يملك السمع والأبصار .. ويقلب الليل والنهار .. إليه وحده فى الآخرة الملك والمآل .

وقد سبق تناول الأبعاد العقدية فى المبحث الرابع من الباب الأول حين تناول أثر الاقتصاد فى أن الله ﷻ هو الملك، ويمكن القول بأن مفهوم إطلاق الملك لله ﷻ، واعتبار ملكية الإنسان من قبيل الاستخلاف المقيد بالمشروعية هى أبرز المحاور التى تشكل الرؤية الإسلامية تجاه الملكية.

الملك المطلق لله ﷻ وحده دون سواه ، والمال مال الله:

مصداقاً لقول الله ﷻ :

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ٢٦].

أما نسبة المال إلى الله ﷻ ابتداء .. فقد جاء به قول الله ﷻ :

﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ

ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[النور: ٣٣].

ثانياً: الإنسان مستخلف في ملك الله

كما أشير إلى ذلك صراحة عند بدء الخلق ، بقول الله سبحانه وتعالى:

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠]

ولذا فإن علاقة الإنسان بالمال قائمة على استخلاف الله له في تحمل مسئوليته ، كما نوه إلى ذلك الله ﷻ في قوله

﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[الحديد: ٧].

وقد جاءت نسبة الملكية للإنسان بأكثر من صيغة في القرآن الكريم، غير أنها تظل مرهونة بالضوابط الإسلامية من حيث مفهوم الإستخلاف.

فقد نسبت الملكية لبني البشر صراحة في قول الله ﷻ :

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴾[يس: ٧١]

وجاءت التعبير عن الملكية بلفظ الكسب في قول الله سبحانه تبارك اسمه:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾[البقرة: ٢٦٧]

وأشير إلى الملكية بتعبير رؤوس الأموال كما في قول الحق تعالى شأنه:

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٢٧٩]

وفى مواضع أخر جاء التعبير عن الملكية بنسبة المال إلى بنى البشر ، كما فى قوله جل شأنه :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾[النساء: ٥].

وقوله سبحانه وتعالى فى شأن أموال اليتامى :

﴿ وَٱبْتَلُوا ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾
[النساء: ٦]

ونهيه جل شأنه عن أكل أموال الناس بالباطل ، فى قوله تبارك اسمه :

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[النساء: ٢٩].

وجدير بالملاحظة أن الله ﷻ جعل قوام المال وحفظه مسئولية عامة، فجاء التعبير عنه فى الآيات السابقة وغيرها بنسبة المال إلى الأمة فى مجموعها .. ففى شأن منع السفهاء عن التصرف .. جاء التعبير بلفظ أموالكم وليس أموالهم .. وفى التحذير من أكل الأموال بالباطل.. جاء التعبير بنسبة المال لعموم الأمة أيضاً بتعبير

﴿لَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾.

وهذا التوجه يتناسب مع مفهوم المسئولية العامة للأمة التى لا تدع تصرف فردي يؤثر فى كيانها على نحو ما ثبت فى الحديث:

عَنْ النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَبيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ والْوَاقِعِ فِيهَا كمثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فأصاب بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا وبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنْ الْمَاءِ مَرُّوا على مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا ولَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وما أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا وَإِنْ أَخَذُوا على أَيْدِيهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَمِيعًا»[1].

---

١) صحيح البخارى ، كتاب الشركة ،باب هل يقرع فى القسمة والاستهام فيه

وفى مواضع محدودة جاء التعبير بكلمة مال فى بعض آيات القرآن الكريم.

ثالثاً: مشروعية الكسب على أساس توحيد الألوهية :

المشروعية المتعلقة بهذا المال كسبا وإنفاقا قائمة على أساس توحيد الألوهية والذى يقضى بإسناد أمر الحل والحرمة فى كل التصرفات إلى الله وحده دون سواه .

وتستند المشروعية الإسلامية فى الملكية إلى الأبعاد التالية :

١- أهم أوجه التملك المشروع يمكن إيجازها فيما يلى :

أ - ثمار عمل فى إجارة أو تجارة أو أى من أبواب الرزق

وقد تعاضدت النصوص القرآنية التى تعلى من شأن العمل الصالح المتقن ، وفى غالب النصوص القرآنية جاء ذكر الإيمان مع العمل ، وينسجم ذلك من التصور الشمولى للإسلام والذى يتجاوز أداء الشعائر ليشمل كل توجهات الحياة .

وجاء الأمر بالسعى فى قول الله ﷻ

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥]

ب - الميراث أو الهبة أو الوصية

فصل القرآن الكريم حظ الورثة من التركة بنصوص قاطعة الدلالة درءا للتنازع ، وجاءت تفاصيل أحكام الميراث والوصية والهبة فى كتب الفقه جميعها على خلاف محدود بين المذاهب ، وقد جاء النص القرآنى المجمل لتلك الأحكام فى قول الله ﷻ :

﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ٧]

ج - تعمير الأرض التى لم يسبق لها أحد بالحيازة أو التعمير

ودليل ذلك ما جاء عنْ سعيدِ بْن زيْد عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَنْ أَحْيا أَرْضًا ميْتَةً فهيَ لـهُ وَليْس لعرْق ظالم حَقٌّ»[١]،[٢].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه - كتاب الخراج والإمارة والفئ - باب فى إقطاع الأرضين

٢) أرض ميته : أرض لا زرع فيها ولا عمارة ولا مالك لها

«الإحياء سبب للملكية باتفاق الفقهاء ، بغير إذن الإمام فى رأى الجمهور عدا أبو حنيفة اشترط إذن الإمام»[1].

د ـ إقطاع ولى الأمر :

وقد جاء الأثر النبوى الشريف فى مشروعية ذلك فى عدة أحاديث.. منها:

ما قاله كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عوْفٍ الْمُزَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ جَلْسِيَّهَا وَغَوْرِيَّهَا وَقَالَ غَيْرُهُ جَلْسَهَا وَغَوْرَهَا وَحَيْثُ يَصْلُحُ الزَّرْعُ مِنْ قُدْسٍ وَلَمْ يُعْطِهِ حَقَّ مُسْلِمٍ وَكَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا أَعْطَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِلالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ أَعْطَاهُ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ جَلْسِيَّهَا وَغَوْرِيَّهَا وَقَالَ غَيْرُهُ جَلْسَهَا وَغَوْرَهَا وَحَيْثُ يَصْلُحُ الزَّرْعُ مِنْ قُدْسٍ وَلَمْ يُعْطِهِ حَقَّ مُسْلِمٍ»[2]،[3].

وما جاء عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ فَأَجْرَى فَرَسَهُ حَتَّى قَامَ ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: «أَعْطُوهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ»[4]،[5].

هـ ـ تنازل من قبل الغير عن طيب نفس

قال تبارك اسمه:

﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾[النساء: ٤].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾ [النساء: ٢٩].

---

١) الدكتور/ عيسى عبده – النظم المالية فى الإسلام ،من مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، ١٣٩٦ – ١٣٩٧ هـ . ص ٢١٩ بتصرف

٢) أقطع: أرض يخص بها الإمام بعض الرعية.
الجلس: المرتفع من الأرض
الغور : المنخفض من الأرض
قدس : اسم لجبل ، وقيل المقصود به الزرع فى مرتفع من الأرض

٣) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه – كتاب الخراج والإمارة والفئ – باب فى إقطاع الأرضين

٤) حضر : قدر ما تعدو عدوة واحدة

٥) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب الفتن – باب حرمة دم المؤمن وماله

٢ـ أهم أوجه التملك غير المشروع:

ـ السرقة ـ الرشوة ـ الهدية بحكم المنصب ـ قطع الطريق ـ التكسب من مصدر محرم كبيع خمر أو خنزير أو المقامرة ـ الإحتكار ـ الغش ـ خيانة الأمانة ـ الربا ـ الغرر ـ التعامل فى البيوع المحرمة.

وقد تعاضدت أدلة الكتاب والسنة فى بيان تلك الأوجه المحرمة للتملك على نحو ما هو مبسوط مطولا فى كتب الفقه ، وسبق تناولها في ثنايا فصول ومباحث هذا الكتاب .

٣ـ مشروعية الملكية الفردية :

الملكية الفردية بمفهوم الإستخلاف عن الله ﷻ هى الأصل ، ولا يجوز الإعتداء إلافى الحدود التى قررها الشرع .

وعمدة أحاديث الرسول ﷺ ما جاء فى سنن ابن ماجة .. قال:

حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ وَيُونُسُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعًا عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ»[١].

وقد كانت حرمة المال والدم والعرض من الوصايا التى أكد عليها النبى ﷺ فى خطبة الوداع .

وكما هو معروف فإن الملكية مطلقة فى الرأسمالية — مع استثناءات محدودة ـ ، والملكية مقصورة على الملكية العامة فى النظم الشيوعية ، أما فى الإسلام فإنها مقيدة بالتوجيهات الشرعية فى مصادرها واستعمالها واستثمارها أو التصرف فيها ، وعلى سبيل المثال .. فإن النظم الرأسمالية لا تمنع صاحب العقار من احتجاره والإستئثار به برغم عدم استغلاله، أما فى الإسلام فإن سيدنا عمر منع احتجار الموارد غير المستغله من قبل أصحابها فوق ثلاث سنوات.

وقد أوجز أحد الإقتصاديين التعبير حين قال: «ان المفهوم المتعارف عليه للملكية فى فكر النظم الاقتصادية غير الاسلامية يتحدد افقياً (بين الإنسان والإنسان الآخر) بينما مفهوم الملكية في الاسلام يتحدد عموديا (بين الخالق والإنسان)»[٢].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه – كتاب الخراج والإمارة والفئ – باب فى إحياء الموات

٢) الدكتور / فاضل عباس الحسب – الفكر الاقتصادى الاسلامى – عالم المعرفة بيروت – الطبعه : الثانية ١٤٠١هـ –١٩٨١م – ص١٣٧

والملكية الفردية وإن كانت هى الأصل وحمايتها حق لصاحبها على ولى أمر المسلمين ، فإن الملكية العامة جائزة وفق استثناءات محدودة بحسب الظروف التى يرى فيها ولى الأمر ضرورة لعامة مصلحة الأمة .. مثل:

- نزع الملكية للمنافع العامة .. بشرط أداء التعويض المناسب.

- رفع احتكار مستغل عن الأمة.

- القيام بنشاط اقتصادى ضرورى لا يحفل القطاع الخاص بجدواه نظرا لضعف مردوده أو لطول مدة الاسترداد للأرباح أو عدم تحقيقه لربحية برغم أهميته لمستقبل الأمة، مثل الصناعات الحربية وبعض الصناعات الثقيلة وغيرها.

- مواجهة الأزمات الناتجه عن الجوائح العامة مثل فيضان أو زلزال أو قحط أو غير ذلك.

- تخصيص مورد لأغراض عامة فى صالح الأمة .. مثل حمى النقيع الذى أقره النبى ﷺ من أجل رعى خيل الغزو والجهاد.

٤- اعتبارات مشروعية الملكية:

يمكن إيجاز أبرز تلك الاعتبارات فى النقاط التالية:

- أن يكون مصدر الملكية مشروعا.

- ألا تتعارض المصلحة العامة معها.

- أن يكون القائم عليها عاقلاً رشيداً لا يحجبه عن التصرف الرشيد سفه أو عته أوجنون.

- ألا يتصرف المالك بإسراف وتبذير لا يليق بحال أمثاله .

- ألا يحتجر المالك المنافع بغير استثمار أو استغلال بما يتجاوز ثلاث سنوات.

«وقد جاء توقيته فى بعض الأحاديث عن عمر أنه جعله فى ثلاث سنين ويتمنع غيره عن عمارتها لمكانه ، فيكون حكمها إلى الإمام»[1].

فقد جاء فى الحديث عَنْ يَحْيى بْنِ عُرْوَةَ عنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِي لَهُ وَذَكَر مِثْلَهُ قال فلقدْ خبّرني الّذي حَدَّثَني هَذَا الْحديث أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إلى رسُولِ اللَّهِ ﷺ غرس أَحَدُهُما نخْلاً في أرْض الآخرِ فَقَضَى لِصاحب الأَرْضِ بِأَرْضِهِ وأَمَرَ

---

١) أبى عبيد القاسم بن سلام – كتاب الأموال – مكتبة الكليات الإسلامية ودار الفكر – طبعة ١٩٧٦– ص ٣٦٧ – ألا يرتب تملكه إضرارا بغيره .

صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا قَالَ فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُضْرَبُ أُصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ وَإِنَّهَا لَنَخْلٌ عُمٌّ حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا»[1].

- أن يؤدى زكاة ماله .

- ألا يبالغ فى الإدخار على نحو ما يعد اكتنازا بغير استثمار له .

وجدير بالإشارة أن أداء الزكاة لا يعفى صاحب المال المكتنز من استثماره ، فمن البديهى ألا يدعه تأكله الصدقة .

٥- الملكية العامة :

لا مسوغ شرعى لولى أمر المسلمين أن ينافسهم فى معايشهم بنشاط مضاد بدعوى الحد من الاستغلال أو ما شابه ذلك ، إذ إن لديه من الوسائل والأدوات الرقابية ما يكفل له القيام بتلك المهمة دون حاجه إلى منافسه أبناء الأمة فى معاشهم ، إلا فى حدود يرى فيها ولى الأمر مصلحة عامة للأمة بعد مشورة أهل الحل والعقد .

وقد ثبت فى أحاديث عده .. تطبيقات تثبت جواز الملكية العامة

فقد حمى النبى ﷺ أرضا كان يجتمع فيها الماء ، ثم ينحسر عنها فتنبت حشائش وغيرها ، كى ترعى فيها خيل المسلمين ، كما جاء

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ لِلْخَيْلِ قَالَ حَمَّادٌ فَقُلْتُ لَهُ لِخَيْلِهِ قَالَ لا لِخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ»[2]،[3].

وفى حديث آخر عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ وَقَالَ: «لا حِمَى إِلاَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[4].

وقد ثبت فى أثر نبوى مبارك التنبيه على الملكية العامة للموارد الطبيعية الأساسية للحياة كالماء والملح والكلأ والنار ، وحين أقطع النبى ﷺ أبيض ابن حمال أرضا ، ثم أشار رجل فى المجلس أن تلك الأرض فيها الماء الوفير الذى ينتفع منه عامة المسلمين، رد النبى ما أقطعة للصحابى .. كما جاء فى الحديث:

---

١) ما يزرعة الرجل أو يبنيه فى ملك غيره بغير إذنه يعرف فى الحديث والفقه بتعبير «عرق ظالم».
نخل عم: نخل طويلة

٢) الأرض المحمية : أرض مخصوصة يمنع الغير من دخولها

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند- كتاب مسند المكثرين من الصحابة - باب باقى المسند السابق

٤) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه - كتاب الخراج والإمارة والفئ - باب فى الأرض يحميها الإمام أو الرجل

عَنْ سُمَيٍّ بْنِ قَيْسٍ عَنْ سُمَيْرٍ عَنْ أَبْيَضَ بْنِ حَمَّالٍ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّـــهِ ﷺ فَاسْـتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ فَقَطَعَ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنْ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَـاءَ الْعِدَّ قَالَ: «فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ» قَالَ: وَسَأَلَهُ عَمَّا يُحْمَى مِنْ الأَرَاكِ قَالَ مَا لَمْ تَنَلْهُ خِفَافُ الإِبِلِ فَأَقَرَّ بِهِ قُتَيْبَةُ وَقَالَ نَعَمْ»[1]،[2].

الملكية العامة للثروة المعدنية :

المعادن الباطنة يتفق الفقهاء فى ملكيتها العامة مالم تستكشف فى أرض مملوكة خاصة وقد عبر عن ذلك أبو يعلى الحنبلى بقوله:

«المعادن الباطنة ـ وهى المناجم ـ وهى ما كان جوهرا مستكنا فى الأرض لا يوصل إليه إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد .. فلا يجوز إقطاعها كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع ـ أى متساوون ـ»[3].

أما المعادن المكتشفة فى الملك الخاص لأحد المسلمين، فقد اختلف بشأنها الفقهاء ، وإن كان الرأى الغالب يرى ملكيتها العامة.

رابعاً: الاستثمار أساس التملك :

يعد الاستثمار من بين أهم التوجهات العامة فى الإسلام التى ثبت بشأنها أدلة عدة من كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ ، مثل التنبيه النبوى بالاتجار فى مال اليتيم لئلا تأكله الصدقة ، وحق الملكية الخاصة لا يعفي المالك من مسئولية استثمار ما يملكه لمنفعة الأمة ، فإن عجز عن استثمارها، أوجب عليه سيدنا عمر بن الخطاب التنازل عنها كى تقسم بين من يستطيع القيام بمهام استثمارها من المسلين ، كما قضى بذلك على سيدنا بلال بن الحارث ، فقد ثبت فى الحديث أن «بلال بن الحارث المزنى جاء إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه أرضا ، فأقطعها له طويلة عريضة ، فلما ولى عمر قال له : يا بلال .. إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضاً طويلة عريضة فقطعها لك، وكان رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئاً يسأله، وأنت لا تطيق ما فى يديك.

فقال : أجل

---

١) الإقطاع: أرض موات يهبها الإمام لأحد الرعية
ولّى : ذهب ومضى لسبيله، قطعت : أعطيت، الماء العد : الدائم الذى لا ينقطع، يحمى: يراد به الإحياء وهو العمارة والزراعة، الأراك : شجر يتخذ منه السواك، تنله: تصبه

٢) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب الأحكام عن رسول الله – باب ما جاء فى القطائع

٣) الدكتور/ عيسى عبده – النظم المالية فى الإسلام – مرجع سابق – ص ٢٤٣ نقلا عن الأحكام السلطانية لأبى يعلى الحنبلى ٢٢٠ .

فقال عمر : فانظر ما قويت عليه منها فأمسكه ، وما لم تطق وما لم تقو عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين .

فقال : لا أفعل والله شيئاً قطعنيه رسول الله ﷺ

فقال عمر : والله لتفعلن

فأخذ منه ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين»[1].

كما أنه لا يجوز تعطيل استثمار الموارد حتى وإن كانت فى أيدى غير مسلمين، فقد ثبت فى الحديث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ «شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»[2].

و«قَالَ مَالِك وَقَدْ أَجْلَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَهُودَ نَجْرَانَ وَفَدَكَ فَأَمَّا يَهُودُ خَيْبَرَ فَخَرَجُوا مِنْهَا لَيْسَ لَهُمْ مِنْ الثَّمَرِ وَلا مِنْ الأَرْضِ شَيْءٌ وَأَمَّا يَهُودُ فَدَكَ فَكَانَ لَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ وَنِصْفُ الأَرْضِ لأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ صَالَحَهُمْ عَلَى نِصْفِ الثَّمَرِ وَنِصْفِ الأَرْضِ فَأَقَامَ لَهُمْ عُمَرُ نِصْفَ الثَّمَرِ وَنِصْفَ الأَرْضِ قِيمَةً مِنْ ذَهَبٍ وَوَرِقٍ وَإِبِلٍ وَحِبَالٍ وَأَقْتَابٍ ثُمَّ أَعْطَاهُمْ الْقِيمَةَ وَأَجْلاهُمْ مِنْهَا»[3]،[4].

وكتب عمر إلى سعد بن أبى وقاص ـ يوم افتتح العراق ـ : «أما بعد، فقد بلغنى كتابك أن الناس طلبوا أن تقسم بينهم غنائمهم ، وما أفاء الله عليهم، فانظر ما أجلبوا به عليك فى العسكر ، من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ، ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين فإنا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء»[5].

---

١) يراجع تفصيل ذلك فى تعليق الشيخ / محمد خليل هراس على الواقعة بهامش كتاب الأموال لأبى عبيد – صفحة ٣٦٨

٢) صحيح البخارى ، كتاب الاجارة – باب إذا استأجر أجرا فمات أحدهما

٣) أقام فى هذا الحديث بمعنى قوّم وقدّر.

أقتاب – ما يوضع حول سنام البعير تحت الراكب.

٤) مالك فى الموطأ ، كتاب الجامع ، باب أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك.

٥) أبى عبيد القاسم بن سلام – كتاب الأموال – مكتبة الكليات الإسلامية ودار الفكر – طبعة ١٩٧٦– ص٧٤ كراع ومال : يقصد به الغنائم المنقوله

أما الإمام مالك فكان يرى أن تعامل الأرض المنغنومة معاملة الوقف، يقسم خراجها فى المصالح العامة للمسلمين[1].

وهكذا يتضح أن العبرة فى التملك القدرة على إستثمار الموارد المملوكة ، وقد عمد سيدنا عمر بن الخطاب إلى ترك الأراضى المغنومة للقائمين على زراعتها برغم مخالفتهم لملة المسلمين، كما حدث فى أرض السواد بالعراق ، ولم يكن ذلك إلا حرصاً منه على عدم بوارها، وإبقاء لخراجها من أجل المنافع العامة للمسلمين .

خامساً: ظهور مالك للأرض المعمرة بعد أن كانت مواتا :

إذا قام أحد المسلمين بإعمار أرض موات ، فغرس فيها وزرعها وقام على رعايتها حتى أثمرت وأينعت، ثم تبين أن هناك مالك لتلك الأرض، وجاء يطلب حقه فيها، فإن من قام بالتعمير له حق استرداد تكاليفه من المالك، ودليل ذلك ما وقع فى عصر سيدنا عمر بن الخطاب حيث إن رجلاً أحيا أرضا مواتا فغرس فيها، وعمّر ، فأقام رجل البينة أنها له، فاختصما إلى عمر بن الخطاب فقال لصاحب الأرض: «إن شئت قومنا عليك ما أحدث هذا ، فأعطيته إياه ، وإن شئت أن يعطيك قيمة أرضك أعطاك»[2].

سادساً: الآثار التشريعية المترتبة على مفهوم الملكية فى الإسلام:

القاعدة العقدية التى سبق الإشارة إليها .. أن «الملك المطلق لله ﷻ وحده دون سواه، والمال مال الله» ترتب الآثار التشريعية التالية فى رأى أحد القانونيين[3]:

«١ـ لا يجوز لأحد كائنا من كان أن يتملك المال تملكا نهائيا، ولا يجوز لأحد أن يكون له على المال الا ملك المنفعة، لأن حقوق الله ثابتة له جل شأنه، وليس لأحد من البشر أن يتصرف فيها أو يتنازل عنها حاكما كان أو محكوماً فرداً أو جماعة.

٢ـ أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن تنظم طريقة الانتفاع بالمال، اذ المال وان كان لله الا أنه جعله لمنفعة الجماعة، والقاعدة فى الاسلام أن كل ما ينسب من الحقوق لله انما هو لمنفعة الجماعة وهى التى تشرف عليه دون الافراد.

---

١) انظر تعليق الدكتور محمد خليل هراس بهامش كتاب الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام – مكتبة الكليات الإسلامية ودار الفكر – طبعة ١٩٧٦– ص ٧٥.

٢) أبى عبيد القاسم بن سلام – كتاب الأموال – مكتبة الكليات الإسلامية ودار الفكر – طبعة ١٩٧٦– ص ٣٦٧

٣) الشهيد عبد القادر عوده – المال والحكم في الاسلام ، المختار الإسلامى : ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م – الطبعة الخامسة – ص : ٢٨

٣ ـ للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن ترفع يد مالك المنفعة عن المال اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة، بشرط تعويضه عن ملكية المنفعة تعويضاً مناسباً، اذ الاسلام لا يجيز الغصب كما لا يحل أخذ المال بغير طيب نفس صاحبه، كما لا يحل أخذه بالباطل وذلك قول الله تعالى:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾(البقرة-١٨٨).

وقول الرسول ﷺ «كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وعرضه وماله» وقوله «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

ويلاحظ فى الرأى السابق المغالاة بعض الشئ فى دور الجماعة بتنظيم طريقة الإنتفاع بالمال حيث يرى «أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن تنظم طريقة الانتفاع بالمال» .. ومع اعتبار فكرة الإستخلاف وأن الملك لله ﷻ ، فإن هذا المبدأ لا ينفى حق المستثمر الفرد فى توجيه أمواله إلى حيث يرى مصلحته الخاصة حتى وإن رأى ادخار ماله دون استثمار، وفى هذه الحالة لا يؤاخذ طالما أدى زكاة ماله ، والجماعة فى التعبير القانونى تختلف عن ولى الأمر .. حيث إن ولى الأمر وكيل عن الأمة ، وتلك الوكالة لا تعطيه الحق فى مصادرة أفكار المستثمرين وتوجهاتهم ، مالم تصطدم بمصلحة أو منفعة عامة .

وولى الأمر والسلطة التشريعية معه لديهما من أدوات التوجيه الاقتصادى ما يمكن به تصحيح المسار الاقتصادى والتأثير فيه من خلال القواعد التشريعية أو تحريك المؤشرات الإقتصادية نحو مزيد من الإستثمار أو الادخار .. وغير ذلك .

وهناك رأى تشريعى آخر يرى أن «الملكية فى الفكر الوضعى عادة ماتنسب فقط إلى الحائزين على كافة حقوق الإنتفاع للأصول المملوكة، بينما يحدد مبدأ الإستخلاف، أن مايقع تحت يد الإنسان من الأموال، ليس ملكاً مطلقاً له، وإنما هو حق مكتسب بالخلافة والإنابة بتوكيل صريح من الخالق حدد للإنسان فيه دوره ومسئوليته، فهي خلافه مقيدة وليست مطلقة»[١].

ويلاحظ فى هذا الرأى أنه استبعد مفهوم حقوق الإنتفاع ، واعتبر أن الملكية حق مكتسب بالخلافة والإنابة من الخالق جل شأنه .

وبرغم وجاهة هذا الرأى وانسجامه مع البعد العقدى للملكية، إلا أن استخلاف الانسان فى التملك لا يحرمه من حقوق الإنتفاع الكاملة على نحو ما قررته الشريعة الإسلامية، دون أن يتجاوز استعمال هذا الحق حدود المشروعية، ويمكن القول بأن الملكية فى الإسلام لها..حق انتفاع مقيد بضوابط الشريعة .

---

١) الدكتور/ حسن صالح العنانى – الأسس الاقتصادية الاسلامية وتنظيم تطبيقها – مرجع سابق – ص٦

وقد أفاض الشيهد عبد القادر عودة فى بيان حدود حق الإنتفاع وفق الشريعة الإسلامية بقوله أن «الانتفاع بالمال قد يكون باستغلاله أو استثماره كما هو الحال فى الاراضى الزراعية والمناجم والمحاجر، وقد يكون باستهلاك المال كما هو الحال فى الطعام والشراب والثمار، وقد يكون بالتصرف فى المال تصرفاً شرعياً كالبيع والوصية والهبة».

«وحق البشر فى الانتفاع بمال الله ليس حقاً مطلقاً، وانما هو حق مقيد بقيود فليس لهم أن يتنفعوا بهذا المال كما يشاءون، وانما لهم ان يتنفعوا به فقط فى حدود حاجتهم لهذا المال، وبالقدر الذى يكف عنهم الحاجة ويدفعها، وبشرط أن يكون ذلك كله فى حدود الاعتدال دون سرف أو تقتير، فليس لهم أن يسرفوا فى طعامهم وشرابهم ولباسهم وأمور معيشتهم، وما يجوز لهم أن يقتروا على أنفسهم، وعليهم أن يتوسطوا بين الامرين وأن لا يجاوزوا حدود الاعتدال».

«ويترتب على أن للبشر الانتفاع بمال الله وتملك حق الانتفاع نتائج هى:

١ـ اذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال، فليس لها أن تمس الانتفاع المخصصة للافراد الا من وجهة تنظيم حق ملكية الانتفاع وليس لها أن تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للافراد.

٢ـ إن ملكية المنفعة تتصل بالعين كما تتصل بالشخص فيجوز لمالك المنفعة أن ينقلها الى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية، كما أنها تنتقل عن المالك بوفاته إلى ورثته.

٣ـ إن ملكية المنفعة دائمة فى أصلها بالنسبة للأفراد أى أنها غير مقيدة بمدة معينة، فيصح أن يظل الشيء فى حيازة شخص معين ينتفع به حتى يموت ثم يتوارثه عنه أولاده حتى ينقرضوا كما هو الحال فى الوقف.

٤ـ إن ملكية المنفعة انما جعلت لينتفع بها الفرد بطريق مباشر، ولتنتفع بها الجماعة من طريق غير مباشر، فاذا عطل المنتفع المال فلم ينتفع به فقد عطل انتفاع الجماعة ولها أن ترفع يده عنه بشرط أن تعوضه عنه بما يقابل قيمته»[1].

---

١) يراجع فى ذلك تفصيلا البحث القيم للشهيد عبد القادر عوده – المرجع السابق– الطبعة: الخامسة

الفصل الرابع

الآثار التدميريه للفائدة الربوية

لا يكاد يختلف الرأي حول خطورة الربا بشكله المباشر المعهود بين الأفراد خارج الإطار المصرفي، أما الفائدة المصرفية، فإن الجدل يثور حولها شدا وجذبا بين رجال الإصلاح الديني والفكري، وبين قادة المصارف، الذين يرون في التخلي عن نظام الفائدة الربوية إنهيارا لنظامهم الذي اعتاد على تحقيق الأرباح في كل مناسبات الإقراض ويركز على الضمانات بأكثر مما يهتم بمدى كفاءة استخدام تلك القروض في التنمية الاقتصادية .

ومن هنا سيكون تركيز البحث على الفائدة الربوية وما تجنيه من دمار وخسارة للاقتصاد، وذلك بعد مناقشته العلاقة بين عقيدة الإيمان بالغيب وتحريم التحديد المسبق للفوائد الربوية .

وسيتناول البحث الجوانب التالية:

- عقيدة الإيمان بالغيب وعلاقتها بالربا وفقه المعاملات .
- رأى قادة الفكر الغربي في الفائدة المصرفية .
- الآثار المدمرة للفائدة الربوية .

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل من الجوانب السابق الإشارة إليها .

۞ ۞ ۞

عقيدة الإيمان بالغيب وعلاقتها بالربا وفقه المعاملات

مفهوم الإيمان بالغيب :

من صفات الله ﷻ أنه سبحانه وتعالى وحده علام الغيوب ، وكلمة الغيب لها دلالات عدة في القرآن الكريم ، فهي معبرة عن ما أخبر الله عنه من قصص الأولين، وهى في مقابلة علم الشهادة، كما أنها معبرة عن مستقبل البشرية من مظاهر النعيم في الجنة أو صنوف العذاب في النار، ولكل من تلك المعاني شواهده من القرآن الكريم.

ويبقى بعد ذلك معنى هام وهو المقصود في مجال البحث الحالى ، وهو استئثار الله ﷻ وحده بعلم المستقبل ، فهو غيب لا يعلمه سواه ، فقد قال الله ﷻ :

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[النمل: ٦٥].

وقال تبارك اسمه :

﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]

وزاد رسول الله ﷺ الأمر تأكيدا ، حيث جاء في الحديث :

«عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لا يعلم مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلاَّ اللَّهُ وَلا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ وَلا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلاَّ اللَّهُ»(١).

والمستقبل من بين أمور الغيب التى أستأثر الله ﷻ بعلمها ، فقال في كتابه العزيز :

﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾[الجن: ٢٦].

وقد حذر الرسول ﷺ من مغبة اللجوء إلى أدعياء العلم بالمستقبل، فقال:

عَنْ صَفِيَّةَ رضي الله عنها عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»(٢).

وشدد ﷺ من خطورة اللجوء إلى الكهنة الذين يدعون كذبا أنهم عالمين بالمستقبل ، فقال في حديث :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنِ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»(٣).

ولذا كان الأنبياء والرسل ، يفوضون أمر المستقبل لله ﷻ :

﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾[الأنعام: ٥٠].

---

١) صحيح البخارى – كتاب تفسير القرآن – باب قول .. الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام.
٢) صحيح مسلم – كتاب السلام – باب تحريم الكهانة وإتيان الكاهن.
٣) حديث مرفوع منقطع رواه أحمد فى المسند – كتاب باقى مسند المكثرين – باب من المسند السابق

﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴾[يونس: ٢٠].

وجاء النص القرآني المبارك ، يعلم المسلم كيف أدب التعامل مع المستقبل ، وما ينطوى عليه من غيب لا يعلم ما سيكون عليه إلا الله ﷻ ، وذلك بأن يفوض الأمر لمشيئة الله وقدره، فقال جل شأنه:

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴾[الكهف: ٢٣-٢٤].

علاقة الإيمان بالغيب بفقه المعاملات والربا :

يمكن القول بأن الفقه بصفة عامة ، ينسجم بأبعاده ويلتحم بالتوجهات العقدية الثابتة في كتاب الله ﷻ وهدى نبيه ﷺ ، ومن بين تلك التوجهات، العلاقة الواضحة بين الإيمان بالغيب، وما يقتضيه من تفويض مستقبل المعاملات لله ، وعدم مشروعية التعامل على أمور مستقبل غيبية غامضة لا تتسم فيها أطراف المعاملة بالوضوح الكافي .

ويتمثل ذلك في عدة أبواب في فقه المعاملات ، ومن تلك الأبواب .. باب بيع الغرر ، والغرر هى ما خفى أمره لتعلقه بالمستقبل ، ومن أمثلة التعاقد غير المشروع فيه ، شراء الثمر قبل بدو صلاحه ، وتعليق سداد الدين على عودة شخص غائب لا يعرف متى يعود ، أو شراء اللبن في الضرع، أو السمك في الماء .. إلى غير ذلك .

ويقابل ذلك الباب ، باب الصرف وتبادل العملات ، الذي اشترط فيه النبى ﷺ أن يتم التقابض الفورى يدا بيد ، ذلك لأن التغيرات السعرية ـ خاصة في العملات ـ في حالة تغير لحظى لا يتوقف ، ومن ثم لا يجوز التعامل الآجل في تبادل العملات .

ومن تلك الأبواب باب التسعير ، حيث رفض النبى أن يفرض سعراً مستقبلياً ثابتاً، طالما كانت ظروف العرض والطلب في السوق عادية، فقد ثبت

عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: غَلا السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعِّرْ لَنَا فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلا مَالٍ»[1].

---

١) حديث مرفوع متصل رواه الترمذى فى سننه – كتاب البيوع عن رسول الله – باب ما جاء فى التسعير.

ثم فوض الرسول ﷺ الأمر لله، حين طلب إلى من طلب التسعير أن يدعو الله ﷻ ، الذي بيده أمر القبض والبسط، والذى يعبر عنه اقتصادياً بوفرة الموارد أو ندرتها، حيث جاء في حديث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلاً قَالَ: سَعِّرْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّمَا يَرْفَعُ اللَّهُ وَيَخْفِضُ إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَيْسَ لأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ»، قَالَ آخَرُ: سَعِّرْ، فَقَالَ: «ادْعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»[1].

ولا خلاف حول عدم التدخل في التسعير ، طالما كان السوق حرا لا يشوبها شبهة احتكار أو غش .

أما إذا ثبت تواطؤ من التجار ، أو حلت كارثة طبيعية في بعض المحاصيل، حاول البعض استغلال ظروف ندرتها ، فإن تدخل ولى أمر المسلمين بتصحيح الأوضاع السعرية في السوق يصير واجباً، مستلهما في ذلك مقاصد الشريعة الإسلامية .

ومن أهم الأبواب الفقهية التى يتجلى فيها رفض التعاقد المسبق بمبلغ أو نسبة ثابتة ، باب الربا ، والذى يشترط فيه الدائن على المدين دفع زيادة محدده بشكل مسبق، دون التفات إلى ما سيكون عليه أمر المستقبل، وكما هو مشاهد الآن، فإن التغير الشديد في معدلات التضخم، جعل نسب الفائدة لا تعبر عن التغير الحقيقي في أسعار العملات حتى يمكن اعتبار الزيادة المترتبة عليها عادلة.

ولا تكاد تختلف وجهات النظر حول تحريم معاملات الربا المباشرة والتى يكون فيها الشرط بالزيادة واضحاً نتيجة مضى المدة وزيادته إذا حدث تأخير في السداد ، إلا أن وجهات النظر سادها التشكك فيما إذا كانت فائدة البنوك تعد من قبيل الربا أم لا .

ولا يكاد يختلف علماء المسلمين في أن فائدة البنوك تعد من قبيل الربا المحرم شرعاً، انعقد على ذلك إجماع كافة مؤتمرات الاقتصاد الإسلامي المنعقدة في مختلف الدول الإسلامية ، والبحوث الشرعية حول هذا الأمر حسمت القضية و أفاضت في سرد أدلتها الشرعية وقتلتها بحثاً، وعلى ذلك فإن التناول الشرعي للمسألة يعد من قبيل التكرار ، وبخاصة أن مجال البحث ليس منصباً على الجانب الفقهي وحده .

وسيهتم البحث في محاولة دراسة اقتصادية لمناقشة أثر الفائدة الربوية السلبي في إعاقة النشاط الاقتصادي، ليس من وجهة نظر علماء الاقتصاد الإسلامي فحسب ، وإنما يتفق معهم في الرأي بعض من قادة فكر الاقتصاد الغربي .

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند – كتاب باقى مسند المكثرين – باب المسند السابق.

وعادة ما يسند القول في شأن قبول الفوائد المصرفية إلى الفكر الغربي ، وبرغم ذلك فإن أبرز قادة الفكر الوضعي من اقتصاديين ورجال دين وفكر ، لم يقروا بنظام الفائدة ، وإنما حاربوه وحذروا من عواقبه .

وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك الآراء :

● الاقتصادي الشهير كينز

«شن هجوماً عنيفاً على نظرية سعر الفائدة، وبينما كان يرى الكلاسيكيون أن سعر الفائدة هو العامل الحاسم في تحديد الادخار: فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت المدخرات، راح كينز يسخف من آرائهم ويقول بأن سعر الفائدة لا علاقة بالادخار، فالادخار يعتمد أولا على مستوى الدخل وعلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، وأن حوافز الادخار مستقلة عن سعر الفائدة إلى أن قال إن السياسة النقدية يجب أن تتجه دوما إلى تخفيض سعر الفائدة، وأن المجتمع النامي بصورة مثالية سيصل إلى حالة تصبح فيها الفائدة صفراً.

ثم جاء تلميذه سير روى هارود ونشر كتابا بعنوان «نحو اقتصاد حركي ديناميكي» ويتبنى في الكتاب وجهة نظر كينز بل ويطورها بوضوح إذ يقول بأن النظام الحر لا يمكن له البقاء، إذا ما استمرت فئة من أصحاب رؤوس الأموال تجلس خاملة وتقوم بإقراض النقود عن طريق البنوك وتحصل على دخل يسمى الفائدة دون أن تتعرض لمخاطرة أو تبذل جهداً مبدعاً. إنها تعيش عالة على جهد المقترضين الذين يخاطرون ويبدعون، ولابد من تخليص المجتمع من شرورها بتحريم سعر الفائدة نهائياً وعندها سيضطر الممولون إلى استثمار أموالهم بطريق إنتاجية مفيدة»[1].

● رأى أرسطو :

«حمل أرسطو على الربا باعتباره اشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة والسبب في هذه الحملة اعتقاده أن الغرض من النقود هو أنها أداة لتيسير التبادل وهي بطبيعتها عقيمة ، فإذا كنا نؤدي فائدة عن استخدامها فهذا يعني أنها تتوالد بطريق غير طبيعي»[2].

● رأى رجل الدين المسيحي توما الأكويني :

«كان توما الأكويني شأنه غيره من رجال الكنيسة يعارض تقاضي فائدة على إقراض المال وذلك لأكثر من سبب، فهناك أولاً، الآيات الواردة في الإنجيل مثل: «وأن أقرضتم الذين

---

١) الدكتور/عبد المنعم الجمال – المرجع السابق – ص ٣٩٦

٢) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ٢٠ ، ٢١

ترجون أن تستردوا منهم فأي فضل لكم فان الخطاة يقرضون الخطاة لكي يستردوا منهم المثل بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا وأنتم لا ترجون شيئاً فيكون أجركم عظيماً» (إنجيل لوقا) ٣٥و٣٤و٦)، وجاء في إنجيل متى (الإصحاح ٤٢:٥) «حق سألك فأعطه ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده» ومن هذه الآيات «نرى أن الدين المسيحي يحث على إقراض الرجل المسكين والفقير دون أن يتوقع منه أن يرد ما اقترضه : أى يعتبر القرض كإحسان أو زكاة ... كما نرى انه لم يقر الربا والفائدة صراحة بل أقر عدم استرداد القرض فكيف يقر الربا».

وثمة أسباب أخرى تكمن وراء هذا التوجه .. وتتمثل فى:

«١ـ في أوائل العصور الوسطى كان المال يقرض لمن يحتاجون إليه لأغراض الاستهلاك، وإذاً فالفائدة تكون في هذه الحالة استغلال للفقراء والمحتاجين.

٢ـ كان ازدياد تجميع المال عن طريق الإقراض انعكاسا لبدء نمو الرأسمالية، وهذا الأمر كان ينطوى على تهديد بالغ للمجتمع الإقطاعي ومعه الكنيسة ، أن استنكار الربا كان من الأعراض الدالة على أن وسائل جديدة في الإنتاج والتبادل بدأت تعمل على تقويض النظام الإقطاعي»[١].

● رأى الاقتصادي ريكاردو :

«كان يعتبر رأس المال عملاً مختزناً أى عملاً بذل في الماضى في إنتاج الأوراق والآلات التى تستخدم في العملية الإنتاجية ، وأن نسبته واحدة تقريباً بالنسبة إلى جميع السلع . وهكذا تجاهل الفائدة عن رأس المال»[٢].

● رأى شاخت، الاقتصادي الألماني، ومدير بنك الرايخ الألماني سابقاً:

في محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ قال:

«إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين . ذلك أن الدائن المرابى يربح دائما في كل عملية ؛ بينما المدين معرض للربح أو الخسارة. ومن ثم فإن المال كله في النهاية لابد ـ بالحساب الرياضي ـ أن يصير إلى الذي يربح دائما ! وأن هذه النظرية في طريقها للتحقيق الكامل»[٣].

---

١) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ٢٨، ٢٩.

٢) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ١١٠.

٣) الأستاذ/ سيد قطب–العدالة الاجتماعية في الإسلام–مرجع سابق–ص١٣٨، ١٣٩

الآثار المدّمرة للفائدة الربوية

من الوجهة الاقتصادية المحضة .. ترتب الفائدة المصرفية آثاراً مدمرة في المعاملات لعدة أسباب .. لعل أهمها ما يلي :

أولاً: تشكل الفائدة زيادة في تكاليف السلعة على مستوى جميع مراحل عملية الإنتاج والتوزيع ، وبتعدد مراحل الإنتاج التى قد تصل في بعض السلع إلى مئات من المراحل بدءا من الخامات ووصولاً إلى تسليم المستهلك النهائي، تتعدد مراحل تحميل فوائد البنوك على تكلفة السلعة .

ومع تضخم السعر تبعاً لزيادة التكاليف ، يتأثر الطلب ويقل التوزيع نسبياً وتكون النتيجة .. قدرة محدودة على التصريف السلعي قد تؤدى إلى ركود كامل ، يرتب آثاره في تعرض بعض الشركات إلى الإفلاس وحدوث أزمات من البطالة .

ثانياً: في ظل النظام الربوى يكون الهم الأكبر للبنوك الحصول على ضمانات، بأكثر ما يكون هناك اهتمام كاف بالتعرف على مدى تحقق الجدوى الاقتصادية من وراء النشاط الذي من أجله تم الاقتراض.

وفى حالات كثيرة متكررة، يفشل المقترض في تدوير الأموال على نحو يحقق الجدوى الاقتصادية المنشودة منه، إما لقصور في التعرف على ظروف السوق، أو لعدم اكتمال الدراسات الكافية لجدوى المشروع، وإما لاستنزاف المال المقترض في حاجات شخصية استهلاكية للمقترض، ثم لا يستطيع بعدها الوفاء بمسئولياته تجاه البنوك، وتكون النتيجة التعثر في السداد، وقيام البنك بالتصرف في الضمانات التى يحرص من البداية أن تكون أكبر من القرض بكثير، وحين قيام البنك في التصرف في الضمانات، يكون اهتمامه منصبا على الحصول على المبلغ المقرض ، بصرف النظر عن عدالة سعر الأصول المعروضة للبيع .

وحين ذاك تكون الكارثة مزدوجة على المقترض ، حيث يدفع الكثير من الفوائد الباهظة، ويخسر الكثير أيضاً من ثمن الضمانات التى بيعت بثمن بخس إلى أطراف كثيرة، أحياناً ما تكون لهم مصلحة مشبوهة وتواطؤ قد يقع بينهم وبين القائمين على البنوك في الاستفادة من فرق السعر الحقيقي عن السعر التى بيعت به الضمانات.

ثالثاً: بالتعامل مع الفائدة المصرفية الربوية ، تحصل البنوك على معدلات فائدة عالية ، لا علاقة بينها وبين التضخم النقدي السائد في المجتمع.

وأحياناً تكون معدلات تلك الفائدة أقل من معدلات التضخم أو العكس، وفى كلا

الحالتين يكون هناك ظلم لأحد الأطراف لحساب الطرف الآخر، ففي حالات انخفاض معدلات الفائدة مثلاً عن معدلات التضخم وهو الاتجاه الغالب في كثير من البلاد النامية ، يخسر المودعون الذين تمثلهم البنوك على نقود أقل في قيمتها الشرائية عن النقود التى أودعوها في تلك البنوك ، وفى ذلك ظلم وأكل لأموالهم بالباطل.

وعلى سبيل الإيضاح .. إذا كان معدل التضخم ٢٠ ٪ ومعدل الفائدة ٦٪ ، فإن المودع في البنك يخسر ١٤٪ من قيمة النقود التى أودعها بالبنك بشكل تراكمي يتضاعف عاماً بعد عام ، لسبب لا ذنب له فيه ، وإنما المسئول عنه هو النظام المصرفي التى يتعامل مع النقود ـ التى هى وسيلة لنقل الأموال ـ باعتبارها أموالاً ، ولا يتحول بها إلى استثمارات مشتركة مع العميل تحفظ قيمة الأموال ، بعيدا عن تقلبات أسعار النقود.

رابعاً: تحريك سعر الفائدة من جانب البنك المركزي ، بناء على توقعات غيبية ، كثيراً ما يؤدى إلى افتعال تأثيرات غير واقعية في الاستثمار، بما يضلل التوجهات نحو التنمية ، فإذا انتهج البنك المركزي معدل فائدة عال ، فإن سوق الاستثمار المباشر في الصناعة وغيرها سيتأثر حيث سيفضل كبار المدخرين التوجه إلى الإيداع المصرفي بدلا من الاستثمار ، في الوقت الذي يتعذر على المصارف الإقراض الاستثماري بمعدلات فائدة عالية .. والنتيجة انحسار الاستثمار وانتشار البطالة.

خامساً: نتيجة إضافة تراكمات ربوية متتابعة على تكاليف الإنتاج خلال كل مراحل انتقال السلعة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وداخل القطاعات ابتداء بالمنتج .. ومروراً بتاجر الجملة وصولاً إلى تاجر التجزئة، فإن الثمن المعروض للسلعة لا يعبر عن كفاءة حقيقية في استثمار عوامل الإنتاج ، مما يضلل المستثمرين الجدد ما لم ينتبهوا إلى حدود تراكم الفائدة الربوية في التكاليف ، وهو أمر يصعب متابعته تماما نظرا لتداخل القطاعات الإنتاجية للسلعة الواحدة.

وارتفاع التكاليف يحرم طبقات فقيرة ذات اثر فعال في الطلب بشكل أقوى .. بحكم حجمها السكانى الكبير أحيانا ، وتكون النتيجة سوء توجيه الاستثمار نتيجة انخفاض الطلب على السلع الضرورية بأقل من حجمها الحقيقي .

وحرص الجهاز المصرفي على الضمانات بأكثر من حرصه على مقومات الاستثمار الفعلي للقرض في المشروع ، يدفع بعض البنوك إلى المبالغة في الإقراض غير الضروري أحيانا، أو الذي يتنافى مع القدرة الائتمانية للعميل، في سبيل تسجيل أرباح ورقية تعبر عن نشاط مصرفي كذوب.

والتركيز على الضمانات يعطى فرصة أوسع للتلاعب واستغلال النفوذ، حيث يمكن المبالغة في تقدير الضمانات ، أو الاعتماد على الضمانات الشخصية وفتح باب للمجاملات الشخصية ، مما يشكل هدرا لأموال المودعين ، وتنمية شعور كاذب بالغنى لدى المقترض فيسرف في الإنفاق على نحو لا يتناسب مع قدراته ويؤثر سلباً على كفاءة استخدام الأموال المقترضة في نشاط اقتصادي فعال .

سادساً: إتاحة الفرصة للانتهازيين والراغبين في الثراء السريع ، للحصول على أموال سائلة ضخمة ، تتيح لهم نمط استهلاكي مترف ، ينعكس أثره المدمر على توجيه أولويات الاستثمار القومي ، الذي يعطى الأولوية لإنتاج السلع الأغلى للفئات القادرة على الدفع ، مما يهدد الصناعات التى تهم القطاع الأكبر من المستهلكين والمتمثل في الطبقة المتوسطة وما دونها.

سابعاً: عدم اهتمام الجهاز المصرفي بالربط بين القروض وأوجه استثمارها ـ طالما لديه ضمانات عقارية أو شخصية أو غيرها ـ يتيح للعميل غير السوى، فرصة الهروب إلى خارج البلاد بالسيولة الضخمة التى يعيش بها على مستوى من الغنى، خاصة إن كان الضمان لا يتناسب مع قيمة القرض، نتيجة خلل في ضمير بعض القائمين على الائتمان في بعض البنوك.

ثامناً: أما على مستوى الدول الإسلامية عامة .. فالكارثة أسوأ بكثير .. ففي الوقت الذي تعانى فيه بعض شعوب الأمة الإسلامية الفقر والجدب والجوع والحرمان ، قدرت مدخرات الدول البترولية منها حوالي ١٤٠٠ مليار دولار مودعة في البنوك الأوروبية وفق التقديرات الدولية عن عام ٢٠٠٢م.

وبدل أن توجه تلك الأموال إلى استثمارات منشطة للاقتصاد الإسلامي في مختلف البلاد الإسلامية .. نجح النظام الربوى في سلبها منهم بدعوى ضمان الاستثمار ، في الوقت الذي تشهد العملات تخفيضاً متكرراً، وتشهد اقتصاديات الدول الأوروبية تضخماً متصاعداً يأكل الفوائد الربوية ويزيد عليها .

ومن الخطأ قياس العائد القومي من الاستثمار الربوى للأموال في حدود سعر الفائدة ، وإنما الأولى قياس الخسارة القومية المترتبة على حرمان المجتمع من الدخل القومي الناتج عن الاستثمار الداخلي .

والدخل القومي الذي يشمل حق كل فئات المجتمع من الريع والأجور والربح ، إضافة إلى التحويلات الضرائبية على مختلف أنواعها .. كل ذلك لا يقل في مستواه العام عن ٤٠٪ عند أقل التقديرات.

وترتيباً على ذلك يخسر الاقتصاد القومي الفرق بين ٤٠ ٪ والفائدة التى لا تتجاوز حاليا أكثر من ٤٪ .

هذا بالإضافة إلى الخسارة غير المحسوسة نتيجة التضخم المستمر في سعر العملات الخارجية والدولارعلى وجه خاص والذى خسر ما يزيد عن ٥٠ ٪ من قيمتة على أقل التقديرات خلال العشر سنوات الماضية .

ولا يخفى الأثر الاجتماعي للاستثمار الذي يحد من مشكلة البطالة ويمنع الكثير من المآسي والكوارث الإنسانية المترتبة على الفقر الذي أستعاذ منه النبي ﷺ هو والكفر معا .

الفصل الخامس

أثر التشريع الإسلامى فى إعادة توزيع الدخل

المبحث الأول : موقف الإسلام من تفاوت الدخل .

المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي لنظام المواريث .

المبحث الثالث : ليست الزكاة ضريبة .

المبحث الرابع : أثر الزكا ة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول
موقف الإسلام من تفاوت الدخل

اقتضت حكمة الله ﷻ ، استقامة أمر الكون على نحو تنظيم هرمي ، يكون في أعلاه أمير واحد ، يليه طبقة عليا تليها طبقات أوسع منها حتى قاعدة الهرم الاجتماعي ، وإزاء هذه الضرورة المعاشيه ، لم يرتب الله حقا لتمايز بشر على بشر.

وأعطى الله ﷻ لهذا التفاوت مبرراً عقيدياً يتمثل في الابتلاء فقال الله ﷻ

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴾[الأنعام: ١٦٥].

كما أبان الله جل شأنه في كتابه الكريم مبرراً اجتماعياً يمكن به أن يسخّر المجتمع بعضه للبعض في المنافع الاقتصادية كضرورة لازمة لتقسيم العمل ، فقال الله سبحانه وتعالى

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ ﴾
[الزخرف: ٣٢]

والخلاصة أن التفاوت ينتهي به الأمر إلى التسخير المتبادل نظراً لاحتياج كل طبقة إلى الأخرى على أساس من التعاون والتضامن والتكامل بغير ماكبر ولا استعلاء لهذا على ذاك.

ومما سبق هنا يتضح عدم واقعية فرض الاقتصاد الوضعي الذي يرى أن أزمة العلاقة بين الموارد والحاجات لن تحل قبل «وصول أفراد المجتمع لمستوى دخل أفضل فرد منهم» فلو تحقق ذلك لما احتاج الناس بعضهم إلى بعض ، ولما نهض النشاط الاقتصادي.

فتفاوت الأرزاق يرتب وضعاً ضرورياً لتقسم العمل وتسخير الناس لبعضهم البعض، لأن العلاقات الاقتصادية قائمة على أساس المنافع المتبادلة ، وهذا التفاوت .. لا دخل فيه لأحد، ولا يرتب للغنى حقاً إنسانياً أفضل .. لأن العبرة بتقوى الله ﷻ

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ ﴾

فلا طبقية اجتماعية في الإسلام .. فالأكرم ليس الأغنى ولكن الأتقى .

وحين طلب الكفار التمايز الطبقي لهم في مجلس الرسول ﷺ ، وطلبوا أن يكون لهم وقت خاص لا يجلس فيه بلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي .. أبى الله ﷻ عليهم ذلك ، وقال سبحانه وتعالى :

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]

فقوام العلاقات الإنسانية في الإسلام .. الأخوة في الله

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ .....﴾[الحجرات: ١٠].

وعلى ذلك فإن التكوين الإيماني للمجتمع الإسلامي على أساس التنافس على البر والتقوى وفضائل الأعمال ، يتيح فرصة متكافئة في الخير للجميع مهما كان مستواه الاجتماعي ، ولا يعطى حقا لأحد من البشر أن يتسلط على أحد بحجة مال أو سلطان ، وبذلك يسود الأمن الاجتماعي و يتحقق الرخاء الاقتصادي الذي لا يزدهر إلا في بيئة آمنة .

كما أن هذا التوجه يحول دون سيطرة رأس المال على الحكم ، والذى يتحول بالنظام العام للمجتمع إلى مراعاة مصلحة فئة اجتماعية على حساب غيرها من الفئات .

واستقبال المؤمن لنصيبه من الرزق الذي قد يكون وافراً، لن يوقعه في براثن الكبر والغرور الذي يصل بصاحبه إلى حد الاستعلاء على الناس بأسلوبه الاستهلاكي المستفز ، ويزيد من آثام المترفين في المجتمع ، بل سيعتبر نصيبه من رزق الله ﷻ ، فضل ينبغي استقباله بما يليق به من الشكر والحرص على مرضاة الله ﷻ فيه تحصيلاً أو إنفاقاً .

واستقباله للرزق وإن قل سيكون مبنيا على رضى بقضاء الله له ، طالما لم يقل الدخل نتيجة استغلال طبقي أو ظلم اجتماعي .

وخطورة النظر إلى التفاوت في الأرزاق على اعتبار أنه تمايز طبقي ، أن هذا المفهوم يؤدى إلى تحريش طبقي وصدام اجتماعي .. يعود على الأمة بالدمار الاقتصادي ويهدد بنيتها الإنتاجية .

وهو أمر حذر الله منه ، وزاده ترهيبا ، بأن جعل ذلك نوعا من العذاب الذي ينبغى أن يتحاشاه الجميع .. فقال سبحانه وتعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾[الأنعام: ٦٥].

ولاشك فى أن مقومات الترابط الأسرى القائمة على البر وصلة الرحم ومودّة ذوى القربى ومراعاة حق الجار، فضلاً عن مكارم الأخلاق التى يحرص عليها كل أفراد المجتمع .. كل تلك المقومات الإيمانية .. لا تدع فرصة لحقد متبادل أو لعداء اجتماعي .

وإضافة لما سبق ، فإن نظام المواريث يؤدى دورا هاما في الحد من التطلعات الطبقية ، على نحو ما سيأتي تفصيلة في المبحث الثاني .

والخلاصة :

أن الإسلام بحرصه على تعميق الترابط الاجتماعي بقيم صلة الرحم والإحسان إلى ذوى القربى وحقوق الجار والأخوة في الله ، وبتوجهاته الاقتصادية في إعلاء فضيلة التقوى وتأسيسه للتفضيل الاجتماعي على أساس عمق ممارسة القيم وجعل ذلك فوق كل الاعتبارات المادية .. وتقريره أجر الكفاية العادل للعامل .. وإقامته لفريضة الزكاة التى تحقق إعادة توزيع مشروعة ومقبولة للدخل القومي .. وإقراره لنظام المواريث الذي يحقق الانتقال السلمي للثروة القومية من جيل إلى جيل .

كل تلك الاعتبارات لا تدع فرصة للصدام الاجتماعي أو للصراع الطبقي الذي يهدد الكيان الاجتماعي ومن ثم الكيان الاقتصادي للأمة .

والتاريخ الإسلامي خير شاهد على أنه على مدى ما يزيد من حضارة ازدهرت واستقرت لألف عام .. لم تقع حادثة واحدة لصدام طبقي شنها الفقراء على الأغنياء .

المبحث الثاني

الأثر الاقتصادي لنظام المواريث

نظام المواريث الذي شرعه الله ﷻ في كتابه الكريم ، بأدلة قاطعة الدلالة ، قسم الله ﷻ فيها ، النصيب العادل لكل فرد حسب مستوى قرابته .

وهذا النظام يحفظ توجيه الثروة إلى الاستخدامات الإنسانية الأجدى نفعاً، بدل توجيهيها أحياناً لرعاية كلب وفّى، أو قط ذكي .. على نحو ما يصنع أحياناً بعض أغنياء الغرب .. !

والأساس العقدى لنظام المواريث ، هو أن الملك لله وحده لا شريك له ، والإنسان مستخلف من ربه في عمارة الكون ، والمآل في نهاية المطاف إلى الله يقضى بحكمه في الثروة ما يشاء ، مصداقا لقول الله ﷻ :

﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[الحجر: ٢٣].

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾[مريم: ٤٠].

أما الامتثال التشريعى ، فيستند إلى آيات عدة ،أبرزها :

﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ۞ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم ۚ مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾[النساء: ١١-١٢].

وقوله سبحانه جل شأنه :

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾[النساء: ١٧٦].

هذا فضلاً عن آيات أخر وأحاديث عدة ، واجتهادات فقهية متعددة الأحكام ، لها مصادرها في مختلف كتب الفقه .

أما من الوجهة الاقتصادية فإن نظام المواريث الإسلامي يرتب آثاره في التنمية والحد من الصراع الطبقي على النحو التالي :

١ ـ الحيلولة دون وقوع حقد اجتماعي بزيادة فقر الفقراء وتعاظم ثروة الأغنياء ، بما قد ينفجر صراعاً طبقياً، يعود بالدمار الاقتصادي على الأمة بأسرها .

٢ ـ الإحساس بالانتماء إلى الثروة التى لدى الأغنياء ، فانقضاء الورثة الشرعيون نصيبهم منها ، من شأنه أن يحقق الأمن الاقتصادي بما يشيعه من حرص جميع أفراد المجتمع على الثروة القومية والمحافظة عليها انتظاراً لنصيبهم منها .

٣ ـ يؤدى نظام المواريث إلى حرص أصحاب رؤوس الأموال على المحافظة على مصادر ثروتهم وتنميتها ، في محاولة لإبقاء ورثتهم أغنياء وليسوا بعالة على الناس ، وإحساس صاحب الثروة بأن مصيرها سيؤول في النهاية إلى ورثته سيفيض عليه شعوراً بأن جهده الإنتاجي مدخر له ولورثته ، فيزداد حرصاً على تنمية تلك الثروة .

٤ ـ تعميق الانتماء الأسرى لدى أفراد المجتمع ، بما ينعكس أثره في التماسك الاجتماعي الذي يعد ضروريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٥ ـ إعادة تفتيت الثروة الذي يحققه نظام المواريث ، يؤدى إلى النتائج الاقتصادية التالية

أ ـ الورثة الفقراء أصحاب النصيب الضئيل من الميراث ، سيتحولون به إلى تغطية احتياجاتهم الاستهلاكية العاجلة نظرا لزيادة الميل الحدى للاستهلاك لديهم ، وذلك بما ينشط الدورة الإنتاجية ، ويضع الضرورات الأساسية في أولوية أفضل في السلم الإنتاجي .

ب ـ الورثة الأغنياء .. سيتوجهون بالزيادة الجديدة إلى دعم أنشطتهم الاقتصادية ، بما يعود بالنفع على المجتمع من خلال رفع الكفاية الإنتاجية .

ج ـ الورثة الأقل غنى ، سيحاولون بنصيبهم من الميراث التوجه به إلى مشروعات اقتصادية صغيرة أو متوسطة ، تعود بالنفع عليهم ويزيد من فرص الاستثمار القومى .

د ـ الاتجاه إلى تأسيس مشروعات الجديدة في ضوء مستجدات الحاجات الاقتصادية فى سوق الاستثمار، مما يعيد ترتيب أولويات الإنتاج القومي وفقاً لآخر متطلبات النشاط الاقتصادي .

المبحث الثالث

ليست الزكاة ضريبة(*)

في كثير من الدراسات العلمية للزكاة ، لاحظ الباحث أن هناك خلطا بين مفهومي الزكاة والضريبة، بلغ بالبعض أن وصف الزكاة بأنها ضريبة مثالية ، وانطلق في مقارنة غير موضوعية بين شروط الزكاة وشروط الضريبة المثالية عند آدم سميث.

وترتب على ذلك أن تنادت بعض الآراء بالاستغناء عن الضريبة بفرض الزكاة.

لذا كان من الأهمية دراسة الفرق بين الزكاة والضريبة ، والكشف على أن كل منها يختلف كلياً عن الآخر، من حيث المشروعية ومستوى الإلزام وتوجيه الإنفاق .. إلى غير ذلك.

وفيما يلي موجز للفرق بين الزكاة والضريبة ، يليه عرض مفصل لكل من حيثيات الاختلاف السابق الإشارة إليها :

فالزكاة مختلفة عن الضريبة من حيث الطبيعة الفنية لكل منهما .. فتعريف الزكاة له مدلوله الاصطلاحي الشرعي، وتعريف الضريبة له مدلوله القانوني الوضعي؛ ووعاء الزكاة ينصب على موارد مالية محققة بالفعل بلغت نصاباً شرعياً محدداً في أجل معلوم بينما الضريبة لا تتوقف على نصاب مالي في كثير منها فضلاً عن اتجاهها إلى الدخول بصفة عامة من كسب عمل وغيره .

وأسلوب قياس الضريبة ينبني في الدرجة الأولى على تقديرات الإنفاق العام المنتظرة خلال عام مقبل ، أما الزكاة فإن قياسها ينصرف إلى موارد حققت خلال فترة زمنية مضت.

والتصرف في الزكاة وارد بشأنه آية جامعة في كتاب الله ﷻ ، أما الضريبة فالتصرف بشأنها موكول إلى الأجهزة التشريعية ، التى تعتمدها ثم تحيلها إلى الأجهزة التنفيذية ، والتى عليها التصرف بدرجة كافية من المرونة لمواجهة احتياجات الإنفاق العام .

هذا من حيث الطبيعة الفنية لكل من الزكاة والضريبة أما من حيث موقف المجتمع من كل منهما فمختلف أيضاً، فإذا كان النظام العام في المجتمع يأخذ بركن الزكاة ويقيم لها تنظيماً فنياً خاصاً فإن أداء الزكاة في هذه الحالة يصير واجباً على المسلم بذلاً للطاعة لله ولولي أمر المسلمين.

(*) سبق للباحث نشر هذه الدراسة في مجلة البنوك الإسلامية الصادرة عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام ١٩٨٠م، وأضيفت إليها تنقيحات هامة.

أما إذا كان النظام العام يهدر هذا الركن فإن ذلك لا يعد مبرراً لعدم أدائها لمستحقيها والمسئولية الشخصية قائمة بشأنها أمام الله في مواجهة كل مسلم.

أما الضريبة فإن أداءها ومقدارها متوقف على ما يقتضيه النظام العام وإلا فلا ضريبة.

وأساس الالتزام بالزكاة امتثال لأمر فرضه الله ﷻ ، أما الالتزام بالضريبة فأساسه الامتثال لأمر فرضه الحاكم والسلطة التشريعية الوضعية في حدود العلاقة المتبادلة بينهما في الأنظمة الوضعية .

وإذا كانت بعض المجتمعات لجأت إلى إحداث تمويل الأغراض الاجتماعية في الضريبة رغبة في تجنب قلاقل أو اضطرابات سياسية واجتماعية، فإن الإسلام له تشريعه الإلهي المتفرد الذي استقل بهذا الدور في ركن قائم بذاته يحفظ لمستحقيها حقوقاً ليس بمقدور بشر أن يغير فيها أو يبدل.

ويبقى بعد ذلك أن الإسلام شرط في أداء الزكاة ، بينما الضريبة في أدائها مسئولية كل مواطن مسلماً كان أم غير مسلم .

وفيما يلي مناقشة تفصيلية لجوانب الاختلاف بين الزكاة والضريبة :

١ ـ اختلاف التعريف:

عرف العلماء الزكاة بأنها:

«تمليك جزء من مال عينه الشارع لمستحقيه مع قطع المنفعة عن المملك في كل وجه»[١].

ونتبين من هذا التعريف عدة خصائص لعل أهمها:

أ) إن الزكاة تمليك لجزء من المال، و صفة التمليك هذه ترد على كل خصائص الانتفاع من الشيء المملك من استغلال أو استعمال أو تصرف.

ب) أن الذي عين هذا الجزء هو الله سبحانه وتعالى فليس لمخلوق أن يزيد عليه أو ينقص ولا علاقة بين هذا الجزء المحدد وحاجة الفقراء بحيث نتصور مثلا أنه في حالة عدم وجود فقراء لا يكون هناك داع للزكاة، وإنما العكس هو الصحيح، فالأصل هو إخراج ذلك الجزء المعين والتدرج في مستويات إنفاقه ودرجة إلحاح هذه المستويات إلى الحد الذي يجرى به تزويج العفيف المحتاج من أموال الزكاة.

---

١) دكتور/ زكريا محمد بيومي – المالية العامة الإسلامية – دار النهضة العربية – طبعة ١٩٧٩– ص ٩٠.

أما تعريف الضريبة:

«هي اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبرا من الممول ، ويقوم بدفعه وفقاً لمقدرته التكليفية ومساهمة منه في الأعباء العامة بغض النظر عن المنافع الخاصة التي تعود عليه ، وتستخدم حصيلة هذه الضريبة في تغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف السياسة المالية للدولة»[1].

ومن هذا التعريف تتضح خصائص أساسية خلاف خصائص تعريف الزكاة، ومن أهم خصائص الضريبة:

أ) أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة لصالح جميع الطبقات، وليس لمصلحة طبقة اجتماعية دون غيرها وإنما من أجل تغطية نفقات المنافع العامة بالوطن دون ما نظر إلى مواطن دون سواه أو إلى فئة أو إلى طائفة دينية بعينها.

ب) أن المقدرة التكليفية للممول هي الأصل في دفع الضريبة دون نظر إلى توقع نفع خاص يستفاد منه بصفة مباشرة سواء في الدنيا أو الآخرة.

أما الزكاة فالنفع منتظر بشأنها أضعافاً مضاعفة من قبل الله ﷻ هذا فضلاً عن الأمن الاجتماعي الذي تكفله الزكاة ولا يجاريها في ذلك أي نظام وضعي.

٢ـ اختلاف الوعاء:

ينصب وعاء الزكاة على الثروة وتراكماتها ولا يدخل في ذلك الوعاء أي وقائع منشئة للدخل من خلال التداول أو بذل العمل إلا إذا استجمع فائضه نصاباً وحل عليه الحول، خلافاً للآراء التى ترى التعامل معه بحكم المال المستفاد وإخراج الزكاة بمجرد الحصول عليه.

أما الضريبة فإن وعاءها يتجه في معظمه إلى الوقائع المنشئة للدخل أو تداول الثروة ويكون احتجازها من منبع وقائعها في غالب الأحوال، ويشترط في مال الزكاة أن يكون المال الذي تؤخذ منه ناميا حقيقة كالزروع والثمار أو قابلا لنماء مثل الذهب والفضة والنقود ، أما في وعاء الضريبة فلا إعمال لهذا الشرط إلا في حدود إعفاءات مرغوبة من أجل تحقيق مصالح قومية محددة لها أثرها الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

ونصاب الزكاة يتوقف على قدر محدد شرعاً، فإذا لم يبلغ المال حده فلا تجب الزكاة «وقد جاءت الأحاديث عن الرسول مؤكدة هذا المعنى فهي تعفي مادون الخمس من الإبل، والأربعين من الغنم، وما دون مائتي درهم من النقود الفضية (الورق)، وما دون خمسة أوسق من الحبوب أو الثمار أو الحاصلات[2].

---

١) دكتور / زكريا محمد بيومي – المرجع السابق – ص ٢٦٧

٢) دكتور / زكريا محمد بيومي – المرجع السابق – ص ٤٥٦

أما نصاب الضريبة فيحدد تبعا لسياسات اجتماعية واقتصادية متغيرة تتفاوت بين النظم السياسية بل وقد تتفاوت أيضا من وقت لآخر داخل النظام الواحد ، فالنصاب ثابت في الزكاة بأمر الهي أما الضريبة فالنصاب متفاوت تبعا لأهداف قومية مرسومة .

٣ ـ إختلاف أسلوب القياس :

يجري قياس تقديرات الموارد العامة للدولة في ضوء الاحتياجات المنتظرة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة خلال فترة زمنية مقبلة وتكون سنة في غالب الأحوال ، وقد يقبل المجلس النيابي هذه التقديرات أو قد يرى زيادتها أو تخفيضها إذا اتضح أن فيها مبالغة ، وأسلوب التقدير المسبق في شكل ميزانية تقديرية هو الأسلوب المطبق بشأن كافة الميزانيات العامة.

أما قياس الزكاة فلا يتوقف على احتياجات بعينها وإنما ينصب على حجم الثروة إذا تجاوز النصاب الشرعي .

ومن الجائز في ظل توقعات تقدم النظم الإسلامية أن تكون هناك ميزانية تقديرية خاصة لأموال الزكاة تبعا لتوقعات الدخول والثروات المنتظرة ، ومقارنة ذلك باحتياجات مستحقي الزكاة وبحث تدابير تمويل إضافي إذا زادت الاحتياجات عن الموارد.

٤ـ اختلاف أسلوب التصرف :

لا يجوز التصرف في أموال الزكاة إلا إلى الأقسام الثمانية التي حددها الحق سبحانه بقوله:

﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠]

وكما يقول الأصوليون لا اجتهاد مع النص.

وقد اتجهت آراء الفقهاء في تأويل حرف اللام المضاف إلى الفقراء ومن تلاهم إلى أنها لام التمليك ، أما حرف الواو الذي توسط بين الفئات المستحقة للزكاة ، فقد قال البعض إنها واو التخيير ـ أي أن المتصرف في الزكاة له الخيار في إعطائها لأي من الفئات الموضحة بالآية بقدر ما يدركه من حاجة ملحة لبعض منها دون غيره.

وقال البعض الآخر إن الواو للتشريك ، أي أن الأقسام الثمانية لها حق الاشتراك في الزكاة بنصيب متساوٍ دون جور من نصيب على نصيب.. هذا إذا لم يكن مبلغ الزكاة ضئيلاً، وقد حسم النبي ﷺ أسلوب التصرف في الزكاة بقوله في حديث زياد بن الحارث

الصدائي: «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات ، حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء»[1].

وأفاض فقهاؤنا الأجلاء في تفصيل معرفة كل فئة وحدود استحقاق كل منها للزكاة، وكان لهم في هذا السبيل اجتهاد رائع لا يكاد يدع مزيدا لبحث ، وحين تعرضوا إلى التكييف الشرعي لموقف الحاكم من التصرف في الزكاة وصفوه بأنه «بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولا يجوز أن يتصرف فيما يحصل عنده من الفرائض ـ أي فرائض الزكاة ـ حتى يوصلها لأهلها ، لان الفقراء أهل رشد لا يولي عليهم، فلا يجوز التصرف في مالهم بغير إذنهم.

أما التصرف في الضريبة :

فيتم دون الالتزام بتوجيه شرعي مخصوص وإنما في حدود المصلحة العامة للأمة وبناء على تفويض تشريعي وضعي من وكلاء الأمة ونوابها إلى الأجهزة التشريعية من أجل تغطية نفقات السيادة وما يتعلق بها من نفقات الإدارة العامة واحتياجات الأجهزة التنفيذية والقضائية والمقتضيات الثابتة من احتياجات الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار السياسي .

يلي ذلك تغطية نفقات المرافق العامة التي تضطلع بها الدولة كتوصيل المياه والكهرباء وشئون الصرف والري وغيرها ، يضاف إلى ذلك ما يعدُّه البعض من وظائف الدولة الحديثة مثل إقامة بعض المشروعات أو وظيفة تحقيق التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتقديم خدمات الإسكان والتعليم وغيرها بأجور رمزية أو بدونها.

سهم في سبيل الله :

ثار جدل فقهي محدود حول مدلول نصيب سهم في سبيل الله، ومثار الاختلاف أن السلف الصالح بأسره وقدامى الفقهاء والنسبة الغالبة من الفقهاء المحدثين يرون أن المقصود بالانفاق في سبيل الله هو الإنفاق على الجهاد في سبيل أن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى.

وقد خص الإمام أبو حنيفة بذلك السهم الغازي الذي يخرج في سبيل الله إن كان محتاجاً.

ـ وقال الإمام الشافعي في الأم:

«ويعطى سهم في سبيل الله ﷻ من غزا فقيراً كان أو غنياً»

وحذر الإمام مالك رضي الله عنه من توجيه نصيب سهم في سبيل الله في تكفين الموتى ـ إلا إذا كانوا فقراء ـ لأن الصدقة إنما هي للفقراء والمساكين ومن سماهم الله ، أى أن توجيه هذا السهم يكون للمجاهد في سبيل الله وبإمداده بالسلاح والعتاد ، وهنا أشار الإمام النووى في المجموع إلى

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه .

إمكانية أن يتولى ولي أمر المسلمين أمر تدبير السلاح ـ وهذا ما يتفق والتطور المعاصر في تقدم فنون القتال وصناعة السلاح بحيث أصبح أمر تمويل العتاد الحربي فوق طاقة التدبير الفردي المحدود .

هذا هو مجال إنفاق سهم في سبيل الله ، وهو مجال له ضوابطه الفقهية الواضحة لا يجوز معها الانسياق وراء تأويلات عامة ، وكان رأي علماء المسلمين قاطعاً في التحذير من إنفاق هذا السهم في الخدمات الحكومية العامة ، وأكثر من ذلك يرى الإمام النووي أن الجند النظاميين الذين يجري الاحتفاظ بهم صيانة للاحتياجات الدائمة للأمن الخارجي لا يجوز إعطاؤهم من سهم في سبيل الله .

ويقول في المجموع «أما من كان مرتباً في ديوان السلطان من جيوش المسلمين فإنهم لا يعطون من الصدقة بسهم الغزاة لأنهم يأخذون أرزاقهم وكفايتهم من الفيء ـ أحد مصادر تمويل الإنفاق العام بخلاف الزكاة ـ». ولعل مصدر اللبس في التأويل الحديث لأسلوب التصرف في سهم «في سبيل الله» أن البعض حمل معناها على المعنى اللغوي الواسع بحيث يشتمل على كل أبواب النفع العام وهذا ما قبله الفخر الرازي في تفسيره فأجاز صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير ، من تكفين الموتى ، وبناء الحصون وعمارة المساجد ، لأن قوله تعالى في «سبيل الله» عام في الكل[1].

ولكن يرد على ذلك:

بان الأصل في الالتزام الشرعي الاعتداد بالمعنى الشرعي دون المعنى اللغوي وقد تنبه لذلك كافة الفقهاء عليهم رضوان الله فتراهم في صدر كل مؤلف يوردون المعنى اللغوي العام ثم يحددون بعد ذلك المعنى الشرعي الخاص. ومناط الالتزام هو المعنى الشرعي وليس المعنى اللغوي وإلا لتركنا الصلاة بمعناها المخصوص إلى الدعاء بالمعنى اللغوي الواسع وأهملنا الزكاة بمعناها الشرعي إلى النماء بالتفسير اللغوي وضاعت بذلك أصول الالتزام بالتكاليف الشرعية في متاهات التأويلات اللغوية .

وقد أحسن الشيخ محمود خطاب السبكي في كتابه الدين الخالص حين قال: «والمعنى الخاص هو الحقيقة الشرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية، لأن الحقيقة الشرعية هي المعنى المراد في اصطلاح تخاطب الشرع فلا يعدل عنه»[2].

١، ٢) يرجع إلى تلك الآراء تفصيلا في كتاب «فقه الزكاة» للدكتور / يوسف القرضاوى – الجزء الثاني – ص ٧٥٨ وما بعدها .

اختلاف موقف المجتمع بين الضريبة والزكاة

١ـ الزكاة والضريبة في النظام العام

نظام الزكاة جزء من النظام العام الإسلامي، وإذا أخذ النظام العام بوجهة النظر الإسلامية في تشريع الزكاة فإن الحاكم باعتباره وكيلا عن مستحقي الزكاة له أن يطلب أداءها إليه .

ودافع الزكاة في هذه الحالة ممتثل لطاعتين:

طاعة الله ﷻ في العمل بركن إسلامي فرضه سبحانه بمال مخصوص يوزع على نحو ما أراد الله وطاعة لولي أمر المسلمين وعدم الخروج عليه . وتبرأ ذمة دافع الزكاة بمجرد أدائها لولي الأمر ويصير أمر توزيعها من مسئولية ذلك الأخير، واختلفت الآراء حول أداء الزكاة إلى الحاكم حال فسقه ، وانعقدت غالبية آراء الفقهاء على إبراء ذمة المسلم بأدائها إليه برغم ذلك.

وهنا يتبادر سؤال هام:

ماذا لو كان النظام العام لا يشترط أداء الزكاة إلى الحاكم . هل بذلك تسقط فريضة الزكاة؟ والرد بالنفي القاطع .. هذا الرد الحاسم يزيل غموضا هاماً تصور به البعض أن الزكاة طالما أنها تؤدى إلى الحاكم (فإن) شأنها شأن الضريبة ولا فرق .

وإجابة السؤال تقودنا إلى أن دفع الزكاة واجب على كل مسلم بالغ عاقل طالما تحققت شروط أدائها .

وسواء طلب الحاكم دفع الزكاة إليه أم لم يطلب ، فإن أداء الزكاة ركن إسلامي شرعه الله سبحانه ولا يتوقف على طلب أحد من عدمه ولا تبرأ ذمة المسلم أمام الله إلا إذا أداها لمستحقيها بمعرفته ، هذا إذا لم يطلب الحاكم أدائها إليه .

وحتى في حالة أداء الزكاة إلى الحاكم كي يتولى أمر تنظيم توزيعها فإن زكاة الأموال الباطنة ـ أي عروض التجارة والنقود وزكاة الفطر على رأي بعض الفقهاء ـ لا يجب دفعها إلى الحاكم ، ولكن له أخذها عند الحنابلة.

والأحناف قالوا إن زكاة الأموال الباطنة مفوضة لأربابها والشافعية أيضاً قالوا: للمالك أن يفرق زكاته بنفسه في الأحوال الباطنة .

ولا يتصور بشأن الضريبة أن يفوض أمر إنفاقها في أغراضها إلى الممولين بحال من الأحوال لاختلاف أسلوب التصرف الجماعي من جانب السلطة التنفيذية عن أسلوب التصرف الفردي.

وخلاصة القول:

أنه إذا كان النظام العام في المجتمع يأخذ بوجهة النظر الإسلامية ويقيم نظاماً خاصاً للزكاة فإن أداءها إلى الحاكم يبرئ ذمة مؤديها، وإلا تظل مطلوبة الأداء في ذمة المسلم .

وهذا بخلاف الضريبة

فأداء الضريبة إلى الدولة مسئولية يحاسب عنها كل مواطن، وإذا أخل بذلك أو تلاعب فإنه يتعرض للمؤاخذة القانونية ويعد متهرباً. ولا يستطيع عاقل في هذه الحالة أن يدافع عن المتهرب الضريبي بدعوى أنه تولى أمر التصرف في الضريبة في تمويل بعض أوجه الإنفاق العام بمعرفته .

٢ـ اختلاف مصدر الإلزام وركنه :

مصدر الإلزام في الزكاة تشريع إلهي ليس بمقدور بشر أن يغير فيه أو يبدل وهو حكم قطعي في ثبوته ، وأي منكر له يعد منكراً لأمر معلوم من الدين بالضرورة يستتاب بشأنه وإلا عدّ مرتدا .

ومن هذا المنطلق كان قتال سيدنا أبي بكر لمانعي الزكاة ، ووجه الإلزام ليس قاصراً على أخذها من مؤديها، وإنما هناك نص ملزم في أسلوب التصرف فيها بنى عليه اجتهاد فقهي شامل في صنوف مستحقي الزكاة.

أما مصدر الإلزام في الضريبة فهو التشريع الوضعي الذي يرتكز في إلزامه إلى قواعد تشريعية من صنع البشر يجوز بشأنها التعديل والتغيير المستمر على نحو ما هو مشاهد الآن.

والتصرف في الضريبة من الوجهة المثالية يجب أن يكون بدرجة عالية من المرونة يمكن معها للسلطة التنفيذية أن تنقل اعتمادات الميزانية من باب لآخر حسبما تقضي به الظروف القومية .

.. أما ركن الإلزام:

فيرتكز في الزكاة على جزاء دنيوي وأخروى معاً.

فالنماء والبركة والوعد بإخلاف الزكاة على دافعيها أضعافاً مضاعفة أمر متيقن بمشيئة الله ﷻ . والمحق وضياع البركة من الرزق نذير مهدد به كل مانع لأداء الزكاة .. ذلك أمره في الدنيا والآخرة خير وأبقى فى عظيم مثوبتها ، أما الذين يتوقفون عن أدائها ويكنزون الأموال والذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله توعدهم سبحانه بعذاب أليم .

وركن الإلزام في أداء الضريبة يرتكز إلى عقوبة وضعية تعاقب من تهّرب عن أدائها، ولا يثاب من أداها إلا من زاوية طاعة ولي أمر المسلمين بصفة عامة . وقد يفلت من هذا الجزاء من استطاع أن يتحايل بأساليب قانونية ملتوية على السلطة التنفيذية ، أما شأن الزكاة فلا تحايل على الله سبحانه وتعالى بحال.

٣ـ اختلاف الدور الاجتماعي :

في السنوات الأخيرة تعاظم الدور الاجتماعي والوظيفة التوزيعية للضريبة ، غير أن المجتمعات التي لجأت إلى ذلك لم تكن تعرف في مصادرها التشريعية تنظيم أمر الزكاة على ذلك النحو الرائع ـ باعتبار أن هذه الدول ليست إسلامية وكان لجوء هذه المجتمعات غير الإسلامية إلى استحداث الوظيفة الاجتماعية للضريبة كمحاولة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة .

ولم تكن المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى ذلك الاقتباس طالما أن لديها الأصل الذي لا يبارى في حفظ حقوق الطبقات المطحونة وتنظيم حصولهم عليها بصورة لا تتنافى والكرامة الإنسانية وذلك من خلال التنظيم الاجتماعي لها . وهذا من شأنه أن يحقق مزايا هامة لعل أبرزها .. أن دافع الضريبة في أحسن حالاته حريص على تحقيق الاستفادة القصوى من كافة الإعفاءات والاستثناءات المنصوص عليها في التشريع الضريبي، وكثيراً ما يعمد البعض إلى استخدام حيل وأساليب مبتكرة من اجل التهرب الضريبي.

أما دافع الزكاة فإنه حريص على إبراء ذمته أمام الله بوازع ديني يقظ، بل ويعمد في غالب الأحوال إلى بذل ما يزيد عن قيمة الزكاة المنصوص عليها حرصاً على اطمئنان قلبه ورجاء في الإخلاف من الله سبحانه وتعالى .

استقلال ميزانية الزكاة عن الضريبة :

إن استقلال ميزانية الزكاة عن الضريبة أمر واجب شرعاً — لأن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج كما قال أبو يوسف. هذا الاستقلال من شأنه أن يوضح مدى كفاية أموال الزكاة في التوفية بحاجة الفقراء . وإذا حدث قصور في هذا الشأن فإن لولي أمر المسلمين أن يوظف أي يفرض على أموال الأغنياء ما يوفي بحاجة الفقراء ، وسيجد في ذلك صدى من الوازع الديني القائم في النفوس، كل تلك المزايا لا ينتظر تحققها لو أدمجت الزكاة أو جزء منها في شكل نسبة من الضريبة لأن أمراض التهرب الضريبى ستنتقل عدواها أيضاً إلى الزكاة .

٤ـ اختلاف شروط المكلف بالزكاة عن المكلف بالضريبة :

أول ما يشترط في المكلف بالزكاة هو الإسلام ولا يجب الزكاة على الكافر سواء أكان أصلياً أو مرتداً، وإذا أسلم المرتد فلا يجب إخراجها على الماضي زمن ردته[١].

يضاف إلى ذلك أن ضوابط الأهلية الشرعية في دافع الزكاة لها شروطها المبسوطة تفصيلاً في كتب الفقه الإسلامي ، أما القوانين الوضعية فلا تشترط توافر أهلية معينة أكثر من شرط المواطنة فيمن تجب عليه الضريبة. ويقوم بدفع هذه الضريبة المواطن بصفة عامة مسلماً كان أو غير مسلم، ذلك لأن الانتفاع بالمرافق العامة وخدمات الدولة ليس مقصوراً على فئة من المواطنين دون سواهم.

ولعل من مفاخر الإسلام أن جمع الزكاة وإن كان لا يجوز من غير المسلمين فإن أداءها يجوز أن يكون لغير المسلم بشرط أن يكون كتابياً وليس كافراً أو مرتداً. واستدل أبو يوسف على شمول صفة المساكين لغير المسلمين بأن عمر بن الخطاب ﷺ فرض للشيخ اليهودي من بيت مال المسلمين ما يصلحه. والشيخ محمد أبو زهرة لم يفته التباين بين الأمرين، فقال ما نصه:

«زعم بعض العلماء أن الضرائب القائمة في الدول الإسلامية تقوم مقام الزكاة وتغني غناءها ، وذلك زعم لا يتفق مع أصل شرعة الزكاة ، لأن هذه الفريضة كانت لعلاج الفقر والفقراء وسدّ حاجة المحتاجين، والصرف على الجيش المجاهد في سبيل الدعوة الإسلامية ، وليست هذه مصارف الضرائب الآن»[٢].

وحسم القاضي أبو يوسف هذا الاختلاف بدوره فقال:

«لا ينبغي أن يجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور لأن الخراج فيء لجميع المسلمين والصدقات لمن سمى الله ﷻ»[٣].

المقتضيات التنظيمية للزكاة:

وتطبيق الزكاة ، يوجب على القائمين على المالية العامة في الدول القيام بفصل ميزانية الزكاة عن ميزانية الضريبة ، وتوجيه ميزانية الدعم المخصص للطبقات الفقيرة إلى ميزانية الزكاة ، بشرط تغيير أسلوب التصرف في الدعم بما يتناسب مع الأسلوب الشرعي لتوزيع الزكاة .

هذا بالإضافة إلى مراعاة الجوانب التنظيمية التالية :

---

١) الفقه على المذاهب الأربعة – مطابع الشعب – صفحة ٣٢٢

٢) النص منقول من كتاب «التطبيق المعاصر للزكاة» – للدكتور / شوقي إسماعيل شحاته – ص ٤٦.

٣) القاضي أبويوسف يعقوب بن إبراهيم – الخراج – المطبعة السلفية – طبعة سنة ١٣٤٦هـ – ص ٩٥.

أولاً: القيام بالدراسات السعرية والإحصائية اللازمة لقياس تكاليف المعيشة وتطور الأسعار القياسية وأثر ذلك على دخول الأفراد وتحديد حد الفقر أو المسكنة الذي يجوز عنده استحقاق الزكاة .

ثانياً: إنشاء جهاز للزكاة منفصل في نظامه عن جهاز الضريبة، ويعطي حقه من حصيلة الزكاة في حدود ثمن قيمتها، إلا إذا انخفضت حصيلة الزكاة فيمكن تغطية الفرق بصورة مؤقتة من الإيرادات العامة.

ثالثاً: يجرى اختيار العاملين على الزكاة في حدود الضوابط الشرعية المقررة لاختيارهم والموضحة تفصيلاً في المراجع الفقهية المعتمدة .

رابعاً: مراعاة توزيع الزكاة بشكل لا يخدش حياء الفقراء في المجتمع ، بتنظيم توزيعها من خلال أحد الأساليب الحديثة .. مثل الكوبونات المعفاة أو غير ذلك من الأساليب المناسبة .

خامساً: لا يصح أن يطغى باب إنفاق للزكاة على غيره من الأبواب، وفي حالة قصور أحد أوجه الزكاة عن تغطية التكاليف المطلوبة مثل قصور نصيب «في سبيل الله» عن تغطية تكاليف التسليح ، فينبغي اللجوء إلى التوظيف من أموال الأغنياء .

سادساً: الفصل الدقيق للخدمات الحكومية المخصصة للفقراء والمساكين.

سابعاً: الاستفادة بتطور نظم المعلومات في التعرف على حجم الأموال الخاضعة للزكاة ، خاصة وأن الأموال الباطنة في الماضي ، لم تعد كذلك في الوقت الراهن .

ثامناً: إبقاء الفرصة لمانحي الزكاة ، في تأديتها تطوعاً ، ما لم يثبت الامتناع عن أدائها .

تاسعاً: إعطاء مانح الزكاة الحق في ترشيح أولويات المستحقين لزكاته من ذوى أرحامه أو جيرانه ، بحيث يطمئن إلى إنفاقها على نحو ما يزيد له من الثواب عند ربه .

عاشراً: تخصيص نسبة من الزكاة لإعادة التأهيل الإنتاجي للطبقات الفقيرة القادرة على العمل ، من خلال أنشطه أو شركات أو مصانع تخصص لإتاحة فرصة العمل الشريف لهم ، وبحيث يتحولون من مستحق زكاة إلى معطين لها ، بشرط أن يتحقق ذلك بموافقة صريحة من الراغبين منهم.

الخلاصة:

خلاصة التفرقة بين الزكاة والضريبة يمكن إيجازها في الجدول التالي:

أساس الإختلاف	الزكاة	الضريبة
التعريف	محدد شرعاً	محدد باجتهاد وضعي
الوعاء	الثروة وتراكماتها في الغالب	الدخول بصفة عامة
القياس	في حدود النصاب الشرعي	في ضوء احتياجات الإنفاق العام
التصرف	فيما نصت عليه آية سورة التوبة رقم ٦٠	في حدود المصلحة العامة التقديرية
موقف النظام العام	ليست شرطاً في المجتمعات غير الإسلامية	شرط في المجتمعات إسلامية وغير إسلامية
مصدر الإلزام وركنه	تشريع إلهي له ثواب وعقاب	تشريع وضعي يرتب عقوبة فحسب
الدور الاجتماعي	منصوص على تفاصيله في كتب الفقه	متوقف على أيدلوجية الدولة
المكلف	المسلم فقط	المواطن مسلماً كان أو غير مسلم.

والله تعالى أعلى وأعلم.

المبحث الرابع

أثر الزكاة في التنمية الاقتصادية

برغم المظهر العام لإنفاق الزكاة، واعتبارها اقتطاعاً من الدخل، فإن آثار الزكاة في التنمية الاقتصادية تحقق نتائج عدة، تشيع في المجتمع التماسك الاجتماعي والأمن الاقتصادي وتؤدى إلى آثار تنموية هامة، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

١ ـ اقتطاع الزكاة والصدقات، ينمى الوعي الادخاري لدى المنفق، ويحرص على الحد من الإسراف الاستهلاكي، باعتباره يواجه ضغطا في الإنفاق، ينبغي عليه تعويضه .

وهذا الوعى الادخاري ينعكس أثره في زيادة المدخرات القومية، والتى يصب معظمها في النهاية في استثمارات تحقق زيادة في الثروة والدخل القومي.

٢ ـ عدم احتساب الزكاة على الأصول الرأسمالية ، يشجع على استثمار رأس المال والأرباح المحتجزة في زيادة حجم تلك الأصول، والتشجيع على الحصول على أحدث التقنيات الفنية والآلات الحديثة، بما ينعكس في النهاية على زيادة الكفاءة الإنتاجية وتنامي الدخل القومي.

٣ ـ مواجهة حالات الكوارث غير المتوقعة من خلال الزكاة ، ترتب أمنا نفسيا ينعكس في استقرار ظروف التعامل الاقتصادي .

٤ ـ الغايات غير المتناهية لبعض أوجه إنفاق الزكاة ، كالجهاد فى سبيل الله وتأليف القلوب مثل سهم المؤلفة قلوبهم لمساعدة الشعوب الفقيرة للدخول في الإسلام من خلال أسلوب يخلو من عيوب المساعدات الاقتصادية المشروطة ، يجعل الاقتصاد القومي في حالة استنفار مستمر حرصا على مزيد من الثروة لتغطية مزيد من طموحات الإنفاق في سبيل الله ، وذلك بما يحفظ حيوية النشاط الإنتاجي ونموه واستقراره .

وهذا المسلك الاقتصادى من شأنه أن يحول دون استيلاء أمراض الترف على الأمة .

٥ ـ مواجهة حالات الإفلاس التي قد تتعرض لها بعض الشركات أو الأفراد ، بما يحفظ استقرار الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، ويؤدى إلى تنامي كفاءة الأداء ، يحد من أزمات الانهيار المالي والنفسي الذي يصاحب تلك الحالات .

٦ ـ تحقيق الانتماء العام للثروة القومية ، باعتبار أن الطبقة الفقيرة والتي تعد أقرب الطبقات إلى إثارة القلاقل الاجتماعية ، تدرك أن لها نصيبا من الثروة القومية،فيزداد لديها

الحرص العام على المحافظة على تلك المصادر ، وهذا بدوره يؤدى إلى الاستقرار الأمني الذي يؤثر بغير شك في الاستقرار الاقتصادي .

٧ ـ الأسلوب الإسلامي في توزيع الزكاة على مستحقيها من داخل الإقليم الذي جمعت منه يجعل من شفافية المعلومات وعلانيتها أمراً ضرورياً، مما يدعم الرقابة الشعبية العامة على الزكاة خاصة، وينعكس أثره في تنمية الوعى بمراقبة التصرفات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة، بما يحد من إسراف الجهاز الحكومي ويخفف من آثار العجز الذي قد تتعرض له ميزانية الدولة .

٨ ـ إمكانية نقل الزكاة الفائضة عن الحاجة من الأقاليم الغنية إلى الأقاليم الفقيرة ، يؤدى إلى منافسة اقتصادية بين مختلف الأقاليم حتى تكون في موقف العطاء بدلا من موقف الاستجداء ، وينعكس أثر ذلك بلا شك في الحرص على زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات أعلى من الرخاء .

٩ـ تخفيض مقدار زكاة الزروع في الأراضي المستخدمة لآلات الري إلى النصف ، يدفع إلى تشجيع استثمار الأراضي الأقل صلاحية في الزراعة، بما يؤدى إلى مزيد من الثروة الزراعية.

١٠ـ الشريحة التنازلية لزكاة الإبل والأنعام ، مع زيادة عددها ، تشجع على المحافظة على الثروة الحيوانية ومتابعة تنميتها ، حرصاً على الاستفادة من مزايا تلك الشريحة .

١١ ـ تعلق نصاب الزكاة في معظمه برأس المال وليس الربح ، يدفع إلى الحرص على زيادة موارد الربحية بما يتناسب من تنامي رأس المال ، حتى يتم دفع الزكاة بغير مشاكل في السيولة، وهذا ينعكس أثره في محاولات رفع الكفاءة الإنتاجية ، ونظر مستمر في تدبير موارد إضافية، ومراقبة السيولة النقدية، التي كثيراً ما يكون التفريط فيها أحياناً .. سبباً في مواجهة أزمات التصفية برغم ضخامة حجم الأصول الرأسمالية التي يصعب إسالتها بغير خسائر مؤثرة.

١٢ ـ توجيه بعض من حصة الزكاة والصدقات إلى صدقة خفية للفئات التي

﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾

يحفظ عليها كرامتها الإنسانية ، ويجعلها في خشية من افتضاح أمرها تحرص على تدبير فرص معاش وعمل منتج .

١٣ ـ دفع الزكاة إلى الطبقات الفقيرة التى لديها ميل حدي أكبر للاستهلاك ، وتوجه هذه الطبقات إلى توفية حاجاتها الرئيسية بما حصلت عليه ، يؤدى إلى إعادة توزيع أولويات

الإنتاج القومي ، بحيث تكون الأهمية للإنتاج الرئيسي الذي يغطى الاحتياجات الضرورية للقطاع الأكبر من المجتمع ، بما يجعل له مقومات الإنتاجية التى تحقق له الاكتفاء الذاتي ، وتحول دون تعرضه لضغوط حال وقوع أى نزاع خارجي .

وقد صاغها البعض من جانب التوزيع النقدي للدخل القومي، فقال: «إن النقود تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية ، وهذا معناه أن عند مستوى معين من الغنى ، يستلزم السلوك الاقتصادي الرشيد ، فرضا، أن يعاد توزيع النقود الزائدة (الدخل الإضافي) بحيث توضع في يد أقل دخلاً، فتكون منفعتها الحدية أكبر ، ويقول التحليل الاقتصادي إنه بهذه الوسيلة سوف تكون المنفعة الإجمالية للدخل القومى أكبر»[1].

---

١) من التراث الاقتصادي للمسلمين – الدكتور رفعت العوضي – رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة – ص٣٢.

الفصل السادس

أثر الإيمان بالآخرة فى التوزيع

المبحث الأول : جزاء الآخرة المتصل بالتوزيع .

المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي مراعاة آداب التوزيع .

المبحث الأول

جزاء الآخرة المتصل بالتوزيع

توزيع الدخل القومي بين العناصر المساهمة في تحقيقه، يعد من الجوانب الهامة المتصلة بالتحليل الاقتصادي، ونصيب كل من العمل والأرض ورأس المال يتمثل في النهاية في أحد أشكال الدخل القومي، فالعمل يحصل على أجر، والأرض يحصل صاحبها على ريح، ورأس المال يعود على صاحبه بعائد استثمار، وأصحاب الدخول الحقيقية يقومون بتحويلات إلى ذوى القربى والفقراء والمساكين .. وخلال تصرفات الحصول على الدخل أو إعادة توزيعه هناك آداب يتوقف عليها الجزاء إما ثواباً وإما عقاباً.

وسيتناول هذا الفصل دراسة الجوانب التالية :

١ ـ ثواب الصدقة والتكافل الاجتماعي .

٢ ـ ثواب مراعاة آداب إخراج الصدقة والزكاة .

٣ ـ ثواب التواصى بالعطف على الفقراء والمساكين .

٤ ـ عقوبة منع الزكاة والصدقات .

٥ ـ إطعام المساكين .. عقوبة منعه وثواب بذله .

٦ ـ عقوبة البخل .

٧ ـ عقوبة أكل الربا .

٨ ـ عقوبة الحقد والحسد .

٩ ـ عقوبة الاغترار بأسباب الغنى .

١٠ـ عقاب الآخرة للدخول غير المشروعة .

۞ ۞ ۞

وفيما يلي عرض تفصيلي ، لكل من هذه الجوانب :

١ ـ ثواب الصدقة والتكافل الاجتماعي :

جاء ذكر ثواب الصدقة في الآخرة في قول الله ﷻ :

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ٢٦٢].

﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

[النساء: ١١٤]

وثبت في الحديث :

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنْ الصَّدَقَةِ قَالَ لأَنَّ السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة»[1].

وفي الترغيب في التكافل الأسرى .. جاء في الحديث :

عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ أَلا أُحَدِّثُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ بَلَى يَا أُمَّهْ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنْفَقَ عَلَى ابْنَتَيْنِ أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ ذَوَاتَيْ قَرَابَةٍ يَحْتَسِبُ النَّفَقَةَ عَلَيْهِمَا حَتَّى يُغْنِيَهُمَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَكْفِيَهُمَا كَانَتَا لَهُ سِتْرًا مِنْ النَّارِ»[2].

٢ ـ ثواب مراعاة آداب إخراج الصدقة والزكاة :

هناك آداب كثيرة جاء ذكرها فيما يتصل بكيفية إخراج الزكاة والصدقات ، ومن بين تلك الآداب الحرص على كرامة وحفظ ماء وجه الفقراء والمستحقين ، وعدم ملاحقتهم بالمن والأذى الذي يزيد فقرهم شدة بتعرضهم للحرج الشديد من وراء المن والأذى ، ولقد جاء التبشير بثواب مراعاة مشاعر الفقراء حين منح الصدقة في قول الله سبحانه وتعالى:

﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ٢٦٢].

ومن بين الثلاثة الذين لن ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم .. المنان ، حيث جاء في الحديث

عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلاثَ مِرَارًا قَالَ: أَبُو ذَرٍّ خَابُوا وَخَسِرُوا

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه، كتاب الأحكام ،باب القرض.

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند – كتاب باقى مسند الأنصار – باب حديث أم سلمة زوج النبى

مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «الْمُسْبِلُ وَالْمَنَّانُ - فعل المعروف والإكثار من ذكره تفضلاً - وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ»[1].

٣ ـ ثواب التواصي بالعطف على الفقراء والمساكين :

من الأمور الثابتة شرعا ، مسئولية الأمة الإسلامية عن الشهادة على الخلق بإبلاغ كلمة الله وهدية إلى كل من في الأرض ، والحرص على الفضيلة يشكل جوهر النظام العام للأمة من خلال النصح المتبادل والحض على الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد جاء في التحذير من عقوبة عدم التواصي بالعطف على الفقراء والمساكين ، قول الله ﷻ :

﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣٤﴾ فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ ﴾[الحاقة: ٣٠-٣٥]

٤ ـ عقوبة منع الزكاة والصدقات :

التحذير من إضاعة حقوق الفقراء وعدم الإنفاق عليهم ، جاء به التحذير في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [فصلت: ٦-٧]

وعدم إنفاق المال في أوجه الخير عامة والنفع للإنسانية ، يوقع الإنسان في حسرة لا مرد لها يوم يتمنى على الله أن ترد عليه روحه كي ينفق في سبيل الله ، كما جاء التحذير به في قول الحق سبحانه وتعالى :

﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[المنافقون: ١٠].

وفي تفسير صفة الكنز المعاقب عليه في القرآن الكريم ، أشار الكثير من الصحابة رضوان الله سبحانه وتعالى عليهم ، أن الكنز ينصب وصفه على المال الذي لا تؤدى زكاته، فإذا أخرجت منه الزكاة لا يعد كنزاً .

---

١) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية

وجاء في تفسير ابن كثير، بقوله: «وأما الكنز فقال مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: هو المال الذي لا تؤدى زكاته وروى الثوري وغيره عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: ما أدى زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين وما كان ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز وقد روي هذا عن ابن عباس وجابر وأبي هريرة موقوفا ومرفوعا وقال عمر بن الخطاب نحوه أيما مال أديت زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا في الأرض وأيما مال لم تؤد زكاته فهو كنز يكوى به صاحبه وإن كان على وجه الأرض».

وقد جاء التحذير من سوء العقوبة وشؤم المصير ، لمن يكنز المال ولا يؤدى زكاته ، حيث قال الله ﷻ :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[التوبة: ٣٤].

وبداهة لا يتصور أن صاحب مال ذا عقل راجح ، يقبل بنقصان ماله في كل عام ، حتى تأكله الصدقة ، وإنما سيبذل وسعه في باب استثمار ينفع المسلمين، يحقق من ورائه عائداً يتجاوز حجم الصدقة ويحقق دخلاً مناسباً.

والتحذير من تعطيل الأموال عن الاستثمار جاء به الحديث الشريف حين أوصى بالإتجار في مال اليتيم مبرراً ذلك بقوله:

«لئلا تأكلها الصدقة».

وتحذيراً من عقوبة البخل بعدم إخراج الزكاة ، جاء في الحديث :

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلا بَقَرٍ وَلا غَنَمٍ لا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلاَّ وُقِفَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرْقَرٍ تَطَؤُهُ ذَاتُ الأَظْلاَفِ بِأَظْلاَفِهَا وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقُرُونِ بِقُرُونِهَا لَيْسَ فِيهَا يَوْمَئِذٍ جَمَّاءُ وَلا مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَاذَا حَقُّهَا قَالَ إِطْرَاقُ فَحْلِهَا وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا صَاحِبِ مَالٍ لا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلاَّ يُخَيَّلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعُ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَتَّبِعُهُ يَقُولُ لَهُ هَذَا كَنْزُكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْخَلُ بِهِ فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لا بُدَّ لَهُ مِنْهُ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي فِيهِ فَجَعَلَ يَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ»(١).

---

١) حديث مرفوع متصل رواه النسائي في سننه–كتاب الزكاة – باب مانع زكاة البقر

٥ ـ إطعام المساكين .. عقوبة منعه وثواب بذله :

النهى عن منع الصدقة والزكاة والتحذير من عقوبة منعها ، جاء به أكثر من نص في كتاب الله ﷻ ، ومما يسترعى الانتباه .. التحذير من عقوبة منع الطعام عن المساكين بوجه خاص ، و ما ذلك إلا لأن الطعام يعد من الضرورات القصوى التي تستقر بها الحياة ، ومنعه يعد أخطر مظاهر البخل وخاصة في الظروف الخاصة للمجاعات ، أو استيلاء الجوع الشديد على الفقراء وذوى الحاجات .

وقد جاء التنبيه الرباني إلى أن منع الطعام عن المساكين ، كان من بين أسباب العذاب في سقر .. بقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾

[المدثر: ٣٩-٤٤]

ولعل أخطر ما جاء حول أثر منع الطعام .. اعتباره مظهرا من مظاهر التكذيب بالدين ، على نحو ما جاء في قول الله سبحانه جل شأنه :

﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣﴾ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾[الماعون: ١-٧].

ومن جهة أخرى .. جاءت البشرى بنعيم الآخرة على نحو مفصل ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى عن حسن ثواب هؤلاء :

﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۟ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ﴿١٧﴾ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴿١٨﴾ ۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ

رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ۖ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا ﴾

[الإنسان: ٨-٢٢]

٦ ـ عقوبة البخل :

البخل عامة مرفوض شرعاً، لأنه يؤدى بالإنسان إلى منع حقوق الآخرين عليه المتكفل لهم بمعيشتهم، فيزيد من شقائهم في الحياة، وقد يفتنهم عن دينهم بدفعهم إلى التطلع إلى ما في أيدي الآخرين.

والبخل يدفع صاحبة إلى منع الإنفاق في سبيل الله مخافة الفقر .. وما ذلك إلا بإيعاز من الشيطان ، كما قال الله ﷻ :

﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٦٨].

والتمادي في الانصياع للشيطان، يوقع الإنسان في عقوبة البخل، التي قال فيها الحق سبحانه جل شأنه:

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[آل عمران: ١٨٠].

وقد جاء التحذير النبوي الكريم من الشح ـ البخل مع الحرص ـ فيما ثبت

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالشُّحِّ أَمَرَهُمْ بِالْبُخْلِ فَبَخِلُوا وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا وَأَمَرَهُمْ بِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا»(١).

ونفى النبي ﷺعن المؤمن صفة الشح التى لا تليق بإيمانه ، فقد روى

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لا يجْتَمِعُ الشُّحُّ وَالإِيمانُ فِي جَوْفِ رجُلٍ مُسْلِمٍ ولا يجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سبِيلِ اللَّهِ ودُخَانُ جَهَنَّم فِي جوْفِ رجُلٍ مُسْلِمٍ»(٢).

وجاء وصف الشح في حديث آخر .. أنه شر ما يكون في رجل ، حيث جاء

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه ،كتاب الزكاة ،باب الشح

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند -- كتاب باقى مسند المكثرين — باب باقى مسند المكثرين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ مَا فِي رَجُلٍ شُحٌّ هَالِعٌ وَجُبْنٌ خَالِعٌ»[1].

٧ ـ عقوبة أكل الربا :

كارثة الربا .. أنه اشتبه أمره على كثير من المسلمين ، فتوجه البعض منهم إلى تعطيل ملكاته الاستثمارية ، والركون إلى الرخاوة والكسل انتظاراً لعائد الفائدة البنكية ، التي تعطي حسابا بنسبة مئوية ، ولكنها لا تعوض عن تغير القوة الشرائية الذي يتجه في أغلب الأحيان إلى الانخفاض نتيجة للتضخم .

كما أن أثره ينعكس زيادة في التكاليف في كل مراحل إنتاج السلع وتداولها ، بما يحد من الطلب وينعكس أثره في خفض الإنتاج ، والتخلص من العمالة، بما يثير مشكلة البطالة .

ولعل ما تشهده الأمة الإسلامية الآن من تخلف ، يعود في أهم أسبابه إلى تحويل ثروات الأمة وأموالها إلى إيداعات في بنوك خارج نطاق الوطن الإسلامي وذلك مما حرم البلاد الإسلامية من فرص استثمار ضخمة ، كان يمكن بها انتشالها من وهدة التخلف .

ولتحديد حجم الخسارة القومية الناجمة عن تحويل النقود إلى الإيداع خارج حدود الوطن بدل استثمارها بداخله ، يمكن قياسه بالفارق الكبير بين الفائدة ومعدلات الدخل القومي والتي تزيد كثيراً عن معدلات الفائدة الخارجية .

ولعل تلك الأسباب وغيرها كثير ، دعت إلى شدة تحذير الله ﷻ من عقوبة الربا ، حتى أن المناسبة الوحيدة التي جاء بها الترهيب من حرب الله ﷻ للمؤمنين ،هي تساهلهم في أمر الربا .. فقال سبحانه وتعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]

ومن مظاهر ظلم اليهود .. والتي استحقوا بها حرمانهم من الطيبات .. أخذهم الربا .. كما جاء في قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٠-١٦١]

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه – كتاب الجهاد – باب فى الجرأة والجبن

وفي رحلة الإسراء والمعراج ، شاهد النبي خلالها ما سيؤول إليه حال بعض من أمته سواء في الجنة أو في السعير .. ومن بين ما استحضر له، عقاب المرابين .. فجاء في الحديث :

عَنْ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى قَوْمٍ بُطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ فِيهَا الْحَيَّاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بُطُونِهِمْ فَقُلْتُ مَنْ هَؤُلاءِ يَا جِبْرَائِيلُ قَالَ: هَؤُلاءِ أَكَلَةُ الرِّبَا»(١).

وفي صفة المرابين وسوء عاقبتهم يوم القيامة .. قال الله ﷻ :

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة: ٢٧٥].

٨ ـ عقوبة الحقد والحسد :

الحسد هو تمنى زوال نعمة الله ﷻ عن الغير ، وقد جاءت الإستعاذه من شره في قول الله ﷻ :

﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾[الفلق: ١ـ٥].

وحذر النبي ﷺ من أن الحسد له أثره المدمر للحسنات ، حيث جاء في الحديث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ أَوْ قَالَ الْعُشْبَ»(٢).

والتطلع عامة إلى ما في يد الناس مع تمنى زوال نعمة الله عنهم ، يزيد الإنسان شقاء وخاصة حين يتصل الأمر بالمال وزينة الحياة الدنيا ، وحين يعمد الإنسان إلى مقارنة حاله بمن هم فوقه من أصحاب الدنيا ، فيزداد بذلك إحساسا بعدم الرضى والسخط والعياذ بالله ، وعدم تقدير النعمة وفضل الله تعالى عليه ، ثم ينتهى به الأمر إلى الحسد ، الذي جاء التحذير من سوء عاقبته ، فيما حذر الله ﷻ به بعضا من أهل الكتاب بقوله :

---

١) حديث مرفوع متصل رواه ابن ماجه فى سننه – كتاب التجارات – باب التغليظ فى الربا.

٢) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود فى سننه،كتاب الأدب، باب فى الحسد.

﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [البقرة: ٩٠]

٩ ـ عقوبة الاغترار بأسباب الغنى :

الاغترار بأسباب النعمة ، ونسبتها إلى أسباب البشر بدل اليقين بأنها محال أن تجرى على الإنسان إلا بفضل الله ﷻ ومشيئته ، حذر الله سبحانه جل شأنه من عقوبتها بقوله :

﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾[الزمر: ٨].

وحذر الله سبحانه وتعالى من عقوبة الاغترار بالنفس وعلمها ..حين قال:

﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: ٤٩]

وقد ضرب الله ﷻ أمثلة عدة في كتابه الكريم ، بعقوبة من اغتر بنعمة الله سبحانه وتعالى عليه ، وبدل أن يشكرها لله ، اغتر بها وتعالى على الناس ، كما جاء في ذكر صاحب الجنتين في سورة الكهف ، وما ثبت في القرآن عن قصة قارون الذي كان مثلا يضرب في كثرة أمواله ، فقال الله ﷻ في شأنه:

﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[القصص: ٧٦-٧٨].

١٠ ـ عقاب الآخرة للدخول غير المشروعة :

تتمثل الدخول غير المشروعة في انتقال الأموال عنوة من جانب فئة منحرفة تقوم بسلب المال على غير ما أمر به الدين والشرع ، وتأخذ أشكالاً كثيرة ، أهمها :

- السرقة
- قطع الطريق
- الاستيلاء على أراضى الغير بغير حق
- الرشوة أو الهدية بحكم المنصب
- أكل أموال اليتامى ظلماً
- أكل أموال الناس بالباطل بحيلة قضائية أو غيرها

وفيما يلي عرض لجزاء الآخرة وعقوبة كل منها:

أولاً: عقوبة السرقة :

السرقة من التصرفات التي استوجب صاحبها عقوبة الدنيا والآخرة معاً، فقال الله عزوجل :

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[المائدة: ٣٨].

والتخلي عن ذلك السلوك المشين ، كان من بين ما عاهد عليه النبي ﷺ صحابته ، حيث ثبت

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ فَقَالَ: «أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلا تَسْرِقُوا وَلا تَزْنُوا وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ وَلا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُخِذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»[1].

ومما أدهش النبي ﷺ ، اعتياد البعض على السرقة فيقام عليهم الحد وتقطع أيديهم في أموال ضئيلة ، كان الأولى بهم أن يتنزهوا عن اقتراف سرقتها ، حيث جاء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ» قَالَ الأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ بَيْضُ الْحَدِيدِ وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوَى دَرَاهِمَ[2].

---

١) صحيح البخاري – كتاب التوحيد – باب فى المشيئة والإرادة

٢) صحيح البخاري – كتاب الحدود – باب لعن السارق إذا لم يسم

والتمييز الطبقي في تطبيق الحدود ، رفضه النبي ﷺ ، وعاب فيه على أحد أحبائه ، فقط ثبت .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاَّ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»(١).

ثانياً: عقوبة قطع الطريق :

قال الله ﷻ :

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[المائدة: ٣٣].

ومن بين عدة أحاديث، جاء في سبب نزول هذه الآية:

عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا فَقَتَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُتِيَ بِهِمْ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ يَعَضُّونَ الْحِجَارَةَ(٢).

وجاء في تفسير الطبرى عدة تعاريف لمن يعتبر أنه حارب الله ورسوله نوجز أهمها فيما يلي :

اختلف أهل العلم في المستحق اسم المحارب لله ورسوله الذي يلزمه حكم هذه، فقال بعضهم: هو اللص الذي يقطع الطريق.

وقال آخرون: هو اللص المجاهر بلصوصيته، المكابر في المصر وغيره. ومن قال ذلك الأوزاعي.

وقال آخرون: المحارب: هو قاطع الطريق؛ فأما المكابر في الأمصار فليس بالمحارب الذي له حكم المحاربين. ومن قال ذلك أبو حنيفة وأصحابه.

---

١) صحيح البخاري – كتاب أحاديث الأنبياء – باب حديث الغار.

٢) صحيح البخاري – كتاب الزكاة – باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل

– اجتووا: أصابهم داء البطن وطال بهم .

وقال الوليد بن مسلم، قال: قلت لمالك بن أنس: تكون محاربة في المصر؟ قال: نعم، والمحارب عندنا من حمل السلاح على المسلمين في مصر أو خلاء، فكان ذلك منه على غير نائرة كانت بينهم ولاذحل ولا عداوة، قاطعا للسبيل والطريق والديار، مخيفا لهم بسلاحه، فقتل أحدا منهم قتله الإمام كقتله المحارب ليس لولى المقتول فيه عفو ولا قود.

وقال الوليد : سألت عن ذلك الليث بن سعد وابن لهيعة، قلت: تكون المحاربة في دور المصر والمدائن والقرى؟ فقالا: نعم، إذا هم دخلوا عليهم بالسيوف علانية، أو ليلا بالنيران. قلت: فقتلوا أو أخذوا المال ولم يقتلوا؟ فقال: نعم هم المحاربون، فإن قتلوا قتلوا، وإن لم يقتلوا وأخذوا المال قطعوا من خلاف إذا هم خرجوا به من الدار، ليس من حارب المسلمين في الخلاء والسبيل بأعظم من محاربة من حاربهم في حريمهم ودورهم.

وقال الوليد : قال أبو عمرو: وتكون المحاربة في المصر ـ من ـ شهرعلى أهله بسلاحه ليلاً أو نهاراً.

قال علي: قال الوليد: وأخبرني مالك أن قتل الغيلة عنده بمنزلة المحاربة. قلت: وما قتل الغيلة؟ قال: هو الرجل يخدع الرجل والصبي، فيدخله بيتاً أو يخلو به فيقتله ويأخذ ماله، فالإمام ولي قتل هذا، وليس لولي الدم والجرح قود ولا قصاص.

وهو قول الشافعي.

ثم أنتهى الطبري إلى رأيه فقال :

وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب، قول من قال: المحارب لله ورسوله من حارب في سابلة المسلمين وذمتهم، والمغير عليهم في أمصارهم وقراهم حرابة.

ثالثاً: عقوبة الاستيلاء على أراضى الغير بغير حق :

ومن أوجه التحايل على أكل حقوق الغير، محاولة تغيير معالم الأرض من أجل الاستيلاء بغير وجه حق على أراضى الغير، بزحزحة العلامات الفاصلة بين الأراضي الزراعية مثلاً، وفى الحديث:

عنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ مُرَّةَ الثَّقَفِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّـه ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كُلِّفَ أَنْ يَحْمِلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ»[1].

وبلغ من حرمة ذلك، أن حذر النبي ﷺ من الاستيلاء بغير وجه حق ولو على شبر واحد، فجاء

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند – كتاب مسند الشاميين – باب حديث يعلى بن مرة الثقفى

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ سَرَقَ مِنْ الأَرْضِ شِبْرًا طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»[1].

وقد عد النبي ﷺ الاستيلاء على أرض الغير بغير وجه حق ، أعظم الغلول ، فقد جاء في الحديث :

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَعْظَمُ الْغُلُولِ عِنْدَ اللَّهِ ذِرَاعٌ مِنْ الأَرْضِ تَجِدُونَ الرَّجُلَيْنِ جَارَيْنِ فِي الأَرْضِ أَوْ فِي الدَّارِ فَيَقْتَطِعُ أَحَدُهُمَا مِنْ حَظِّ صَاحِبِهِ ذِرَاعًا فَإِذَا اقْتَطَعَهُ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[2].

رابعاً: عقوبة قبول الرشوة أو الهدية بحكم المنصب :

جاء في حديث عن النبى ﷺ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ وَالرَّائِشَ» يَعْنِي الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا[3].

أما في شأن الهدية بحكم المنصب ، فقد اشتهرت في كتب الحديث الواقعة التالية :

فقد روى عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً مِنْ الأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الأُتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، قَالَ: «فَهَلاَّ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلاَّ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةً تَيْعَرُ - ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ - اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلاثًا[4].

خامساً: عقوبة أكل أموال اليتامى ظلما:

ولى اليتيم له أن يأكل بالمعروف ، بغير ما عمد إلى إسراف أو مبادرة إلى تبديد المال ، ونصح النبي ﷺ بالاتجار في مال اليتيم كي لا تأكله الصدقة، وهذا يعكس حرصا على عدم ترك أي مورد استثماري في المجتمع الإسلامي بغير استثمار .

أما إذا عمد ولى اليتيم إلى المبالغة في استيفاء ما ليس له بحق ، وأكل مال اليتيم ظلما وباطلا ، فإن الله ﷻ توعده بسوء العقوبة ، فقال سبحانه وتعالى:

---

١) صحيح مسلم، كتاب المساقاة ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

٢) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب مسند الشاميين - باب حديث أبى مالك الأشجعى.

٣) حديث مرفوع متصل رواه أحمد فى المسند - كتاب باقى مسند الأنصار - باب من حديث ثوبان

٤) صحيح البخاري - كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها - باب من لم يقبل الهدية

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾[النساء: ١٠].

وفي مقابل ذلك الترهيب ، جاء الحديث الشريف مرغبا في كفالة اليتيم بالحق والعدل .. حيث ثبت

عَنْ أَبِى عَنْ سَهْلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ - وَقَرَنَ بَيْنَ أُصْبُعَيْهِ الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ»(١).

سادساً: عقوبة أكل أموال الناس بالباطل بحيلة قضائية :

قال الله ﷻ :

﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ١٨٨]

وجاء في تفسير ابن كثير حول معنى تلك الآية :

«قال علي بن أبي طلحة وعن ابن عباس هذا في الرجل يكون عليه مال وليس عليه فيه بينة فيجحد المال ويخاصم إلى الحكام وهو يعرف أن الحق عليه وهو يعلم أنه آثم آكل الحرام .. وقد ورد في الصحيحين عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إنما أنا بشر وإنما يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من نار فليحملها أو ليذرها» فدلت هذه الآية الكريمة وهذا الحديث على أن حكم الحاكم لا يغير شيء ، فلا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً وإنما هو ملزم في الظاهر فإن طابق الحق فذاك وإلا فللحاكم أجره وعلى المحتال وزره ولهذا قال تعالى:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

أي تعلمون بطلان ما تدعونه وتروجونه في كلامكم قال قتادة: اعلم يا ابن آدم أن قضاء القاضي لا يحل لك حراماً ولا يحق لك باطلاً وإنما يقضي القاضي بنحو ما يرى وتشهد به الشهود والقاضي بشر يخطئ ويصيب واعلموا أن من قضي له بباطل أن خصومته لم تنقض حتى يجمع الله بينهما يوم القيامة فيقضي على المبطل للمحق بأجود مما قضي به للمبطل على المحق في الدنيا».

---

١) حديث مرفوع متصل رواه أبوداود في سننه - كتاب الأدب - باب في ضم اليتيم.

المبحث الثاني

الأثر الاقتصادي لمراعاة آداب التوزيع

مراعاة آداب إخراج الزكاة والصدقات ، يؤدى إلى تحقيق نتائج اقتصادية هامة ، لعل أبرزها:

١ ـ حفظ الحياء الإنساني للفقير ببذل الصدقة إليه في السر ، يجعله دائم التفكير في البحث عن سبل تشغيل مناسبة ، تنتقل به من حالة اليد السفلى المتلقية إلى اليد العليا ذات العطاء .

ويؤدى هذا التوجه إلى التخفيف من البطالة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة .

٢ ـ الترفق في معاملة الفقير حتى وإن لم تدفع له صدقة، يحد من تنامي الشعور العدائي من الفقراء تجاه الأغنياء، ويحفظ علاقة التراحم والتواد، ويحول دون اشتعال ثورات اجتماعية تعود بالخسارة القومية للاقتصاد الوطني.

٣ ـ عدم المن والأذى للفقير، يحول دون تنامي غرور الطبقات الغنية واستعلائها الطبقي والذى عادة ما ينعكس أثره على زيادة الإنفاق الترفى، الذي يؤدى بالطاقات الإنسانية إلى الترهل، ويزاحم فرص الاستثمار الجاد في السلع الضرورية.

٤ ـ الإنفاق على الفقير .. مما يحبه المسلم لنفسه، يحد من مظاهر الكبر الاجتماعي، ويحول دون الإهمال والتفريط في السلع الاستهلاكية، حرصاً على بذلها في الصدقات بصورة قابلة للاستخدام، بما يحد من الفاقد والضياع وخاصة في السلع الاستهلاكية.

الآثار الاقتصادية للتناهى عن البخل :

١ ـ الحد من الاكتنازوتوجيه الثروات إلى الاستثمار وزيادة الدخل القومي.

٢ ـ زيادة حجم التحويلات المالية من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة ، بما ينعكس أثره على زيادة الرواج ، باعتبار أن القاعدة الاجتماعية للطبقة الفقيرة ، أكثر في زيادتها السكانية .

٣ ـ التخفيف من آثار الأنانية النفسية والتى يؤدى تناميها إلى بروز توجهات نفسية سلبية على النشاط الاقتصادي ، حيث تنشأ الرغبة في استغلال الآخرين وخداعهم ، بادعاء مواصفات سلعية غير أمينة وزيادة الغش التجاري والرغبة في احتكار الأقوات .. إلى غير ذلك من التصرفات التي تعود بالكساد والخسارة على الاقتصاد القومي.

خاتمة البحث

تتضمن خاتمة البحث :

نتائج البحث

توصيات الباحث

أولا : النتائج

ارتكز هذا البحث في محوره العام على أثر العقيدة على مجال الاقتصاد من حيث :

● أثر العقيدة الإسلامية فى استقلال التفسير العلمي لبعض المبادئ الاقتصادية في ظل الرؤية الإسلامية .

● أثر العقيدة الإسلامية فى مجالات النشاط الاقتصادي من حيث الموارد والإنتاج ، الاستهلاك ، التداول ثم التوزيع .

وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة من البحث :

أولاً: المشكلة الاقتصادية فى نظر الاقتصاد الوضعى ترى أن هناك علاقة عكسية بين الموارد القابلة للإشباع والحاجات ، وأرجع سبب المشكلة إلى شح الطبيعة وعدم تناهى الحاجات .

والرأى الذى يطمئن إليه الباحث من الوجهة الإسلامية أن اتهام الطبيعة بالشح اتهام باطل لأنه خلط بين مصادر الموارد المتسمة بالوفرة فى مجموعها وبين السلع والخدمات المستثمرة من تلك الموارد والتى تتسم بالندرة .

أما الحاجات فإن منها ما هو واقعى ومنها ما يدخل فى دائرة الأمانى غير الواقعية ، والواقعى من الحاجات ليس على مستوى واحد من الضرورة والإلحاح .

وقد تكون هناك أسباب قدرية للندرة نتيجة إبتلاء يعلم الله ﷻ سره، تحتاج إلى تخطيط دقيق لتجاوزها على نحو ما فعل سيدنا يوسف عليه السلام فى مصر خلال السنوات العجاف ، وقد تكون هناك تدخلات بشرية غير عادلة تتعمد إساءة توزيع عوائد عوامل الإنتاج .

ثانياً: تستند دراسة العلوم الإجتماعية بصفة عامة ومن بينها الاقتصاد الإسلامى إلى منظومة ثلاثية فى البحث العلمى تجمع بين الجوانب الفنية والأسس العقدية والضوابط الأخلاقية .

ثالثاً: توحيد الألوهية ينعكس أثره في أوجه الحل والحرمة المتمثلة في التشريع الإسلامي المتعلق بممارسة النشاط الاقتصادي خلال تنمية الموارد وإنتاجها ، والاستهلاك ، والتداول ثم التوزيع .

والله وحده ﷻ المتفرد وحده بحق التشريع للبشر

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[يونس: ٥٩].

رابعاً: ترتيباً على ما سبق، فإن الإسلام يرفض مقاييس الربحية المطلقة وغير المقيدة بالمشروعية ، وتعتبر هذه المشروعية أساسا لطهارة الدخل فضلاعن كونها ضرورة تحكم توجيه النشاط الاقتصادي وتحدد مجالاته ، فعلى سبيل المثال لا تعتد المشروعية الإسلامية بالمجالات الإنتاجية الآثمة مثل تجارة الخمور والخنازير وصالات القمار ، أو بالربح المبنى على استغلال الطبقة العاملة ، أو إدعاء مزايا وهمية للسلعة كي ينخدع بها المستهلك .

خامساً: الاعتراف بأثر الجانب القدري في الظاهرة الاقتصادية لا يعنى إهمال استخدام أساليب القياس الرياضي أو المحاسبي تحسبا لتوقعات المستقبل ، ولا يعد ذلك رجما بالغيب .. لأن القياس بأحدث الأساليب الرياضية تقدما يظل في دائرة التوقع المشروط بظروف المستقبل .. ولم يثبت حتى الآن مطابقة تامة بين توقعات القياس ونتائجه .. فالتنبؤ الرياضي أو الإحصائي هو مؤشر مساعد ، وليس تأكيداً لأمر مستقبلي

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ٦٥].

وقد جاء في سورة يوسف عليه السلام .. ما كان من أمر خطته من أجل تجاوز أزمة الجفاف التى واجهت مصر في ذلك الحين .

سادساً: لا يصح أن يعطل الإنسان الأخذ بأسباب العمل والإنتاج ، بدعوى أن الرزق مضمون لأن الله يرزق من يشاء بغير حساب ، فقد أمر الله ﷻ الإنسان بالسعي في مناكب الأرض .. وحفزه على ذلك بجعلها مذللة له

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥]

فالمسلم حين يأخذ بالأسباب ، يعلم يقينا بأنها من توفيق الله وحده وهدايته ، فلا حيلة في الرزق ، ويثق في أن قدرة الله وحده سبحانه جل شأنه هي البالغة بالأسباب إلى نتائجها .. إن شاء حققها ، وإن شاء أبطلها.

سابعاً: هناك أمور قدرية مؤثرة في النشاط الاقتصادي موكولة لمشيئة الله وحده .. دون ما سبب من بشر ، مثل قدرته سبحانه وتعالى على أن يرزق من يشاء بغير حساب ، كما حدث مع السيدة / مريم ، وقدرته في أن يبارك لمن يشاء ، وإرادته في أن يغنى من يشاء من عبادة بغير حيلة منه أو أن يفقر من يشاء .

هذه الأمور المتصلة بإطلاق القدرة الإلاهية ، لا يقاس عليها بأي من مقاييس البشر، ولا دخل لها في حساباتهم ، فالله وحده سبحانه وتعالى، إن شاء أنفذ مشيئته بالزيادة والبركة ، وإن شاء أمسك نعمته لحكمة يعلمها ولا ندركها، والإنسان مطالب في كل الأحوال أن يسعى ويفوض لله أمر النتائج ثقة منه في قضاء الله وقدره .

ثامناً: التفسير العلمي الإسلامي للنظرية الاقتصادية ، والأثر العقدى للإيمان بالله واليوم الآخر ، يترك آثاراً عدة على النظام الاقتصادي في المجتمع الإسلامي ، ويؤدى إلى إضافات هامة للهيكل العام نتيجة الأخذ بنظام الزكاة ، ونبذ أسلوب الفائدة المصرفية التى تفتح أبواباً عدة للإنحرافات السلوكية والأخلاقية ، وإعادة النظر في التوجهات الإنتاجية والإستهلاكية وترشيدها على أساس المشروعية الإسلامية ، والحرص على الدقة والمشروعية في الحدود الفنية للإصدار النقدي ونبذ أسلوب التمويل بالعجز للميزانيات الحكومية والذى يحمل الفرد أعباء سيادية خفية ، ومراجعة اتفاقات التجارة الدولية بما يحفظ للأمة كيانها الإقتصادية بعيدا عن الإبتزاز باسم اتفاقيات التجارة الحرة .. إلى غير ذلك من الأساليب التى تحقق المفهوم الشامل لنظام الاقتصاد الإسلامي .

تاسعاً: أثبتت الدراسة أهمية تناول مصادر الموارد الاقتصادية بالأهمية الواجبه لها باعتبارها تشكل المخزون الاستراتيجى للموارد الاقتصادية القابلة للإستخدام ، والتعامل مع بعضها فى الاقتصاد الوضعى باعتبارها «موارد حرة» لا ثمن لها ولاشأن للإقتصادى بها ، أدى إلى اهدار فرص استثمار فعال، كما يحدث الآن من محاولات ناجحة لتوليد الطاقة من استثمار الطاقة الشمسية وقوة الرياح وتأثير القمر فى المد والجزر واستعمال الموجات الصوتية فى الاتصالات .. إلى غير ذلك .

عاشراً: بناء على تحليل الأبعاد العقدية لبعض صفات الربوبية ومحاولة الوقوف على أثرها في التفسير العلمي لبعض مبادئ الاقتصاد ، والكشف عن علاقتها بالنشاط الاقتصادى من موارد وإنتاج واستهلاك وتداول ثم توزيع .. انتهى التحليل إلى النتائج التالية :

١ـ جميع مصادر الموارد من خلق الله ﷻ وليس من قبل «الطبيعة» المجردة كما ذهب الاقتصاد الوضعي

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴾
[إبراهيم: ٣٢]

٢ـ الإنسان ليس مجرد حيوان اقتصادي ، وإنما أكرمه الله ﷻ منذ اللحظة الأولى لخلقه بأن أسجد له الملائكة وكرم ذريته أيضاً .. فقال :

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٠].

ذلك التوجه الرباني في تكريم الإنسان .. يحول دون المبالغة في النظرة المادية إليه كأحد عوامل الإنتاج بمفهوم الأجر الحدى ، وإنما يدفع بسياسات الأجور إلى الحرص على كفاية الإنسان بما يليق بكرامته ، ويحول دون استغلال حاجته وابتزاز حقه في الأجر العادل .. حتى وإن أبدى رضا بذلك تحت ضغوط العوز والفقر.

٣ـ من مظاهر ذلك التكريم الربانى للإنسان .. أن الله سبحانه جل شأنه سخر الكون بسمائه وأرضه لسعادته وراحته

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾
[إبراهيم: ٣٢-٣٤]

وهذا الإيناس الربانى بالكون يدعم الثقة والتفاؤل فى علاقة الإنسان بمصادر الموارد الطبيعة ويشجع على استثمارها..ولا يتفق مع النظرة إلى الطبيعة بالتوجس والوحشة والخوف، على نحو ما ذهب إليه الفكر الوضعى الذى اعتبر الإنسان فى حالة صراع مع الطبيعة

٤ـ الملك لله ﷻ وحده

﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ١٨٩]

يهب ذلك الملك لمن يشاء من عباده

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ٢٦].

والإنسان مستخلف في ذلك الملك بمشيئة الله ﷻ وقدرته

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[الأنعام: ١٦٥].

٥ ـ استخلاف الإنسان يرتب عليه مسئولية اقتصادية في التصرف الاقتصادي على نحو ما شرع الله ﷻ وما أمر به من حيث التوزيع

﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[الحديد: ٧].

ومن حيث الاستهلاك

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[البقرة: ١٧٢]

ومن زاوية العمل والإنتاج

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[التوبة: ١٠٥]

ومن حيث التداول

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[النساء: ٢٩].

وذلك الهاجس الإيمانى الذى يستشعر به المسلم مسئولية استخلافه أمام ربه ، يراقب به الله ﷻ فى كل تصرفاته الاقتصادية ، فيحرص على ما يرضى الله ﷻ ، حتى وإن أدى ذلك إلى تضحيات مادية ظاهرة .

٦ ـ اليقين بأن الله ﷻ رتب فى الأرض أقواتها

﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠]

وترتيباً على ذلك يثق المسلم بوفرة مصادر الموارد الطبيعية فى مجموعها ويرفض اتهامها بالشح، والانتفاع بتلك الموارد متوقف على سعى الإنسان وجهده فى استغلالها واستثمارها، والندرة النسبية تنصب على السلع والخدمات المستغلة.

وأحيانا ما تكون الندرة مفتعلة بظلم من الإنسان .. إما نتيجة افتقاد عدالة التوزيع، أو نتيجة النهب الرأسمالى المنظم فى شكل اتفاقات تجارة دولية غير متكافئة بين دول الشمال والجنوب.

وأخيراً فقد تكون ندرة الموارد قدروابتلاء من الله سبحانه وتعالى لعباده، إما لحكمة أرادها، وإما تنبيها إلى انحرافات إنسانية عن النهج الإلهى .. تمثلت إما فى كفر أو وقوع ظلم أو ترف فاسد، تستحق به بعض المجتمعات نوعا من العقاب الإلهى.

٧ـ الحاجات الاقتصادية محكومة بمقتضيات قوام عيش الإنسان بما يناسب مستواه الاجتماعى، وليست مطلقة بغير ما حدود وإلا كانت نوعاً من الأمانى، كما أن تلك الحاجات ليست على مستوى واحد من الضرورة والأهمية وإنما تتفاوت وفق ضرورتها الحيوية من جانب ، وبحسب ظروف الإنسان من جانب آخر .

ودعوى الإقتصاد الوضعى بأن الحاجة تقدر بمستوى بلوغ عامة الناس إلى مستوى أغنى رجل لا تتسم بالواقعية.

٨ ـ الثقة فى أن زيادة السكان لا تمثل تشاؤما اقتصادياً وليست عبئاً على التنمية ـ على نحو ما ذهب إليه مالتوس ـ واليقين فى أن الرزق موفور للذرية بشرط إحسان توجيه وإدارة الموارد البشرية على وجه خاص وتحقيق عدالة فى توزيع عائد الدخل القومى بين عوامل الإنتاج ، وتوازن النظرة إلى السكان باعتبارهم عنصراً إنتاجياً مؤثراً، ورفض اقتصار النظرة إليهم كعنصر استهلاكى فقط.

ذلك أن الله ﷻ حذر فى كتابه من اعتبار الفقر مبرراً للتخلص من الذرية، وأعطى وعداً مضاعفاً بزيادة الرزق لكل من الذرية أو ذويها .. فقال:

﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]

وقال سبحانه وتعالى .. مثبتا لقلوب الآباء .. كى لا يخشوا فقرا

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٣١]

وكفاءة الموارد البشرية ببلاد كالصين واليابان وهونج كونج وغيرها، نقل تلك البلاد إلى معدلات نمو غير مسبوقة فى التاريخ الاقتصادى.

٩ ـ الرزق لا يقاس بعلاقة حسابية بين عدد السكان وحجم الموارد المستغلة، وإنما ينبنى الرزق على مقومات الكسب في الثروة البشرية وما وهبه الله عزوجل لكل إنسان من خصائص جسدية وعقلية ونفسية تعينه على نمط من السعى يناسبه دون سواه.

ولا يتاح هذا السعى إلا بمساعدة كل إنسان على اكتشاف مقومات رزقه فى شخصه، ثم توفير من الحرية والتنظيم العام ما يمكن من خلاله أن يستثمر ملكاته وابداعاته وتحقيق إضافات حقيقية للثروة القومية.

١٠ـ يؤمن المسلم بتجدد مصادر الموارد المستغلة، والتى أثبتها التاريخ الاقتصادى من خلال اكتشاف موارد جديدة كالمنتجات البترولية بعد اقتراب نفاد الفحم، أو استخدام جديد لموارد قائمة مثل الصناعات البتروكيماوية من البترول، وإما اختراع مبتكر على نحو ما هو مشاهد فى التطور المتلاحق فى الأجهزة (الإليكترونية)، أو اكتشاف أسلوب جديد لتنمية الثروة الزراعية باستخدام علم الجينات الوراثية .. إلى غير ذلك .

١١ ـ الإيمان بظاهرة تفاوت الدخل بين السكان باعتبار ضروره إنتاجية ـ مالم يكن هناك ظلم فى توزيع عائد الدخل القومى ـ وقد قدر الله ﷻ هذا التفاوت ليتحقق التسخير الإنتاجى المتبادل بين عناصر العمل والإنتاج.

﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزخرف: ٣٢].

إلا أن هذا التفاوت لا يرتب زيادة فى الحقوق الإنسانية أو تمايزا اجتماعيا لطبقة على حساب طبقة أخرى ، فالنبل والشرف فى الأمة الإسلامية، لمن بلغوا منزلة التقى فى ممارسة الفضائل بصرف النظر عن فقرهم أو غناهم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]

وتكافؤ الحقوق الإنسانية للفقراء والأغنياء ، ومساواتهم فى الكرامة والاعتبار الأدبى والاجتماعى .. لا يدع مبرراً للتحريض الطبقى الذى شكل منطلقات الفكر الماركس فى تفسيره للتاريخ بأنه صراع طبقات ، وبما أعطى المبرر للثورة البلشفية التى عادت على شعبها بالانهيار الحضارى .

كما أن التوجه الإسلامى فى المساواة الإنسانية لا يدع فرصة لإثارة روح الاستعلاء والفخر الاجتماعى بحسب المركز المالى للفرد .. كما هو قائم فى أغلب المجتمعات الرأسمالية .

١٢ـ الثقة فى أن معايير إتقان العمل وانضباطه ، متوقفة بالدرجة الأولى على إخلاص النية لله ﷻ ومراقبته سبحانه فى السر والعلن ، وليس لمجرد إرضاء رؤساء .. أو كسب أسواق أو المحافظة على عملاء ، وذلك بما يعمق الأداء الاقتصادى المتقن ، ويحفظ للقوى الإنتاجية حافزها الروحى.

١٣ـ الإيمان باليوم الآخر يشكل ضرورة اقتصادية ، فالوعد بثواب الجنة ونعيمها للعمل الصالح يرفع من مستوى إتقانه فى مختلف المجالات، والتخويف من مصير النار وأهلها يحول دون الإفساد فى الأرض أو القيام بتحويلات اقتصادية لنهب غير مشروع .. فى صورة رشوة أو سرقة أو نهب أو اختلاس.

والارتقاء بنظرة الإنسان إلى الحياة من مجرد متاع إلى ابتلاء، يجعل التصرف الاقتصادى للمسلم منزها عن المكاسب المحرمة ، وباعثا لطموح متجدد من أجل إعمار الأرض والتمكين لدعوة الحق فيها ، بما يجعل الأمة فى حالة حفز اقتصادى متجدد .

ثانياً: التوصيات

١ ـ مراجعة السياسات المؤثرة في سلوك الفرد وأخلاقه ، بدءا من السياسة التعليمية والسياسة التثقيفية والإعلامية ، بما ينسجم مع تطبيق الشريعة الإسلامية بمفهومها الشامل وتوجيه أهمية خاصة فى الإسراع بالعمل بالضوابط الشرعية فى المجال الاقتصادى ، حماية للأمة من نوائب الإنهيار العالمى فى بعض البورصات وحماية العملات ، وضبط معاملات البنوك ، والحد من الإحتكار .. وغير ذلك من التوجهات الإقتصادية ، بحيث يتحقق انسجام الفرد مع النظام العام الإسلامي .

٢ ـ تعميق البحث العلمي في مجال علاقة العقيدة والأخلاق الإسلامية بالاقتصاد .

٣ ـ الحذر من مفهوم الحياد العلمى وإدعائه بغير وجه حق فى بعض الدراسات التحليلية للعلوم الاجتماعية ومن بينها الاقتصاد ، وعدم التعامل معها باعتبارها من قبيل المسلمات ، وإنما ينبغى إعادة البحث العلمي فيها من زاوية الرؤية الإسلامية ، وقبول ما يناسب الإسلام ورفض ما يخالفه .

٤ ـ الاهتمام بالموضوعية العلمية المؤصلة بمصادر الفكر الإسلامي ، والبعد ـ ما أمكن ـ عن النزعة الحماسية والعاطفية في التناول العلمي الإسلامي للعلوم الاجتماعية عامة ، والاقتصاد الإسلامي بوجه خاص .

٥ ـ النصوص الشرعية الإسلامية من الكتاب والسنة ذات العلاقة بالعلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاقتصاد ، ينبغى التعامل معها بصورة شمولية لكل تلك النصوص ، وعدم الاكتفاء بالتعامل معها على سبيل الاستشهاد الجزئي لبعض الأفكار البحثية ، حيث إن التعامل الشمولي مع النصوص الشرعية ذات العلاقة بفرع معرفي ، تؤدى إلى استنباط نتائج أعمق موضوعية وانسجاماً مع الفكر الإسلامي .

٦ ـ الاهتمام بدراسة وعرض التجارب والأزمات الاقتصادية للشعوب ، قديمها وحديثها ـ على وجه الخصوص ـ واستخلاص العبر التاريخية منها ، والكشف عن التوجيهات الإسلامية التى لو أخذ بها، لحالت دون الوقوع في كثير من الأزمات، ولضاعفت ثمار التجارب الناجحة.

٧ ـ تبسيط اللغة الفقهية في تناول الجوانب ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي ، وخاصة فقه المعاملات ، ونشر تلك الأفكار على المستوى العام بين التجار ورجال الأعمال ، حتى يسهل عليهم العمل بمقتضى أحكامها الشرعية .

٨ ـ عدم التورط في استنباط أحكام فقهية فردية أو التعسف في تخريجها من خلال دراسات الاقتصاد الإسلامي ، حيث إن منهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يختلف في أهدافه ومضامينه عن منهج علم أصول الفقه في استنباط الأحكام ، وإذا عنّ لباحث فكرة يرى أنها تمثل مبدءاً فقهياً ، فينبغي أن يظل رأيه في دائرة وجهة النظر الشخصية ، على أن يحيل الفكرة إلى أهل التخصص من المجتهدين في الفقه، للنظر في كيفية استنباط الحكم الشرعي منها.

٩ـ توفير مناخ من الحرية وتشجيع مبادرات الاستثمار على مستوى كل من المشروعات الكبيرة أو الصغيرة، والسعى من خلال المنظومة التربوية والثقافية والإعلامية لتشجيع المبادرات الإبداعية وإضفاء الثقة فى المقدرة الكسبية للعيش من خلال المقومات الشخصية التى استودع الله ﷻ فيها ملكات الحصول على الأرزاق.

أهم المراجع

القرآن الكريم

أولاً: الوسائط الاليكترونية :

برامج شركة حرف :

القرآن الكريم، المصحف للنشر المكتبي بالخط العثماني

موسوعة الحديث الشريف، الإصدار الثاني ٢٠٠٠

برامج دار التراث :

الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومة، الإصدار الأول

الشركة الهندسية لتطور نظم الحاسبات :

الفقه وأصوله ـ الإصدار ١,١

PC MAGAZIN

برامج عربية، عدد نوفمبر ١٩٩٩

ثانيا ـ كتب ومؤلفات

في العقيدة :

١. في رحاب اسماء الله الحسني ـ لواء طبيب / حسن محمود مرشدي
٢. العقيدة الطحاوية ـ أبو جعفر الطحاوي
٣. شرح العقيدة الطحاوية ـ حققها وراجعها جماعة من العلماء ـ مكتبة الدعوة الإسلامية ـ شباب الأزهر
٤. شرح العقيدة الطحاوية ـ تحقيق الشيخ الألباني المكتب الإسلامي ـ بيروت
٥. عقيدة المؤمن ـ أبو بكر الجزائري ـ مكتبة الدعوة الإسلامية
٦. الشيخ / محمد بن صالح بن عثيمين ـ فتاوي العقيدة ـ مكتبة السنة ـ القاهرة
٧. العقيدة الواسطية ـ للإمام ابن تيميه
٨. شيخ الإسلام / أحمد بن تيميه ـ مجموعة التوحيد ـعرض شيخ الإسلام/ محمد بن عبد الوهاب .
٩. شيخ الإسلام / أحمد بن تيميه ـ العقيدة الواسطية ـ الإصدار ١,٠٥

الفقه وأصوله :

١. الشيخ سيد سابق ـ فقه السنة — الفتح للإعلام العربى
٢. الفقه علي المذاهب الأربعة ـ الاستاذ/عبد الرحمن الجزيرى — دار الحديث
٣. الشيخ عبدالوهاب خلاف ـ علم أصول الفقه ـ دار القلم
٤. للشيخ محمد أبوزهرة ـ أصول الفقه ـ دار الفكر العربي
٥. الإمام محمد ابن إدريس الشافعي ـ الرسالة ـ مكتبة دار التراث

المعاجم اللغوية :

١. ابن منظور ـ لسان العرب ـ دار بيروت للطباعة والنشر
٢. الفيروز أبادي ـ القاموس المحيط ـ المطبعة الحسينية بالقاهرة

مراجع التفسير :

١. أحكام القرآن لابن العربى – دار الكتب العلمية – نقلا عن الوسيط الاليكترونى «جامع الفقه الإسلامى» إصدار ٣٠ر١ شركة حرف ـ عن الأمانة العامة للأوقاف ـ الكويت والبنك الاسلامى للتنمية بجدة
٢. تفسير الطبري ـ ابن جرير الطبري
٣. تفسير القرآن العظيم ـ للإمام الحفظ ابن كثير
٤. تفسير الجلالين
٥. الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ـ الدر المنثور في التفسير المأثور ـ المجلد الخامس ـ مطبعة دار الفكر
٦. الجامع لأحكام القرآن ـ أبو عبد الله القرطبي
٧. في ظلال القرآن ـ الأستاذ سيد قطب ـ دار الشروق

مراجع السنة :

١. أبو داود سليمان بن الأشعث ـ سنن أبى داود
٢. أحمد بن شعيب بن على بن سنان ـ سنن النسائي
٣. أحمد بن محمد بن حنبل ـ مسند الإمام أحمد ابن حنبل
٤. الحافظ ابن حجر ـ فتح الباري لشرح صحيح البخاري
٥. عبد الله بن الرحمن بن الفضل ـ سنن الدارمي
٦. مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ـ موطأ الإمام مالك
٧. مسلم بن الحجاج بن مسلم ـ صحيح مسلم
٨. محمد بن اسماعيل بن إبراهيم ـ صحيح البخاري
٩. محمد بن عيسى بن سورة ـ سنن الترمذي
١٠. محمد ابن يزيد ـ سنن ابن ماجه

مراجع الاقتصاد الوضعي :

١. الدكتور أحمد جامع ـ النظرية الاقتصادية ـ الجزء الأول، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤ .
٢. الدكتور/ راشد البراوي ـ تطور الفكر الاقتصادي ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٧٦
٣. سير روي كالن ـ عالم يفيض بسكانه ـ ترجمة : ليلي الجبالي ـ عالم المعرفة ١٩٩٦م .
٤. الدكتور / عبد الوهاب الأمين والدكتور/ زكريا عبد الحميد باشا ـ مبادئ الاقتصاد – جامعة الكويت ـ ١٩٨٧.
٥. غونار ميردال ـ نقد النمو ـ ترجمة : عيسي عصفور ـ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق ـ ١٩٨٠ .
٦. الدكتور / مجيد مسعود ـ التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ـ سلسلة عالم المعرفة ـ العدد رقم ٧٣ الصادر فى ربيع الأول/ربيع الثانى سنة ١٤٠٤هـ ـ يناير سنة ١٩٨٤م ـ ص ٧
٧. الدكتور / مصطفي السعيد ـ مبادئ الاقتصاد .

مراجع الاقتصاد الإسلامي:

١. الدكتور / أبوبكر الصديق والدكتور / شوقي إسماعيل شحاته ـ اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي ـ مكتبة وهبة .
٢. أبوعبيد ـ الأموال ـ مكتبة دار الفكر – ١٩٧٦ .
٣. القاضي أبو يوسف يعقوب ـ الخراج ـ دار الشروق .
٤. الدكتور ابراهيم دسوقي أباظه ـ الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهاجه ـ دار الشعب .
٥. الأستاذ البهي الخولي ـ الثروة في ظل الإسلام ـ الطبعة الثانية ـ الناشرون العرب .
٦. الدكتور/ حسن صالح العناني ـ الأسس الاقتصادية الاسلامية وتنظيم تطبيقها .
٧. الدكتور/ رأفت عثمان ـ قضايا ومسائل تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ـ من مطبوعات مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر .
٨. الدكتور / رفعت السيد العوضى ـ في الاقتصاد الإسلامي .
٩. ـــــــــــــــ ـ الضوابط الشرعية للاقتصاد .
١٠. ـــــــــــــــ ـ من التراث الاقتصادي للمسلمين ـ رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
١١. ـــــــــــــــ ـ نظرية التوزيع ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ طبعة ١٩٧٤.
١٢. دكتور / زكريا محمد بيومي ـ المالية العامة الإسلامية ـ دار النهضة العربية ـ طبعة ١٩٧٩ .
١٣. الأستاذ / زهير الكرمي ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر ـ عالم المعرفة ـ العدد ٥ ـ جمادي الأولي / جمادي الآخرة ١٣٩٨ هـ – مايو ١٩٧٨م.
١٤. الدكتور / شوقي إسماعيل شحاته ـ التطبيق المعاصر للزكاة .
١٥. الأستاذ / عبد السميع المصري ـ معركة الاقتصاد الإسلامي ـ مكتبة وهبة .
١٦. ـــــــــــــــ ـ مقومات الاقتصاد الإسلامي ـ مكتبة وهبة .
١٧. ـــــــــــــــ ـ نظرية الإسلام الاقتصادية ـ مكتبة وهبه.
١٨. الدكتور عبد العليم خضر ـ أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام ـ سلسلة دعوة الحق .
١٩. الدكتور / عبد المنعم الجمال ـ موسوعة الاقتصاد الإسلامي ـ دار الكتاب اللبناني بيروت ـ الطبعة : الأولي ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
٢٠. ـــــــــــــــ ـ موسوعة الاقتصاد الإسلامي ـ دار الكتاب المصري القاهرة .
٢١. الدكتور/ عيسي عبده ـ الاقتصاد الإسلامي ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر في الفجالة ـ القاهرة ـ الطبعة : الاولي .
٢٢. ـــــــــــــــ ـ الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج – دار الإعتصام.
٢٣. الدكتور / فاضل عباس الحسب ـ الفكر الاقتصادي الإسلامي ـ عالم المعرفة بيروت ـ الطبعه : الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٢٤. الدكتور / محمد أحمد صقر ـ الاقتصاد الإسلامي .. مفاهيم ومرتكزات ـ دار النهضة العربية ـ الطبعة الأولي ١٩٧٨ .
٢٥. الأستاذ / محمد باقر الصدر ـ اقتصادنا ـ الطبعة الثانية ـ دار الفكر ـ بيروت ـ طبعة ١٩٦٨ .

٢٦. الدكتور/ محمد شوقي الفنجري ـ تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .
٢٧. الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر ـ التعامل مع مصادر البحث فى الاقتصاد الإسلامي ـ من مطبوعات مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.
٢٨. الدكتور محمد فتحي صقر ـ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي ـ مركز الاقتصاد الإسلامي ـ المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية
٢٩. الدكتور / محمد منذر قحف ـ الاقتصاد الإسلامي ـ دار القلم ـ الطبعة الأولي .
٣٠. قضايا تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ـ مجموعة من العلماء الشريعة والعقيدة والاقتصاد ـ مركز صالح كامل ـ مارس ١٩٩٧م
٣١. الدكتور منصور إبراهيم تركي ـ الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق ـ المكتب المصري الحديث .
٣٢. الدكتور/ نعمة الله نجيب إبراهيم ـ أسس علم الاقتصاد ـ مؤسسة شباب الجامعة ـ ١٩٩٥ .
٣٣. الدكتور / يوسف إبراهيم يوسف ـ السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي ـ مركز صالح كامل .
٣٤. الدكتور/ يوسف القرضاوي ـ دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ـ مكتبة وهبه ـ القاهرة.
٣٥. ـــــــــــــ ـ فقه الزكاة.
٣٦. الأستاذ/ يوسف كمال محمد ـ الإسلام والمذاهب الاقتصادية ـ دار الوفاء ـ ١٩٨٦م.
٣٧. ـــــــــــــ ـ فقه الاقتصاد الإسلامي ـ دار القلم ـ ١٩٨٨م.
٣٨. ـــــــــــــ ـ فقه الاقتصاد النقدي ـ دار الصابوني ودار الهداية ـ ١٩٩٣ .

مراجع عامة :

١. الإمام أبوحامد الغزالي ـ إحياء علوم الدين ـ دار الشعب ـ مصر .
٢. ألكيس كاريل ـ الإنسان ذلك المجهول ـ ترجمة شفيق اسعد فريد ـ مكتبة المعارف بيروت .
٣. برتراند رسل ـ حكمة الغرب (سلسلة عالم المعرفة) ـ الجزء الاول.
٤. بوشنسكي ـ الفلسفة المعاصرة في أوربا ـ ترجمة الدكتور :عزت قرني ـ سلسة عالم المعرفة ـ الطبعة السابعة .
٥. الدكتور/ توفيق الطويل ـ أسس الفلسفة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .
٦. ـــــــــــــ ـ فلسفة الأخلاق ـ دار النهضة العربية ـ طبعة ١٩٩١م.
٧. الدكتور/ زكي إسماعيل ـ محاضرة نحو تأصيل علم الإنسان بين القرآن والسنة ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي .
٨. الدكتور / زكي نجيب محمود ـ كتابك .
٩. الأستاذ / سعيد حوي ـ الإسلام ـ مكتبة وهبة.
١٠. الأستاذ / سيد قطب ـ خصائص التصور الإسلامي ومقوماته ـ دار الشروق ـ الطبعة السابعة.
١١. ـــــــــــــ ـ العدالة الاجتماعية في الإسلام ـ دار الشروق القاهرة وبيروت .
١٢. سير روي كالن ـ عالم يفيض بسكانه ـ ترجمة : ليلي الجبالي ـ دار النشر : عالم المعرفة ـ تاريخ النشر: ربيع الأخر ١٤١٧هـ ـ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦م.

١٣. الأستاذ / عباس العقاد ـ الديمقراطية في الإسلام ـ دار المعارف الإسلامية ـ الطبعة الرابعة .
١٤. الدكتور / عماد الدين خليل ـ العقل المسلم والرؤية الحضارية ـ دار الحرمين للنشر.
١٥. الدكتور / فاروق الدسوقي ـ مقومات المجتمع المسلم ـ المكتب الإسلامي ببيروت .
١٦. الدكتور / محمد عمارة ـ معالم المنهج العالمي للفكر الإسلامي ـ دار الشروق تاريخ النشر : ١٤٠١هـ .

مقالات وبحوث منشورة :

١. الدكتور / جمال الدين عطية ـ الاستفادة من مناهج العلوم الشرعية ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٢. الدكتور / حازم الببلاوي ـ الاقتصاد السياسي ـ مقال منشور بجريدة الأهرام ـ في ١٩٩٧/٣/١م.

موسوعات:

١. الموسوعة العربية الميسرة ، إشراف محمد شفيق غربال ، دار الشعب
٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم

دراسات منشورة للباحث :

١. ليست الزكاة ضريبة ـ مجلة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ـ ١٩٨٣م.
٢. التأمين والبديل الإسلامي ـ مجلة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ـ ١٩٨١م.
٣. الإعجاز الاقتصادي في سورة يوسف ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٦/١٢/٥م.
٤. أجر الكفاية فى الإسلام ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٧/٢/٦م.
٥. الاستقلال المنهجى للاقتصاد الإسلامى ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٨/٢/٢٣م.
٦. تحرير العملة الإسلامية ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٩/٥/١٩م.
٧. الاسلام والتجارب الإنسانية ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٧/١/٥م.
٨. إيجابية الزهد ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٧/٥/٢٦م.
٩. العبودية لله بمفهومها الشامل ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٧/٦/٥م.
١٠. التصور الإسلامى للوجود ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٨/١/١٢م.
١١. الأزمة الروحية للحضارة الغربية ـ جريدة القبس الكويتية ـ ١٩٨٨/١/١٩م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم ـ مدير المركز	٧
المقدمة	٩
مبحث تمهيدى	١٣
الهدف من البحث	١٣
أهمية البحث	١٣
حدود البحث	١٣
النسق البياني لعلاقة الإيمان بالنشاط الاقتصادي	١٦
أسلوب تناول أدلة الكتاب والسنة في البحث	١٧
التبويب العام للبحث	١٧
الباب الأول	
عقيدة التوحيد وأثرها على النشاط الاقتصادي	
الفصل الأول: العقيدة وتناولها في الدراسات الاقتصادية	٢٣
المبحث الأول: مفهوم العقيدة	٢٧
مفهوم التوحيد	٢٨
أقسام التوحيد	٢٩
حدود تناول التوحيد فى الدراسة	٣٣
مفهوم عقيدة الإيمان باليوم الآخر	٣٤
المبحث الثاني: أساليب البحث في العقيدة الاسلامية	٣٦
علم الكلام	٣٦
علم المكاشفة	٣٧
أسلوب السلف الصالح	٣٩
المبحث الثالث : حدود تناول العلاقة بين العقيدة	٤٠
والأخلاق في البحث	٤١
العلاقة بين صحة الاعتقاد وعمق الالتزام الأخلاقى	٤٣
المبحث الرابع : أبعاد العقيدة في الاقتصاد الوضعي	٤٤
المبحث الخامس: تناول العقيدة في بعض مؤلفات الاقتصاد الإسلامي	٤٩
الفصل الثانى : توحيد الألوهية وأثره الاقتصادي	٥٣
أولاً: مفهوم توحيد الألوهية	٥٣
ثانياً: نفى الشرك عن الله ﷻ	٥٥
ثالثاً: مقتضى توحيد الألوهية	٥٧
رابعاً: إيجاز أثر توحيد الألوهية على النشاط الاقتصادى	٦٠
١ـ أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية فى الموارد	٦١
٢ـ أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية فى العمل والإنتاج	٦٢
٣ـ أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية فى مجال الاستهلاك	٦٣

الموضوع	الصفحة

٤ـ أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية فى مجال التداول ٦٥
٥ـ أهم الآثار التشريعية لتوحيد الألوهية فى مجال التوزيع ٦٨
الفصل الثالث : توحيد صفات الربوبية وأثره الاقتصادي ٧١
حدود التعامل مع الصفات الربانية المختارة فى البحث ٧٣
المقصود بالبعد العقدى ٧٥
مقتضى التعرف على كل صفة من صفات الله ﷻ ٧٥
المبرر الأصولى لأولوية الاستشهاد بالقرآن الكريم..... ٧٦
المبحث الأول : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الخالق ٧٧
المبحث الثاني : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرزاق..... ٨٦
المبحث الثالث : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ ذو الفضل والنعم ١٠٢
المبحث الرابع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الملك ١١٢
المبحث الخامس : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الكريم..... ١٢٣
المبحث السادس : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الغنى..... ١٢٨
المبحث السابع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العليم ١٣٧
المبحث الثامن : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو العادل ١٤٨
المبحث التاسع : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الحسيب ١٥٢
المبحث العاشر : أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الرقيب ١٥٨
الفصل الرابع : المنظور الاقتصادي للأبعاد العقدية ١٦١

الباب الثانى
المـــــــــوارد

الفصل الأول : مصادر الموارد في القرآن الكريم ١٧٥
المبحث الأول : تصنيف الموارد فى الاقتصاد الوضعى ١٧٦
المبحث الثانى : تصنيف الموارد الاقتصادية فى القرآن الكريم..... ١٧٨
الفرع الأول : أساس حصر الموارد ١٧٩
الفرع الثانى : إضافات هامة لمصادر الموارد الاقتصادية ١٨٠
الفرع الثالث: التصنيف النوعى لمصادر لموارد الاقتصادية فى القرآن الكريم..... ١٨١
المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية لتصنيف الموارد فى القرآن الكريم ١٩٨
الفصل الثانى : الأبعاد العقدية المؤثرة فى الموارد الاقتصادية..... ٢٠٥
المبحث الأول: أثر العقيدة فى تناول الموارد فى القرآن الكريم ٢٠٧
المبحث الثانى: الموارد الاقتصادية دلائل إعجاز قدرة الله ﷻ ٢١٠
المبحث الثالث: الأساس العقدى لوفرة مصادر الموارد الاقتصادية ٢١٤
المبحث الرابع : التوجهات الإيمانية المؤثرة فى تغيّر الموارد ٢١٧
الفرع الأول : التوجهات الإيمانية المؤثرة فى زيادة الموارد ٢١٩
الفرع الثانى : المخالفات الإيمانية المؤثرة فى نقص الموارد..... ٢٢٩

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث : مشكلة الندرة النسبية وأساليب مواجهتها ٢٣٧
المبحث الأول: تحليل مشكلة الندرة بين الفكر الوضعي والإسلامي ٢٣٩
الفرع الأول: الفروض العلمية لمشكلة الندرة في الفكر الوضعي ٢٣٩
الفرع الثاني: دور الغرب في تعميق أزمة الندرة..... ٢٤٢
الفرع الثالث: بعض الآراء الإسلامية حول مشكلة الندرة ٢٤٤
المبحث الثاني: أساليب مواجهة مشكلة الندرة ٢٤٨
الفرع الأول : الإطار العام لمواجهة مشكلة الندرة ٢٤٨
الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادى في مواجهة مشكلة الندرة ٢٥١
الفصل الرابع : أثر الإيمان بالآخرة في تنمية الموارد ٢٦١

الباب الثالث
العمـــل والإنتـــاج

الفصل الأول : صفات الألوهية المؤثرة فى العمل ٢٧١
الفصل الثانى : الأساس العقدى للثروة البشرية ٢٧٥
الفصل الثالث : العمل الصالح اتقان ٢٨٥
الفصل الرابع : أثر الإيمان بالآخرة فى العمل والإنتاج ٢٩٥

الباب الرابع
الاستهـــــلاك

الفصل الأول: أثر العقيدة في الاستهلاك ٣٠٧
الحد من الاستهلاك الترفى ٣٠٨
الدعوة إلى عدم التبذير ٣٠٩
النهي عن التطلعات الطبقية..... ٣١٠
دور المشروعية الاسلامية فى الحد من الاستهلاك ٣١١
الفصل الثانى: تقسم الحاجات بين الاقتصاد الإسلامى والوضعي ٣١٣
تقرير مستوى الحاجات من الوجهة الاقتصادية ٣١٦
الفصل الثالث : أثر الفكر الوضعي في الإسراف الاستهلاكي ٣١٩
الفصل الرابع : أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك ٣٢٣
المبحث الأول : أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك الخاص ٣٢٤
المبحث الثاني : أثر الإيمان بالآخرة في الاستهلاك العام..... ٣٣٠
المبحث الثالث : خلاصة آثار الإيمان بالآخرة في الاستهلاك ٣٣٣

الموضوع | الصفحة

الباب الخامس
التـــــــداول

الفصل الأول : أمانة التداول ٣٣٧
أولاً: أهمية أمانة التداول ٣٣٧
ثانياً: فضل التداول التجارى ٣٣٩
ثالثاً: الحرص على التداول المشروع ٣٤١
رابعاً: تدارس فقه المعاملات للقيام بأمانة التداول ٣٤٤
خامساً: ثواب أمانة التداول وعقوبة خيانتها ٣٤٥
الفصل الثانى : مظاهر أمانة التداول ٣٤٧
أولاً: إخلاص النصح للمتعاملين ٣٤٧
ثانياً: الصدق فى التجارة والمعاملات الاقتصادية ٣٥٠
ثالثاً: السماحة فى المعاملات ٣٥٢
رابعاً: التعاون ٣٥٥
خامساً: الوفاء ٣٦٣
الفصل الثالث : مظاهر الإخلال بأمانة التداول ٣٦٩

الباب السادس
التوزيـــــــع

الفصل الأول : الربح الحلال ٣٨٥
الفصل الثانى : أجر الكفاية في الإسلام ٣٨٧
معيار الضرورة ٣٨٨
الأجر الحدى فى الاقتصاد الوضعى ٣٨٩
الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحديد أجر الكفاية ٣٩١
الفصل الثالث : الملكية فى الإسلام ٣٩٣
أولاً: البعد العقدى للملكية ٣٩٣
ثانياً: الإنسان مستخلف في ملك الله ٣٩٤
ثالثاً: مشروعية الكسب على أساس توحيد الألوهية ٣٩٦
١ـ أوجه التملك المشروع ٣٩٦
٢ـ أوجه التملك غير المشروع ٣٩٨
٣ـ مشروعية الملكية الفردية ٣٩٨
٤ـ اعتبارات مشروعية الملكية ٣٩٩
٥ـ الملكية العامة ٤٠٠
رابعاً: الاستثمار أساس التملك ٤٠١
خامساً: ظهور مالك للأرض المعمرة بعد أن كانت مواتا ٤٠٣
سادساً: الآثار التشريعية المترتبة على مفهوم الملكية فى الإسلام ٤٠٣

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع :الآثار التدميريه للفائدة الربوية ٤٠٧
عقيدة الإيمان بالغيب وعلاقتها بالربا وفقه المعاملات ٤٠٧
الآثار التدميرية للفائدة الربوية ٤١٣
الفصل الخامس : أثر التشريع الإسلامي في إعادة توزيع الدخل ٤١٧
المبحث الأول : موقف الإسلام من تفاوت الدخل ٤١٩
المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي لنظام المواريث ٤٢٢
المبحث الثالث : ليست الزكاة ضريبة ٤٢٥
المبحث الرابع : أثر الزكاة في التنمية الاقتصادية ٤٣٧
الفصل السادس : أثر الإيمان بالآخرة في مجال التوزيع ٤٤١
المبحث الأول : جزاء الآخرة المتصل بالتوزيع ٤٤٣
المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي لمراعاة آداب التوزيع ٤٥٧
خاتمة البحث ٤٥٩
أولاً: النتائج ٤٥٩
ثانياً: التوصيات ٤٦٧
أهم المراجع ٤٦٩
الفهرس ٤٧٥

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎: ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٧١٧٠
الترقيم الدولى: I.S.B.N.
977-355-034-6